جامعة أبو بكر بلقايد " تلمسان"

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد

بعنوان:

أزمة التنمية والأداء المؤسساتي في الدول العربية

دراسة حالة دول المغرب العربي

الجزائر – تونس – المغرب

إعداد الطالب:

مكاوي مكي

تحت إشراف الأستاذ:

شعيب بغداد

أعضاء لجنة المناقشة

السيد	أ.د. بن منصور عبد الله	أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان	رئيسا
السيد	أ.د. شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان	مشرفا
السيد	أ.د. يوسفي رشيد	أستاذ التعليم العالي جامعة مستغانم	مناقشا
السيد	د. مناد علي	أستاذ محاضر أ جامعة تلمسان	مناقشا
السيد	د. مختاري فيصل	أستاذ محاضر أ جامعة معسكر	مناقشا
السيد	د. حاكمي بوحفص	أستاذ محاضر أ جامعة وهران 2	مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

"هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها

وكلوا من رزقه وإليه النشور"

سورة الملك ((15))

شكر و تقدير :

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم الانبياء و المرسلين وعلى اله و اصحابه اجمعين .

احمد الله تعالى و اشكره شكرا يليق بجلال وجهه و عظيم سلطانه على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع و اساله ان يكون علما نافعا ، و اتقدم بجزيل الشكر الى الاستاذ المشرف: الاستاذ الدكتور شعيب بغداد على جهوده المخلصة و مساعدته القيمة و توجيهاته السديدة خلال انجاز هذا العمل .

كما اتوجه بالشكر الجزيل الى الاستاذ و الأخ الفاضل الاستاذ الدكتور بن عبو الجيلالي له مني كل الاحترام و التقدير .

كما اتقدم بالعرفان الكبير الى من قدم لي النصح ومد لي يد العون الى الدكتور قنوني حبيب .

شكر وتقدير
قائمة المحتويات 1
قائمة الجداول 06
قائمة الأشكال 08
المقدمة العامة. 10

القسم الأول: التنمية الاقتصادية و الأداء المؤسساتي: إطار نظري.

الفصل الأول : التنمية الاقتصادية :مفاهيم اساسية و نظريات.

مقدمة. 18
المبحث الأول: أساسيات حول التنمية والنمو الاقتصادي. 19
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي. 19
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية. 22
المبحث الثاني: أشكال التنمية. 27
المطلب الأول: التنمية الاقتصادية. 27
المطلب الثاني: التنمية الاجتماعية والثقافية. 29
المطلب الثالث: التنمية السياسية والإدارية 32
المطلب الرابع: التنمية البشرية والتنمية المستدامة 35
المبحث الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية 39
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي. 39
المطلب الثاني: نظرية استغلال فائض العمالة لـــ Arthur Lewis 44
المطلب الثالث: نظرية الدفعة القوية Big push 45
المطلب الرابع: نظرية مراحل النمو الاقتصادي: Walt Rostow 47
المطلب الخامس: نموذج هارود– دومار 50
المطلب السادس: استراتيجيات التنمية 52
خلاصة . 58

الفصل الثاني: التطور المفاهيمي والتاريخي للاقتصاد المؤسساتي

مقدمة . 60

المبحث الأول : الاقتصاد المؤسساتي الجديد. 61

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات. 61

المطلب الثاني: أسس الاقتصاد المؤسساتي الحديث . 65

المطلب الثالث: الأداء المؤسساتي ونظرية الوكالة. 69

المبحث الثاني: تحليل نوعية الاداء المؤسساتي عند Douglass North . 75

المطلب الأول: تقييم الأداء المؤسساتي حسب North. 76

المطلب الثاني: من أنظمة الحكم إلى أنظمة التسيير كأداة للتقييم الأداء المؤسساتي. 77

المطلب الثالث: مؤشرات النوعية المؤسساتية. 79

المبحث الثالث: أداء المؤسساتي والتنمية الاقتصادية :نظرة تحليلية. 82

المطلب الأول: الأداء المؤسساتي والكفاءة الاقتصادية. 82

المطلب الثاني: الأداء المؤسساتي والكفاءات الاقتصادية في الدول النامية. 84

المطلب الثالث: الديمقراطية والكفاءات الاقتصادية. 85

خلاصة . 87

الفصل الثالث :الأداء المؤسساتي و التنمية ــ مقاربات و دراسات سابقة.

مقدمة. 89

المبحث الأول : الأداء المؤسساتي من منظور المقاربات المفسرة لمحددات النوعية المؤسساتية 90

المطلب الأول: المقاربة الاقتصادية. 90

المطلب الثاني: المقاربة الثقافية. 92

المطلب الثالث: المقاربات التاريخية في تفسير نوعية المؤسسات. 94

المطلب الرابع: المقاربات السياسية لتحديد نوعية المؤسسات 96

المبحث الثاني : الأداء المؤسساتي و التنمية الاقتصادية :مقاربات نظرية. 99

المطلب الأول : نوعية الأداء المؤسساتي و التنمية الاقتصادية. 99

المطلب الثاني: الأداء المؤسساتي و الثقة. 103

المطلب الثالث: الأعمال الميدانية لمقاربات نوعية المؤسسات 105

المبحث الثالث: أثر نوعية المؤسسات على التنمية الاقتصادية: بعض الأعمال. 106

المطلب الأول :دراسات خاصة بالأداء المؤسساتي في الدول الإفريقية . 106

المطلب الثاني :دراسات خاصة بالأداء المؤسساتي في الدول العربية . 112

خلاصة. 116

القسم الثاني: الأداء المؤسساتي ومؤشرات التنمية في الدول العربية.

الفصل الاول: أداء مؤسسات الحكم و التنمية في الدول العربية.

مقدمة 119

المبحث الأول: أداء مؤسسات الحكم في الدول العربية. 120

المطلب الأول: الحوكمة الرشيدة في الدول العربية. 120

المطلب الثاني: الإدارة وتعثر الإصلاحات السياسية. 126

المطلب الثالث: تقوية قدرة المؤسسات التشريعية والقضائية للدول العربية. 127

المبحث الثاني: الفساد السياسي و أنظمة الحكم العربية . 133

المطلب الاول: تأثر الفساد المؤسساتي على النشاط التنموي. 135

المطلب الثاني: تحليل المؤشرات العربية و الأبعاد التنموية. 137

المطلب الثالث :الإدارة و الحوكمة الرشيدة. 143

المطلب الرابع: مؤشرات الحكم الفاسد في الدول العربية. 144

المبحث الثالث: الأداء المؤسساتي و مؤشرات التنمية في الدول العربية. 148

المطلب الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية في الدول العربية. 148

المطلب الثاني: الأداء المؤسساتي وتطور مؤشرات التنمية البشرية. 163

خلاصة . 177

الفصل الثاني: تطور مؤشرات الأداء المؤسساتي في الدول العربية.

مقدمة. 179

المبحث الأول: تقييم مناخ تأدية الأعمال في الدول العربية. 180

المطلب الأول: مؤشر انفاذ العقود. 185

المطلب الثاني: مؤشر الحصول على الائتمان. 189

المطلب الثالث: مؤشر حماية المستثمرين. 192

المطلب الرابع: قانون المصارف والائتمان. 204

المبحث الثاني: أداء الأسواق المالية العربية. 209

المطلب الأول: نظرة عن بعض البورصات العربية. 210

المطلب الثاني: الأداء المؤسساتي وتعزيز كفاءة أسواق المال العربية. 214

المطلب الثالث: الأداء المؤسساتي في المصارف العربية. 223

المطلب الرابع: واقع حوكمة البنوك في الدول العربية. 226

المبحث الثالث: تقييم مؤشرات الأداء المؤسساتي في الدول العربية. 229

المطلب الأول: مؤشر السيطرة على الفساد وفعالية الحوكمة. 229

المطلب الثاني: مؤشر الاستقرار السياسي وجودة التشريعات وتطبيقها. 236

المطلب الثالث: مؤشر سيادة القانون والمشاركة والمساءلة. 240

خلاصة . 245

الفصل الثالث: اثر الاداء المؤسساتي على التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية.

مقدمة. 247

المبحث الأول: أثر نوعية الأداء المؤسساتي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية. 248

المطلب الأول: تقديم النموذج 248

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية. 249

المطلب الثالث: نتائج اختبار السببية. 252

المطلب الرابع: تقدير النموذج. 255

المبحث الثاني: أثر نوعية الأداء المؤسساتي على النمو الاقتصادي في المغرب : دراسة قياسية 261

المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية. 261

المطلب الثاني: اختبار السببية 265
المطلب الثالث: تقدير النموذج 267
المبحث الثالث: أثر نوعية الأداء المؤسساتي على النمو الاقتصادي في تونس : دراسة قياسية. 272
المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية. 272
المطلب الثاني: اختبار السببية 275
المطلب الثالث: تقدير النموذج 277
خلاصة . 282
الخاتمة. 284
المراجع. 291
الملاحق. 306

الترقيم	عنوان الجدول	الصفحة
1	حوكمة الشركات المملوكة للدولة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.	130
2	الرقابة المؤسسية على الشركات في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.	131
3	ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد لعام 2006و2008	139
4	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من: 2005 الى 2015	151
5	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي حسب الترتيب التنازلي	154
6	تطور عدد السكان في الدول العربية من 2002 الى2011	157
7	متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي بالدولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2013.	159
8	متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي خلال 2013 .	160
9	دليل التنمية البشرية في الدولة العربية	170
10	مؤشر الرعاية الصحية في الدول العربية	164
11	ترتيب الدول العربية في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال.	182
12	ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمي.	184
13	ترتيب الدول العربية في مؤشر إنفاذ العقود	186
14	البلدان العربية التي تسهل أولا إجراءات انفاذ العقود.	187
15	تكلفة انفاذ العقود .(نسبة مئوية من قيمة المطالبة)	187
16	ترتيب الدول العربية في مؤشر الحصول على الائتمان	190
17	المكونات الفرعية لمؤشر الحصول على الائتمان.	191
18	مؤشر نطاق الافصاح في الدول العربية.	193
19	اداء الدول العربية في المكونات الفرعية لمؤشر حماية المستثمر	194
20	ترتيب الدول العربية في مؤشر حماية المستثمر	195
21	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية حسب القطاعات الاقتصادية	197
22	تدفقات الاستثمارات الى الدول العربية للبحر الابيض المتوسط.	198
23	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب البلد المضيف	199
24	تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى بعض الدول العربية:	200

25	مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال 2003-2013	202
26	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0- 10)	205
27	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي (0- 10)	206
28	أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013	208
29	أنشطة الاكتتاب العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حسب كل سوق خلال الفترة 2010-2012	211
30	مقارنة أداء البورصة المصرية بالبورصات العربية.	215
31	مساعدات الشركاء الأوربيون الصافية للدول العربية. الوحدة (مليون دولار)	216
32	مؤشر السيطرة على الفساد	231
33	ترتيب الدول العربية في مؤشر الفساد لسنة 2014.	232
34	مؤشر الفعالية الحكومية (2004- 2014).	235
35	مؤشر الاستقرار السياسي في الدول العربية.	237
36	مؤشر جودة التشريعات في الدول العربية	239
37	تطور مؤشر سيادة القانون في الدول العربية خلال فترة.	241
38	مؤشر المساءلة و الشفافية في الدول العربية.	243
39	اختبار الاستقرارية	250
40	اختبار السببية	253
41	نتائج اختبار الاستقرارية	262
42	نتائج اختبار السببية	265
43	نتائج اختبار الاستقرارية	273
44	نتائج اختبار السببية	275

الترقيم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مؤشرات التنمية الاقتصادية	28
2	ترابط ابعاد عملية التنمية المستدامة	38
3	الصفقات في نظرية تكاليف المعاملات	69
4	أثر نوعية المؤسسات على مؤشرات التنمية.	101
5	الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة حسب الدول العام 2013	152
6	المجالات الخمس لحوكمة المستشفيات	173
7	حماية المستثمرين: حقوق المساهمين، أصحاب حصص الأقلية في معاملات الأطراف ذات العلاقة	188
8	إنفاذ العقود الفصل في النزاع التجاري من خلال المحاكم	188
9	عناصر مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار	204

المقدمة العامة

من أهم الأفكار الاقتصادية الأكثر جدلا ونقاشا في الفكر الاقتصادي لدى الاقتصاديين والمفكرين هي فكرة التنمية الاقتصادية وما يقابلها من تخلف اقتصادي، ففي هذا السياق اجتهد المفكرون القدامى والمعاصرون خاصة في القرن العشرين في تفسير إشكالية التنمية الاقتصادية ومحاولة معرفة أسباب تخلف بعض الدول و عدم قدرتها على توفير شروط الإقلاع الاقتصادي وتوفير المناخ الملائم لخلق الثروة حيث أن هذه الاجتهادات و التفسيرات اتخذت ميولات مختلفة حيث البعض ربطها بحتميات تاريخية متمثلة في لعنة الاستعمار و ما ولده من بيئة لا تحفز على خلق شروط التنمية الاقتصادية، في حين ذهب الآخرون إلى تفسيرها بحتميات إيديولوجية و هي اختيار بعض الدول لمذهب اقتصادي لا يتلائم مع فكرة خلق الثروة وهذا ما حدث للكثير من الدول التي اتبعت النهج الاشتراكي، في حين ذهب البعض الآخر الى الحتمية الثقافية المرتبطة بطبيعة الفرد و سوسيولوجياته حيث أن بعض الثقافات لا تواكب فكرة التنمية الاقتصادية ولا تتلائم مع الشروط المادية لخلق الثروة وفي هذا السياق يتم النظر إلى أن الفرد لا يمكنه استيعاب مقومات الحضارة المادية الغربية التي نعيش فيها حاليا.

و في مجال آخر ذهب بعض المفكرين لتفسير أزمة التنمية بالحديث عن حتمية من نوع آخر و المتمثلة في أزمة التسيير الاقتصادي الموجودة في الدول المتخلفة، على سبيل الاستشهاد يقول **بيتر دريكر** في الموضوع " أنه لا توجد دول متقدمة و لا دول متخلفة إنما توجد دول لا تحسن التسيير".

ففي السنوات الاخيرة الماضية ظهرت مقاربة جديدة لمحاولة تفسير أزمة التنمية من خلال التركيز على الدور المتنامي الذي تلعبه المؤسسات و فعاليتها في توفير المناخ الملائم

لخلق الثروة و لعل أولى الإجابات في هذا المجال هي التي قدمها Douglass North سنة 1990 حيث اتفقت الدراسات الميدانية والنظرية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أن المحور الرئيسي للقضاء على أزمة التنمية تكمن في التغيرات المؤسساتية و هذا ما يقودنا للتساؤل حول مفهوم المؤسسات.

التعريف المتفق علية يعود للاقتصادي Douglass North الذي يعرفها على" أنها القواعد التي يبنى عليها المجتمع تركز على مجموعة من التحديات الموضوعة من طرف الافراد لكن في نفس الوقت تنظم وتؤطر أعمالهم وردود افعالهم". حسب التعريف يضمن التوضيح أكثر أن هذه المؤسسات les institutions تتكون من القيود الرسمية التي تضم القواعد والقوانين والدساتير وغيرها والقيود غير الرسمية التي تتشكل من معايير السلوك، الاتفاقيات والتراث وغيرها ثم خصائص تطبيقها. كل هذه العوامل كفيلة بتحديد سلوك الافراد العاملين على تطبيقها ضمن الفعالية الفردية والجماعية لهؤلاء.

إن الانتقال المزدوج الاقتصادي و السياسي يشير الى انتقال المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعمل على تحقيق قواعد اقتصاد السوق والنظام الديمقراطي معا. وبهذا وصلنا الى المستوى الذي يجب فيه معرفة العلاقة التي تربط الأداء المؤسساتي بالفعالية الاقتصادية وقد كانت الإجابات الأولى في أعمال Douglass North سنة 1990 الذي أكد أن تحكم هذه القواعد في تكاليف الصفقات والظروف المواتية للإنتاجية كفيل بتحقيق الفعالية الاقتصادية لأن عملها الأساسي هو التقليل من حالات عدم التأكد بوضع هيكلة مستقرة للتفاعلات الفردية والقضاء على تلك الانتهازية. أي أنها تؤطر سلوك الفاعلين وتعمل على استقرار توقعاتهم وتفضل التبادلات الاقتصادية والاستفادة أكثر من التخصص وتقسيم العمل.

بعبارة أخرى أشمل أن مهمة هذه القواعد إنتاج العنصر الاساسي والقاعدي لخلق الثروة والثقة بين الاشخاص على مستوى الهيئة الواضعة للقواعد المنظمة للمجتمع ولوازمها ومعرفة مدى وفائها للمؤسسات. ولكن في نفس الوقت يمكن لهذه القواعد أن تخلق الكثير من العراقيل للمنظمات والمؤسسات الفاعلة في الاقتصاد والتي تساهم في العمليات الانتاجية مما يخلق أمامها حواجز دخول تشجع الاحتكار وتمنع الحصول على المعلومة بأقل تكاليف، فالدراسات الحديثة لـــ North تؤكد أن القواعد لا تكون بالضرورة فعالة خاصة اجتماعيا لأنها خلقت في الاصل كقواعد منظمة.

كل هذا دفعنا للبحث في أهمية ودور المؤسسات في تفسير أزمة التنمية و كذا أهميتها ودورها في الخروج من الحلقة المفرغة للاتنمية التي تعرفها الدول العربية، و أسباب الانسداد في مؤسساتها الاقتصادية السياسية بصياغة إشكاليتنا على النحو التالية:

فيما تتمثل أهمية الأداء المؤسساتي في تفسير و حل أزمة التنمية في الدول العربية؟

ثراء المنطقة العربية وتدهور مستويات نموها، كان من بين الأسباب التي حفزت الباحثين العرب و الأجانب على دراسة وتحليل أزمة التنمية التي مست المنطقة العربية والتي حددت تاريخ الأزمة الاقتصادية بها منذ سنوات الثمانينات خاصة ما عانته من مشاكل في تعديل هياكلها المالية واقتصاداتها الكلية، ولكن الشائع والمتعارف عليه أن هذه الأزمة طالت كذلك الجانب السياسي لهذه الدول مما أثر هو الآخر على جميع مستوياتها الاجتماعية فوجدت نفسها محاصرة ضمن أزمة تنمية فعلية مست كل الجوانب السياسية، الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

وحسب الدراسات العديدة التي قام بها باحثوا برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن أزمة التنمية في المنطقة العربية سببها الرئيسي ضعف مؤسساتها وعجزها وانعدام إرادتها الواضحة واكتشافها الغموض في كل تعاملاتها وتصريحاتها، ما أكده كذلك التقرير الصادر عن البنك

الدولي عام 2003 وما أكدته منظمات عالمية مهمة كمنظمة الشفافية العالمية، والمنظمات الغير حكومية والواضح لدى هذه الهيئات الدولية أن الخلل الاقتصادي الحاصل سببه ضعف نوعية الأداء المؤسساتي وهو المؤشر الرئيسي المعتمد عليه في هذه الدراسة.

فيما يتعلق بالدول المصدرة للنفط، الحقيقة أنها حققت ارتفاعا في احتياطاتها من العملة الصعبة، ولكن هذه النتائج يعود الفضل فيها الى ارتفاع أسعار العالمية للنفط وليس من التصحيحات والتجديدات الهيكلية لنماذج التنمية المتبعة، أما الجانب السياسي فقد عرف الكثير من الاختلالات والاضطرابات بعد اختيار هذه الحكومات عصرنة حكوماتها بإقامة تعددية حزبية كلامية ليس لها أي دور فعال في تحقيق التنمية فقط من أجل إعطاء الصبغة الديمقراطية لنظامها السياسي اضافة الى الإصلاحات التي دعت اليها مؤسسات واشنطن التي قادتهم من الحرية الاقتصادية الى الديمقراطية، وهذا ما أكد أن مستوى نمو الدول العربية لا يتوافق بتاتا مع مستوى ثرائها.

هاته الدراسة سوف تسعى لفهم أزمة التنمية التي تعيشها الدول العربية بناء على المقاربة المؤسساتية و الدور الذي اصبحت تلعبه المؤسسة و أدائها في تفسير تقدم و تخلف الدول، فرغم أن إشكالية التنمية في الدول العربية يمكن الحديث عنها منذ حصولها على استقلالها و هذا ما يعادل متوسط خمسون سنة من الاستقلال، إلا أننا ولاعتبارات منهجية سوف نخصص هذه الاطروحة للتطرق لأزمة التنمية منذ حوالي عشرون سنة وهذا لكون أن الاقتصاد المؤسساتي عرف الظهور والتطور كمجال لتفسير أزمة التنمية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، و بذلك سوف تقتصر الدراسة الميدانية على الفترة الممتدة 1990-2014. كما أن موضوعنا سوف يهتم بدراسة حالة ثلاثة دول عربية موجودة في إطار اقليمي متجانس المعروف بالمغرب العربي الصغير: الجزائر، تونس، المغرب. و هذا لاعتبار مهم هو تشابهها في الكثير

من المحددات التاريخية و الثقافية رغم وجود فروقات جوهرية في السياق الاقتصادي لكل دولة خاصة بين الجزائر من جهة و تونس و المغرب من جهة اخرى.

فرضية الدراسة:

الأداء المؤسساتي في الدول العربية محل الدراسة يساهم إيجابيا في حل أزمة التنمية بها.

إن هذه الفرضية البحثية، سوف يتم التطرق اليها بالتفصيل في الفصل الثالث من القسم الثاني و هذا من خلال توضيح علاقة كل مؤشر من مؤشرات الأداء المؤسساتي على تحقيق النمو الاقتصادي.

معالجة الاشكالية و الفرضية المطروحة بدراسات في الاقتصاد المؤسساتي ستكون بالتطرق إلى اقتصاد تكاليف الصفقة لـــ Coase وWilliamson المطورة من قبل العديدين أمثال

D. North, A. Greifou, M. Aoki والتي تحلل التنمية على أنها مرحلة تطور تاريخية للتحولات المؤسساتية والقواعد المنظمة لها، هذا الاطار النظري يعطينا عناصر التحليل الهامة لتحديد القدرة المؤسساتية للدول المغاربية الثلاثة: الجزائر، تونس والمغرب على تجاوز أزمتها بالتحسين من أداء مؤسساتها. إضافة الى التطرق الى أهم الدراسات الاقتصادية الخاصة بقياس نوعية المؤسسات وعلاقتها بالنمو والتنمية الاقتصاديين قد كان التركيز أكثر على ترتيب الدول العربية ومكانتها العالمية ضمن مؤشرات قياس الأداء المؤسساتي والتي تعكس في النهاية ما وصل إليه وضعها الاقتصادي.

في محاولتنا هاته واجهتنا عدة معوقات نظرية مرتبطة بعدم مقدرتنا على ايجاد اطار تحليلي واضح لتعريف القواعد المسؤولة عن توجيه الأعوان الاقتصاديين والحكوميين في الدول النامية

لأن التطورات الحاصلة في مصطلح الأداء المؤسساتي لا تكون بالضرورة متبوعة بنتائج اقتصادية.

اما عن الدراسة الميدانية فحاولنا من خلالها قياس مستوى الاداء المؤسساتي وعمل مؤسسات الحكم في الدول المغاربية الثلاثة بناء على بيانات من دراسات لباحثين واختصاصيين ومنظمات دولية في المجال والسبب في اختيار الدول السالفة الذكر هو:

- أن هذه الدول موجودة ضمن قاعدة بيانات المنظمات المستعان بها.
- أن لهذه الدول علاقات مشتركة في الإرث الثقافي والاقتصادي من خلال شراكتها مع الاتحاد الاوروبي والتوصل الى معرفة ما حققته هذه الدول على مستوى مؤسساتها.

منهج الدراسة:

- اعتمدنا على منهجين في التحليل:
- المنهج التحليلي والوصفي: للنمو والتنمية الاقتصادية والأداء المؤسساتي وايضاح الترابط بينهما باستعمال أساليب الوصف النظرية والبيانات .
- المنهج الكمي: استخدم الأسلوب الكمي في التحليل من خلال بناء نماذج قياسية في قياس وتحليل أثر الأداء المؤسساتي على النمو الاقتصادي كأهم مؤشر من مؤشرات التنمية الاقتصادية في فترة(1990-2014) وايجاد العلاقة السببية بينهما وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى .

القسم الأول

التنمية الاقتصادية و الاداء المؤسساتي:
اطار نظري.

الفصل الأول

التنمية الاقتصادية: مفاهيم اساسية و نظريات

مقدمة:

اصبحت التنمية بكل فروعها واشكالها مسألة اجتماعية وسياسية واقتصادية، واحتلت بذلك المكانة الرائدة والهامة في اهتمامات مختلف دول العالم متقدمة كانت او نامية، وقد نتج عن هذا الاهتمام ظهور وبروز العديد من المفاهيم والنظريات الخاصة بها والتي سعى مفكروها إلى محاولة ايجاد السياسات والاستراتيجيات التنموية التي تمكن الدول النامية خاصة من تجاوز محنتها وتحقق تقدمها الاقتصادي، فاستحوذت قضية النمو والتنمية الاقتصادية على فكر الاقتصاديين والسياسيين وحتى علماء الاجتماع واصبحت معيارا لنجاح الدول او فشلها وفشل ما تتبناه من الأنظمة الاقتصادية والسياسية بها.

لقد اثار موضوع التنمية الاقتصادية الكثير من الجدل على جميع المستويات النظرية والعملية واعطيت له العديد من التعاريف كل حسب زاوية اختصاصه، وبما أن الأوضاع الاقتصادية والموارد المتاحة تختلف من دولة إلى أخرى فقد ظهرت مشكلة الطرق والكيفيات التي تسمح بالوصول إلى الإختيار الصحيح للسياسات التنموية الملائمة لتحقيقها وظهور العديد من النظريات التي تحاول وضع سياسات تنموية مساعدة.

سنحاول في هذا الفصل ابراز اهم نقاط الاختلاف بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية محاولين جمع العديد من وجهات النظر حول المصطلحين، اضافة الى البحث في اهم النظريات الاقتصادية المتطرقة الى تفسير التنمية مع ذكر مؤشراتها واشكالها.

المبحث الأول: التنمية والنمو

ظهور التخلف وانتشاره كان أحد أسباب ضرورة التفرقة بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية ووضع حد لاعتبارهما مفهوم واحد وإظهار الاختلاف الكبير بينهما حيث كان يعتقد بأنهما زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في التنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، في حين أن هناك اختلافا جوهريا مهما سنحاول التطرق إليه فيما يلي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

اقترن ظهور النمو الاقتصادي بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي وقد تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية واستمر لفترة طويلة حيث ساهمت التراكمات الرأسمالية والتحولات الجوهرية لحياة المجتمعات في تطوره وانتشاره،[1] وأصبح اهتمام الأمم سواء كانت متقدمة أو متخلفة منصب في البحث عن السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح التي ينتج عنها إعادة التراكمات الرأسمالية.

عرفت الأمم المتحدة النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلة اقتصادية أو اجتماعية"[2]

وهوما يفيد أن الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجة عن الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي أو إجمالي الدخل الوطني، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي

[1] دوب موريس "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة"، ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطباعة الطليعة والنشر، بيروت، 1979، ص09.

[2] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الحكم السليم بحسب الادارة الكلية في منطقة الاسكوا"، بنيويورك 2003 ص50.

الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالبا ما يعيق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك على الدول التي تسعى إلى تنمية اقتصادياتها أن تفكر في حلول لمعالجة مشكل تزايد السكان فيها وعليه فقد أعطيت العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالسكان في الصيغة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني- معدل النمو السكاني

يركز بعض الاقتصاديين على العامل السكاني باعتباره أحد عوامل الإنتاج الهامة والمعبرة أساسا عن الطاقة البشرية بكل أنواعها لذلك فإن حجمه الكبير مقارنة مع مؤهلاته الأكبر لا يشكل مشكلة في نظر البعض لذلك فإنه من المهم التركيز على تركيبة السكان.[1]

ويدل هذا على ان الزيادة في السكان تعتبر من المشاكل الرئيسية التي تقف في وجه عملية التنمية الاقتصادية للدول، خاصة في الدول النامية والتي تعاني من الضغط السكاني.

وفي تعريف آخر متفق عليه للنمو الاقتصادي أنه " الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"و اعتماد هذا التعريف مقرونا بتوفر جملة من الشروط اهمها:

أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية بمعنى دون أن يصاحبها مستويات عالية من التضخم، فالزيادة النقدية لا تعبر أبدا عن زيادة حقيقية إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي اكبر من معدل التضخم، حيث يزداد الدخل الحقيقي لزيادة كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد وعليه فان:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الاسمي – معدل التضخم

[1] محمد طاهر قادري، "آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه،، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 1.

اي أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي، الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، إضافة إلى ضرورة استمرارية وديمومة هذه الزيادة على المدى الطويل وليست مؤقتة.

هناك العديد من الدول التي شهدت ارتفاعا في مداخيلها ولكنها للأسف لم تستطع احتواء الارتفاع في معدلات التضخم واستفادت دول الأوبك في أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في السبعينات من القرن الماضي من الزيادة الكبيرة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات بادرت هذه الدول في الرفع من دخول الأفراد ولكن ذلك لم يكن بالقرار الصائب وسرعان ما عادت المداخيل إلى ما كانت عليه.[1]

وفي تعريف آخر وليس ببعيد عن المفاهيم السابقة تقدم "سيمون كوزنتس (S.Kuznets) بإعطاء تعريف للنمو الاقتصادي أنه "الزيادة في قدرة الدولة في عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية التي يحتاج الأمر إليها".

يشير التعريف إلى أهمية التقدم التكنولوجي كمطلب أساسي لتحقيق المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي والمحافظة على استمراريتها إضافة إلى حسن الاستخدام الأمثل لما يتوفر لدى الدولة من موارد وإمكانيات لصالح الاستثمارات والتراكمات الرأسمالية وذلك في ظل توفر الأداء المؤسساتي الجيد الكفيل بوضع الاصلاحات والتعديلات المناسبة لعملية النمو الاقتصادي.

وفي هذا السياق تطرح مشكلة التفاوت في الدخول الحقيقية، التي لا تمس في الغالب جميع الطبقات ويحصل عليها في الغالب دائما طبقة الأغنياء، لأن مفهوم النمو الاقتصادي يعتمد في أساسه على الكم من السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد دون إعطاء اعتبار لكيفية توزيع هذا الدخل الحقيقي ولا إلى نوعية السلع والخدمات المتحصل عليها، تلك الأسباب وغيرها أدت

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية"، 2000 قسم الاقتصاد للنشر، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

إلى اعتبار النمو الاقتصادي عامل غير كاف لرصد جميع التغيرات المتعلقة برفاهية الفرد ولا يعكس حقيقة مستوى التنمية في بلد ما.[1]

ويعرفه جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter ان "النمو ينصرف الى التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو الـــسكان. وبالتالي فالنمو حسبه يتم بطريقةٍ تدريجية وبطيئة على المدى الطويل؛ نتيجةً لنمو معدل السكان و نمو الادخار حيث اعتبر ان اساس قياس معدل النمو الاقتصادي يكون بمعدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقـــي الـــصافي، ومعدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الفردي الذي يعد مقياساً أفضل لمعدل زيادة المستوى المعيشي".[2]

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية من المفاهيم العالمية التي برزت خلال القرن العشرين، وكان ذلك بصورة أساسية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث احتلت مكانا مهما بين الدراسات الاقتصادية والاستحواذ على اهتمام العديد من الباحثين في الدول النامية والمتقدمة محاولين إعطاء مفهوم واضح لعملية التنمية واختلف في ذلك بين المفكرين كل حسب انتمائه ومتطلبات بلده.

فقد كان يعبر عن تطور الدول من خلال ما يحدث بها من تقدم إما مادي أو اقتصادي وكان ذلك خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر خاصة حين ظهر الاختلاف الواضح بين الدول في مستويات تقدمها وتحضرها وظهر نوعان، دول متقدمة وأخرى متخلفة التي كثفت جهودها من أجل الرفع من نموها الاقتصادي في شكل زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي ونصيب الفرد منه كبداية لحل مشاكل التنمية في الدول.

[1] عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، سنة 2000 ص16.
[2] إبراهيم الأخرس، "التجربة الصينية الحديثة في النمو"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 62.

1- المفهوم اللغوي للتنمية:

إن مفهوم التنمية من الناحية اللغوية، يعني شيء واحد وهو التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين.

ولكن هناك من يفرق بين التنمية والتغيير، حيث أن التغيير هو: التحول الذي يقع عليه من نظم وعلاقات وتفاعلات نتيجة التشريع كقاعدة جديدة تهدف إلى ضبط السلوك أو كنتاج لتغيير فرعي معين أو جانب من جوانب البيئة الطبيعية والاجتماعية.[1]

اختلفت معاني التنمية ليس من الناحية اللغوية فقط وإنما أصبح لها العديد من الدلالات والمعاني لزيادة ارتباطها بالمجال الاقتصادي، حيث ارتبط مفهومها في البداية بظاهرة النمو الاقتصادي ما شهدته حياة الدول و المجتمعات من تغيرات وتحولات وتداخل هذا المفهوم وارتبط بمفاهيم وقضايا أخرى ذات ميول وتوجهات سياسية واجتماعية وحتى ثقافية.

وفي هذا السياق توفرت العديد من المفاهيم الخاصة ببعض المفكرين الذين ساهموا في إعطاء أوجه نظر مختلفة ومعاني متعددة للتنمية ولكنها مفيدة لثراء الفكر التنموي كل حسب وجهة نظره والبيئة التي كون فيها هذه النظرة.

وقد عرفت التنمية من قبل البعض على أنها: "العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم"،[2] ولكن يقتضي هذا الانتقال إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي.

حيث برز مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكتساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر الذي يضمن له التحسن البناء في نوعية الحياة لأفراده.

ولكن ذلك يتطلب الاستخدام الأمثل من قبل أفراد المجتمع لما يملكونه من إمكانيات وموارد حتمية لمتطلباتهم مع ترشيد توزيع العوائد الناتجة عن ذلك الاستغلال.

---

[1] اكريم عبد النبي العبيدي" الإدارة والتنمية في ليبيا" ،بنغازي، جامعة قاريونس، ليبيا، 1995، ص91.

[2] صبحي محمد قنوص: ،"أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث" ،الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999، ص97.

والتنمية أيضا هي" تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل هذا فضلا عن زيادة رأسمال المتراكم في المجتمع على مر الزمن"[1].

وعرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية عام 1956 بأنها "عملية تستهدف ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع كله بمشاركته النشطة عن طريق أفراده وجماعاته وهيئاته مع الاعتماد بأقصى درجة على مبادرة هؤلاء الأفراد والجماعات والهيئات".

وفي نفس السياق ذكر F.Perroux أن التنمية هي "التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة".[2]

كما عرفها Edger Orwen في كتابه سنة 1987 "بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع"،[3] بمعنى أن مفهومها تطور ليشمل جميع النواحي وأصبحت التنمية أوسع من النمو لأنها تتضمن إجراء تغيرات جذرية في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية.

وعرفها سعد الدين إبراهيم أنها "انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات في كيان معين، بشكل كامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة."، وبشكل أوضح يمكن تعريف التنمية بأنها "محاولة استخدام كافة الموارد والإمكانيات المتاحة والممكنة من إمكانيات طبيعية، اقتصادية، بشرية بصورة تستهدف الرفاهية للإنسان في المحيط الحيوي الذي يعيش فيه".[4]

[1] خيري خليل الجميلي ،"التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية (البناء الاجتماعي للمجتمع)" ،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص14.
[2] خيري خليل الجميلي، مرجع سبق ذكره.
[3] مدحت القرني، "التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات" ،دار وائل للنشر، 2007، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
[4] سعد الدين إبراهيم ،"التنمية في مصر"، كتاب التنمية الى الرقبة ،مكتب النهضة المصرية، القاهرة، 1982.

وعليه فإن التنمية هي عملية متعددة الأبعاد والتي تشمل على إعادة التنظيم والتوجيه للاقتصاد الداخلي والنظام الاجتماعي بالإضافة إلى التحسين في الدخول والناتج والمتتبع للأدبيات الحديثة في اقتصاديات التنمية يلاحظ أن مفهوم التنمية لم يعد يقتصر على النمو المطرد في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي للفرد بل اتسع هذا المفهوم ليشمل نوعية الحياة بالنسبة للمواطن.

فالتنمية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكن مع حدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، بل أن التنمية تتمثل في تلك "التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي، التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية"[1].

وفي تعريف آخر ل A.K.Sen "التنمية هي التي تعمل على توسيع الحقوق والقدرات فالأول يمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية واحترام النفس والثاني يمنح الفرد الحرية".

[1] –إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، دار الشروق، ط.2، القاهرة، مصر، ص17.

فقد تبادر لدى العديد من الاقتصاديين خاصة الليبراليين في البداية أن التنمية الاقتصادية هي الزيادة في نصيب الفرد من الدخل وما يترتب على ذلك من مؤشرات اقتصادية لحقبة من الزمن وهذا في الحقيقة هو مفهوم النمو الاقتصادي لأنه يتعلق بجوانب كمية يمكن إحصائها وتغاضى عن بعض الاعتبارات الأساسية والاجتماعية ذات التأثير المباشر على حياة الأفراد.[1]

وبهذا فهناك إجماع لدى الاقتصاديين على ضرورة استهداف التنمية للدخل الحقيقي للفرد بهدف رفع المستوى المعيشي للأفراد وإخراجهم من براثين الفقر، من توفر جهاز انتاجي كفئ قادر على المنافسة وخلقه لجملة من السلع والخدمات المتنوعة والجيدة.[2]

وقد اعتبر التعريف التالي لعلي العربي المهتم بقضايا التنمية في الدول النامية والعالم العربي الأشمل والأعمق من نوعه في تحديد مفهوم عام للتنمية بتطرقه إلى كل الجوانب التي يمكن أن يتعلق أو يرتبط بها وكان محورها الأساسي هو الفرد الذي يعمل على إحداث التكامل في كل جوانب التنمية، وكان قد عرفها كما يلي:

"التنمية هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية واجتماعية، سياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات وما يترتب عن ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة".

[1] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطليق"، الدار الجديدة، الاسكندرية، 2010، ص81.
[2] Bernard Bret,(2002),« Le tiers monde, croissance, développement, inégalité », Paris, Collection Histege, p7

المبحث الثاني: اشكال التنمية.

تتعدد التنمية بتعدد وجهات نظر الباحثين، فالتنمية لا ينظر إليها من منظور تخصص واحد متميز بل لها أوجه متعددة ويمكن تقسيمها إلى عدة أشكال.

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية.

تنبه معظم علماء الاقتصاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعد حصول معظم البلدان النامية على استقلالها على ضرورة تبني استراتيجية التنمية الاقتصادية والتي تعبر عن "عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي وإطراد هذه الزيادة خلال مدة زمنية طويلة بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من زيادة عدد السكان وهي مرتبطة بزيادة الدخل القومي الحقيقي فهي تهدف إلى استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاه الاقتصادي للجماعة والفرد واستغلال هذه الموارد أفضل استغلال وبأفضل الطرق"[1] .

وجاءت التنمية الاقتصادية كأحد فروع التنمية، وبالرغم من تعدد مفاهيمها إلا أنها تتفق في أنها تعني العملية التي يتم الانتقال فيها من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهذا يقضي العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي للدولة.

[1] Meier, Baldwin.(1957), "Economic Development, New York, J, Wily and sons. P2.

الشكل رقم (01): مؤشرات التنمية الاقتصادية.

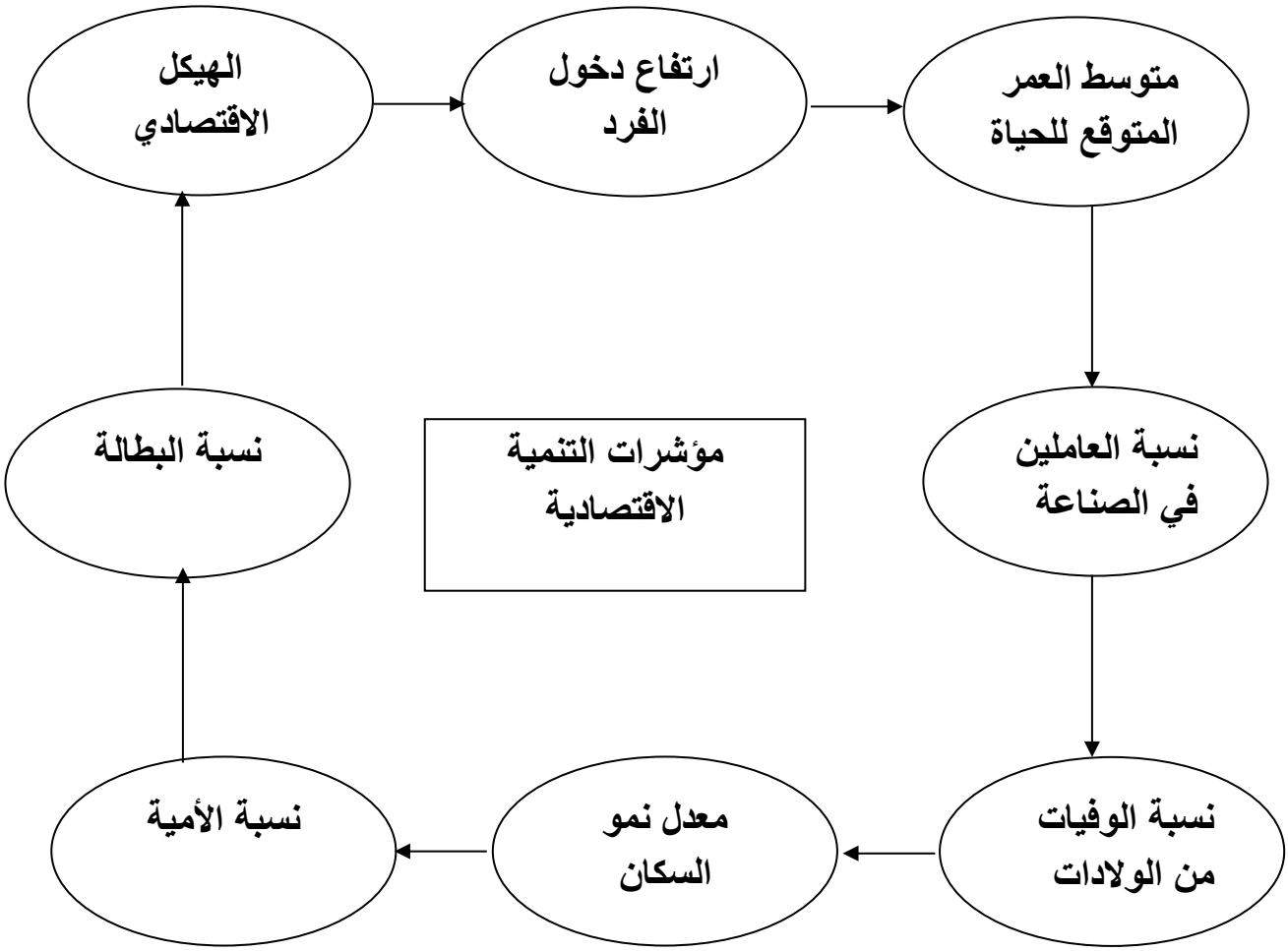

المصدر: من إعداد الباحث

وهي كذلك التطور الذي يطرأ على الإنتاج الاقتصادي والذي يؤدي إلى الرفع من حجم الناتج الداخلي الإجمالي وعليه فإن التنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي أو الإنتاج القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل والإنتاج يضمن الزيادة في الادخار والتراكم الرأسمالي وهي بذلك تتجاوز مفهوم النمو الاقتصادي الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية.

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: "تنطوي على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل، وتغير في هيكل الإنتاج، وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط، ولعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي، وانما تمتد لتشكل تغير نوعي وهيكلي".[1]

بموجب هذا التعريف فإن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية تتم من خلالها تفاعل مكونات النظام الاقتصادي كأدوات فعالة، والتي من خلالها تظهر نتائجها في تغيرات وتحولات كمية ونوعية في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية بما يتوافق مع امكانياتها البشرية.

وللتنمية الاقتصادية اهداف تتمثل في :

زيادة الدخل القومي، الرفع من مستويات المعيشة، توسيع الهيكل الانتاجي، انتشار التعليم وتوفير مستويات الصحة الجيدة.

المطلب الثاني: التنمية الاجتماعية والثقافية.

1- التنمية الاجتماعية:

ظهرت لأول مرة وبطريقة علمية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950، وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها سنة 1951 ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق أحد مجالسها الدائمة وهي المجلس الاقتصادي والاجتماعي.[2]

فالتنمية الاجتماعية تعبر عن "عملية تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم".

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.ص 17.
[2] مصطفى زايد، "التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر 1962-1980"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986، ص56.

فالتنمية الاجتماعية هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي، فهي التي تجعل الإنسان يحس بالمجتمع كله من حوله وكأنه أسرة واحدة بل كأنه جسد واحد.

2- التنمية الثقافية: تعتمد على تزايد عدد العلماء والمثقفين والباحثين والمفكرين وعدد الطلبة في الجامعات وبالتالي فهي أساس وركيزة ظهور التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي كلما ارتفع المستوى العلمي وحجم الوعي ونسبة البحث العلمي في المجتمع كلما أدى ذلك إلى تزايد نجاح التنمية[1] وتعتبر التنمية الثقافية جزء لا يتجزأ من جوانب التنمية .

يعد مفهوم التنمية الثقافية مفهوما جديدا برز إلى الوجود بعد حركة الاستقلال التي حققتها الدول الإفريقية حيث ظهر هذا المفهوم بعد العديد من المحاولات الفردية إلا أن انتشاره كان بعد مؤتمر "بان دونغ" سنة 1955 الذي ناقش ضرورة استعادة الدول الإفريقية لثقافتها بعد مناقشة حق الشعوب في تقرير مصيرها فهي تعني تنمية التغيير التقدمي الذي يزيد الثقافة بمقتضاها كما وكيفا وتتوسع أفاقا لتتطور وتزدهر.

إذن التنمية الثقافية تتضمن جميع عناصر الثقافة وأبعادها وعناصرها فهي بالنسبة للمجتمع في لحظة معينة في نموها الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يعبر عن صفة العلاقات المتبادلة بين الإنسان والمجتمع بحيث تحقق درجة استقلالية الفرد وقابليته للتموضع في العالم والاتصال بالآخرين والمشاركة الفضلى في المجتمع مع الحفاظ بقدرته على التحرر[2].

[1] د. شيما بنت محمد بن خالد آل نهيان، "التنمية الثقافية وتعزيز الهوية الوطنية، دراسة ميدانية على مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة" ،دار العين للنشر، مركز البحث، 2013.

[2] مالك بن نبي، "ما مشكلة الثقافة"، الطبعة الرابعة، الجزائر، دار الفكر، 1984، ص104.

ولكن مع ضرورة فهم أن لكل ثقافة خصوصيتها وهويتها وبالتالي تتفاوت في درجة قوتها وضعفها، فالثقافة الضعيفة تكون دائما قابلة للغزو الثقافي وغير مسايرة للتطورات والتغيرات وراكدة إلى درجة أنها لا تتفطن سريعا للتغيير.[1]

تعريف أول تقرير عربي للتنمية الثقافية إذ يعرف هذا التقرير التنمية الثقافية بوصفها "كل ما من شأنه أن يسهم في كل مجال من مجالات النشاط الإنساني في نشر قيم المجتمع المعرفة، وتحديث النظم والوسائل والأدوات الكفيلة باستنفار العقل العربي، وتوظيف قواه من ناحية والارتقاء بالوجدان العربي من ناحية أخرى"[2]،والذي يبرز دور الثقافة في تحقيق عملية التنمية .

وتعد الثقافة الأداة الفاعلة في تكوين رأسمال الاجتماعي الذي يجسد شبكة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد المبنية على الثقة المتبادلة والتعاون وهو بالتأكيد ما تحتاج إليه المجتمعات لمواصلة التنمية بتشجيع الإبداع الفردي والجماعي.

إن تحقيق التنمية الثقافية يستلزم النهوض بقطاعات أخرى وتأتي على رأسها التعليم الذي يعد الوسيلة الأساسية لتكوين رأسمال المعرفي والصحة بوصفها أهم الوسائل لتكوين رأسمال البشري مما يجعل التنمية الثقافية مطلبا أساسيا لتحقيق التنمية البشرية والتنمية عموما للدور الهام الذي تؤديه المؤسسات الادارية ذات الفعالية العالية والقدرات المتميزة في اعداد وتنفيذ مشروعات وبرامج التنمية.[3]

[1] مجموعة من المفكرين،" التنمية الثقافية، تجارب اقليمية"، ترجمة سليم مكسور، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983، ص12.
[2] التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية، 2008، ص10.
[3] شبل بدران و اخرون ،" التنمية الثقافية و التنوير" الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006،ص 125.

المطلب الثالث: التنمية السياسية والإدارية.

1- التنمية السياسية:

تفسر التنمية السياسية من خلال علومها وفروضها عن التشابه والاختلاف بين النظم السياسية وتعدد السلطة السياسية وخلفياتها الفكرية والتاريخية والثقافية بحثا عن التغير أو التطوير داخل بنية هذا السلطة ومن ثم مساعدتها لتتجاوز مواقعها وإطارها وسياقها التاريخي والاجتماعي.

ويعتبر مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي استنبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ودخل في دائرة الاستعمال الأكاديمي، حيث اعتبر أصحاب هذا المجال أن التنمية السياسية هي "عملية انتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الأكثر حداثة ومن النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية، ولأنها أيضا عملية تطوير وانتقال ورفع في الكفاءات".[1]

والملاحظ أن مفهوم التنمية السياسية تمخض عن عدة وظائف تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على مستوى الأفراد والجماعات والأحزاب والحكومات، مثل تحديث المؤسسات السياسية، وتطوير الأحزاب فكرا وتنظيما وأداء، فهي تكوين لثقافة سياسية تتمحور حول حقوق الإنسان وواجباته وتشكل قاعدة انطلاق للعمل الفعال .

كما عرفها البعض على انها "تحديث الحياة السياسية وهذا معناه تحديث النظم والسلطة والأداء السياسي".

في إحدى دراساته الهامة خلص الدكتور السيد زيات إلى تقديم تعريف للتنمية السياسية قوامه أنها: عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير واستحداث نظام سياسي

[1] أ. عز الدين دياب، "التنمية السياسية في الوطن العربي، الضرورات والصعوبات"، مجلة الفكر السياسي، ص 11.

عصري، يستمد أصوله الفكرية من نسق إيديولوجي تفتحي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع ويشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية ويتألف بناء على هذا النظام من المؤسسات السياسية، الرسمية والطوعية، التي تتمايز عن بعضها .

أما لوسيان باي وقد عرفها " أن التنمية السياسية هي الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية وهي التغيير الحكومي المنتظم، وبناء للدولة القومية الحديثة".[1]

وهي شكل من أشكال التنمية، فهي تعتبر من المواضيع الحديثة نسبيا حيث ظهرت كفرع حديث من علم السياسة، فالتنمية السياسية تشكل في مجملها دعامات كل عمل تنموي سياسي، وتهدف إلى تغيير البناء السياسي للمجتمع من أجل تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري ذي سمات وخصائص تقدمية[2].

"فهي عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية وقياس مستوى هذه الدول يكون بتحقيق النمو الاقتصادي والتعددية والمشاركة وترسيخ مبادئ الوطنية والسيادة".[3]

وبالتالي فإن مفهوم التنمية السياسية يشير إلى التحديث السياسي بكل جوانبه وتركز التنمية السياسية على العناصر التالية:

- شرعية النظام السياسي.
- وجود مجتمع يرغب في النمو.
- وجود مؤسسات ديمقراطية مبنية على التعددية والمساواة والحرية.

[1] أحمد وهبان، "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث"، قسم العلوم السياسية، جامعة الاسكندرية.
[2] د.نصر عارف ،"مفهوم التنمية" ،كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة. www.prf-facteris.com
[3] د. صالح بلحاج، "التنمية السياسية، نظرية في المفاهيم والنظريات" ،جامعة الجزائر.

2- التنمية الإدارية:

هي نشاط مخطط لتحسين الأداء الإداري الحالي، أوفي المستقبل بإضافة معلومات وتغير اتجاهات أو زيادة المهارات.

يعرفها علي السليمي "التنمية الإدارية هي عملية تغيير جذري تتعامل مع قيم ومفاهيم ومؤسسات رسخت لمدة طويلة في المجتمع لإنجاح هذه التنمية الإدارية من الاعتماد على مفاهيم متطورة وأن ترتكز على منطلقات فكرية وأن تستخدم وسائل غير تقليدية" ، فهي العملية التي يتم بواسطتها تحسين قدرات ومهارات الأفراد المسؤولين عن إدارة المنظمة.

أهدافها:

- الارتقاء بمؤشرات التنمية الإدارية إلى مستوى المقاييس والمعايير الدولية.
- دعم مساهمة الإدارة في تحسين مناخ العمل.
- دعم نظام الجودة بالجهاز الإداري للدولة.
- النهوض بالموارد البشرية.
- التقليص من التكلفة وترشيد النفقات.

لذلك فإن الأمر يستدعي التخطيط لمختلف برامج التنمية الإدارية وربطها بالأهداف والبرامج التنموية الأخرى تحقيقا للتنمية الشاملة، ولكن في نفس الوقت فإن الأمر لا يخلو من ضرورة حسن اختيار الأشخاص المؤهلين لذلك القادرين على استخدام القوانين والأساليب والتقنيات الإدارية لتحسين الأداء وخلق الجو المناسب للعمل لتفعيل الإنجازات الواجب تحقيقها،

ويتطلب ذلك أيضا المعرفة المستقرة والمتواصلة للمعلومات والأساليب الجديدة في مجال الإدارة المعاصرة.[1]

تصل الإدارة إلى مرحلة التنمية الإدارية بعد تمكنها من توفير العدد المناسب والمطلوب من المؤهلات في جميع التخصصات تغطي كل المستويات لتشكل تركيبا تنظيميا لا يمكن أن يحدث فيه أي نوع من الازدواجية أو التداخل لقوة وحدته وفاعليته، وبذلك تحقق الإدارة التناسق والتكامل بين أجهزتها وهيئاتها في الدولة، مستهدفة أهدافها بدقة ووضوح.

إن تبسيط الإجراءات الإدارية وتطبيق التقنيات الحديثة يعمل على استغلال الإمكانيات الاقتصادية بطريقة رشيدة وهو أساسا ما تطمح إليه أي دولة وعموما نعني بالتنمية الإدارية كل الجهود التي يجب بذلها باستمرار لتطوير الجهاز الإداري في الدولة، بهدف رفع مستوى قدرات الجهاز الإداري للدولة لتمكينه من القيام بوظائف الدولة بشكل عام وبوظائف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.

المطلب الرابع: التنمية البشرية والتنمية المستدامة.

1- التنمية البشرية:

اهتمت نظريات التنمية الاقتصادية بالحديث عن العديد من المفاهيم الاقتصادية البارزة كالتنمية، النمو، التضخم وغيرها من الموضوعات الاقتصادية وركزت نماذج النمو الاقتصادي على كيفية الزيادة في الناتج القومي ونصيب الفرد منه أكثر مما تطرقت إلى حياة البشر ورفاهيتهم وظهرت ضرورة البحث عن بديل لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي كمقياس لدرجة التقدم ومتابعته لأنه ليس بمتوسط الدخل وحده تقاس التنمية.

[1] فيز حسين، "سيكولوجية الادارة العامة" دار اسامة للنشر،عمان،2008،ص228.

ولقد تزايد استخدام دليل التنمية البشرية، كمؤشر مركب لقياس مدى تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع ولتحديد مراتب الدول وكذلك اقليمها من حيث درجة التنمية .

والتنمية البشرية هي مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى دعم قدرات الفرد، وتحسين مستوى معيشته وأوضاعه الاجتماعية.[1]

وكما جاء في تقرير الأمم المتحدة أنها "عمليات توسيع الخيارات المتاحة للناس وهذه الخيارات هي: العيش حياة طويلة وصحية، الحصول على المعارف والحصول على الموارد الضرورية لتوفر مستوى المعيشة المناسب".

فهي من أحدث أنواع التنمية فهي تركز على الفرد الذي يمثل الوسيلة والهدف في نفس الوقت، ومن ثم عملت أغلب الدراسات على الاهتمام بالمورد البشري من خلال الدخل والتعليم فهو يمثل العنصر الفعال والمحرك الأساسي أو بمعنى أشمل هو عصب التنمية وأساس ثروة الدول ومصدر تقدمها، فالفرد هومن يمتلك القدرة على الإبداع والتطوير، وقد فرض مصطلح التنمية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينات (90) من القرن الماضي وتم تعويض مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بمؤشرات حديثة للتنمية البشرية.

2- التنمية المستدامة:

عرفها مجلس منظمة الأغذية والزراعة عام 1988 بأنها "إدارة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، فهي التنمية المستدامة التي تحافظ على الأراضي والمياه

[1] معهد الدراسات و البحوث الاحصائية،قسم الاحصاء الحيوي و السكاني: «التنمية البشرية مفاهيم و اساسيات و بناء ادلتها" ،جامعة القاهرة.

والنبات والموارد الوراثية (الحيوانية)، حتى لا تحدث تدهور في البيئة وتكون ملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية".

التنمية المستديمة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناه العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها في الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة بحيث أن مدة تجددها بطيئة جدا وقد تأخذ ملايين السنيين أما بالنسبة للموارد المتجددة، فإنه يجب الترشيد في استخدامها، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد لتستخدم رديفاً لها لمحاولة الإبقاء عليها أطول فترة زمنية ممكنة، وفي كلا الحالتين فإنه يجب أن تستخدم الموارد بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها[1].

وقد أشار تقرير التنمية البشرية الصادر في سنة 2010 أن التنمية البشرية هي فكرة دائمة التطور وليست مجموعة من المفاهيم الثابتة والساكنة بعد أن ثبت أن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة وهم أساس التنمية وصانعوها، حسب قدراتهم في التكيف والتفاعل مع التغيرات ومدى امتلاكهم للقدرات والكفاءات البناءة.

[1] -عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط،" التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار الصفاء، ط.1، عمان، الأردن، 2007، ص25-26.

شكل رقم (02): ترابط ابعاد عملية التنمية المستدامة.

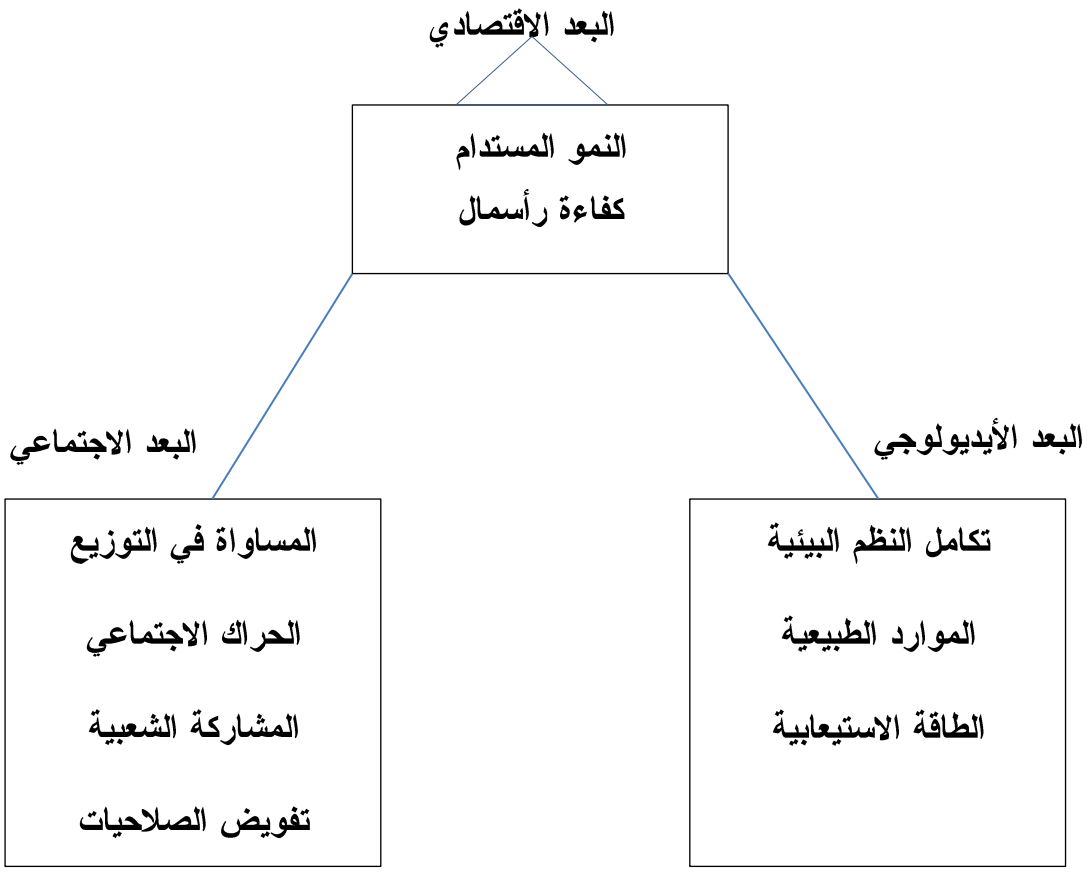

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص 41.

كما أن التنمية المستديمة تشمل ما يزيد على النمو، فهي تتطلب تغيرا يصبح أقل مادية واستخداماً للطاقة و أكثر عدالة في تأثيراته، ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي، ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية[1].

[1] دوناتو رومانو، "الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة"، دمشق، سوريا، 2003، ص 53.

المبحث الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية

تميز الأدب الاقتصادي منذ قرون بثرائه لاحتوائه العديد من النظريات والدراسات التي حاولت إعطاء وجهات نظر مختلفة بأفكار متعددة حول النمو والتنمية، حيث اعتبر المفهومان مترادفان يعبران عن شيء واحد في حين أن لكل منهما مفهومه وخصائصه.

وقد زاد الاهتمام بهما مع بروز التفاوت الكبير بين نوعين من الدول المتقدمة والنامية التي عانت ولازالت من مشاكل تنموية عديدة حالت دون تقدمها وتطورها رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها لإيجاد حل أو مخرج لما تعاينه في هياكلها الاقتصادية والاجتماعي.

وتعود فكرة التنمية الى سنوات الاربعينيات من القرن العشرين، حيث انصب الاهتمام آنذاك على الرفع من كميات الانتاج بفعل الزيادة في العوامل المشكلة للرفاه وهي : رأسمال، القوى العاملة والزيادة او النمو في الانتاجية.[1]

وعليه ففي ظل اتساع فجوة التنمية بين الدول النامية والدول المتقدمة ظهر مجال واسع لبروز النظريات التي تحاول إيجاد مجموعة من التفسيرات والتحليلات لما يحدث من تغيرات والتي سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى اهم النظريات التي عالجت موضوع النمو والتنمية بأهمية.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي.

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر (18) وأوائل القرن التاسع عشر (19) وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وآرائهم في النمو الاقتصادي، وأسبابه وكيفية تحقيقه، وبالرغم من اختلاف وجهات النظر لدى الكلاسيك المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا

[1] الغنيمي، محمد رياض، "نظريات و مفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية"،ص52.

فيها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن أراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية حيث استحوذت نظرية التوزيع على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي، حيث مثلها كل من "جون لوك" "دافيد هيوم"و "أدام سميث" الذي قدم كتابا مشهورا حول قضية التنمية تحت عنوان "ثروة الأمم".

وقد ميز هذه الفترة تطور النظام البرلماني وكذا هيمنة الليبرالية والتي ظهرت في العديد من الدول الأوربية خاصة فرنسا وانجلترا، إضافة إلى تميزها بالاستقرار والسلم حين أعتقد أصحاب هذا الفكر ان التنمية تتم بشكل تلقائي.

1- تحليل أدم سميث: Adam Smith

يرى أدم سميث أن النظام الاقتصادي هو نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما اسماه باليد الخفية (Invisible Hand) والتي تؤدي في النهاية إلى إحداث التوازن من خلال إزاحة القيود على عوامل الإنتاج حيث يؤكد على أن تدخل الدولة يؤثر سلبا على رفاهية المجتمع.[1]

واعتبر ادم سميث أن العمل وتقسيمه هو سبب في ارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم، وهذا لما يخلقه التقسيم من مزايا، فهو يولد وفورات خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات التي تؤدي إلى التخفيض من تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية وبالتالي إعادة استثمارها لتراكم رأسمال المحرك

[1]Alain Sammuelson, « Les grands courants de la pensée économique», 2éme Edition, Offices des publication universitaires, Alger, P35.

الأساسي للنشاط الاقتصادي[1] وأن الرفع من الإنتاج يعمل على زيادة مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستوى المعيشة وتوسع الأسواق واستخدام الآلات والمعدات التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية ذات العوائد المرتفعة بخلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة.[2]

ساهم أدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثورة والدخل في كتابه الشهير ثروة الأمم "Welth of Nations" والذي نشر عام 1776 وترجم إلى عدة لغات لأهميته حيث اعتبر ان الادخار الموجه نحو التراكم الرأسمالي هو أساس النمو الاقتصادي.

ويعتبر أنه بوجود التراكم الرأسمالي تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا "Self Sustaining" حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الانتاجية فيزيد من الدخول والأرباح، ولكن في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود حين يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة يتكالب فيها الرأسماليون على الاستثمار في مجالات معينة يؤدي إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي وصولا إلى مرحلة الركود.[3]

2- تحليل دافيد ريكاردو: DAVID RICARDO

اعتبر دافيد ريكاردو الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد التي تعتبر سببا لحالة الركود والثبات، كما

[1] Adam Smith (1776). « Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations », paris, GF. Flammarion, 2Volumes, 1991.
[2] John Locke, Thomas Aobbes, “the political theories”. Http:history 2. professor page. Info / john 20% locke 20% htm 14-04/2008.
[3] Jean- François Sicard. "Economie et philosophie chez Adam Smith" Revue international. www.sens-public.org.

يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي[1].

وللرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأسمال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأسمال والتوسع فيه وهوما يضمن تحقيق النمو، أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حين يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض مرة أخرى من الأجور إلى حد الكفاف، أما ملاك الأراضي فإن دخولهم تزيد وتنمو مع ندرة الأراضي الخصبة بطلبهم مقابل مضاعف لقائها مما لو كانت متوفرة بكثرة.

3- النموذج الكينزي للنمو:

تعرض العالم إلى أزمات اقتصادية أهمها أزمة الكساد العالمي في سنة 1929 أثبتت فشل التعديلات والأفكار التي نادى بها الكلاسيكيون كما أثبتوا فشل الليبرالية الاقتصادية بكل مجهوداتها ومبادئها.

وظهر التحليل الكينزي مخالف للكثير من الآراء والتحاليل التي سبقته، خصوصا ما تعلق منها بحالة التوازن والاستقرار الاقتصادي.

وقد مارست الكينزية تأثيرا كبيرا على الفكر التنموي، إذ كانت تشكل قاعدة المحاسبة القومية والنماذج الاقتصادية الكلية وإدارة الاقتصاد المخطط وتركز على دور القطاع العام واستثمارته في تحفيز الطلب الفعال لامتصاص البطالة وتحقيق النمو.

[1] Gérard Lafay. "Avantage comparatif et compétitivité" centre de recherche , CEPI .

ويوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل والذي يتمدد من خلال الطب الكلي وأن التنمية تفترض سياسة الأموال الخاصة واستثمارات عمومية.

وبالرجوع إلى أفكار النظرية الكلاسيكية فقد اعتمدت نظريتهم على الأفكار التالية:

– الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل ورأسمال والتقدم التكنولوجي وكل تغير في الإنتاج يحدث تغير احد العوامل أوكلها، وأن الأراضي الزراعية هي العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأسمال المستخدم.

– إن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح والتي تعتبر مصدر عملية تكوين رأسمال المؤدي إلى التقدم التكنولوجي كما ان التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة حجم السكان.[1]

– الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسساتية المواتية للنمو وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام شرعي قانوني وأوضاع اجتماعية مناسبة مع ضرورة توسيع حجم السوق وعدم تدخل الدولة في نشاطاته.

[1] –فرهاد محمد الأهدن، "التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي"، دار التعاون، ط.1، القاهرة، مصر، 1994، ص 26.

المطلب الثاني: نظرية استغلال فائض العمالة لـــ Arthur Lewis

عرفت هذه النظرية كذلك بنظرية التغير الهيكلي والتي قدمت من قبل Arthur Lewis وعدلت فيما بعد من طرف الاقتصاديين Fei وGustav Ranis اهتم هذا النموذج بدول العالم الثالث في فترة ما بين الستينات والسبعينات من القرن العشرين.

أنصب تحليله على الإنتاج لا على التوزيع وتحدث عن التنمية على أنها مرادف للنمو والتقدم وتعتمد كليا على الإنتاج من خلال ميكانيزم أو آلية الأسعار، فالإنسان هنا يفترض أن يكون عقلانيا ومن خلال ردة فعله على تغير الأسعار يحاول أن يصل إلى الإشباع وقد ارتكز هذا النموذج على الفرضيات التالية:

– إن اقتصاد الدول المتخلفة يتكون من قطاعين: القطاع الزراعي التقليدي (يعيش على حد الكفاف، آهل بالسكان وإنتاجية حدية منعدمة)، أما عن القطاع الصناعي فهو قطاع حديث، كما افترض Lewis أن هناك فائض في العمال في القطاع التقليدي أو ما أسماه بالبطالة المقنعة.

– الأجور في القطاع الصناعي ثابتة ولكنها في نفس الوقت اعلى من الأجر في القطاع الموازي بأكثر من 30%.

وعليه فإن Lewis يفترض أنه كمرحلة أولى يساعد الفرق في الأجر بين القطاعين على هجرة العمال من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي الحديث، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي دون إحداث ضرر بالإنتاج الزراعي لزيادة النمو الاقتصادي في المحصلة.

وينتج عن ذلك ما يلي:

– زيادة أرباح القطاع الصناعي.

– انخفاض في فائض البطالة.

– يزيد من نصيب الفرد من الدخل نتيجة ارتفاع الإنتاجية الحديثة في القطاع الزراعي.

وفي مرحلة ثانية يتم إعادة استثمار الأرباح مما يؤدي إلى:

– التوسع في النشاط الاقتصادي الحديث.

– زيادة تحول وهجرة العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث.

– زيادة انخفاض فائض العمالة.

وتبقى هذه العملية مستمرة إلى التحول في الهيكل الاقتصادي والتوسع في النشاط الاقتصادي إلى غاية امتصاص فائض العمالة في القطاع الزراعي من القطاع الصناعي الحديث ولكن أي امتصاص للعمالة الإضافية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الموارد الزراعية نتيجة ارتفاع تكلفة الحفاظ على العمالة.[1]

المطلب الثالث: نظرية الدفعة القوية Big Push

تتمثل فكرة هذه النظرية أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامج كبير أو مكثف في شكل استثمارات ضخمة كمرحلة أولى، من الجهود والتضحيات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي واكد صاحب هذه النظرية Rosentien Rodan أن سلسلة من الدفعات الصغيرة المتتالية لا تؤدي إلى نفس النتيجة، إذ أنه لا يؤدي إلى التطور اللازم في البيان الاقتصادي ولا يمهد الطريق للتنمية ويفرق Rosentien Rodan بين ثلاث أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية، الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة والثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة وأخيرا عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة، مما يعني أن نظرية الدفعة القوية تتطلب ضرورة البدئ بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات في أكبر قدر ممكن من القطاعات الاقتصادية.

[1] رشوان ،حسين عبد الحميد احمد،"التنمية اجتماعيا-ثقافيا-سياسيا-اقتصاديا-اداريا و بشريا"، مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،2009،ص132.

ويعتبر Rodan أن نظريته في التنمية هي الأشمل لأنها تبحث في الواقع عن مسار اتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

وينطوي مبدأ الدفعة القوية عند P.Rosentein Rodan على فرضية أسسها التصنيع هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة ومجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا، وقد انتقد بذلك نموذج التصنيع الروسي القائم على بناء جميع مراحل الصناعات بشكل متكامل معتمدا أساسا على الصناعات الثقيلة مما استلزم قدرا هائلا من الموارد.

وأكد Rodan بذلك على ضرورة بدأ عملية التصنيع في الدول المتخلفة من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات من بناء مرافق رأسمال الاجتماعي، أي على نطاق واسع واعتبار توجيه حجم كبير ودفعة واحدة من الاستثمارات في مجال الصناعات الاستهلاكية الخفيفة والتي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في حين أن قيامها على انفراد لم يكن ليحقق تلك الجدوى، وكل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى الزيادة السريعة في الدخل القومي لان الإنتاج ذي الحجم الكبير من شأنه أن يستثمر رأسمال بكفاءة أكثر.

النقد: تثبت الشواهد الواقعية عدم قدرة الدفعة القوية للاستثمارات كعامل ضروري للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، لأن الدفعة القوية تتطلب رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية والذي لا تتوفر عليه البلدان النامية، هذا بالإضافة إلى عدم توفر العدد الهائل من الكفاءات المتنوعة في هذه الدول، كذلك ضيق السوق وتنمية الصناعة دون التأكيد على تنمية الزراعة.

المطلب الرابع: نظرية مراحل النمو الاقتصادي: Walt Rostow

لقد كان الاهتمام بالتنمية الاقتصادية يهدف إلى تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الناتج، تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية بين تراكم رأسمال ومعدل نمو الناتج الوطني وقد تم اعتبار المتغير الأساسي في عملية التنمية هو الإنفاق الاستثماري، وأصبح اهتمام الدول منصب على كيفية جمع الأموال وتوجيهها نحو الاستثمارات التي تضمن تحقيق التنمية الاقتصادية[1]

وهوما جاء به Rostow في أحد الأعمال التي حاول من خلالها الإجابة عن هذا الأشكال، في تحليله لنظرية النمو عبر المراحل.

هذه النظرية هي مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة حين حاول Rostow من خلالها أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تمشي عليها للوصول إلى التقدم.

اعتبرت عملية التنمية عند Rostow على أنها النمو الاقتصادي أي على الدول النامية المرور بمراحل النمو الاقتصادي والتي تكون مشابهة لتلك التي مرت بها دول أوروبا الغربية، واعتبر أن درجة التنمية تقاس غالبا بمؤشرين شائعين هما: الدخل الفردي ومعدل النمو السنوي المتوسط في الدخل القومي.

وكان قد أشار روستو أن بداية الانطلاق نحو التنمية يجب أن تكون بتطوير والاهتمام بالقطاعات الرائدة في الدولة المعنية أي ضرورة تطوير قطاع الصناعة بمعدل مرتفع إضافة إلى مساندة سياسية واجتماعية بمعنى أن القوى الفاعلة السياسية والمؤسساتية هي بدورها تساهم في دفع ودعم وتطوير وتحديث القطاعات الصناعية وجل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد ولكن

[1] Bernard Conte. "Le sous- développement: retard de développement ». http.//conte.u-bordeaux4.fr.

حسب روستو فإن المحافظة على هذا التطور واستمراريته يكون من[1] خلال بلوغ القطاعات مستوى أحسن وأعلى من الاستخدامات التكنولوجية الحديثة وتعميمها للرفع من المهارات وتغير خصائص قوى العمل نحو الأفضل وتكون بذلك كل التغيرات الناجمة في مصلحة الدولة وتنميتها.

استعان روستو بالمنهج التاريخي في تحليله لنظرية النمو واعتبر أن الوصول إلى الحالة المثالية يتطلب المرور عبر مراحل هي:[2]

1- مرحلة المجتمع التقليدي:

هي أول مرحلة من مراحل النمو يتميز فيها المجتمع بما يلي:

- مجتمع تقليدي ويعيق استخدام التكنولوجيا، كما أن نسبة كبيرة من أفراد المجتمع تشتغل في القطاع الزراعي لتركز ملكية الأراضي الزراعية لدى عدد محدود من كبار الملاك، غياب السلطة المركزية في المناطق الريفية، والتمسك بالعادات والتقاليد.، مع ضعف مردودية الأرض لإفقار العاملين فيها إلى الأساليب الحديثة، الدخل الوطني ينفق في مجالات غير إنتاجية .

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق:

هي مرحلة ممهدة للانطلاق بحيث يحدث فيها تغيرات جذرية في القطاعات غير الصناعية، تمثل مرحلة انتقالية يتم خلالها ترشيد اقتصاديات الدولة المتخلفة وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية، وخاصة في مجال التعليم والخدمات والنقل، وتنامي دور البنوك والمؤسسات المالية، زيادة على ارتفاع في الواردات الممولة من قيمة صادرات المواد الأولية، اضافة الى بروز اهمية النشاطات الصناعية وانتقال العمالة من القطاع الزراعي نحو المدن للبحث عن فرص

[1] W.W.Rostow:(1970). « Les cinq étapes de la croissance économique», paris, Le seuil .P15 .
[2] T. Szentes. "Economie politique du sous- développement ». P99.

عمل احسن في النشاطات الاخرى الاكثر مردودية، أغلب هذه المميزات ظهرت في أوروبا نهاية القرن السابع عشر.

3- مرحلة الانطلاق:

هي مرحلة مهمة لبلوغ التنمية، حيث تظهر فيها طبقة مثقفة متحكمة في التكنولوجيا وأساليب الصناعة الحديثة مما يؤدي إلى حدوث تغيرات في التقنيات والأساليب الإنتاجية المستخدمة. كما تتسم هذه المرحلة بإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدود وتحقيق العدالة الاجتماعية ضمانا لاستمرارية عملية التنمية. هذا ويشير روستو أن هذه المرحلة غالبا ما يصاحبها نمو سريع في أحد القطاعات الصناعية الرائدة .[1]

4- الاندفاع نحو الاكتمال:

يتنامى استخدام التقنيات الحديثة والاستفادة أكثر من التكنولوجيا وتنمو بذلك القطاعات الاقتصادية ويصبح الاقتصاد الوطني منافسا للاقتصاديات العالمية.

ونظر لتطور القطاعات الاقتصادية تنتعش التجارة الخارجية وتتطور، وتصبح هناك سهولة في القيام بالأعمال الصناعية لتحسين مهارات العمل وزيادة التنظيم، اضافة الى زيادة حجم الاستثمارات من قيمة الدخل الوطني وزيادة معدلات الاستهلاك.

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، "التنمية و التخطيط الاقتصادي: نظريات النمو و التنمية الاقتصادية"، الجزء الثالث ص 35.

5- مرحلة الاستهلاك الواسع:

تكتمل في هذا الحالة استخدام المجتمع للتكنولوجيا وتحكمه فيها وقد اعتبر روستو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وصلت بالفعل إلى هذه المرحلة، حيث يزداد فيها الدخل الحقيقي للفرد وارتفاع معدلات الاستهلاك نظر لزيادة الدخول الحقيقية.

النقد:

التطورات في الجوانب الاقتصادية وغيرها أثبتت للدول النامية أنه ليس باستطاعتها في أي حال من الأحوال بلوغ خصائص ومواصفات هذا المجتمع المتقدم ولكن مع ذلك لا يمكن إنكار التحاليل التي جاء بها روستو ولكنها تبقى غير كافية لاعتمادها على الجانب الكمي فقط دون الإشارة إلى طرق وأساليب التغيير في كل مرحلة والدليل على عدم كفاية التحليل هو تحقيق بعض الدول النامية لمعدلات كمية عالية من النمو الاقتصادي ولكن لم ينعكس ذلك على تقدمها الاقتصادي وتغيرت بذلك النظرة نحو مفهوم التنمية وأصبحت محل نقاش ذو أهمية في منتصف الستينات (60) من قبل العديد من المهتمين.

المطلب الخامس: نموذج هارود- دومار: Harrod- Domar

يستند هذا النموذج على التحليل الكينزي الساكن، حيث قام بنقل المفاهيم الكينزية الأساسية (الميل الادخار، المضاعف) إلى المدى الطويل وأعادت هذه النظرية تفسير قصور التنمية الذي يعود أساسا إلى النمو الديمغرافي الشديد إضافة إلى ضعف التراكم الرأسمالي وعدم مرونة التدفقات ونقص المستثمرين المخاطرين.

اعتمد النموذج على تجارب الدول المتقدمة في متطلبات النمو المستقر فقاما في البحث في مشكل الرأسمالية والمتمثل حسبهما في أزمة البطالة فكانا تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من

حيث المستوى والمضمون يشرح شروط حدوث التنمية الاقتصادية وقد شكلا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية ممثلة على الشكل التالي:[1]

$$DY / Y = S/K$$

أي ان النمو الاقتصادي يساوي معدل الادخار القومي مقسوما على معامل رأسمال وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج كالتالي:

$$DY / Y = S \times K - N$$

معدل النمو الاقتصادي = [(معدل الادخار القومي / معامل رأسمال) – معدل نمو السكان]

ومنه فإن معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار وعلاقة عكسية بكل من معامل رأسمال ومعدلات النمو السكاني المرتفعة.

طبقت نتائج هذا النموذج في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ضمن مشروع مارشال وكانت النتائج مقبولة جدا.

النقد: يفترض هذا النموذج تشابه كل من ظروف الدول المتقدمة والدول المختلفة والواقع يقول غير ذلك تماما نظرا لما تعانيه هذه الدولة من مشاكل عديدة تمنعها من الوصول إلى ما تطمح إليه من مستويات جيدة للتنمية أهمها ضعف معدلات الادخار والاستثمار وارتفاع معدلات النمو السكاني في مساحة من التخلف التكنولوجي والتقني وقلة المهارات والكفاءات البشرية.[2]

[1] Rémy Herrera, "Un renouveau de L'économie du développement." Cahiers de La M S E université paris 2005.

[2] Gwenaëlle Otando. "Le renouveau des Théories du développement institutions et Bonne gouvernance". Cahiers du LAB.R II. N177. Mars 2008.

المطلب السادس: استراتيجيات التنمية.

1- نظرية النمو المتوازن:

إن الأوضاع التي سادت في البلدان النامية في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي وظروفها الاقتصادية والتاريخية المرتبطة بالاستعمار هي التي جعلت نظرية الدفعة القوية محل انتقاد لذلك صاغ Nurkse نظريته المسماة "النمو المتوازن" أن مشكلة التنمية في الدول النامية هي الحلقة المفرغة للفقر الناتجة عن تدني مستوى الدخل الذي يعود إلى تدني الاستهلاك وضيق حجم السوق.[1]

يتطلب النمو المتوازن حسب Nurkse التوازن بين مختلف صناعات السلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية وكذلك التوازن بين الصناعة والزراعة وأكد Nurkse أن خروج الدول النامية من مشاكلها التنموية يكمن في توجيه استثمارات ضخمة دفعة واحدة لكافة القطاعات وتحقيق التوازن بينها كي لا تكون أحدها عقبة في تقدم الآخر كما أن الهدف من الإنتاج هو إشباع حاجات السوق المحلية لضعف المنافسة فيها.

زيادة عرض السلع وأما الطلب فيعمل على توفير فرص العمل الواسعة وزيادة المداخيل مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من طرف السكان إضافة إلى الحرص على عدم الإخلال بالتوازن بين القطاعين المحلي والخارجي لأن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية مما يتوجب على البلد أن لا يوسع تجارته الداخلية على حساب تجارته الخارجية.

كل ذلك يحدث في ظل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ودفعها للمراحل الاولى الأساسية بتبنيها الاستثمارات الضخمة وأن تكرار العملية هو الكفيل وحده بالوصول إلى التنمية.

[1] Gwenaëlle Otando "Le renouveau des théories du développement institutions et bonne gouvernance" Op.Cit.

2- نظرية النمو غير المتوازن:

تنسب هذه النظرية إلى الاقتصادي هرشمان Hershman ولكن أول من وضع أسسها هو جوزيف شومبيتر في حديثه عن المقاول حيث يقوم بايجاد الفرص المربحة لتمويل الاستثمارات الجديدة المتولدة من التجديد والابتكارات وتبدا بذلك موجة من الازدهار تغذيها زيادة الاتمان المصرفي مع استحداث اساليب انتاج احسن واحدث. كما اعتبر ان النظام الرأسمالي هو الاطار العام للنمو الاقتصادي، فهو يعتقد ان التطور في النظام الرأسمالي يحدث في شكل قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج القصير الاجل متعاقبة. وذلك بسبب الابتكارات والتجديدات التي يأتي بها المنظمون التي من شانها الرفع من الانتاج والنمو.

تأخذ هذه النظرية اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذا الحالة يجب أن توجه نحو قطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني[1] ووفقا لـــ Hershman فإن رؤوس الأموال يجب أن توجه نحو القطاعات الأكثر مردودية والأكثر فعالية في الدولة دون غيرها من القطاعات الأخرى، وفي الوقت نفسه فن نجاح هذه القطاعات الرائدة من شأنه ان ينعكس على القطاعات الأخرى في الاقتصاد وتتحقق بذلك التنمية مع ضرورة إعطاء الحرية للاستثمارات الخاصة في القطاعات التي يراها المستثمرون تحقق الأهداف الفردية وبالتالي فإن زيادة اهتمام المستثمرين بمجموعة من القطاعات الاقتصادي يؤدي إلى بروز الحاجة إلى الاستثمار في القطاعات الأخرى وهو المنطق الذي أكد عليه هيرشمان، وأن تستهدف السياسات الإنمائية ما يلي:

[1] Diemer. "Les théories économique. Les principaux courants de pensée économique" IUFM AUVERGNE.

- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية.

- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها.

- عكس النمو غير المتوازن وتستند هذه النظرية على خلفية أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي، واجهت هذه الاستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل.

النقد:

التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل ومحدودية الموارد، كما أنها تهمل المقاومة التي تنشأ في الاقتصاد وتركز على المحفزات لتحقيق التنمية، رغم ذلك هناك تكامل بين نظرية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن.

3- نظرية النمو الداخلي:

خلال نهاية العقد الثامن وبدايات العقد التاسع من القرن العشرين تغيرت نظريات النمو الاقتصادي بصفة عامة وتحولت إلى ما يسمى نظريات النمو الداخلي حيث أكدت الدراسات فشل النظريات التي تتجاهل دور التطور التكنولوجي في التغلب ولو بشكل نسبي على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية.

تعتبر "نظرية النمو الحديثة "والتي يعتبرRomer رائدها مكوناً أساسيا في نظرية النمو للدول الناشئة و تفترض أن النمو المستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها ومن أهم دوافع هذه النظرية هو عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن سبب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني وتفترض النظرية الحديثة زيادة العائد

الحدي على الحجم في عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسن في الإنتاجية ويعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة.

أكدت نظرية النمو الداخلي على ضرورة إدخال دور التطور التكنولوجي في النمو الاقتصادي بصفة عامة واعتمدت في ذلك على دور الحكومات في الاستثمار في مجال البحث والتطوير والتعليم واتجاه المؤسسات الاقتصادية لدعم الإبداعات والاختراعات التي تؤدي بدورها إلى دفع معدلات التطور التكنولوجي حيث افترضت أن متوسط استهلاك الفرد في الأجل الطويل ينمو بدون قيود.

ويرتكز النمو على الادخار و الاستثمار في رأس المال البشري من جهة Lucas والاستثمار في البحث والتطوير وإنتاج المعرفة Romer يضاف لذلك اعتبار أن السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم أي الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والبحث والتطوير بالتالي قد تحسن الحكومة كفاءة تخصيص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال البشري الذي يعتبر أساس التقدم التقني من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية، إذاً السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة للنمو بل يعتبر Romerالبيروقراطيين الأكفاء والحكم الصالح أساس للنمو طويل الأجل رداً على النظرية النيوكلاسيكية لا يوجد أثر التقارب بين الدول الفقيرة و الغنية التي لها نفس معدل الادخار والسكان.

- **تراكم رأس المال البشري لـــ Lucas 1988 .**

مثل مقال لوكاس حول رأسمال البشري و دوره في النمو الاقتصادي احد الاعمال العلمية المؤسسة لنظرية النمو الداخلي فهو يعتمد على عكس سابقيه على محركين للنمو يتراكمان وفق

دالتي انتاج مختلفتين : رأسمال المادي و رأسمال البشري الذي يتراكم بفضل التكوين و فعالية النظام التعليمي بعدها يمكن تحقيق النمو الداخلي.

قام الاقتصادي "لوكاس" بتقديم نموذج للنمو الداخلي يعتمد على تراكم رأس المال البشري، حيث اعتبر أن الأفراد يجب عليهم أن يحكموا بين أمرين اثنين: الأول هو العمل من أجل الإنتاج، و الثاني هو تخصيص وقتهم في عملية تراكم رأس المال البشري لتزداد إنتاجيتهم. و قد انطلق "لوكاس" من فرضية أن لكل فرد دالة إنتاج، ثم يستنتج منها في الأخير دالة الإنتاج للاقتصاد ككل.

- **تراكم رأس المال و المعارف لـــ** Romer **سنة 1986.**

اما عن ابحاث رومر سنة 1990 فقد استندت ابحاثه على الصياغة الجديدة لدالة الانتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية و احصاءات النمو في البلدان النامية،التي تركزت على اهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات و الاختراعات ،و لكم في نفس الوقت فان مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأسمال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الانتاجية .

بنى الاقتصادي "رومر " نظريته للنمو انطلاقا من مجموعة الفرضيات التالية :

في هذا النموذج التقدم التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهما للربح.

يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نمو ا مضاعفا للتقدم التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير RD يعتبر هو أساس التفسير

دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن .

و بالتالي يمكن تلخيص أنه بتراكم رأس المال تستطيع كل مؤسسة إنتاجية الحصول على المعرفة التي تساعدها على الاستثمار، كما أنها تفيد بها باقي المؤسسات الأخرى .لان توزيع المعارف و انتشارها يمنع من تناقص المردود بالنسبة لرأس المال، كما أنه يزيد من حجم السوق، الامر الذي يؤدي إلى التأثير الايجابي على النمو.

النقد:

تركز نظريات النمو الداخلي على قضية التكنولوجيا وتراكم المعرفة والبحث والتطوير وتعتبرها أهم مصادر النمو واستمرار يته في الأجل الطويل، وهذا ما يمثل محور عملية النمو حيث لا يمكن إغفال أو تبسيط ذلك، إلا أن هذه النظرية لا تخلو من بعض العيوب تتمثل فيما يلي :

من أهم عيوب نظرية النمو الداخلي انها مازالت تعتمد على عدد من الفرضيات النيوكلاسيكية التقليدية التي غالبا ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم الثالث ،علاوة على ذلك، نجد أن ما يعوق النمو الاقتصادي بشكل متكرر في الدول النامية وجود العديد من صور عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف البنية الأساسية، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية، وعدم كمال أسواق السلع ورأس المال، ولأن نظرية النمو الداخلي أغفلت هذه العوامل المؤثرة فإن صلاحية دراستها للتنمية الاقتصادية تكون محدودة وبخاصة عند المقارنة بين دولة ودولة أخرى.

خلاصة:

خلص محتوى الفصل إلى أن التنمية هي نتاج كل ما يخصص له ويتم متابعته وتنفيذه بطريقة سليمة وعلمية على مستوى الفرد والمجتمع بما فيهم المؤسسات من مشروعات اقتصادية وخدمات اجتماعية تؤدي في نهاية المطاف إلى الوصول إلى حال أفضل وظروف معيشية أحسن.

وكان قد تحول هدف التنمية من مجرد تعظيم لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى تحقيق الحاجات الأساسية للسكان ورفع مستويات معيشتهم والحد من سوء توزيع دخل الفرد وتم التوصل إلى أن عملية التنمية يجب أن يكون مخطط لها على المدى الطويل من خلال توجيه كافة الإمكانيات والطاقات المتوفرة نحو تعزيز الجانب الاقتصادي الذي يعمل بدوره على إحداث التغيير الجيد للجوانب الأخرى مع تفعيل أداء الجهات المعنية الأخرى بالوصول إلى الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية، المادية والمالية.

في ظل محاولة الوصول إلى كل ذلك اختلفت وجهات النظر بين مختلف الدراسيين والمهتمين في إطار تركز نظريات النمو على توازن الاستثمار والادخار وتركز نظريات التنمية على التوازن بين تراكم رأسمال والزيادة السكانية وتكيفهما معا.

ولكن ما لا يمكن انكاره هوان النظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي والتي كانت السباقة الى الظهور في مجال الفكر التنموي اهتمت بما يحدث في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، اما نظريات التنمية فهي نتاج لظروف معينة عانت منها الدول النامية بشدة ولا تزال في صدد البحث عن الحل وايجاد مخرج لما تعانيه اما الدول المتقدمة كانت قد تخطت هذه المرحلة من التنمية وتحاول الان جاهدة المحافظة عليها واستدامتها.

الفصل الثاني

التطور المفاهيمي والتاريخي للاقتصاد المؤسساتي

مقدمة:

ساد اعتقاد بعد الحرب العالمية الثانية أن تراكم رأسمال هو المصدر الأساسي لتحقيق النمو والتنمية، هذا الاعتقاد وضح في العديد من الدراسات النظرية مثل نماذج كل من Domar و Harrod نماذج Rostow و arthur lewis ، هذه الأفكار كانت من أسباب تشجيع الدول نحو اللجوء إلى الاستدانة الخارجية كحل لسد الفجوة بين الإدخال المحلي والاستثمارات المراد تحقيقها، مع أن الدراسات الميدانية اكدت أنه هناك علاقة تقارب بين المساعدات الخارجية والاستثمارات والنمو الاقتصادي وأن هذه العلاقة هي علاقة غير مستقرة وضعيفة وتعتمد في الأساس على توفر جملة من الشروط أي ما أسماه BARRO سنة 1997 في دراساته بالتقارب المشروط (La convergence conditionnelle) أي أن الوصول إلى مستوى معين من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) يمكن أن يدعم إلى حد ما نمو نصيب الفرد ولكن ذلك يتحقق في حالة وجود مستوى عالي من التعليم، ارتفاع الرعاية الصحية ومتوسط العمر المتوقع وانخفاض الاستهلاك لدى الأفراد ثم الزيادة في احترام القانون والخفض من معدلات التضخم إضافة إلى شروط أخرى خاصة بالتحسين من ظروف التبادل التجاري ولكن ظهرت بعد ذلك العديد من الدراسات الخاصة بالتقارب المشروط من زاوية الاقتصاد المؤسساتي الجديد nouvelle économie institutionnelle وأعيد النظر في القائمة التي اقترحها Barro لتعتبر العوامل السابقة عوامل متكاملة وجميعها تحدد سياسيا ومؤسساتيا مثلا: التحكم في التضخم والاستهلاك العام واحترام القانون هي محددات مؤسساتية داخلية يظهر فيها دور الدولة، أما التعليم ومعدلات التبادل التجاري، والوقاية هي ليست بعوامل داخلية ولكن بشكل أو بآخر تكون المؤسسات Les institutions هي المسؤولة عن تحديدها، لذلك كان من الضروري دراسة أثر نوعية المؤسسات نظريا وميدانيا على التنمية على مدى الطويل.

لذلك سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على بعض المفاهيم الخاصة بالمؤسساتية والاقتصاد المؤسساتي.

المبحث الأول : الاقتصاد المؤسساتي الجديد NEI

شهد عقد السبعينات نظرية يشار إليها بالاقتصاد المؤسساتي الحديث أو كما عرف بعلم الاقتصاد النيومؤسسي وهو بمثابة توسيع لمنهج الاقتصاد الكلاسيكي الحديث، بحيث يشمل المؤسسات ويتمكن من تفسير دورها في الاقتصاد[1] .حيث أشار الاقتصاد الكلاسيكي الحديث إلى المؤسسات ضمن مفاهيمها التي اعتبرت الشركات بمثابة وحدات وظيفتها الانتاج والأسواق و هي الاجهزة المسؤولة عن تنفيذ العقود والاتفاقيات تتم من خلال مجموعة من الوسطاء، إضافة إلى وجود أنظمة قضائية فعالة لحل النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين المتعاملين، وبالتالي فإن هذا الإطار من المفاهيم لا يساعد على نشوء اقتصاد تتحقق أهدافه من خلال مجموعة من المنظمات والمؤسسات المختلفة.

لذلك ارتأينا أن تكون البداية من التطرق إلى تاريخ ظهور مصطلح المؤسسات والمفاهيم المتعلقة به.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات.

استخدم في الغالب مصطلح المؤسسة للتعبير عن المنظمات التي تكون في الغالب ذات أهمية خاصة كالبنوك مثلا وقد استعمل في البداية من قبل العديد من الهيئات الحكومية والجمعيات الوطنية، ولكن لدى الخبراء الاقتصاديين تعاريف أوسع وأشمل.

يرجع أن أول استعمال لمصطلح المؤسسات يعود بعد الاقتصادي Coase إلى الاقتصادي Oliver Williamson في نظرية تكاليف الصفقات ثم جاء في الاتجاه الجديد في سنوات 70 على يد Douglass North في بداية نظرية الاقتصاد المؤسساتي الحديث « Néo institutionnalisme » من خلال استعانته بالدراسات السابقة لكل من Coase و Williamson و استعماله لأدوات تحليل اقتصادية جديدة أي دراسة المؤسسات من الناحية الاقتصادية وقد عرفت المؤسسات

[1] منار علي،" اشكالية التغير والتحول السياسي في البلدان العربية"، مجلة الإنسان والمجتمع كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 5 أفريل 2013.

"Les institutions" كقواعد موضوعة من القمة أو المركز" وهو التعريف الشائع لدى Williamson الذي عرفها على أنها "قواعد تشمل عملية القيام بالمعاملات وتخفض من تكاليف الصفقات".[1]

اما عن تعريف North في سنوات السبعينات ذكر ان "المؤسسات هي قواعد وضعها الأفراد للتقليص من حالات الآتاكد والتقليل من تكاليف الصفقات"،[2] ثم طور North هذا التعريف ليصبح أكثر شمولية ودلالة.

أن "المؤسسات هي قواعد اللعبة (Les règles du Jeu) المؤطرة لصفات وتصرفات الأفراد"، ثم تطرق North إلى إيجاد نوعين من المؤسسات وهي المؤسسات الرسمية Les institutions formelles التي تقوم على تنظيم سلوكات الأفراد في المجتمع وتحميهم من السلوكات السلبية وتقلل من التكاليف، أما عن المؤسسات غير الرسمية Les institutions informelles هي التي تنشأ حسب طلب الأفراد تكون مرتبطة أكثر بثقافتهم ونسبة نموها تكون بطيئة.

وعليه فإن المؤسسات تجمع كل ما قيل: فهي تضم مجموعة المعتقدات والأعراف والقواعد الرسمية القانونية وكل القواعد التي تحدد للأفراد ما يجب القيام به.

وقد جاء كل من M.Aoki بتعريف شامل للمؤسسات على أنها "نظام من القواعد والمعتقدات والمعايير التي تنظم وتولد معا انتظام السلوكات يعني أن المؤسسة تتحدد من خلال السلوكات المتكررة للأفراد القائمين عليها وهم بذلك يساهمون في عملية إعادة الإنتاج".[3]

ورغم وجود اختلاف في التعاريف المتعلقة بالمؤسسات إلا أنها تشارك في العديد من الجوانب يمكن إجمالها فيما يلي:

[1] Harford- Ariely « les institutions pour un économiste, c'est quoi». Revue décemonie- management.
[2] North Douglass. Thomas Robert Paul,(1976) . « The rise of western world : A New Economic History. New York : Cambridge university, press.
[3] Aoki Masahiko. "Toward an Economic Model of the Japanese firm", Journal of Economic literature. Vol 28 ,P27.

أن المنظمات أو الشركات ليست بالضرورة هي المؤسسات Les institutions، وتعريف المؤسسات من حيث الرسمية وغير الرسمية متوقف على عقلانية الأفراد بمعنى هي التي تحاول التغيير وتقدم مجتمعاتها.

ولكن التعريف الأخير لـــ Greif وAoki وفر لنا إطارا رسميا عاما لتحليل مكونات تطور المؤسسات هما: السوق والشركة.

إن العودة القوية للمؤسسات كمرجع نظري كان له الأثر الكبير في التطور الأخير للعلوم السياسية بعد الفراغ الكبير الذي حصل بين سنوات الستينات والسبعينات، حيث أصبحت الدولة هي المحور الأساسي لبناء البحوث النظرية والتجريبية في منتصف الثمانينات خاصة في ظل العودة إلى الدولة واعتماد فكرة أن المؤسسات السياسية والاقتصادية ما هي إلا انعكاس للقوى الاجتماعية تملك أداة بسيطة متاحة هي النخب السياسية لإدارة المشاكل الاجتماعية.[1]

وقد كان لكتابات Nelson وSampat سنة 2001 أثر على الأدبيات الاقتصادية والسياسية للمؤسسات بتطرقهما إلى التعقيدات المرتبطة بقياس نوعية المؤسسات لما تكون هناك قواعد جامدة لا تتغير واحترامها غير وارد مما يزيد من الفساد وتضعف آليات المراقبة ويصبح تطبيق هذه القواعد ضعيف وهش وتكون حقوق الملكية غير محددة بدقة.[2]

لذلك تميزت الدول المتقدمة بانخفاض مستوى الفساد وأحسن المستويات في نوعية المؤسسات، مما انعكس ايجابيا على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في حين تميزت الدول النامية بارتفاع مستويات الفساد وضعف أداء المؤسسات مما زاد من حدة التخلف والفقر.

[1] André le cours « L'approche néo- institutionnaliste en science politique : unité au diversité?» Université Concordia.

[2] Ali chkir, zohra Alloui, « Institutions politiques, démocratie, corruption et croissance économique des PED : investigation empirique en données de panel. »

لذلك فإن دراسات North الخاصة بالأداء المؤسساتي ونوعية المؤسسات نالت الاهتمام البالغ منذ ظهورها سنة 1991 في مجال الاقتصاد المؤسساتي، بمعنى أن المحيط المؤسساتي الجيد يسهل إلى حد كبير المعاملات الاقتصادية ويقلل من حالات عدم التأكد التي تخلق تكاليف إضافية للمؤسسات.[1] وفيما يلي عرض لأهم أسس الاقتصاد المؤسساتي الحديث (NIE):

المؤسسات هي أنظمة محفزة للسلوك الإنساني وهي تفرض العقوبات وتمنح كذلك المكافآت والمحفزات لقاء القيام بأنواع معينة من التعاملات أو النشاطات.

ليس هناك تعريف واحد وشامل اتفق عليه الباحثون والمهتمون بموضوع المؤسسات وهو ما تسبب في تعدد المفاهيم وتنوعها حسب إطار الدراسة من علم الاجتماع إلى علم الاقتصاد، العلم السياسي وغيرها ولكن في العموم فإن هذه المؤسسات تتشكل إما من قواعد رسمية معبر عنها بالقوانين، والمواثيق أو الدساتير الموضوعة من قبل الدولة ومنفذة من قبلها في نفس الوقت، وقيود أخرى غير رسمية تشكلها سلوكيات الأفراد والأعوان تتداخل معها القيود الرسمية.

ومن التعاريف الهامة والدالة على ضبط مفهوم المؤسسات إضافة إلى ما جاء به North تعريف لـــ Jepperson سنة 1991 الذي عرفها على أنها "برامج أو قواعد منظمة مبنية اجتماعيا ويعاد تشكلها بشكل روتني، وتعمل كركائز مقيدة نسبيا، وهي عبارة عن الاستراتيجية النظرية التي تسعى إلى تطبيق وتطوير الأساليب التي تمكن من تفسير ودراسة المؤثرات التي تشكل المؤسسات والممارسات داخلها".[2]

[1] Ogien Albert. "La gouvernance, ou le mépris du politique", cites, vol 4. P137.

[2] Jepperson Ronald, "Institutions Effects, and Institutionalism in Powell". The universities of Chicago press U.S.A. 1SS1 P143.

أما بالنسبة لـــ AOKI سنة 2001 على" أنها توازن بين كل استراتيجيات الوكلاء المشاركين في نفس اللعبة"[1].

و تقوم المؤسسات بدورين متناقضين الأول مقيد والثاني محرر، أما عن الأول فهي تعمل إلى حد ما على تقييد سلوكات المتعاملين الاقتصادين من خلال عمليات الضبط والرقابة و فرضها لبعض القوانين ومن ناحية أخرى هي تسمح بتطوير نشاط المعاملات من خلال التحسين من مناخ الاعمال و تحفيز المؤسسات الاقتصادية على العمل في ظروف احسن.

المطلب الثاني: أسس الاقتصاد المؤسساتي الحديث (NIE).

بدأ North أعماله بتطبيق نظرية تكاليف الصفقة للاقتصادي Coase في تحليله الاقتصادي للتنمية، حيث قامت هذه النظرية من خلال فرضياتها لتوسيع النظرية النيوكلاسيكية بإضافة عامل التكاليف المرتبطة بحقوق الملكية.

1- حقوق الملكية:

عرف Alchian حقوق الملكية في مقال له عام 1973 على" أنها الحق المعترف به اجتماعيا لشخص ما والذي يتيح له استخدام مورد من الموارد الموجودة، وقد أكد أن التغيير في حقوق الملكية له تكلفة، لأنه عبارة عن عملية تبادل لحقوق الملكية بين الأطراف ذات العلاقة"[2].

وتتطور حقوق الملكية عندما تتغير الأرباح أكبر من تكاليف عملية التبادل بسبب التغير في الأسعار النسبية، ومن ثم فإن الأشخاص ينتقون النظم الاجتماعية الملائمة لهم على أساس معايير محددة حيث تؤدي التغيرات في الأسعار النسبية إلى التغير في شكل ومضمون المؤسسات القائمة.

[1] Aoki Masahiko, (2001) . "Toward a comparative institutional analysis", cambridge : MIT press.

[2] Alchian Armen, Demsetz Harold. " Production, Information costs and Economic organization", the American Economic Review. Op.cit

كما تضع حقوق الملكية القواعد لضبط الأملاك العامة والأملاك التي يمكن تبادلها ويتم ذلك من خلال ترتيبات مؤسساتية تشمل إجراءات رسمية عبر المحاكم، القانون وهيئات تسجيل الملكية.

وتظهر نوعية حقوق الملكية ومستوى الالتزام بها في أثرها على الإنتاجية والتبادلات وهي توضح قدرة المجتمع على تركيم واستعمال عوامل الإنتاج ويتجلى في هذه الحالة الدور الهام للمؤسسات بتجسيد ودعم وضبط واحترام هذه الحقوق وتنفيذها بالشكل الصحيح في الأسواق والمعاملات.

إن اهتمام الاقتصاد المؤسساتي الحديث بحقوق الملكية كمرجع للاهتمام أكثر بالعلاقات التعاقدية المختلفة والتي تحتاج هي الأخرى إلى توفر المعلومة الكاملة لاكتمال شروط التبادل وضبط الحقوق.

والدراسات الأولى في هذا المجال كانت من نصيب كل من North وAlchian De Demisetz حيث انصب اهتمامهم على التطور الرسمي لحقوق الملكية ومعرفة أثر الأداء المؤسساتي عليها، أي أن حقوق الملكية مطبقة من طرف المؤسسات وتكون هي الضامنة لها في نفس الوقت[1]، بمعنى أنه إضافة إلى العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والمتمثلة في: الموارد، التكنولوجيا والأفراد يضيف هذا التحليل معرفة علاقة نوعية المؤسسات (Qualité des institutions) بالتنمية ويحلل لذلك نوعية وشكل المؤسسات حسب القنوات وحسب الحكومات ومدى تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية وتطرق North في نفس السياق إلى دور مستوى ونوعية كفاءة المؤسسات في التأثير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

أي أن المؤسسات الاقتصادية هي المطبقة لحقوق الملكية وحقوق التعاقد تضم كل العلاقات الاقتصادية التابعة في العمليات الإنتاجية، التبادلات والتوزيع، ومن جهتها المؤسسات السياسية

[1] Alchian Armen, Demsetz Harald. (1972). "Production, Information costs and Economic organization" , the American Economic Review. Vol 62 p777.

هي التي تحدد هيكل الدولة والمسار السياسي، وهي المسؤولة عن السهر على احترام القواعد والقوانين من أجل الأداء الجيد للإنتاج والتبادل.[1]

2- نظرية تكاليف الصفقة: Théorie des couts de transaction

وضع Williamson سنة 1885 القواعد الجديدة لاقتصاد السوق، وهذا بتحليل تكاليف الصفقات وإدخال الفرضيات السلوكيةكالرشادة المحدودة وانتهازية الأعوان الاقتصاديين.

نظرية تكاليف الصفقة ليست محصورة فقط على نظرية العقود بل تتعدى ذلك فهي أكثر شمولية من التناظر بين الأعوان الاقتصاديين فهذه النظرية ترتكز على دراسة التحكيم بين تكاليف التنسيق المتعلقة بالإنتاج الداخلي وتكاليف الصفقة المتعلقة بالسوق أو الاثنين معا ما يعرف بالشكل الهجين وقد اعتبرت هذه النظرية فرع من اقتصاد المؤسسة الحديث موضوع دراستها هو الفضاء التعاقدي الذي يربط المتعاقدين، ويعتبر كل من Ronald Coase و oliver Williamson اول المهتمين بهذه النظرية و مؤسسيها.

Ronald Coase الذي كتب سنة 1937 مقال عن طبيعة المؤسسة الذي جلب معه الإجابة عن السؤال الذي طرحه Roberston سنة 1928 لماذا تظهر المؤسسات؟. توصل انه ليس في صالح المؤسسة أن تبرم عقدا لمدة قصيرة جدا مع متعهد خارجي الا في حالة تساوي تكاليف انجاز هذه الصفقة في السوق أو في أي مؤسسة أخرى.

ظهرت نظرية رونالد كووز حول تكلفة المعاملات للتاكيد على انه لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تتم المعاملات بدون تكاليف لعدة عوامل:[2]

[1] Silvio Borner, Franck Bodmer, Markus Kobler, "L'efficience institutionnelle et ses déterminants, le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique". Revue : Economie et Management, Paris, OCDE 2004 P116/Isbn : 92- 64106- 44- 08.

[2] Andrie Sheifer ,Robert Vishney, « A Survey of corporate governance » Journal of finance, Vo 52, 1SS7 P737.

– تواجه جميع المعاملات التبادلية مشاكل تتعلق بالحصول على المعلومات وتنقيتها إضافة إلى مشاكل أخرى ناتجة عن قصور في المعلومات وعدم تناظرها بين طرفي التبادل.

– الحاجة الملحة للجهد والوقت الكافين والمكلفين للحصول على تلك المعلومات أي أنها في مجملها عملية مكلفة.[1]

إضافة إلى مساهمة رونالد كوز، ما أشار إليه هاربر سيمون سنة 1947إلى بطلان النظرية التي تدعي العقلانية الكاملة للأفراد في اتخاذ القرار وإلى توفر كل المعلومات اللازمة لاتخاذه، وأكد إن قدرات الأفراد بطبيعتها محدودة وأنهم يستحيل عليهم الحصول على كافة المعلومات في الوقت المناسب،[2] هذا ما اتفق فيه معه فريديرك هايك.

وما جاء به ويليامسون Oliver Williamson عن نظرية تكاليف الصفقة يعتبر هو الآخر في غاية الأهمية من خلال تطويره للعديد من وسائل التحليل النظرية تلك الخاصة بخصوصية الأصول، هيكلة الحكم أو الحكومة في المؤسسة وإلانتهازية وغيرها التي تتغير حسب العقلانية المحدودة للأفراد وعملها في محيط غير مؤكد مما يستدعي تغييرا وبالأحرى زيادة في تكاليف المعاملات وتوصل إلى أن تنظيم العلاقات معناه تنظيم الصفقة أو المعاملة في حد ذاتها.[3]

يقول Williamson أن فعل اللجوء إلى السوق هو طريقة للتنظيم الأمثل الذي تحكمه المنافسة الكاملة والذي يعتمد على فرضية الشفافية والمعلومة الكاملة التي هي أصل نظرية تكاليف الصفقة.

[1] Gèrard charreaux, philippe Desbriere (1998), « gouvernance des entreprises : valeur partenariale centre valeur actionnaire » finance contrôle et stratégie, vol 1,2. P73.
[2] Michel ghertman, « Application pratiques de la théorie des couts de transaction » département stratégie et politique d'entreprise groupe HEC, France.
[3] Chabaud, Claude Parthenay, Yannick Perez, « Oliver E.Williamson : de la théorie des cout de transaction à la nouvelle economie institutionnelle ».

الشكل رقم (03): الصفقات في نظرية تكاليف المعاملات

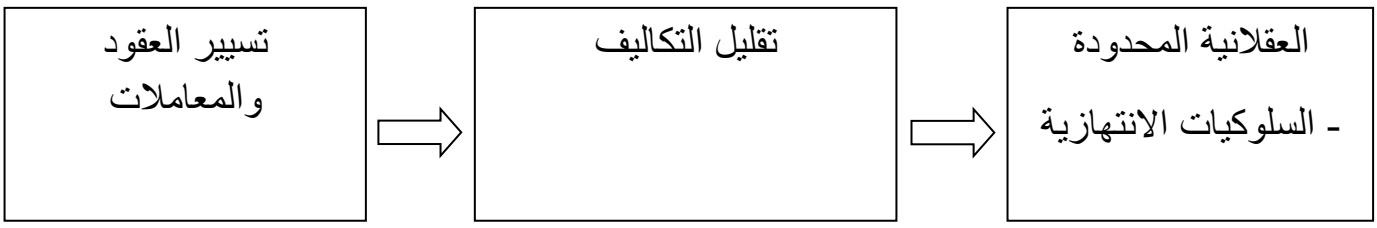

Source : Philipe Bernard, « Economie, institutions et gouvernance, évolution des Modes de gouvernance depuis les années 60 », Eurisco, Paris IV Février 2003

المطلب الثالث: الأداء المؤسساتي ونظرية الوكالة.

دخلت نظرية الوكالة في الفكر الاقتصادي بشكلها الرسمي في بداية سبعينات القرن الماضي، إلا أن المفاهيم التي تستند إليها هذه النظرية تعود إلى الاقتصادي Adam Smith من مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة في كتابه "ثروة الأمم".

وقد نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحد مشكلة تعارض المصالح، وذلك من خلال نظرتها إلى المؤسسة "على أنها سلسلة من العقود او التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في المؤسسة من شأنها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الاخرى"، و قد تلخصت فرضيات نظرية الوكالة في :

1- تضارب (تعارض) المصالح: ينتج تعارض المصالح بتطبيق ما يعرف بنظرية الوكالة حيث يقوم شخص أو مجموعة أشخاص من شركة أو مؤسسة ما (الأصيل) بتوكيل شخص (الوكيل) بالقيام بأعمال وخدمات المؤسسة نيابة عنهم.

ويفوضونه بناء على ذلك على اتخاذ بعض القرارات ونتيجة لانفصال الإدارة عن الملكية في عقد الوكالة فإنها تنشأ بموجب ذلك دوافع مختلفة للطرفين الملاك والمديرين حيث تؤكد Friedbery و Crozier، أن الفرد المسير من خلال تطويره لاستراتيجية المؤسسة سوف يعمل

بكل تلقائية من خلال انتهازية التي تتصف بها على التحسين من وضعيته وإيجاد قدر إضافي من الحرية لاتخاذ القرارات للتصرف داخل المؤسسة.

ويعرف تضارب المصالح" بالوضع أو الموقف تتأثر به موضوعية واستقلالية قرار ووظيفة معينة بمصلحة شخصية مادية أو معنوية".[1]

ويقدم كل من MECKLING وJENSEN نوعين من تضارب المصالح:

- جزء من التضارب بين المساهمين والمسيرين.
- الجزء الآخر بين المساهمين، المسيرين والدائنين.

حيث شرح Murphly سنة 1999 هذا التضارب في نقطتين هما:

- ❖ لماذا يعهد أو يفوض المساهمون بأموالهم إلى رئيس مجلس الإدارة ثم يلحقونهم بالمتابعة؟ لأنهم يعتقدون أن الإدارة التنفيذية لها قدرات اكبر ومعلومات أدق تسمح لها بأخذ مكانة في المؤسسة، فالمساهمون لا يعرفون بدقة وبصفة تامة العلاقة التي تربط أعمال الإدارة التنفيذية وخلق القيمة في المؤسسة، حتى وإن كانت هذه العلاقة مراقبة.
- ❖ مجال أعمال رئيس مجلس الإدارة أكثر غنى من مجال العامل البسيط، حيث يعلم كيفية تخصيص رأسمال، الاستراتيجية التطورات الخارجية الحاصلة .

وبصفة عامة، يرجع التضارب في المصالح الأسباب التالية:

- النفور أو الخوف من مختلف المخاطر من وجهة نظر المسير والمساهمين، التي تؤدي إلى التقييم على وجه مختلف في المشاريع المعروضة على المؤسسة.

[1] Michel Crozier ,Erthared Freidberg,(1977),« L'acteur et le système : Les contraintes de l'action collective. » Paris : seuil.

- كفاءات المسيرين، باعتبار أن هذه الكفاءات سبب في الحصول على التدفقات الحالية والمستقبلية، فهم بذلك يعملون على تعظيم رأسمالهم البشري وعلى العكس من ذلك تبحث المؤسسة في تعظيم رأسمالها المالي.
- التفاوت أو التضارب بين القيمة التي تبحث المؤسسة في تعظيمها والمؤشر المستعمل في قياس هذه القيمة.

ومع كل ذلك التضارب في المصالح إلا أن هناك حاجة مشتركة ملحة بين كل الأطراف وهي الحاجة إلى بقاء المؤسسة قوية لأن فيها مصلحة للجميع في مواجهتها للمؤسسات الأخرى المنافسة.

إضافة إلى الفرضيات السابقة هناك فرضية مهمة جدا متعلقة باللامركزية الوكيل لكي يتمتع لو بجزء من الانفراد في اتخاذ القرارات دون الحاجة الملحة إلى الرجوع إلى الأصيل في القيام بالتصرفات الضرورية لمصلحة المؤسسة.

لذلك فإن مبادئ التوافق والرقابة والشفافية التي تعتمدها مبادئ حوكمة الشركات من شأنها إعلاء شان لفرضيات نظرية الوكالة لو طبقت بالشكل والمضمون المطلوبين.

عرف كل من MACKLING وJENSEN علاقة الوكالة على أنها "عقد بمقتضاه يوكل شخص أو عدة أشخاص شخص آخر بتنفيذ أعمال باسمه الخاص ولحساب الموكل، وهذا بتفويض بعض السلطات القرارية للوكيل" ونظرية الوكالة يمكن تقسيمها إلى قسمين:

– **النظرية الايجابية:** تبحث في تبيان الأشكال التنظيمية على أنها طرف لحل النزاعات بين الموكل والوكيل وتركز بصفة خاصة على إدراك آثار تغيرات المحيط التعاقدي وتقنيات متابعة العقود والتخفيض من تكاليف الوكالة.

- **النظرية المعيارية:** تقترح ميكانيزمات المراقبة والتحريض على تخفيض تكاليف النزاعات بين الموكل والوكيل، فهي تدرس التقاسم الأمثل للمخاطر بين الوكلاء وخصائص العقود المثلى وأولوية الحلول التوازنية.[1]

إن وضع أسس قوية لحوكمة الشركات هو أحد الطرق لمجابهة هذه المعضلات وهو أمر آخذ في الازدياد، ليس فقط كأداة لزيادة الكفاءات وتحسين فرص إتاحة رأسمال وتأمين الحفاظ عليه، بل أيضا كأداة فعالة للقضاء على انتهازية المتعاقدين .

وبشكل بسيط فعلى مستوى التعاملات اليومية تساهم ممارسات الحوكمة في صعوبة إعطاء فرصة الانتهازيين بتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المساهمين بل تعمل على إخفائها خاصة على مستوى صنع القرار، حيث تساهم الحوكمة في تعزيز الشفافية والمساءلة بحيث يتضح بشكل جلي كيف تتم صناعة القرار ولماذا.[2]

وفي نفس السياق والعودة إلى مفهوم الحوكمة الواسع الذي يشمل جميع الجوانب في كيفية حكم أي بلد، بما في ذلك سياساته الاقتصادية وإطاره التنظيمي بالإضافة إلى الالتزام بسيادة القانون، هناك صلة وثيقة بين مفهوم الحوكمة والعقود المبرمة وحسن استغلال الفرص لممارسة الفساد أي استغلال السلطة أو ثقة المساهمين لتحقيق نفع خاص، ففي مناخ الحوكمة الضعيفة تزداد حوافز الفساد وتكثر الفرص لممارسته، مما يؤدي إلى إضعاف ثقة المساهمين في الحوكمة، كما أنه يهدد نزاهة السوق ويشوه أوجه المنافسة ويعرض التنمية الاقتصادية للخطر ولأنه من الواضح أن ضعف الحوكمة يضر بالنشاط الاقتصادي وينقص من الرخاء، فقد اعتمد صندوق النقد الدولي في عام 1997 سياسة تحدد كيفية التعامل مع قضايا الحوكمة الاقتصادية، وهي السياسة التي تقوم عليها المذكرة التوجيهية المعنونة ب "دور الصندوق في قضايا الحوكمة".

[1] Charreaux Gérard, (1995). « Modes de contrôle des dirigeants et performance des firmes » ,Revue D'economie industrielle. » (1er trimestre) P135 .

[2] Charreaux Gérard « Pour une véritable théorie de la littérature managériale et du gouvernement des entreprises ». La Revue Française de Gestion ». Vol 111, (Novembre, décembre) P50, P64.

2- تفسيرات نظرية الوكالة:

يعتبر الفصل بين الملكية والتسيير من العوامل الإنسانية لظهور نظرية الوكالة خصوصا مع التوسع الكبير الذي عرفته المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة والنمو الاقتصادية العالمي المتزايد فاقتضى الأمران توكل إدارتها إلى مديرين مختلفين، فحسب هذه النظرية فإن المسيرين تربطهم بالشركة عقود تفرض عليهم العمل لصالح المساهمين من أجل زيادة ثروتهم وخلق القيمة مقابل أجور يتقاضونها[1]، فنظرية الوكالة تعكس سلوك أطراف متعاونة ترتبط ببعضها ضمن علاقة تعاقدية تكرسها شروط عقد التوظيف المبرم بين ملاك المؤسسة (المساهمين) من جهة وإدارة المؤسسة من جهة أخرى.

ويعتبر جانسن وماكلينغ Jensen Mackling من الأوائل الذين تطرقوا لنظرية الوكالة[2] كهذا المصطلح فعرفوها على أنها "تعاقد بين عدة أطراف وفيه المالك أو الأصيل "الموكل" يوكل أو يفوض أطراف آخرين موكلين من أجل تنفيذ المهام، وبالتفويض تصبح لهم سلطة القرار"[3]

فهي عقد يلزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الموكل أو المساهم) شخص آخر (الوكيل أو المسير) من أجل القيام بأعمال باسمه، بما يؤدي إلى تفويض (الموكل الرئيسي) جزء من سلطة اتخاذ القرار للوكيل"

وتصف نظرية الوكالة المؤسسة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية وأن وجود المؤسسة يتفق من خلال واحد أو أكثر من العقود الاتفاقية، وأن عقود الاستخدام ما هي إلا أدوات لتخصص الموارد ووصف الغرض من نشاط المؤسسة وبالتالي يمكن دراسة سلوك المؤسسة عن طريق تحليل الخصائص العامة لعقود التوظيف الخاصة بها ولكن مع وجود سوق يبرز قدرات

[1] M.C.Jensen et W.H. Meckling,(1976), « theory of the firm, Managerial Behavior, Agency Costs ownership stricture », strategic Management Journal, , P305.

[2] Stéphane Trébucq (2003), « La gouvernance d'entreprise Héritière de conflits idéologiques et philosophique », Communication pour les neuvième Journées d'histoire de la comptabilité et du management, Jeudi 20 et vendredi 21 Mars.

[3] Charreaux G. (2000), « La théorie positive de l'agence : positionnements et apports » , Revue D'economie Industrielle, n°2, 2e et 3e trimestrep193/ voi le inte http:// ungarou- bourgogne, FR/WP/0991201. PDF.

المؤسسة من خلال التنافسية ومدى تشبعها بالتسيير الفعال ولا يمكن تحقيق هذا التسيير الفعال إلا بمشاركة متكافئة ومتوازنة في الدول وحكومتها ومؤسساتها وبين منظمات المجتمع المدني الجديد في ظل الرقابة الشعبية المزدوجة القائمة على التزامه والشفافية والحوكمة الجيدة في المؤسسة مع ضرورة تفعيل إدارتها بمعنى استراتيجي يكفل سيرها وفق تنميط عقلاني في المواءمة بين عناصر انتاجها، وتقوم نظرية الوكالة على ثلاثة تناقضات أساسية وهي:

– إن اختلاف الطبيعة السلوكية والتكوينية وأهداف المسيرين والمساهمين يؤدي إلى خلق صراع منفعة في البداية بين هذه الأطراف لتنتقل بعد ذلك إلى الأطراف الأخرى.[1]

- يلجأ المسير حسب هذه النظرية لوضع استراتيجيات تحميه وتحفظ له حقوقه أو ما يعرف عن طريق استغلال نفوذه شبكة العلاقات بالموردين والعملاء وكذلك حجم المعلومات التي يستقبلها المسير قبل غيره، وذلك فهو يفصل تحقيق مصالحه وأهدافه الشخصية أولا قبل[2] مصالح المؤسسة الخاصة للحفاظ على قيمته في سوق العمل، ولمواجهة هذا الانحراف الذي تعتبره نظرية الوكالة اخلالا بشروط العقد الذي يربط المسير بالشركة يلجأ المساهمون لتعديل سلوك المسير السلبي للحفاظ على مصالحهم بإتخاذ تدابير تقويمية ورقابية عن طريق إنشاء نظام حوكمة الشركات الذي يملك آليات وأدوات رقابية وإشرافية داخلية تعتمد على مجالس الإدارة للرقابة التبادلية بين المسيرين وكذا الرقابة المباشرة للمساهمين وخارجية ممارسة من طرف الأسواق.

[1] Jeusen R.C. Meckling W.H. (1894), « The nature of Man », In M.C. Jensen, Foundations of organic national strategy. P.11

[2] Charreaux G.(2001), « Le conseil d'administration dans les théories de la gouvernance » document de travail.

المبحث الثاني: تحليل نوعية الاداء المؤسساتي عند Douglass North

التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بمصطلح المؤسسات قادنا في النهاية إلى وجود نوعين من المؤسسات، مؤسسات اقتصادية تمثل حقوق الملكية وحقوق التعاقد ومؤسسات سياسية تحدد هيكل الدولة وضوابط القرارات السياسية (Procédures).

وقد تم إسناد المؤسسات السياسية إلى مصطلح الحوكمة « La Gouvernance » من منظور السلوك الذي يمكن أن يتصف به المسيرون، لذلك فإن اعتماد تعريف North للمؤسسات هو المناسب أي مجموعة "قواعد اللعبة التسييرية لمؤسسة ما" أو "مجموع القواعد الخاصة بمجتمع ما في دولة ما" لذلك فإن هذا المنظور يشمل تصميما مؤسساتيا بحتا لتحليل مسيري المؤسسات الحكومية وفي تعريف آخر North للمؤسسات "أنها مجموعة القيود التي أنشأت من طرف أفراد قاموا بهيكلة التفاعلات الفردية، هذه القيود يمكن أن تكون رسمية أو غير رسمية تنظم سلوك الأفراد وحصر السلوكات الانتهازية المضرة بالمجتمع".[1]

في حالة ما إذا كانت غير رسمية فإن هذه القواعد تقوم بفرض بعض العقوبات على الممارسات المحرمة، أما إذا كانت رسمية تضع مجموعة من التوجهات تفرض عقوبات بممارستها لنوع من السلطة على الأفراد.

إن القواعد الملتزم بها في إطار حوكمة المؤسسات تسمح بحماية الفرد من الممارسات غير المنصفة للأفراد الآخرين، وكذلك توسيع قدراته داخل المؤسسة بطريقة ايجابية دون أن يظهر العمل منعزلا عن الآخرين.

وتكون حوكمة المؤسسات فعالة إذا تمكنت من رصد كل السلوكات الفردية وتوقع سلوك كل فرد على حدى، مع حمايتهم وتحفيزهم بهدف تحقيق المردودية الإنتاجية مفادها تنمية الثروات في القطاعين العام والخاص. لإظهار القدرات الفردية والتنظيمية.

[1] North Douglass C. (1981) "structure and change in economic History". New York §company.

المطلب الأول: تقييم الأداء المؤسساتي حسب North:

يفرق North في كتاباته في الاقتصاد المؤسساتي الحديث بين المؤسسات السياسية المتمثلة في الأحزاب السياسية، مجلس الشيوخ، المجلس البلدي والهيئات التنظيمية المختلفة، وبين المؤسسات الاقتصادية Les institutions économiques المتمثلة في المؤسسات الاتحادات، التعاونيات والمؤسسات العائلية وبين المؤسسات الاجتماعية مثل: الكنائس، النوادي والجمعيات والتعليمية كالمدارس والجامعات.

ويعتبر North أن التفاعل بين المنظمات والمؤسسات هو مطلب ضروري حيث أن الإطار المؤسساتي هو الذي يحدد أنواع المنظمات التي يجب إنشائها وكذلك مسار تطورها، ولكن في نفس الوقت تؤدي المنظمات دورها الفعال في التغير المؤسساتي.

لذلك اعتبر الإطار المؤسساتي عند North أنه خليط من المؤسسات التي تسعى وراء تعزيز النشاطات المنمية للإنتاجية ومؤسسات أخرى تضع حواجز للدخول وتشجع التقييد والاحتكار، وهناك مؤسسات أخرى تحدد المحفزات أو الفرص التي تستطيع المنظمات الموجودة الاستفادة منها كالمقاولين مثلا.[1]

وتبعا لهذا التحليل توصلNorth إلى أن المؤسسات ليست مجرد حل للمشاكل الاقتصادية وإنما ارتكازها وإخضاعها للسلطة هو المؤثر الأساسي على تنميتها وتطويرها لذلك أصبحت إشكالية ممارسة المسيرين لمسؤولياتهم وسلطاتهم بفعالية هو حسن تسيير الموارد كمطلب أساسي في التحليل الاقتصادي للمؤسسات، وأن سلوك المسيرين السياسيين كسلطات تقديرية أصبح المفتاح الأساسي لتحليل التنمية المؤسساتية والاقتصادية خاصة في ظل الاقتصاديات الانتقالية إلى اقتصاد السوق.

[1] North Douglass C.(1990), "Institutions, institutional change and economic performance "cambridge. Cambridge University Mess. OP. CIT.

حيث أشارت العديد من الدراسات أمثال دراسة Labaronne سنة 1998 إلى أهمية المسيرين الخواص والحكوميون في تحقيق التنمية الاقتصادية والتحسين من نوعية الأداء المؤسساتي لدول النامية في مراحلها الانتقالية.[1]

وفي دراسات أخرى لـــ Acemoglu, North وآخرون سنة 2007، حيث استعان هؤلاء بالعديد من المقاربات واثبتوا ان فشل وتوقف مسار الانتقال نحو اقتصاد السوق ونحو أنظمة ديمقراطية دقيقة سبب مقاومة المسيرين للتحول المؤسساتي الذي يستدعيه الانتقال الصحيح[2] وهؤلاء يمثلون أقلية من المجتمع يتحكمون في المؤسسات الثلاثة المسيطرة على الدولة والمجتمع وهي: السياسة، الجيش والاقتصاد، وهي الفئة الأكثر امتلاكا للمعلومة في المجتمع لامتلاكها كل قنوات الحصول على المعلومة وجمعها وتوزيعها، مما يمنحهم العديد من الامتيازات للتحكم في مداخيل الدولة في ظل غياب ميكانيزمات مراقبة فعالة.

لذلك فهم دائموا الرفض للقيام بأي إصلاحات مؤسساتية يخشون بعدها خضوعهم إلى المساءلة حول شرعية الامتيازات المعطاة إليهم.

المطلب الثاني: من أنظمة الحكم إلى أنظمة التسيير كأداة للتقييم الأداء المؤسساتي.

أوضح North سنة 1990 أن هناك فرق واسع بين قواعد اللعبة واستراتيجية اللاعبين وبين مفهوم أنظمة الحوكمة Les système de gouvernance و التي تمثل قواعد اللعبة وأنظمة التسيير Les système de gestion داخل المؤسسات الحكومية في دولة ما والتي تمثل استراتيجية اللاعبين Les stratégies des joueurs[3] وأن التحسين من نوعية المؤسسات يتوقف على هذان النظامان، حيث أن مسيري المؤسسات الممثلين في مؤسسات الدولة هم مسؤولون عن وضع أسس تأدية الأعمال والاستراتيجيات التجارية وتقنيات تسيير الموارد المالية والبشرية لتحقيق

[1] Laberonne Daniel, (1998). "Les lecteurs de la privatisation en Europe de l'Est : une conséquence de la stratégie d'enracinement des managers", Revue d'économie politique ,Vol. 108 P671.

[2] Acemoglu Daron, Root causes,(2003). a Historical approach to assessing the role of institutions in economic development", Finance development. Vol 01.

[3] North Douglass, (1990), "Institutions, institutional change and economic performance". Cambridge : Cambridge University, Prese.OP.Cit

الربح للمؤسسات الناشطة وذلك مع تحديد الإصلاحات الاقتصادية التي تتلاءم مع المجتمع وتطوره محليا ودوليا.

والآن المؤسسات الحكومية لا تصرح بمضمون القرارات السياسية ولا على أي أساس قام المسيرون السياسيون باعتماد قراراتهم السياسية والاقتصادية، من الضروري إيجاد طرق لقياس نوعية أداء المؤسسات وطرق للتحكم في تحركات وسلوكيات المسيرين والعمل باستمرار على تحديد نطاق لممارساتهم الانتهازية وتوجيههم للعمل في إطار تحقيق المصلحة العامة وأن لا تكون مناصبهم العليا ضمانا لهم لتجاوز السلطات السيادية الوطنية المخولة لهم في قيادة الأعمال الوطنية، أي تطبيق دولة القانون على كل فرد يتجاوز الحدود والصلاحيات المعطاة إليه في إطار تطبيقات والممارسات و التعاملات الاقتصادية.

الحديث عن مؤسسات الدولة بالدرجة الأولى مفاده انها تقع في قمة هرم المؤسسات في ظل الاقتصاد المؤسساتي الحديث، والذي يؤكد أن فعالية هذه المؤسسات وحسن أدائها هو السبيل الأمثل لردع كل المؤسسات الأخرى الواقعة تحت سلطتها من قضاء وتجارة ومصالح للضرائب، ومؤسسات تعليمية وصحية وغيرها، أضف إلى ذلك يشير North أن التركيز على دورها الفعال والجيد في تطبيق قواعد الحوكمة بالطريقة السليمة كفيل بصد كل السلطات الفاسدة الممارسة من طرف مسيري المؤسسات الأخرى من خلال عملها على الضبط المالي والضريبي والقواعد التعاقدية وانظمة السوق.

وقد تطرق العديد من الدراسات إلى الدور المهم الذي تقوم به المؤسسات الحكومية في توحيد الأنظمة التي تعمل على ضبط الأداء المؤسساتي، ففي دراسة قام بها Labaronne عام 1999 بتحليله لعمليات الخوصصة في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق وتوصل إلى أن التسيير الجيد والمحكم لميكانيزمات المراقبة الخاصة بمسيري المؤسسات المخوصصة لا يمكن التحكم فيهم إلا بأمر من مؤسسات الدولة قبل أن يتم السماح لمالكي المؤسسات الجدد تسليم لسلطة القرار والتحكم في أسهمهم بصفة كاملة وهو يؤكد بذلك أن وجود

مؤسسات حكومية غير فعالة وفاسدة يعرض عمليات الخوصصة إلى الفشل ويحوله إلى مجرد عمليات نقل للملكية من مالكين عمومين إلى آخرين خواص.[1]

ويشير Meisel في دراسة له سنة 2004 أن افتقار مؤسسات الدولة إلى الانضباط يساهم في ظهور العديد من التجاوزات داخل إدارات المؤسسات الأخرى للدولة والتي تعيق بدورها أداء الأعمال للمؤسسات الاقتصادية وتسمح بظهور الفساد وانتشاره بشكل كبير والإساءة إلى الأوضاع الداخلية للبلد كالرفع من تكاليف الأعمال وانخفاض الاستثمارات وتدني معدلات النمو والعمالة والدخل إضافة إلى كل ذلك عدم استقرار البلاد على الصعيد الوطني، الاقليمي والدولي، وأن الدولة التي تقوم مؤسسات نزيهة حققت نتائج تنموية ممتازة.[2]

المطلب الثالث: مؤشرات النوعية المؤسساتية.

تبلورت فكرة إيجاد معايير لقياس نوعية المؤسسات وتقييم مستوى أدائها في العقدين الماضين على ضوء التجارب التنموية لبعض الدول من حيث المضمون دون اعطاء اعتبار لنجاح التجارب او فشلها، ولكن كان جل التركيز على دور مؤسسات الدولة في عملية التخطيط والمعوقات التي تواجهها أو انسحابها بعد فشل عدد من التجارب المتكررة وترك عملية التنمية تسير وفق آليات السوق والمنافسة والاهتمام أكثر بنوعية الإنتاجية والمردودية وتدعيم خطوات الخوصصة ومن المعايير الأساسية لنجاح عملية التقييم:

1- الشفافية:

وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها أي فسح المجال أمام المواطنين للتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شؤون حياتهم وأن تكون متاحة لكافة المؤسسات وجميع الأطراف المعنية، وان تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة بصفة شاملة ومنظمة

[1] Labaronne Daniel, (1999 ,"Les privatisation à L'Est") Revue Management et Société. Caen :

[2] Meisel Nicolas, "gouvernance des entreprises pour les pays en développement et les économies émergentes Culture de gouvernance et développement. Intérêt de l'expérience française dans la ". Paris , Editions de L'OCDE.

إضافة إلى حق المواطن في الإعلام والمشاركة في المجالس الشعبية والوطنية والمحلية وهذه الشفافية تسير عمل المؤسسات وتحسن أدائها وتسهل رقابتها ومتابعتها إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب[1].

من صلاحيات مؤسسات الدولة إصدار قوانين تهتم بحرية المعلومات والحصول على الوثائق المتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات والسجلات المختلفة.

2- المشاركة:

وتعني حق الرجل والمرأة في إبداء الرأي في المجالس المنتجة محليا ووطنيا، وتضمن بذلك لجميع المؤسسات والأفراد المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار وهي تضمن بذلك حرية الرأي والتعبير وتحقيق المعايير الأساسية لحقوق الإنسان ويرتبط هذا بمبدأ الشفافية فمعرفة المعلومات لا تكفي لقياس أداء المؤسسات بل يجب أن تكون هناك آليات تسمح للأفراد بالمشاركة في اتخاذ القرار وتضع مسؤولي المؤسسات تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة.

3- حكم القانون:

هي سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية بمعنى ان الجميع من حكام فمسؤولين و مواطنين يخضعون للقانون ولا شيء غيره بتطبيق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وانسجامها وأكثر من ذلك فهو يعني استقلالية المؤسسات القضائية والتنفيذية والتشريعية في إجراء ذلك عند تحقيق العدالة مع ضمان حقوق الإنسان في ذلك.

4- المحاسبة أو المساءلة:

أن يكون جميع مسيري المؤسسات من حكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام، ومؤسساته حول إدارة هؤلاء للموارد العامة، وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مسارهم

[1] Suzie Robichaud,(2003), Compte Rendu du Séminaire UQAC, Pavillon " Démocratie et gouvernance" Principal Local, Québec 12 Décembre.

الوظيفي وعن المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم لزيادة حماية الأموال العامة من العبث بها والحد من الانتهاكات لتصرف مسيري المؤسسات بطرق غير شرعية حيث تعد المساءلة أهم سبل تحقيق الأداء الجيد للمؤسسات والتحسن من نوعيتها.[1]

وبصفة عامة فإن المؤشرات العامة للقيام جودة وكفاءة المؤسسات تتمثل في:[2]

– جودة وتسير الأعمال الحكومية Les affaires public، بالقضاء على الفساد، واحترام الحقوق السياسية، فعالية القطاع العام (الحكومي) ومصداقية التشريع والسلطة التنفيذية.

– وجود قوانين تحمي الملكيات الخاصة وتطبيقها.

– محدودية السلطة لجميع المسيرين الحكوميين وبين كل ذلك وذلك ضرورة توفر الشفافية والضمير.

[1] Djo Narmbaye, (2004), "Bonne gouvernance économique : les outils dans le secteur privé", Centre d'étude et de formation pour le développement, N'djaména- Tchad- décembre.

[2] برنامج الأمم المتحدة الأنمائي،" إدارة الحكم لخدمة التنمية المستدامة البشرية"، وثيقة للسياسات العامة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جانفي 1997، ص9-10.

المبحث الثالث: الأداء المؤسساتي والتنمية الاقتصادية : نظرة تحليلية.

شهدت السنوات الأخيرة العديد من الدراسات الاقتصادية التي تشيد بأهمية المؤسسات Les institutions في التنمية والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وبالارتكاز على نصيب الفرد من الدخل الوطني كأهم مؤشر من مؤشرات التنمية الاقتصادية، أكد العديد من الاقتصاديين على أن سوء العدالة في توزيع الدخول مرتبطة بشدة بنوعية المؤسسات في الكثير من الدول.

وحسب دراسة قام بها صندوق النقد الدولي حول أثر الأداء المؤسساتي على مجمل النتائج الاقتصادية مثل: النمو الاقتصادي واستقرار في مؤشرات التنمية الاقتصادية أن نوعية المؤسسات هي التي تحدد الدور الإيجابي للسياسات الاقتصادية والحصول على أحسن النتائج.

المطلب الأول: الأداء المؤسساتي والكفاءة الاقتصادية.

أكدت المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أهمية الأداء المؤسساتي في تدارك الدول النامية والدول الانتقالية إلى اقتصاد السوق تأخرها الاقتصادي وأن الأداء الجيد لمؤسسات الدولة يرفع هو الآخر من نوعية أداء المؤسسات الأخرى المتعامل معها.[1]

وفي دراسة أخرى لـــ OMAR سنة 2003 تؤكد ان فهم دور المؤسسات في تحسين الكفاءات الاقتصادية يتطلب دمج مفهوم تكلفة الصفقات التي جاء بها Ronald Coase والتي تأخذ تكاليف الصفقة بعين الاعتبار وضمها إلى تكاليف الإنتاج في السوق وهي أساس الفكر الاقتصاد المؤسساتي الحديث المتطرق إليه سابقا، فهي بسيطة في جوهرها بحيث تشير إلى أن كل من تكاليف الإنتاج وتكاليف الصفقة تسيران أو تتحركان في اتجاهين متعاكسين كما أنها تنمو مع

[1] Kaufman et all ;"World Bank »1999/2002.

نمو المجتمع وتصبح أكثر تعقيدا، وأن العلاقات الاقتصادية في الأصل ما هي الا علاقات شخصية مبنية على سمعة الأفراد.[1]

وحسب Miesel أن زيادة الثقة تخفض من تكاليف المعاملات ولكن في نفس الوقت ضعف التخصص ورأسمال التكنولوجي يرفع من تكاليف الإنتاج في المجتمعات المتقدمة تكون العلاقات الاقتصادية، علاقات غير شخصية ومتخصصة، توجد فيها تكاليف الصفقات بكل أنواعها مثلا: تكاليف البحث عن الصفقة نفسها[2] تكاليف التفاوض على العقد، تكاليف تطبيق العقود، وفي هذا النوع من المجتمعات يسمح تقسيم العمل بالتخفيض من تكاليف الإنتاج ويتم تعويض المكاسب الإنتاجية لها بتغطية الزيادة في تكاليف المعاملات المرافقة لعملية التنمية الاقتصادية، ولذلك فإن التنمية برمتها متوقفة على قدرة المؤسسات على التأكد من صحة ومصداقية المعاملات وبالتالي انخفاض التكاليف المرتبطة بها والمعبر عنها بالأداء المؤسساتي الجيد الذي يحسن من ديناميكية التجارة وتوسع الأسواق وتنامي وتطور المجتمعات[3].

وتوصل المحللون الاقتصاديون الى ان إيجاد فرق بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات السياسية كان كفيلا بتحديد صلاحيات ومسؤوليات كل نوع اتجاه الرفع من الكفاءة الاقتصادية.

ووفق الدراسات الحديثة التي قام بها Omar واخرون سنة 2003، في إطار أبحاث البنك الدولي بالتشارك مع صندوق النقد الدولي فإن للأداء المؤسساتي الأثر الكبير على النتائج الاقتصادية خاصة زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى حد كبير بغض النظر عن ما إذا كانت جودة الأداء المؤسساتي مقاسة على أساس المؤشرات العالمية كالمؤشر الكلي للإدارة القطاع العام أو درجة الحماية وحقوق الملكية أو سيادة دولة القانون، وعليه فإن الدول النامية حسب هذه الدراسة في استطاعتها التحسين من مناخ أ داء اقتصادياتها بالرفع من أداء مؤسساتها،

[1] Omar Charles, « Corporate governance in development : the experiences of Brazil, chile, India and South Africa, Washingten » : Centre de développement de OCDE et Center for International private entreprise.
[2] Hali Edisen, Qualité des institutions et resultats économiques, un lien vraiment étroir. 2009.
[3] Meisel Nicolas," Culture de gouvernance et développement. Intérêt de L'expérience française dans la gerivernance des entreprise pour les pays en développement et les économies émergentes", Paris ,Editions de L'OCDE.

المؤسسات التي تحمي حقوق الإنسان والملكية والتطبيق العادل والصارم للقوانين واللوائح وتعمل على القضاء على الفساد بأشكاله.[1]

المطلب الثاني: الأداء المؤسساتي والكفاءات الاقتصادية في الدول النامية

مرت الدول النامية على مدار سنوات عديدة بتجارب فاشلة في إعداد برامج الاستقرار الاقتصادي ونتائج سياسات الدعم المالي التي علقت عليها الآمال الكثيرة، كانت هي أحد الأسباب وراء محاولتها معرفة الدور الحقيقي لنوعية الأداء المؤسساتي في تجاوز هذه الصعوبات.

حيث كان الاعتقاد السائد أن الوضعية السيئة للدول النامية سببها أما مشاكل تقنية أو سوء صياغة أسباب المالية والنقدية او قلة الموارد المخصصة للاستثمارات وغيرها دون محاولة التطرق أو النظر إلى مكانة السياسات والمؤسسات العاملة عليها في التأثير على أوضاع التحول الاقتصادي خاصة تحسن أوضاع بعض دول آسيا الشرقية في السنوات الأخيرة الذي أثار الكثير من النقاش والجدل حول الأسباب الجوهرية وراء هذا التسارع أو إلى اليابان التي استطاعت أن تتحول إلى أكبر قوة اقتصادية وصناعية في العالم ثم كوريا الجنوبية، هونغ كونغ وسنغفورة، حيث لعبت المؤسسات الدور الأساسي في اختيار البرامج الصناعية الجيدة وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لذلك، واختلفت النتائج تماما في دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا مما أثار التساؤل، وقد جلب تيار الاقتصاد المؤسساتي الحديث معه العديد من الدراسات التجريبية حول الشروط الأساسية الجديدة لتحقيق النمو من خلال التطرق إلى تحليل دور الأداء المؤسساتي البيئي في زيادة عرقلة النمو الاقتصادي والتحسين من مستويات التنمية في الأداء الاقتصادي.

اهتم الاقتصاد المؤسساتي الجديد أكثر بتطور المؤسسات والتطرق إلى دورها في إحداث التنمية مع ذلك فقد ركز أكثر على أثر العوامل السياسية والثقافية في إعادة تشكيل المؤسسات وتحديد

[1] Omar Charles, Fries Steven ,Buiter Willem, (2003). "La gouvernance d'entreprise dans les pays en économies émergentes", Cahiers de politique économique du centre de développement de L'OCDE.

نوعيتها، ودورها الكبير في بناء علاقاتها بوضع القواعد الاقتصادية الكفؤة، بخلاف اقتصاد التنمية التقليدي الذي استبعد الإطار المؤسساتي واعتبره عامل خارجي ليس له تأثير على الاقتصاد.

وفي الاقتصاديات النامية اعتبرت مؤسسات الدول هي الفاعل الأساسي في إحداث التقدم والرقي اي أن دور مؤسسات الدولة يظهر في تفعيل مسارات الصناعات في الدولة وهي الممول الأساسي لكل الخدمات كالصحة والتعليم، الطرقات والواضع الأساسي لقانون الضرائب وضبط القرارات الاقتصادية.

وقسمت المؤسسات بناء على ذلك إلى قسمين مؤسسات سياسية تعمل على وضع القواعد والقوانين الرسمية، إضافة إلى نظامها القضائي وسلطاتها التشريعية والتنفيذية ومؤسسات اقتصادية هي المنفذة لحقوق الملكية وحقوق التعاقد والساهرة على احترامها وتمنع حدوث النزاعات الاقتصادية أو الحد منها، وهي بذلك تمثل كل أشكال المعاملات والتوزيعات، وكل النشاطات المولدة للتكاليف والإنتاج معا.

تيقنت الدول النامية متأخرة أن التراكم الصحيح والفعال لعوامل الانتاج (رأسمال، العمل والعامل التكنولوجي) له أثر على إيجابي على التنمية الاقتصادية ولكن مع وجود هيكلة مؤسساتية جيدة وأداء مؤسساتي كفؤ يسمح بالاستخدام الأمثل للموارد.

المطلب الثالث: الديمقراطية والكفاءات الاقتصادية.

إن الحديث عن الديمقراطية نال اهتمام العديد من المفكرين وعلماء السياسة والاجتماع منذ سنوات، ولقد حدد السيد بطرس بطرس غالي وآخرون للديمقراطية على أساس أنها "نظام يستطيع المجتمع، في كل مستوى من مستوياته، أن يشارك من خلاله في عملية اتخاذ القرار وممارسة الرقابة عليها"، ذلك أن الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية هو الاحترام الكامل

لحقوق الإنسان على النحو الذي تم التعريف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان عام 1993.[1]

توصل العديد من الباحثين إلى وجود علاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي أمثال كل من:

Lipest سنة 1956 وJackman سنة 1973 ودراسات Bollen سنة 1979 [2]توصل هؤلاء أنه فعلا توجد علاقة طردية بين مستوى تطبيق الديمقراطية في بلد ما ومعدلات النمو الاقتصادي وأنه في ظل انظمة الحكم الديمقراطية تقل فرص الفساد، لذلك فان الوصول الى تحقيق النمو و التنمية الاقتصاديين يتطلب التحول الى المسار الديمقراطي بالمفهوم الصحيح بمعنى العمل على ارساء فكرة الحكم الراشد و سيادة دولة القانون و السلطة النزيهة العاملة على تحسين كل جوانب الاقتصاد . حيث يرى خبير التنمية "أماراتيا سن" في كتابه القيم "التنمية حرية"أن التنمية تستلزم إزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقاد الحريات: الفقر والطغيان، وشح الفرص الاقتصادية، وكذا الحرمان الاجتماعي المنظم، وإهمال المرافق والتسهيلات العامة، وكذا عدم التسامح أو الغلو في حالات القمع"، وتتضمن مقولة "أماراتيا سن" مزيجا من متطلبات التنمية والديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

[1] التفاعل بين الديمقراطية و التنمية"تقرير لمنظمة اليونسكو. بطرس بطرس غالي و اخرون "

[2] Kenneth A. Bollen and Robert W. Jackrnan," Economic and noneconomic determinants of political democracy in the 1960". Research in Political Sociology, Volume 1, pages 27. Copyright O 1985 by JAI Press Inc.

خلاصة :

لا يزال تحديد مفهوم المؤسسات صعبا، ولابد له من إطار تحليلي متين الذي يجمع بين التحليل التاريخي والتحليل الرسمي خاصة مع اعتبار المؤسسات هي العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية، وأن الدول التي تريد أن تلتزم باقتصاد السوق على أسواقها أن تلتزم هي الاخرى بالقواعد ولكن في ظل وجود مؤسسات فعالة، وعادلة، لان الفساد في المؤسسات الرسمية والتي لا يمكن إزالتها لقوتها وسيطرتها هو أحد أسباب فشل التنمية وهي التي تسبب الخلل في السوق والمؤسسات الاقتصادية الناشطة ولكن ممارسة الفساد هو في حد ذاته مؤسسة استناد إلى المعايير والمعتقدات والمنظمات لذلك يجب دائما اتخاذ اجراءات لتحسين الوضع بمعنى العمل على ارساء فكرة الحكم الراشد و سيادة دولة القانون و السلطة النزيهة العاملة على تحسين كل جوانب الاقتصاد بالتركيز على دور مؤسسات الدولة في عملية التخطيط.

الفصل الثالث

الأداء المؤسساتي و التنمية - مقاربات و دراسات سابقة

مقدمة:

اعتمد العديد من الاقتصاديين منذ سنوات عديدة في تحليلهم لأسباب التأخر الاقتصادي الذي طال الدول النامية إلى عوامل اقتصادية بحتة مثل: الاستثمارات، الاستهلاك، الصادرات أو التكنولوجيات، ولكن ما حدث من تحولات سياسية في هذه الدول أكد أن هناك عوامل أخرى غير اقتصادية ربما تكون هي الأكثر تسببا في هذا التخلف وهي متعلقة بنوعية الأداء المؤسساتي خاصة qualité des institutions، وقد دافع عن هذه الأفكار منذ ظهورها المؤسسات الدولية لبروتن وودز واقتصادي الفكر الليبرالي، إضافة إلى العديد من الباحثين الذين تطوقوا واثبتوا أهمية فعالية المؤسسات كشرط أساسي لتحسين أداء الاقتصاديات الانتقالية أمثال North (1990 – 1995 Kaufman وHartruzzi Kraay (2004) و Clague وkeefert وolson سنة (1995) إضافة إلى كتابات كل من Alesina وperoli سنة (1996) وأشاروا بالدور الفعال للأداء الجيد للمؤسسات في تحسين النتائج الإقتصادية للإصلاحات وتحقيق التنمية.

لذلك سنحاول في هذا الفصل التأكيد أكثر على هذه الأفكار من خلال التطرق إلى أهم المقاربات النظرية في الأداء المؤسساتي على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ثم التطرق إلى أهمية الثقة في المؤسسات لتحسين الكفاءة الاقتصادية.

المبحث الأول: الأداء المؤسساتي من منظور المقاربات المفسرة لمحددات النوعية المؤسساتية

هناك الكثير من المقاربات التي تحدثت عن جودة الأداء المؤسساتي سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، التاريخية والثقافية وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى البعض منها .

المطلب الأول : المقاربة الاقتصادية L'approche économique

لقد تطرقت نظرية فعالية المؤسسات Théorie de L'efficience des institutions، إلى فكرة هامة ألا وهي أن المجتمع نفسه هو الذي عليه ان يختار المؤسسات الاقتصادية الفعالة مؤسسات يمكنها ان ترفع من المردود الكلي للدولة ويكون بذلك توزيع الثروات من قبلها مستقل عن السلطة السياسية .

ارتكزت هذه النظرية على أفكار Coase التي جاء بها سنة 1960 باعتقاده أنه في البلد الواحد تتواجد مؤسسات اقتصادية تسيئ للبعض ومربحة للبعض الآخر، ومع ذلك يمكن ان تكون هناك فرصة إيجاد أو خلق مؤسسات اقتصادية فعالة تعود بالنفع على الجميع وفي نفس الوقت أي في اطار البحث عن هذه المؤسسات الكفؤة تتواجد أخرى عكسها تماما بمعنى وجود مؤسسات غير قادرة على تعظيم المداخيل لجميع أفراد المجتمع [1].

وفي مقاربة اقتصادية أخرى مفسرة لنوعية المؤسسات تلك التي جاء بها Demsetz في أعماله سنة 1997 والذي أكد على ضرورة وجود قانون لحماية الملكيات الخاصة للأراضي الذي ظهر مع زيادة الندرة في الأراضي فرأى أنه من الأحسن أن يكون هناك قانون موحد يطبق على جميع الملكيات الخاصة بنفس الطريقة ويكون خيار اقتصادي مبني على أساس المقارنة بين التكلفة والربح المحققان من وراء خلق هذه المؤسسات .

[1] -Coase Ronald .(1960),"the problem of social cost " Journal of law and Economic . vol 3.p1

رغم وضوح أفكار هذه المقاربة ولكن لها حدود لابد من الإشارة لها :

– إذا كانت النظرية المفسرة لنوعية المؤسسات صحيحة معناه أنه يمكن لأي بلد اختيار المؤسسات الفعالة والمربحة التي تمكنه من تعظيم العائد الوطني، وعليه فإن اختلاف الكفاءة الاقتصادية بين الدول لا يرجع إلى نوعية مؤسساتها، وهوما ينفي العديد من الدراسات الميدانية التي توصلت إلى أن المؤسسات في الدول هو العامل الجوهري لاختلاف تقدم الدول في مداخيلها ونموها الاقتصادي .

إضافة إلى ذلك واجهت هذه المقاربة العديد من المشاكل اهمها أنه في الواقع إختيار المؤسسات حقوق الملكية في الدول يتطلب الاختيار الجماعي، لذلك فإنه يحتاج إلى إجراء المفاوضات الجماعية لاتخاذ القرار وفي هذه الحالة فإنه من المرجح أن تنشأ مشاكل متعلقة برغبة بعض أفراد المجتمع في الاستفادة من المكاسب دون تحمل تكاليف الإصلاح المؤسساتي وتلك من المشاكل التي لم يتم إيجاد حلول جذرية وواضحة لها، مما جعل من الصعب العمل بتطبيق المقاربة الاقتصادية لنوعية المؤسسات، أو ما يعرف بالنهج الاقتصادي للمؤسسات .

– إن التفاوض حول إنشاء او أي تغير مؤسساتي في بلد ما يؤدي إلى انقسام التفاوض إلى اتجاهين، اتجاه يمثل الدولة والآخر يمثل الشعب، دون معرفة مدى قوة التفاوض هل هي للشعب أم للدولة .

إضافة إلى إشكالية التزام الدولة بتحقيق مطالب الشعب المتمسكين بها وهذه الحجة لإعاقة المقاربة الاقتصادية لقياس نوعية المؤسسات بين الحاجة الملحة إلى ضرورة حل مشكلة مصداقية التزام الدولة بضرورة تنفيذ الإصلاح المؤسساتي والإبداع في إنشاء أخرى جديدة .

ولهذا ظهرت مقاربات أخرى ربما تكون أكثر تفسيرا لنوعية المؤسسات.

المطلب الثاني: المقاربة الثقافية .

تدرس هذه المقاربة إمكانية وجود اختلاف مؤسساتي على أساس الاختلافات الثقافية ، يعتبر أصحاب هذه المقاربة أن الفرق في نوعية المؤسسات راجع إلى معايير ثقافية _ إيديولوجية أكثر منها اقتصادية اي أن هذه الشركات لا يمكنها دائما معرفة ما هو أفضل لأعضائها أو على الأقل المعرفة الجيدة والدقيقة بسبب انعدام اليقين و عدم التأكد، وقد كانت أبحاث Greif لسنة 1994 مفسرة أكثر، حيث أنه تطرق إلى اثر العوامل الثقافية على تطور الأنظمة المؤسساتية وتأثير العوامل الدينية والعقائدية في تفسير أصل اختلاف أنظمة الحكم الوطنية[1].

تدعمت هذه المقاربة من قبل كتابات مفكرين اقتصاديين آخرين أمثال Beck وآخرون سنة 2003 و Stiglitz وWilliamson في نفس السنة [2]، في تحليلهم لآليات الرقابة وأثرها على إنتهازية المسيرين وتوصل هؤلاء أن السلوكات الانتهازية للأفراد ليست مرهونة فقط بالمحيط الاجتماعي والثقافي ولكن تعتمد كذلك على المحيط المخصب بالعوامل الدينية ومستوى الثقة ورأسمال الاجتماعي المتوفران في المجتمع، بمعنى أن توفر الثقة ورأسمال الاجتماعي كفيلان بتوعية الأفراد نحو التعاون الاجتماعي وحرصهم على الرفع من الكفاءة الإنتاجية.

يؤكد Porta وآخرون سنة 1997 في نفس السياق أن مستوى الثقة له علاقة إيجابية مع احترام قوانين الملكية والقوانين المدنية ومستوى الثقة متوقف على طبيعة العلاقة بين المؤسسات المسؤولة والأنظمة الوطنية [3].

[1] - Stiglitz Joseph (2002), "La grande désillusion." Paris . Edition Fayard..
[2] -Greif Avner . : « On the political foundations of the late medieval commercial revolution : Genoa during the twelfth and thirteenth centuries »,The journal of Political Economy. vol 102 , p 912, p 994.
[3] - Sindzingre Alice, (2006), " Institutions , Développement et pauvreté " CNRS , Paris , Document de Travail, Juillet.

وحسب آراء سابقة لكل من Weber (1958) وBanfule (1958) أن هناك بعض المؤسسات تعمل بقيم ومعتقدات ثقافية تساعد على ظهور مؤسسات دولة جيدة وحسنة الأداء .

ووفقا لـــــ Putman هناك بعض المعتقدات تساهم في رفع ثقة الأجانب وتسهل إلى حد كبير العمل الجماعي وتيسر توفر السلع وإنشاء مؤسسات فعالة في الاقتصاد .

في ظل وجود معتقدات أخرى حسب Landes (1998)، تنادي بالتعصب وكراهية الأجانب والتعصب مع الآخرين وهي من أهم العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية وظهور مؤسسات اقتصادية وسياسية جيدة [1].

ويعود الاختلاف في نوعية المؤسسات أيضا إلى جانب أثر الاختلاف في القيم الثقافية والمعتقدات الموروثة عن الدول المستعمرة وخير دليل على ذلك ما ورثته أغلب الدول النامية التي كانت مستعمرة سابقا من الدول الاستعمارية أخذت هي الأخرى من معتقداتها.

وتشير تحاليل Acemoglu و Johson و Robinson والتي أجروها سنة 2001 أن الواقع يشير إلى أن القوى الاستعمارية هي نفسها من وضع مختلف المؤسسات في المستعمرات اعتمادا على خصائص من دولها واعطوا مثال عن سلطة المملكة المتحدة في عهد الاستعمار بوضعهم لمؤسسات لحماية حقوق الملكية وفقا لمعتقداتهم الإيديولوجية في مستعمراتهم السابقة في إفريقيا جنوب الصحراء والمملكة المتحدة هنا شأنها شأن كل الدول الاستعمارية الأوروبية التي قامت بتطوير وتنمية العديد من استراتيجيات الاستغلال الاستعمارية وساهمت بها في خلق مؤسسات بنوعيات مختلفة في مستعمراتها السابقة لخدمة أطماعها وليس لتبني معتقداتها الإيديولوجية والحقيقة أنها لم تكن لديها النية الكاملة في تكوين مؤسسات فعالة فقط لأجل الاستغلال[2].

[1] - Lande Carl ," Introduction: the basics of clientelism Dans friends , followers and factories : A reader inpolitical clientelism", schmidt steffou w , university of California press .

[2] - Acemoglu, Simon Johson et James A Robinson (2001), "Reversal of fortune , geography and institution in the mating of the modern wold income distribution" , combridge M A N B E R Worting Paper 8460 .

ومع ذلك فإن الإمكانيات المتوفرة لدى الدول الآن باستطاعتها أن تساهم في إعادة البناء المؤسساتي الجيد والاستفادة من الأخطاء السابقة للاختيارات الخاطئة .

أما من جانب المقارنة بين الدول PECO وPAM فإن هناك اختلافا جوهريا في الديانات الأولى دياناتها إما : كاثوليكية أو أرثدوكسية أما الثانية فدينها الإسلام ولكن الشيء المشترك بينهما هو أن كل من الديانات السابقة تنادي بالمركزية والتسلسل الهرمي في هيكلها بمعنى لا وجود للاختلاف في أنظمة الحكم الوطنية إلا من ناحية النظام القانوني الذي يحكمها في ظل وجود صعوبات تختلف من دولة إلى أخرى .[1]

حسب Platteau فإن المعتقدات الدينية ما هي إلا ممارسات للطبقة المسيرة، وأشار بذلك إلى الدول الإسلامية بأن معتقداتها الإسلامية ماهي الا أداة في يد القادة ووحدها التغيرات السياسية هي التي تقرر المسارات المؤسساتية وتحركها، فهو يؤيد أبحاث Rodison التي قام بها سنة 1966 والذي يستبعد تماما دور الإسلام في التسيير الهرمي المؤسساتي في الدول الإسلامية[2].

المطلب الثالث : المقاربات التاريخية في تفسير نوعية المؤسسات .

هي نظريات الاختلاف المؤسساتي والمرتكزة على العوامل التاريخية، بناء على هذه المقاربة أن نوعية المؤسسات واختلافها يعود إلى نتائج التطورات والأحداث التاريخية في فترة معينة يمكن ان تحدد طبيعة المؤسسات والتي يمكن ان تمارس الكثير من التأثير مع الوقت، رؤية الأمور على هذا النحو تم التطرق إليها من قبل العديد من الباحثين الاقتصاديين وعلماء النفس وعلماء الاجتماع ومختصين في العلوم السياسية.

أبحاث Porta وآخرون سنة 1998 وDjankafet سنة 2003: في الحديث عن أثر العدالة على كفاءة مؤسسات حماية حقوق الملكية فالنظرة القانونية التي تحملها هذه الأفكار هي أصل

[1] - Brahim Elmorchid ,(2009)," Recherche de rente en processus de reformes politiques et institutionnelle dans le monde : la lecon: marocaine "working paper 460 fevrier .

[2] -Platteau Jean Philippe- Religion , "Politics, and development lessons from the lands of islam". Journal of economic Behavior organization vol 68 p329.

الاختلافات المؤسساتية بمعنى قدرتها على ضمان حماية حقوق الوكلاء والمساهمين وضمان العدالة والمصداقية في علاقاتها مع المسيرين والشعب والمنتخبين[1]، وأنه غالبا ما توضع قوانين وقواعد على أساس نتائج لأحداث تاريخية وقعت، وهي تشارك المقاربة الثقافية في الجزء الخاص بتبني القوى الاستعمارية لاستراتيجيات الاستغلال الاستعمارية ومساهمتها في رسم المسارات المؤسساتية للدول المستعمرة .

وتظهر مقاربات Acemoglu, Johson, Robinson التي أجروها سنة(2001 –2002)[2] أن هناك نوعان من الأداء في هذه الحالة : نظام Common law ونظام Civil law، يظهر للدول مؤيدين للنظام الاول بتفوقه على النظام الثاني من حيث مرونته الخاصة وحسن تأقلمه مع احتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية[3] .

أما عن النظام الثاني فإن قضاة هذا النظام لديهم فقط الخطوط العريضة في الأنظمة المدنية التي يعملون بها خاصة في ظل وجود الفراغات وعدم كمال التعاقدات ففي هذه الحالة قضاة القانون المدني ما هم إلا منفذين للقانون يعملون كموظفين لدى الدولة تمارس عليهم سلطة وهم معرضون في هذه الحالة إلى تدخل الدولة، مع وجود ضعف في التأمين على حقوق المالكين والتقليل من الحرية السياسية [4].

هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية وهي النظرة الخاصة بتفوق نظام "Common law على نظام "Civil law والسبب يعود أنه لم يتم إثبات فعالية المقارنة [5] إضافة إلى إهمالها لإمكانية اختيار هذه الدول مسارات مؤسساتية أخرى أكثر فعالية وتناسبا مع ظروفها ولكن دون إهمال العوامل التاريخية ولم تتوصل هذه المقاربة إلى إيجاد العناصر

[1] - Zohra Allaaoui , Ali chkir,(2007), "Institutions politiques démocratie ,corruption et croissance économique des PED: investigation empirique en données de panel.."
[2] - Beck Thorsten, Demirguic Kunt Asli ,Levine Ross" law endouments and finance", Journal of Financial Economics, vol 70 p 137 .
[3] - Djankav Simeon et al,(2003)," The new comparative économies" Journal of Comparative Economies , vol 31 p 595.
[4] - Gleaser Edward , Shleifer Andrei , (2002)" Legal origins ",quarterly journal of economies . vol 107 p 1153 .
[5]- Hali Edisen , (2002)," Qualité des institution et résultats économiques un lien vraiment étroit ?" Finances développement Juin .

الأساسية في اختلاف نوعية المؤسسات بين الدول والدليل أن هناك دول استطاعت أن تغير من نوعية مؤسساتها من خلال تغيير أنظمها مثل اليابان التي حولت نظامها إلى نظام ليبرالي[1] ومع أن كل من الدول الأسيوية والإفريقية قامت بإنشاء مؤسسات اقتصادية مباشرة بعد استقلالها إلا أن الدول الأسيوية استطاعت أن تطور مؤسساتها ولتصبح أكثر فعالية من تلك المقامة في نظيرتها من الدول الإفريقية. ورغم كل الانتقادات فان العامل القانوني يشكل أحد الأسباب المفسرة لاختلاف المؤسسات.

المطلب الرابع: المقاربات السياسية لتحديد نوعية المؤسسات.

حسب المقاربة السياسية فإن إنشاء مؤسسات سوآءا كانت اقتصادية أو سياسية لا تتم من طرف الأغلبية الساحقة للمجتمع وإنما من طرف أفراد يملكون السلطة السياسية في فترة معينة تحركهم المصالح الشخصية أي تحقيق المنافع الفردية من وراء تلك المؤسسات، بمعنى ان الفئة التي تملك السلطة تعمل على تعظيم أرباحها ومداخيلها الشخصية وتقوية نفوذها السياسي باستخدام تلك المؤسسات ولا ينعكس ذلك بالضرورة على بقية أفراد المجتمع .

كان North أول من تطرق إلى هذه النظرية في بحثه "A Neoclassical theory of the state" النظرية النيوكلاسيكية للدولة سنة 1981 ويقول أنه من العدل إعادة نمذجة الأفراد الذين يسيطرون على السلطة وكل الأعوان الاقتصاديين الذين يعملون على تدقيق مصالحهم الشخصية وملاحقتهم، واعتمادا على ما جاء به North في بحثه ان تكاليف القيام بالمعاملات والتبادلات هي أساس وجوه الاختلاف بين المؤسسات[2].

فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية وهوما تم في الفصل السابق حيث تساعد صناع القرار السياسيون وتمكنهم من تدقيق أقصى قدر ممكن من المكاسب لأغراضهم الشخصية وتعظم أرباح المؤسسات بالرفع من دخولها لصالح كل المجتمع.

[1] - Philippe Darreau." Institutions et croissance économique solon North" .
[2] - IRDC,(2006), Institut de recherche pour le développement ," institutions , développement économique et transition" Paris . 8 Septembre.

وفي رأي آخر ل " Roe" 1994 أن آليات الرقابة والحوافز الخاصة بالمديرين تكون أكثر فعالية في البلدان التي تكون أو تتحرك بعيدا عن الإيديولوجية الديمقراطية وأن هذا النوع من الدول يعمل على الحماية المفرطة للموظفين ولن يؤدي ذلك إلى خلق المزيد من القيمة من طرف المديرين وسعيهم نحو الرفع من كفاءة وفعالية المؤسسات وهي لا تشجع كذلك على تنافسية الأسواق بل تشجع على السلوكات المحبطة .

أما الدول التي تعتمد على الإلهام الليبرالي، فإن آليات السيطرة على السلوك الانتهازي للمديرين يكون مؤمن عليها أفضل، إضافة إلى حسن ضمان مراقبة السلوكات الانتهازية لأصحاب المصالح والسلوكات التقديرية للسياسيين ضمن إجراءات معينة تتخذ ضدهم .

وقد انتقد بحث Roe من الطرف العديد من الذين حاولوا إبراز أن النظام السياسي الديمقراطي يمكن أن يكون مشجع لنجاح إقتصاد السوق في إطار خلق تنافسية في الأسواق وحماية أفضل لحقوق المالكين [1] .

وفي إطار المقارنة في بعض الأبحاث ل Johson ,Acemoglu,Robinson بين دول PAM وPECO وقد وجدوا صعوبة في تحديد الأنظمة السياسية وطبيعتها في هذه الدول خاصة في سنوات 1980، حيث أن حجم الخوصصة الصناعية في PECO كبيرة ولا تقارن بمستواها في دول PAM بمعنى أن هناك دفع واضح في دول PECO لضرورة تجسيد آليات الخوصصة في السوق من قبل المساهمين في PECO على خلاف دول PAM[2]، التي لا يستطيع الأعوان الاقتصاديين بها دفع السلطة للقيام بذلك أملا في إطار قانوني يحمي مصالحهم.

[1] - Mark j Roe ,(2004) " The institutions of corporate governance " Discussions paper No. 488 .Harvard Law school combridge , MA 02138 .

[2] -Labaronne (1997– 2005) « Les lecteurs de la privatisation en Europe L'EST une conséquence de la stratégie d' enracinement des managers ». Revue d'économie politique. vol 108. (5) PP 671- 689 .

إضافة إلى أن تجسيد أو تطبيق الخوصصة في القطاع المالي والمصرفي عرف تطورا ملحوظا ودفعا قويا في PECO لخلاف دول PAM ومطالبة السياسيين بضرورة حماية مصالحهم لضمان وضع قوانين جديدة تمنع اي اعتداء من طرف الدولة[1].

من خلال عرض لمختلف المقاربات المفسرة لنوعية المؤسسات يبدوا أن هناك علاقة بين كل المقاربات السابقة، وأكثرها متانة هي التي تربط المقاربة التاريخية بالمقاربة الثقافية إذ أنه بالفعل أن هناك أحداث تاريخية يمر بها البلد تكون هي السبب في إحداث التغيير على الأداء المؤسساتي وهي ناتجة في الأصل من متغيرات ثقافية، ففي الحديث عن الاستعمار على أنه حدث تاريخي ولكنه في نفس الوقت جلب معه كل المعتقدات والأفكار الثقافية الأوروبية خاصة وكيفية عمل المؤسسات والمنظمات والإدارات وأنه حتى أفراد السلطة السياسية في محاولاتهم لاختيار المؤسسات التي تحقق أغراضهم الشخصية فإنهم يراعون القيم الثقافية للمجتمع والتغير المؤسساتي لدولهم.

ورغم الترابط الموجود بين المقاربات هذا لا يمنع من وجود خصوصية لكل منها متعلقة بالميكانيزمات الخاصة المفسرة لاختلاف نوعية المؤسسات والأداء المؤسساتي بين مختلف الدول.

وفيما يلي عرض لبعض الأعمال لمعرفة حقيقة أي من المتغيرات هي فعلا المحددة للنوعية المؤسسات من خلال أعمال بعض الباحثين.

[1] --Labaronne, (2002), « Les privatisations a L'EST: une question de marchandage politico économique » Revue d'études comparatives EST– OUEST. VOL 33 p 205.

المبحث الثاني : الأداء المؤسساتي والتنمية الاقتصادية :مقاربات نظرية.

زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة لقياس نوعية المؤسسات في الدول النامية خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي قامت بها، والتي كان لها الأثر الكبير على النواحي الاقتصادية والسياسية . وظهرت العديد من المنظمات الدولية المتخصصة في قياس وتقييم أداء هذه المؤسسات بفضل تمكنها من الحصول على كل المعطيات الإحصائية مثل: منظمة الشفافية العالمية، البنك الدولي، La fondation héritage ; fraser institue ;global integrity ; brooking institutions . إضافة إلى ظهور العديد من الكتابات المهتمة هي الأخرى بعلاقة نوعية المؤسسات مع كل ما يحيط بالدولة خاصة الجانب الاقتصادي، فتم التطرق إلى دور نوعية المؤسسات جيدة أو سيئة على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول : نوعية الاداء المؤسساتي والتنمية الاقتصادية.

لقيت دراسة العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي مكانا مهما في الدراسات النظرية والميدانية، فمن الجانب النظري طور كل من :

Lucas سنة (1988)، Romer (1986)، McKinnon و Shau (1973)، Barro (1989)، نماذج النمو الداخلي لفهم أكثر آليات النمو الاقتصادي وتوصلوا إلى أن نمو الدخل يعتمد على تراكم رأسمال المادي والبشري، إضافة إلى أحداث نمو في الإنتاجية، وأن أسباب تقدم الدولة لا تعود فقط الى هذه العوامل وإنما تتوقف أيضا على التغيرات المؤسساتية المفسرة لاختلاف مستوى تقدم الدول عن بعضها البعض[1].

[1] - Silvio Borner , Franck Bodmer , Markus kobler,(2004) . « L'efficience institutionnelle et ses déterminants un rôle des facteurs politiques dans la croissance économique." Revue économie et management , paris .

حيث قام Barro سنة 1996 بتطوير نموذج للنمو يقوم على أساس متغيرات سياسية ومؤسساتية بالاعتماد على مؤشر الديموقراطية.

ودراسة Clague وKeefer، Olson سنة 1996 التي تبنت فكرة أن احترام حقوق الملكية هي أساس تقدم المجتمع وسعيه نحو تحقيق الأفضل أما عن دراسات Perotti وAlesina سنة 1994 كانت من أجل إثبات أهمية الاستقرار السياسي كضرورة لتحسين الأداء الاقتصادي.[1]

كما توصلوا الى إن المؤسسات الجيدة هي التي تشكل الفرق بين الدول، أي الاحترام الجيد لحقوق الملكية وجود نظام قضائي عملي ومستقل، غياب الفساد بكل أشكاله، كلها عوامل تخلق جوا اقتصاديا مناسبا لتراكمات رؤوس الأموال المادية والبشرية، وإحداث مرونة على مستوى الهياكل الداخلية والخارجية، مرونة في التعامل مع بعضها البعض لخلق أسواق ذات إنتاجية عالية وتكاليف معاملات منخفضة، وبالتالي الحصول على النتائج الاقتصادية المشجعة وتعمل المؤسسات جيدة النوعية على تحفيز الرفع من مستوى النمو الاقتصادي على المدى القصير والتنمية الاقتصادية على مدى أطول من خلال ما يلي:

- الرفع من مستويات الاستثمار خاصة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويحفز الانفتاح التجاري الدولي والرفع من حجم المعاملات التجارية الدولية.
- التخفيض من تكاليف الصفقات وبالتالي التقليل من أخطار انعدام اليقين والوقوع في نزاعات تعاقدية، كما تم الإشارة إليه في أفكارNorth الذي اشار الى ان المؤسسات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، الهياكل الاقتصادية، تكاليف المعاملات فالدول التي يشعر فيها المستثمرون بالأمان يتعلق بحقوق الملكية، محدودية المخاطر القانونية والاقتصادية، تكون العقبات البيروقراطية فيها محدودة والوصول إلى أسواق العمل فيها يكون مأمنا، تزدهر فيها الاعمال وتزيد الانتاجية وترتفع فيها مستويات دخل الفرد، اما الدول التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية

[1] - André Lecours ,(2002), « L'approche néo-institutionnaliste en science politique : unité ou diversité ? » Politique et sociétés vol 2133 p.3

فيما يتعلق بمصادرة الملكية، محدودية اللجوء الى القانون، الفساد او المطالب البيروقراطية الخانقة، تجعلها اقل جذبا لاستثمارات اصحاب المشاريع بسبب عدم اليقين وتعطيل نشاط السوق وتشمل هذه التأثيرات ايضا انخفاضا في مستويات راس المال البشري والمادي، نمو العمالة، وانخفاضا في حجم التجارة والاستثمار الاجنبي.

- ضمان الأداء الجيد للقطاعات الإنتاجية المختلفة من شأنه إنعاش التعاملات في الأسواق المالية في ظل وجود رقابة مؤسساتية فعالة.
- ترشيد إستخدام الموارد المتاحة مما يقلل من فرص الممارسات الفاسدة والتجاوزات في الأسواق والاستفادة أكثر من عوائد النمو الاقتصادي في تحقيق أهداف التنمية.

والشكل رقم (04): أثر نوعية المؤسسات على مؤشرات التنمية.

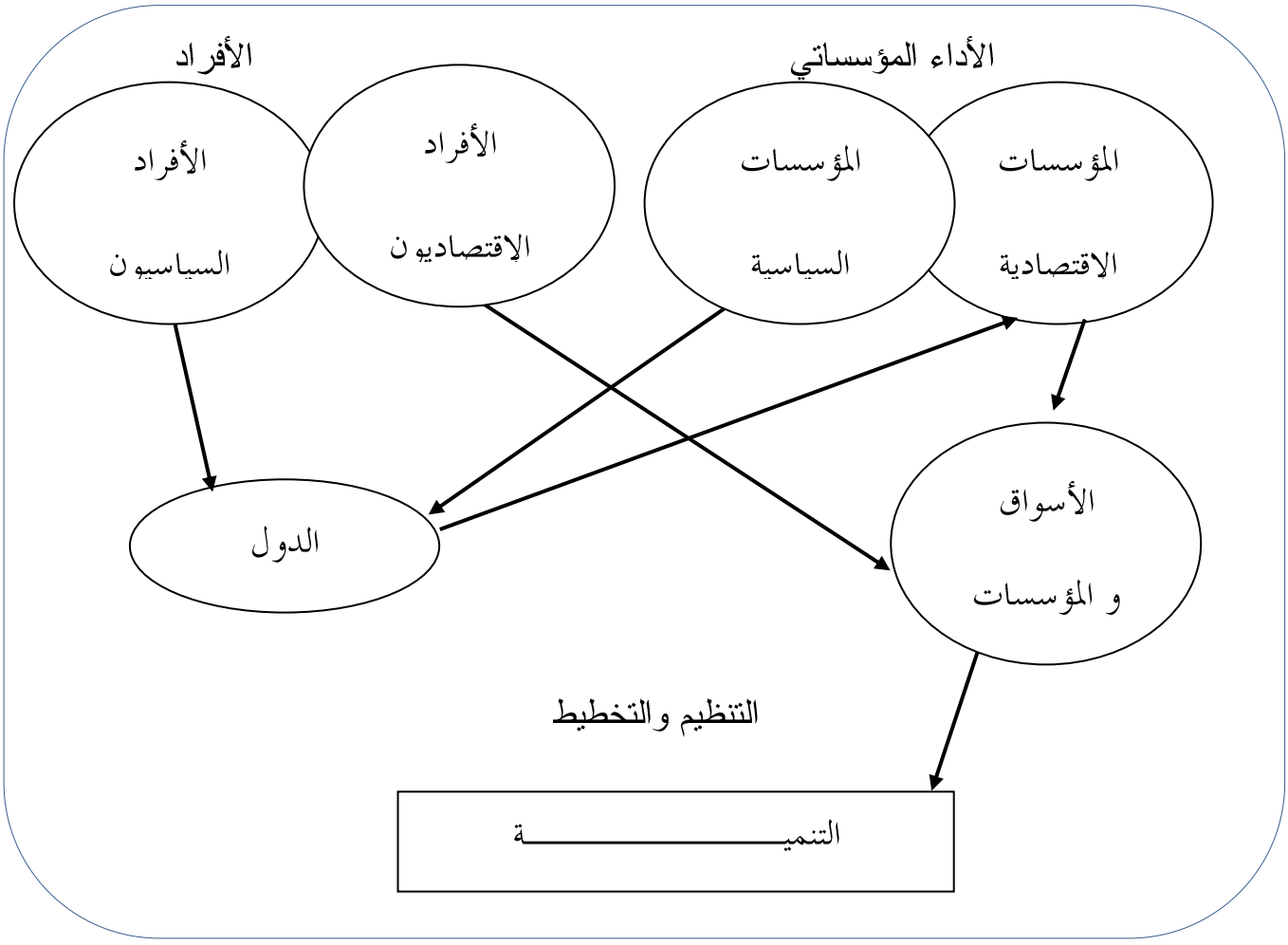

Source: North ."Institutions"The Journal of Economic Perspectives, Vol. 5, No. 1. (Winter, 1991), pp. 97.

وقد تم إثراء تحليل دور نوعية المؤسسات في الاقتصاد بظهور الدراسات الخاصة بالقضاء على الفقر لـــ Paul Ronsentein وRodan ودخول الدول النامية في الحلقة المفرغة للفقر وانخفاض الدخول إلى حد لا تستطيع الدول النامية الاستفادة من أي تحسن أو ارتفاع في مستويات النمو والحل حسب هؤلاء هو التدخل الإيجابي والسريع للدولة لأن نقص التناسق والترابط بين القطاعات يحد من إمكانيات وفرص القضاء على الزيادة في معدلات الفقر ويصبح بعد ذلك من الصعب قيادة هذه المؤسسات لتحسين كفاءة الأداء الاقتصادي والسياسي وتحقيق التنمية.

ولكن يمكن أن يكون لتدخل الدولة في هذه الحالة دور في العمل على إعادة هيكلة الأسواق وضبطها، نمذجة أساليب الاندماج في الاقتصاديات الدولية ومحاولة الابتعاد عن وأحادية التصدير مع ترشيد قنوات الإقراض والاقتراض لخدمة التنمية ومشاريعها الهادفة.

هذه الإصلاحات من شأنها أن تقود المؤسسات الاقتصادية مباشرة نحو اعتماد الوسائل والعوامل المحسنة لأدائها والحفاظ على استمرارية تحقيق معدلات نمو اقتصادية على المدى الطويل لخدمة أغراض التنمية ويشير Paul Ronsentein وRodan أن عدم التناسق بين هذه المؤسسات يؤدي إلى هدم جهود التنمية والقضاء على كل فرص التراكمات الرأسمالية والبشرية.

أما عن تحليل اثر غنى الدول بالمواد الطبيعية على نوعية المؤسسات الاقتصادية يربطها المحللون دائما بمستوى الفساد في الدولة، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن الاعتماد الكلي على الثروات الطبيعية هي أحد الأسباب الجوهرية لظهور أنشطة الفساد والممارسات البيئية وبالتالي عدم كفاءة المؤسسات وانخفاض أدائها، حيث قام Sachist Warner بين سنوات (1995و1997) بدراسة أثر توفر الموارد الطبيعية في بلد ما على نوعية المؤسسات على عينة متكونة من 87 دولة نامية وأخرى متقدمة بين سنوات 1970–1989 ونتوصل إلى ان الدول الأكثر غنى بالموارد الطبيعية هي التي تمتاز بنوعية أقل لمؤسساتها.

وكان قد إستخدم Leite و Weidmann سنة 1950 النتائج التي تحصل عليها Warner لتبيان العلاقة بين الموارد الطبيعية وانتشار الفساد في المؤسسات الدولة باستعمال بيانات الفساد على عينة متكونة من 72 دولة نامية ومتقدمة وتوصل إلى أن الموارد البترولية ترفع من مستوى الفساد أما الموارد الزراعية فهي تخفض من مستوياته.

ثم نتائج Isham وآخرون سنة 2005، التي تؤكد أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية تعاني من مشاكل سوء التسيير خاصة خلال الأزمات الاقتصادية وتنخفض بذاك أداء مؤسساتها وتحقق معدلات نمو منخفضة رغم غناها، مع انعدام العدالة في توزيع الدخول حتى مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي[1].

وفي دراسة قام بها الاقتصادي Easterly عن الدول النامية انه بالرغم من استفادتها من العديد من الفوائض المالية اما في شكل استثمارات او اعانات، اعفائها من الديون في العديد من المرات، الا انها لم تستفد من ذلك في تحقيق التنمية والرفع من المستوى المعيشي لسكانها وارجع السبب الى انها لم تفي بالمتطلبات المؤسساتية الأساسية: حماية حقوق الملكية، سيادة القانون، البيروقراطية الفعالة، الشفافية الحكومية، وانعدام القيود السياسية على السلطة التنفيذية.

المطلب الثاني: الأداء المؤسساتي والثقة.

لقد حددنا فيما سبق أن هناك معايير أساسية تجعل من نوعية المؤسسات تتحسن من بلد إلى آخر بخلاف خصوصياته السياسية، الثقافية، التاريخية والاقتصادية ولكن هل من الممكن أن يكون هناك عامل مشترك بمعنى عنصر واحد يجعل هذه المؤسسات صالحة وذات نوعية جيدة في كل البلدان إذن يمكن أن يكون هذا العامل هو الثقة: أي دور الثقة في تحسين أداء المؤسسات وانعكاساتها على التنمية في الدول.

[1] Erwin Bulte,Richard Damania,Robert Deacon, « Resource intensity ,institutions ,and development “,World Development Vol. 33, No. 7, p. 1029, 2005

إن الدراسات السابقة التي تم الإشارة إليها في أعمال La porta وآخرون سنة 1997 كانت قد تطرقت ولو بإيجاز عن الأثر الإيجابي لتوفر الثقة على الأداء المؤسساتي في ظل وجود نظام قانوني واضح يمكن أن يساهم في القضاء على الفساد وقد اعتبر كل من Putman و Fukuyama، أن الثقة هي المؤسسة الخفية والعامل المعنوي المهم لتحقيق التنمية أو على الأقل ضروري لتوفر العوامل التقليدية لنمو رأسمال والعمل[1] . و في هذا السياق عرف Von Hayek الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، اقتصاد السوق يرتكز على الثقة حيث لا يمكن تصور تنمية اقتصادية وخلق للثروة على مستوى دولة ما دون وجود ثقة في مؤسساتها الرسمية والغير الرسمية ودون وجود ثقة بين الاعوان الاقتصاديون على اختلافهم بذلك يمكن اعتبار ان الديمقراطية كعملية سياسية هي في حد ذاتها مؤسسة فعالة و مهمة لتطوير مناخ الثقة في أي دولة .

وأن أصل ازدهار الأمم يكمن في توفر الثقة في مؤسسات الدولة بكل أنواعها وإلتزامها بالقواعد والقوانين التي تحكم المجتمع بصفة عادلة وصحيحة، فهي تساعد على فهم سلوكات الأفراد وتوقعاتهم اتجاه الآخرين أي المعاملة المتساوية بين جميع الأفراد، مما يقلل من العنف والاحتجاجات المحتملة للأعوان الاقتصاديين والمجتمع وتنظم المنافسة ولا يسمح لأي متعامل أن يستعمل سلطته لتشويه العلاقات التنافسية الموجهة نحو تحقيق الصالح العام [2] وتجنب خسارة الثروات الهامة في البلد .

وما يساعد عامل الثقة على احتواء الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، الإدارية والسياسية وتجنبها الوقوع في أزمات الحصول على المعلومة بسهولة وتوزعها بين أفراد المجتمع وتجاوز صعوبات الاحتكار والتحالفات الفاسدة أي السماح بخلق ثقة واسعة المدى تكفي للرفع المستدام للنمو والتنمية معا .

[1] - Peyrefitte (1998)" La société de la confiance " paris: Odil jakob .
[2] - Meisel Nicolas (2005)" Un autre regard sur la gouvernance d'entreprise " problèmes économique. (2868)P 14 .

المطلب الثالث :الدراسات الميدانية لمقاربات نوعية المؤسسات

اهتم العديد من الباحثين بدراسة أثر النمو الاقتصادي أو نصيب الفرد من الدخل على نوعية المؤسسات وقد حاول كل من Chong و Calderon سنة 2000 دراسة هذه العلاقة على 55 دولة متقدمة ونامية في فترة 1975–1995 بإستخدام تقنيات VAR autorégresif(Vecteur) وكانت النتيجة أن هناك علاقة سببية بين النمو الاقتصادي المقاس بمؤشر PIB والتحسين في نوعية المؤسسات .

وكانت أعمال Kaufman وKrraay وQuant سنة 2002 لها نتائج مشجعة هي الأخرى فيما يتعلق بمستوى الدخل الفردي وعلاقته بالحوكمة الاقتصادية أو بدقة أكثر مع حماية حقوق الملكية وبالتالي التوزيع العادل للدخول .

جاءت المقاربة الثقافية بنتائج هامة على أثرها في نوعية المؤسسات إلا أن الدراسات الميدانية كانت جد قليلة بهذا الخصوص أهمها دراسة Laporta وآخرون سنة 1998 حول حقوق الاستثمار(مساهمين ودائنين) الدراسة كانت على 49 دولة متقدمة ونامية وضح فيها أنه بالفعل للاختلافات الثقافية والسياسية أثر كبير على حماية حقوق المستثمرين والانفتاح التجاري والدخل الفردي .

إضافة إلى دراسات Porta هناك أعمال أخرى قام بها Mohoney سنة 2001 على عينة متكونة من 102 دولة في فترة 1960 –2003 باستثناء الدول الاشتراكية، إن الدول التي تعتمد على القانون الموحد (Droit commun)، حققت معدلات نمو أكثر ارتفاعا من مثيلاتها التي اعتمدت على القانون المدني لأن الأولى كانت قد تمكنت من ضمان أحسن لحقوق الملكية الخاصة أكثر من الدول الثانية بالاعتماد على قاعدة بيانات Fraser institue و Héritage fundation.

المبحث الثالث: أثر نوعية المؤسسات على التنمية الاقتصادية بعض الأعمال .

كثيرة هي الدراسات التي اهتمت بموضوع الاداء المؤسساتي وقياسه هي كل دول العالم خاصة في ظل الظروف السيئة التي تمر بها اغلبية الدول خاصة النامية، بفعل ارتفاع الفساد غياب الرقابة وانعدام الشفافية والوضوح في السياسات والتصريحات، هذا الغموض وكثرة الاضطرابات كانت من المحفزات الاساسية لأغلب الدراسات التي تطرقت الى العلاقة التي يمكن ان تربط المؤسسات بالنمو والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول :دراسات خاصة بالأداء المؤسساتي في الدول الإفريقية .

1- دراسات البنك المركزي للدول الافريقية:

الدراسة التي قام بها البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية في ديسمبر عام 2012 والتي نشرت في المجلة الاقتصادية والنقدية للبنك في عددها 12 بعنوان: دور العوامل المؤسساتية في التنمية المالية والاقتصادية دول إفريقيا الغربية UEMOAوكان هدف هذه الدراسة معرفة محاولة الأسباب الرئيسية وراء إخفاق الإصلاحات المالية في هذه الدول ومدى أثرها على النمو الاقتصادي من خلال دراسة أثر نوعية المؤسسات والأداء المؤسساتي في ذلك، وقد شملت الدراسة 6 دول هي: بوركينا فاسو، الكوديفوار، المالي، النيجر، السينغال، والتوغو باستعمال تقنية Panel وبيانات ما بين 1984 إلى غاية 2005 .

حيث تم الإعتماد في بداية الدراسة على نموذج Cobb_Douglass للإنتاجية المعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$Y_{it}= F(A_{it} ; L_{it} ; K_{it}) =A_{it} K^{\alpha}_{it}L^{\beta}_{it}$$

حيث: Y_{it} يمثل الإنتاج الداخلي الخام للدولة i في السنة t

A_{it} ل : الإنتاجية الكلية.

L_{it} : تعبر عن قوة العمل.

K_{it} : مخزون رأسمالي.

تم إستعمال نموذج آخر يربط مستوى الإنتاجية الكلية بنوعية المؤسسات والذي تم صياغته على الشكل التالي:

$$A_{it} = G(F_{it}; ins_{it}) = A_0 e^{\theta z_{it}}$$

وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

Composantes				
	PCA_1	PCA_2	PCA_3	PCA_4
Valeur propres	2,766	0,719	0,435	0,080
% de variance	69,15	17,99	10,87	1,99
% cunrulé	69,15	87,13	98,00	100
Vecteur propres				
Variable	$Vecteur_1$	$Vecteur_2$	$Vecteur_3$	$Vecteur_4$
P	0,58	-0,20	-0,10	-0,79
B	0,53	-0,27	-0,61	0,53
M	0,50	-0,17	0,78	0,32
Q	0,37	-0,93	-0,05	0,04

P : يمثل لوغاريتم نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من PIB .

B :لوغاريتم نسبة القروض الممنوحة من البنوك كنسبة من PIB .

M : لوغاريتم نسبة أصول السائلة لدى البنوك .

Q : لوغاريتم الكتلة النقدية M_2 .

وضحت الدراسة أن كل من الديمقراطية، مراقبة الفساد، البيروقراطية وإحترام القوانين واستقرار الحكومات تشكل المكونات الأساسية للمحيط المؤسسات والأكثر تحكما في تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي في دول UEMOA وتوصلت النتائج إلى أن الأداء الجيد للمحيط

المؤسساتي هو العامل الأساسي في التأثير على المتغيرات محل الدراسة إضافة إلى عوامل أخرى مثل :معدلات التضخم والمخزون المالي الحكومي وقوع الدولة في عجز مالي.

وأن المشاكل المالية التي وقعت فيها الدول محل الدراسة كان سببها حدوث إصلاحات مالية دون أن يصاحبها إصلاحات مؤسساتية وإن ضعف الأداء المؤسساتي تسبب بطريقة مباشرة في ضعف الهياكل المالية وانعكاساتها السلبية على الاستثمارات والتنمية الاقتصادية لهذه الدول .

2- دراسة Abdoul ganiou Mijiyawa.

الدراسة التي قام بها Abdoul ganiou Mijiyawa في اطار اطروحة الدكتوراه حول دور المؤسسات في تحقيق التنمية: حيث كانت إشكالية البحث متمحورة حول إمكانية تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين انطلاقا من مجموعة من التصحيحات والإصلاحات المؤسساتية من خلال : ضمان حقوق الملكية، التنظيم الفعال للمعاملات الاقتصادية، حرية المشاركة السياسية مع معرفة مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية في ذلك بأخذ عينة من الدول النامية وكانت فترة الدراسة من 1960-2003 وقد تم إعتماد الباحث على النموذج التالي :[1]

$$g_{it} = C+\beta Log(Y_{it})+\alpha dem_{it}+U+V_t+\sum_{it}$$

dem_{it}: مستوى الديمقراطية في البلد i القوة t .

$Log(Y_{it})$: لوغاريتم PIB في البلد i.

U_i: التأثر الثابت في البلد i.

V_t: التأثر في البلد i.

[1] -Abdoul Ganiou Mijiyawa (2010) «Institutions et développement: analyse des effets macroéconomique des institutions et de méformes institutionnelles dans les pays en développement » HAL. archives ouvertes.

	GMM Systeme (1)	Double moindre carré (DMC)
	Taux de croissance	Taux de croissance
Democratie	0,041 0,60	_ _
Stock capital democratique	_ _	0,111 (2,11)
Log PIB	1,587 (3,58)	-0,651 (1,33)
Durée d'independence		-0,207 (0,52)
Fragmantation ethnique		-0,585 (0,69)
Distance par rapport à L'équation		2,634 (1,08)
Canstante	-7,651 (2,74)	6,041 (1,68)
Nombre d'observation Nombre de pays Teste de Sargan-Hassan1 AR (1) 2 AR (2) 2	568 68 0,191 0,000 0,668	65 65 _ _ _
Equation instrumentale		
Taux de mortalité des colons blancs	Stock capitale democratique -1,350 (1,03)	
Origine légale 3	9,134 (3,14)	
Canstante	-25,909 (1,61)	
Test validité des instruments Statistique de Valeur critique (v=0,15)4 Valeur critique (v=0,25)4 R^2 ajusté	 11,05 11,59 7,25 0,43	

تشير نتائج الدراسة أن الزيادة في مستوى تطبيق الديمقراطية يؤدي إلى مضاعفة النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي .

إضاقة إلى أن عامل الاستثمارات يتحسن مع تحسن نوعية المؤسسات ويؤثر على النمو الاقتصادي على المدى الطويل أي أن نتائج الجدول كانت إيجابية ولكن غير معنوية على المدى القصير ولها أثر إيجابي على المدى الطويل لأثر الديمقراطية على النمو الاقتصادي في PED مع العلم أن مؤشر الديمقراطية المستعمل من طرف الباحث يعبر عن مؤشر الحرية السياسية لFreedem House، وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية المطروحة من طرف الباحث أن نجاح الكفاءة الاقتصادية في دول النامية في حاجة ماسة الى إصلاح مؤسساتي فعال.

3- دراسة Borner،Bodmer و Kobler .

الدراسة التي قام بها كل من Silvio Borner و Frank Bodmer و Markus Koble في إطار منظمة OCDE حول نوعية ومحددات المؤسسات ودراسة دور العوامل السياسية في النمو الاقتصادي[1].

قام باحثين هذه الدراسة بطرح فرضيتين مهمتين هما :

إن المحيط المؤسساتي الجيد يسرع في عملية التراكم رأسمال المادي والبشري المهمان في عملية التنمية والرفع من الإنتاجية باعتبار أن المحيط المؤسساتي الجيد يقلل من تكاليف المعاملات.

الفرضية الثانية إن التخفيض من تكاليف الصفقات يرفع هو الآخر من حجم الإنتاجية والصفقات أي تحقيق التنمية الإقتصادية .

[1] Markus Koble, و Frank Bodmer, Silvio Borner, «L'efficience institutionnelle et ses déterminants. Le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique » , Etudes du Centre de Développement,OCDE,2004 .

كانت الدراسة على 133 دولة في فترة 1960–1989 بإستعمال النموذج التالي :

$$Grouth_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 GDP_{it} + \alpha_2 GDPSQ_{it} + \alpha_3 INV_{IT} + \alpha_4 X_{it} + \alpha_5 econ - inst_{it} + \alpha_6 poli - STAb + \alpha_7 Demo_{-it} + e_{it}$$

وكانت النتائج أنه يمكن لنوعية المؤسسات الاقتصادية تفسير الانحرافات الكثيرة للاستثمارات والنمو الاقتصادي في بلد ما . إضاقة إلى وجود ارتباط عكسي للديمقراطية مع النمو الاقتصادي وإيجابيا مع الاستثمارات .

ثم إن هناك تأثر مباشر لنوعية المؤسسات على مستوى الإنتاجية ثم تراكم رأسمال وعلى نوعية المؤسسات الاقتصادية .

والنتائج جاءت موضحة في الجدول التالي :

Tableau : Développement économique et qualité institutionnelle

Variable dépendant : croissance PIB Réel par habitant				
	1	2	3	4
Logarithme du revenue initial	0,045 (2,23)	O,061 (8,00)	0 ,056 (2,57)	0,072 (3,47)
Carré du logaithme du revenue initial	(-2,59)	(-3,60)	(-3,05)	(-3,98)
Investissement	(5,48)	0,081 (3,65)	0,081 (3,54)	0,065 (3,07)
Excèdent budgétaire /PIB	0,009 (2,89)	0,001 (2,58)	0,001 (1,79)	0,001 (3,53)
Croissence moyenne des pays voisins	0,404 (4,91)	0,404 (5,07)	0,392 (4,76)	0,343 (2,94)
Divisions et	-0,012 (-2,44)	-0,013 (-2,79)	-0,012 (-2,52)	-0,011 (-2,08)
Qualité des instituteurs économiques		0,009 (3,61)	0,012 (4,11)	0,009 (2 ,92)
Stabilités des instituteurs politiques			(-0,0005) (-0,24)	(0,0004) (-0,24)
Démocratie			-0,001 (-1,86)	-0,001 (-2,94)
Variable muette 1970	0,005 (1,39)	0,006 (1,81)	0,003 (0,79)	0,004 (1,24)
Variable muette 1980	-0,003 -(0,67)	-0,001 (-0,14)	-0,003 (-0,61)	-0,004 (-0,99)
Variable muette de l'Afrique Sud				-0,017 (-3,75)
Variable muette de l'Amérique Latine				-0,018 (-5,02)
Nombres d'observation	199	199	182	182
R^2 ajusté	0,51	0,54	0,55	0,61

المطلب الثاني :دراسات خاصة بالأداء المؤسساتي في الدول العربية .

1- دراسة Fahmi Ben –Abdelkader : [1]

حاول من خلال بحثه معرفة عوامل إعاقة مسار التقدم في الدول النامية عامة والتركيز على الدول العربية في فهم التغيرات المؤسساتية بها .

في البداية حاول الباحث أن يثبت أن التبادلات الاقتصادية في الدول النامية قائمة على قاعدة من العلاقات الشخصية وقواعد في غالب الأحيان ليست مكتوبة أوموثقة، إن زيادة السكان وتوسع الأسواق يرفع من عدد المبادلات الانتهازية معناه إرتفاع التكلفة المرتبطة بتكاليف التامين عليها على المستوى الداخلي في حين اعتمدت الدول المتقدمة على إنشاء مؤسسات أكثر رسمية في تكوين أنظمتها الاقتصادية والسياسية مرتكزة على التوثيق وقواعد معروفة وواضحة واحترامها يساهم بلا شك في تنمية هذه الدول وضمان أداء مؤسساتي عادل لتوفر مستوى كبير من الثقة .

في حين يلاحظ أنه في الدول النامية تنخفض مؤشر الثقة ناتج في بعض الأحيان عن عوامل خارجة عن نطاق تحكم المؤسسات مثل : الزيادة في النمو الديمغرافي الذي رفع من عدد المتعاملين الاقتصاديين، ارتفاع التمدن والانفتاح غير المدروس نحو الخارج وتمديد المجال الجغرافي للتبادلات الاقتصادية الدولية والسماح بدخول المزيد من الفاعلين الاقتصاديين الأجانب، توسع نطاق الأسواق، الضغوطات الممارسة من طرف الهيئات والمؤسسات الدولية والتي يصعب في الكثير من الأحيان مجاراتها، الضغوطات الممارسة على الفاعلين السياسيين في إطار العلاقات الجهوية السياسية والاقتصادية في ظل هذه الظروف تصبح المؤسسات غير رسمية، شخصية وضعيفة وغير مؤهلة للرفع من مستوى الثقة الذي يضمن الممارسات التبادلية الجيدة.

[1] - Fahmi Abdelkader (2008) « Transition institutionnelle et des pays d'EUROPE de L'EST Analyse comparative de l'evolution de leurs systèmes de gouvernance » Revenue d'économie politique vol .118 .

لذلك وجدت الدول العربية صعوبة كبيرة في فهم المؤسسات الرسمية وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع لتميزها بإطار تنظيمي غير شفاف، ومعلومات غير متوفرة إضاقة إلى مستواها الضعيف في تطبيق القواعد الرسمية مما أدى إلى ضعف الضمانات المقدمة عند إبرام التعاقدات الخاصة بالصفقات. مما أدى إلى اختفاء المردودية والعديد من الصعوبات المصاحبة لمسار التغير المؤسساتي وأصبحت الأمور أصعب في ظل المحيط الحالي المعقد أكثر من السابق.

وتوصل الباحث أيضا إلى أن تقديم قواعد تشريعية وقانونية جديدة قد خلقت العديد من الصراعات بين تلك القضائية التقليدية والأصول الدينية الموجودة منذ عقود عديدة مثال على مستوى قانون الملكية تظهر العديد من الأنظمة القانونية في ذلك: الأنظمة التقليدية المرتكزة على شهادة الأفراد وأنظمة دينية المتعلقة بالتحكيم والشورى في الإسلامية وبعض الأنظمة الموروثة من العهد الاستعماري لذلك فإن تراكب الأنظمة القانونية الجديدة مع الموروثة والدينية يعقد شكل الأنظمة المعتمدة ويؤثر على أداء المحيط المؤسساتي ويكون السبب في تعطل المعاملات والاستثمارات، وتأمين العقود وحقوق المكية ثم التوصل إلى هذا التحليل من خلال استعمال الباحث لبيانات قاعدة MINEFE خلال سنة 2006 حول وضع 85 دولة . باستعمال نتائج البيانات لسنة 2001 مع مجموعة دول PECO .

ثم تطرق الباحث إلى دراسة مقارنة لميكانيزمات الأداء المؤسساتي بين دول PAM وPECO انطلاقا من المعطيات المتحصل عليها من قاعدة بيانات MINEFE وقد ركز في تحليله أكثر على تحديد العوامل المؤسساتية والتنظيمية التي تسمح بمراقبة تحركات مسيري المؤسسات والمديرين السياسيين والبيروقراطيين. ولتسهيل عملية التحليل قام الباحث بتشكيل مؤشرات تقييمية خاصة بكل بلد على حدى بمعنى تقييم نوعية مؤسسات الدولة الخاصة والعامة لكل بلد على حدى . وهذه المؤشرات هي :

- الحقوق السياسية وأداء المؤسسات السياسية (الحرية والعدالة والشفافية في الانتخابات)
- الحريات العامة واستقلالية المجتمع المدني .
- تعدد مصادر الإعلام والقوى الاجتماعية .
- تعدد النقابات وحريتها .
- حرية انتقال الأشخاص والمعلومة .
- مستوى احترام قواعد السوق والتعاقدات .
- مستوى احترام حقوق الملكية .

وجد الباحث في دراسته أن هناك فرق شاسع بين المجموعتين محل الدراسة . حيث تمتاز دول PECO بارتفاع في مستوى نوعية مؤسساتها مما انعكس إيجابيا على المستوى الجيد للدخول الفردية وبالتالي التحسن في مستويات التنمية الاقتصادية، مع احتلال المغرب المرتبة المشرفة ضمن أداء مجموعة الدول العربية .

ولكن لوحظ أن هناك علاقة ارتباط قوية قريبة من 0,65 في سنة 2001 و0,55 في سنة 2006 بين الحوكمة العامة والحوكمة الخاصة، أي أن مستوى مؤشرات انضباط السوق الاقتصادية (الحوكمة الخاصة) والسوق السياسية (الحوكمة العامة) أي أن أداء الأنظمة الاقتصادية فعلا متوقف على أداء الأنظمة السياسية تأكيد الدراسات كل من North et al (2007) Khan(2006) Olson (1993) ben Abdel Kader et Labaronne (2008). ووجود ضعف في أداء المؤسسات العامة والخاصة في دول PAM باستثناء المغرب وأضعف نتيجة مسجلة كانت سوريا .

في خلال نتائج دول PECO التي امتازت بارتفاع المستوى الجيد لأداء مؤسساتها العامة والخاصة.

واقترح الباحث في النهاية أن تكون هناك أنظمة رقابة داخلية قوية ذات طبيعة على شخصية تعمل على تحسين أداء المؤسسات تحسين أداء الأسواق، تحرير ضمن أطر منظمة (المنافسة العادلة، المعلومة واضحة حول نوعية تسيير الأعمال، التنظيمات التعاقدية، المواجهة الدقيقة للإفلاس ومواجهة الضغوطات الخاصة بسوق العمل والسوق المالي).

خلاصة :

ثراء مجال الدراسة بالمقاربات والدراسات التجريبية دليل على أهمية الموضوع وأثره بالفعل على كل جوانب الحياة الاقتصادية، السياسية، الثقافية وهو بالفعل ما أكده أصحاب المقاربات السابقة، دافع كل من المفكرين الاقتصاديين عن اراءه البناءة حول أثر جودة المؤسسات على أداء الاقتصاديات من ناحية العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية وكانت كتابات كل من Alessina وPeroli شاملة في هذا الطرح بتأكيدها على ضرورة تماشي الإصلاحات الاقتصادية مع إصلاحات مؤسساتية فعالة في إطار قوانين لحماية الملكية ومراقبة الفساد والسيطرة عليه وسيادة القانون وغيرها من المؤثرات التي تقيس جودة المؤسسات من أجل تعظيم العائد الوطني وتقدم الشعوب فالدولة التي لا تستطيع ضمان وحماية حقوق وكلائها ومساهميها وضمان العدالة بين الأفراد لا يستحق الثقة لذلك أكد North سنة 1981 على ضرورة إعادة نمذجة من يسيطرون على السلطة وفقا لتطلعات البلد وأهدافها وإمكانياتها وطموحات شعوبها وانه لا يمكن تحقيق الأهداف المنشودة إلا من خلال بناء وتطوير مؤسسات فعالة لإنجاح سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي والاستفادة اكثر من الاندماج مع الاقتصاديات العالمية.

القسم الثاني

الأداء المؤسساتي ومؤشرات التنمية في الدول العربية

الفصل الأول

أداء مؤسسات الحكم والتنمية في الدول العربية

مقدمة:

تطرح قضية أداء مؤسسات الحكم بقوة اليوم في الأدبيات السياسية والاقتصادية باعتبارها مفهوما واصطلاحا جديدا من الممكن أن يتصدى إلى الكثير من المعتبرات ويحاول تحليلها علميا بعيدا عن الانحياز، وتأتي عملية قياس امكانية نجاح أو عدم نجاح مؤسسات الحكم في التأثير على التنمية في الدول العربية أمرا ليس سهلا، ولكن سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على المعوقات والمشاكل التي تعاني منها مؤسسات الحكم في الدول العربية والتي حالت دون تحقيق نجاعتها وفعاليتها وتأثيرها على الأداء المؤسساتي لباقي المؤسسات في الدولة الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة التعرف على وضعية مؤشرات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ظل ضعف أداء مؤسساتها الحكومية وضعف أداء مؤسساتها الاقتصادية من خلال تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

حاولنا في المبحث الأول التطرق إلى أداء مؤسسات الحكم في الدول العربية وقياس مدى نجاحها في القيام بمهامها،

أما المبحث الثاني فكان التطرق فيه إلى الفساد وأثره على الأداء المؤسساتي في الدول العربية.

المبحث الثالث خصص لدراسة الأداء المؤسساتي ومؤشرات التنمية في الدول العربية.

المبحث الأول: أداء مؤسسات الحكم في الدول العربية.

إن إدارة الحكم من المؤشرات الحديثة التي ترصد أثر المتغيرات السياسية على المتغيرات الأخرى خاصة التنمية الاقتصادية، حيث يأخذ دلالات مختلفة ويقيس كل ما يتعلق بأداء المؤسسات الحكومية الرشيدة التي تدعم وتصون الرفاه الإنساني وتقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتأتي عملية قياس مدى نجاح أداء مؤسسات الدولة في القيام بمهامها من خلال قياس مصداقية مؤسسات الحكم بمعنى التصدي لكل أنواع الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، الاقتصادية وغيرها بتفعيل دور المؤسسات القضائية والتشريعية والتنفيذية في القيام بأدوارها اتجاه من يتجاوز حدود العمل الرشيد مما يستدعي تميز الأداء المؤسساتي بالشفافية والنزاهة، المشاركة وقبول المساءلة في ممارسة السلطات الاقتصادية، السياسية والإدارية لقيادة اقتصاد البلد نحو الأمان وانعاشه على جميع مؤشرات ومستويات التنمية، ويتم ذلك عبر آليات معينة ومؤسسات قادرة يعبر بواسطتها المواطنون عن مصالحهم ويمارسون أعمالهم ضامنين حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويمكن حصر هذه الممارسات في النقاط التالية:

- عملية يتم بواسطتها اختيار الحكومات ومراقبتاها واستبدالها.
- قدرة مؤسسات الدولة على صياغة سياسات ملائمة وتنفيذها بفعاليته.
- احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تتحكم في التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: الحوكمة الرشيدة في الدول العربية.

درجة رشادة المؤسسات السياسية تتوقف على مدى مشروعية نظامها السياسي وفعالية سياستها وعلى درجة مشاركة مواطنيها في تحديد الأولويات والسياسات واتخاذ القرارات.

فإذا كان ظهور الحكم الراشد في الدول الغربية هو نتيجة لتدخل الدولة الرعية كمستثمر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فإن ظهوره في الدول العربية يعود إلى فشل الدولة وعدم قدرتها

على تلبية احتياجات مواطنيها والوفاء بوعودها[1]، وأصبح بذلك عجزها مؤكدا في تدارك السلم والأمن وحماية الممتلكات والحفاظ على النظام العام، لذلك وفي ظل هذه الظروف يصعب الحديث عن الالتزام بالأداء الجيد والنوعية الجيدة للمؤسسات في ظل وجود سلطة حاكمة غير قادرة.

حيث يلاحظ أن جميع النظم العربية حتى الآن لا تعرف الانتقال الحقيقي للسلطة والذي يعني الانتقال السلمي للسلطة من رئيس إلى آخر أومن حزب أغلبية إلى حزب آخر بناء على رغبة المواطنين أصحاب الحق في اختيار من يحكمهم، وفى حالات أخرى انتقلت السلطة من قائد انقلاب إلى قائد انقلاب لاحق لذلك من الضروري إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية حقيقية تسمح بالتعبير عن إرادة الناخبين.

إن افتقار انظمة الحكم العربية لمقومات الشرعية السياسية الفعلية هو محور يفسر ما يحدث فيها من ثورات شعبية في ليبيا، سوريا، العراق، تونس، مصر واليمن، ويتضح ان الازمة السياسية التي تمر بها انظمة الحكم العربية ازمة شرعية متعددة الاوجه تختلف درجة حدتها وتتقارب في نوع المشكلة.

الشرعية السياسية التي تعبر عن القبول الشعبي للنظام الحاكم للسلطة السياسية، يجب ان تكون مقبولة طوعا وليس كرها حيث تتناسب قدرته على تلبية احتياجات مواطنيه وهوما اخفقت فيه الدول العربية، ويمكن تقسيم انظمة الحكم العربية من حيث الشرعية الى نمطين:

النمط الاول: هو نمط الريع المباشر ويمتاز بمستويات متفاوتة من الشرعية القائمة على مبادلة المنافع الاقتصادية للناس بولائهم للنظام السياسي دون محاسبة او بمستوى متدني جدا منها: السعودية، قطر، الامارات، الكويت، البحرين، عمان وليبيا قبل سقوط نظام القذافي.

تمتاز بعض هذه الانظمة بتوظيف الاكراه سواء بالقمع والعنف المباشر او الضغط الاقتصادي والاجتماعي ويساعد في تعزيز اسس هذا النمط وجود بيئة اجتماعية تقليدية وولائها

1- جون د- سوليفان، "الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي"، مركز الشركات الدولية الخاصة (CIPE)

لشرعية الكيانات السياسية كالانتماءات القبلية والعشائرية والتي تضمن توزيع الريع والامتيازات المحددة سياسيا بنظام الحكم القائم.

النمط الثاني: وهو شبه الريعي، مثل هذا النظام ينتشر في: مصر، الاردن، المغرب، موريتانيا، سوريا، اليمن، الجزائر، تونس والسودان، لا يستطيع هذا النمط ان يقدم الامتيازات الاقتصادية المشابهة لما تقدمه الدول الريعية النفطية ويمتاز بتنويع مصادر شرعية النظام تعتمد في اغلبها على الشرعية الخطابية توفر لها بعدا عاطفيا قوميا وشعبيا. لكن تبقى مستويات الرضى الشعبي عن اداء النظام السياسي متدنية الى حد يجعل الاحتجاج الشعبي قائما في كل الاحوال.[1]

وقد أكد جيونتر هايد نهوف مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لبرنامج القطاع العام والحوكمة للبنك الدولي عن أهمية مؤشرات قضايا الحوكمة الرشيدة ومدى انعكاساتها على النمو والتنمية الاقتصاديين خاصة للدول التي تعاني من تدهور في أداء مؤسساتها الحكومية وذلك فعلا ما أكده مقياس النزاهة العالمية، الذي اكد أن منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط قد تخلفت كثيرا عن المناطق أخرى في العالم في مؤشر أبعاد الحوكمة إضافة إلى تأكيده لما تفقده هذه الدولة في حرية الحصول على المعلومات الضرورية لممارسة جيدة للمؤسسات[2] .

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة امتازت الدول العربية عموما بانخفاض الشفافية في العمليات والصفقات الحكومية إلى تحول دون إمكانية حل المشاكل الاقتصادية والسياسية لهذه البلدان.

كما يعتبر نشر وثائق الميزانية العامة في التوقيت المناسب أمر ضروري واللبنة الأساسية في بناء المحاسبة ونظام الموازنة، مما يسمح لكافة المهتمين خاصة الأفراد والمؤسسات الاطلاع على تفاصيل الموازنة وأسباب الضغوطات الخارجية لاتخاذ القرارات الأفضل في وضع السياسات[3] وهذا ما يكاد ينعدم في كل الدول العربية.

---

[1] رضوان بروسي ،"جدلية العلاقة بين الديمقراطية و التنمية:نحو مقاربة غير معيارية"، مجلة المستقبل العربي، الجزائر ،2007.

[2]- حنين كريم: "مفهوم الحكم الصالح في كتاب إسماعيل الشطر وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2004، ص97

[3]- بلقزيز عبد الله وآخرون "المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2001 ص13.

ففي الجزائر مثلا يعتبَر مجلس المحاسبة الجزائري هو المسؤول عن تدقيق موازنة الحكومة والحسابات المالية للشركات المملوكة للدولة وتقديم تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية. ومع ذلك، نادراً ما تكتمل عملية التدقيق في الواقع، ونادراً ما تُنشر تقارير المراجعة ولا يفتش المجلس سجلات الضرائب الخاصة بالنفط والغاز، كما أن «سوناطراك» لا تنشر التقارير المالية المدقّقة، وصنّف «مؤشر مراقبة الإيرادات»، الذي يقوّم شفافية العائدات في41 من البلدان الغنية بالموارد، الجزائر في المرتبة 38 في تقريره لعام 2011، ما يضعها خلف كل دول النفط الغنية الأخرى في المنطقة.

اكتسب موضوع قياس نوعية المؤسسات والأداء المؤسساتي أهمية كبيرة بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظرا لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل النزاعات بطريقة فعالة.

كما أن ضعف نوعية المعلومات وصعوبة الحصول عليها يمنع الإشراف والرقابة الجيدين ويساعد على انتشار الفساد وانعدام الثقة[1]، ولكن الأداء المؤسساتي الجيد والكفء هو سبيل خلق احتياطات لازمة ضد الفساد وسوء التسيير الإداري وتشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة ومقاومة مؤسسات الإصلاح الفاشلة، ويعمل الملتزمون بالإداء الجيد للمؤسسات على تبني التغيير بهدف تطوير وإصلاح الإدارة سواء كانت عمومية أو مؤسسات اقتصادية خاصة تخلق الثروات والفوائض التي تطور دورها من مجرد وحدة إنتاجية تمزج عناصر الإنتاج للحصول على سلع وخدمات لتحقيق ربحية تجارية في السوق إلى مؤسسات تدعم الأداء المؤسساتي الجيد وتساهم مباشرة في تحقيق نوعية جيدة للمؤسسات المتعامل معها.

1- زوليك: "تمكين المواطنين وتعقيل الحكم الرشيد مفتاحات للتنمية في الشرق الأوسط"، البنك الدولي 06/ 04/ 2011

أصبح الآن وصول المؤسسة إلى تحقيق الربحية التجارية شرطا غير كاف للمنافسة في الأسواق ولكن التسيير الجيد والأداء الجيد كفيلان بتحقيق ذلك اجتماعيا وبيئيا ولكن ضرورة المشاركة المتوازنة بين مؤسسات الدولة ومؤسساتها الاقتصادية في ظل وجود مراقبة شعبية مبنية على النزاهة والشفافية[1]

بداية الحديث عن الأداء المؤسساتي في الوطن العربي لم يكن على مستوى الشركات والمصارف وإنما بدأ من المجتمع المدني وكان الحديث عن إشكالية إدارة مؤسسات الدولة للأنشطة الاقتصادية إدارة رشيدة وذات نوعية جيدة في ضوء ما يحدث من متغيرات وأحداث وضغوطات[2]، وضرورة استكمال الأطر القانونية التي تضمنت التطبيق السليم، واشارت العديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية أن مستوى التنمية الاقتصادية في أي بلد معتمد بشكل أساسي على النوعية المؤسساتية بها والتي تترجم أولا بالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي وهي دراسة لصندوق النقد الدولي أن النوعية الجيدة للمؤسسات يضمن الاستقرار الاقتصادي وارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي[3] .

وقد سعت الدول العربية من بينها دول الشرق الأوسط إلى التحسين من أداء مؤسساتها وترقية اقتصادها في ظل تشجيعها إتباع مبادئ حوكمة الشركات لتصحيح نقائص السوق العربي وتطوير الإنصاف والعدل في الحصول على المناقصات وتوزيعها بالعدل على المتعاملين وقد سمح هذا الإجراء باستحداث ممارسات اقتصادية، سياسية وإدارية متكاملة ومتوازنة في إطار حوكمة الشركات التي أعطت المفاهيم الجديدة للتسيير العام (gestion publique) والتي تشير إلى دور أقل للدولة ودور أكبر لقوى السوق والقطاع الخاص[4]، حيث بدأت حركة الخوصصة بشكل عام في اواسط التسعينات عدا في تونس التي تبنتها سنة 1988ومصر في 1991، وجاءت في اطار استراتيجية اشمل للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، ترافقت في اغلب

1- وليد سالم محمد:" النظام الفردي الأوتوقراطي دراسة نظرية للسلطة المتعلقة"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 11 العدد 2- 2011

2- كرم الحلو، "الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرون"، مركز دراسات الوحدة العربية 2005.

3- حسين توفيق إبراهيم "النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها"، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2005

4- مصطفى عبد العزيز مرسي، "علاقة الأصل بالصورة، تطور أنظمة الحكم العربية مرتبط بأداء النظام المؤسساتي"، مجلة الحياة العدد 14777 تاريخ أثر 2003/9/8

الاحيان مع تحسينات متوقعة في كفاءة المنشآت الحكومية وتعزيز موازنة الدولة ودعم الاسواق المالية، ولكن لكي تنجح مطلوب ضمان منافسة حقيقية في الاسواق الخاصة وهوما لا تتوفر عليه الدول العربية بسبب تدخل النخب السياسية.

تتأثر الخوصصة بشكل عام بعوامل خارجة عن البيئة الاقتصادية الجزئية الضعيفة التي تعمل فيها الشركات المخوصصة، فهي تستلزم احداث تغيرات في السياسات المالية والتجارية وسياسات الاستثمار الاجنبي الى جانب وجود اسواق رأسمال متطورة بشكل كاف واطلاق الاصلاحات المؤسساتية بموازاة ذلك وهو لسوء الحظ غائب بشكل كبير في المنطقة العربية.[1]

وتدعيمها لتحسين الأداء المؤسساتي في الدول العربية قامت العديد من الدول العربية بإجراء إصلاحات في الاقتصاد الكلي وإصلاحات هيكلية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات مست مجالات عديدة مثل: إصلاحات المالية العامة (تنفيذ ضريبة التنمية المضافة في عدة بلدان والتخلص التدريجي من الدعم وإصلاح إدارة المصروفات العامة)، واستخدام أداوت السياسة النقدية غير المباشرة وتحرير التجارة وتوفير البيئة المناسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإدخال قدر من المرونة في أسعار الصرف وقد تمتعت تلك البلدان من مصر، الأردن موريتانيا، المغرب وتونس التي تبنت تلك الإصلاحات بأسرع معدلات نمو خلال السنوات الماضية ولكن للأسف يدم ذلك النمو طويلا لأن الإصلاحات المؤسساتية الاقتصادية لم تكن كافية لمعالجة أوجه الجمود والتشوهات القائمة في ظل غياب إرادة سياسية واضحة.

[1] Joseph .T .Siegle.Michael.M .Weinstein, « The democracy advantage :How democraties promote prosperity and paece ",New York : Routledge,2005.

المطلب الثاني: الإدارة وتعثر الإصلاحات السياسية .

تشير مؤشرات قياس إدارة الحكم في الدول العربية على ضعف أداء مؤسسات الحكم بها خاصة في دعمها لبرامج التنمية والتي اتسمت بشكل عام بالشكلية الخالية من المضمون الهادف وعدم الفاعلية في الأداء المؤسساتي الحكومي الجيد إضافة إلى زيادة عبئ ثقل المعوقات البيروقراطية على مستوى الإدارات، ضعف المؤسسات الرسمية والغير رسمية وعدم سيادة القانون في أغلب المعاملات والصفقات[1] .

كما امتازت المنطقة العربية لعدة سنوات بتأثير الهيمنة الخارجية خاصة الدول الضعيفة التي تحكمها نظم استبدادية بدرجة كبيرة والنزاعات السياسية المتكررة التي أعاقت كل سبل التنمية وقضت على طموحات الشعوب في إقامة مؤسسات ديمقراطية عادلة.

وعليه فإن إعاقة تنمية وتطوير مؤسسات ديمقراطية مثل عقبة أمام الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة على استمرار التنمية والتحسين من المناخ الاستثماري أمام المؤسسات المحلية والأجنبية.

وقد جاء في تقرير عن التنمية البشرية العربية الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن أداء مؤسسات الصحافة العربية يتسم بالضعف فيما يتعلق بالحريات المدنية والسياسية، ضعف في أداء القضاة واستقلال النفوذ لمسيري المؤسسات التي تحمي حقوق الإنسان والحقوق المدنية[2] مما يحبط عزيمة الأجانب في استغلال فرص النجاح في هذه الدول وقلة خضوع الانتهازيين إلى المساءلة، فأصبحت السياسات الاقتصادية تأتي من الخارج بدلا من تشكلها في الداخل، لذلك فإن تحسن أداء المؤسسات في الدول العربية يتطلب تغيرا جذريا في دور كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية بالابتعاد عن ممارسة التسلط لأجهزة الدولة على الموارد الطبيعية والثروات وهيمنتها على قرارات التنمية وانبثاق إصلاحات

1- تعزيز التنمية الانتمائية 2011 من البرنامج الإنمائي الأمم المتحدة 2004.
2- عبد العزيز جمبل مخيمر،" قياس للأداء المؤسساتي للأجهزة الحكومية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،ديسمبر 2011.

في المؤسسات الاقتصادية والسياسية من البيئة الداخلية وتكريس أحسن لنوعية أحسن للمؤسسات.

المطلب الثالث: تقوية قدرة المؤسسات التشريعية والقضائية للدول العربية.

يرجع بعض المختصين الضعف والهشاشة المؤسساتية في الدول العربية إلى غياب تام في المؤسسات القضائية والتشريعية وعدم استقلالية القضاة والمشرعين في اتخاذ القرارات الصائبة البعيدة عن المضايقات والضغوطات إضافة إلى ضعف توفر المعلومات لهؤلاء وعدم شموليتها فيعيق مراقبتها ومتابعتها، إذ أن الشفافية التي تعتبر احد دعائم المؤسسات القضائية والتشريعية وتحقيق الأداء الجيد للمؤسسات تخص كذلك تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب ولكن لا يمكن أن يتم ذلك بطريقة صحيحة إلا أن توفرت سيادة القانون ويعني أن يحكم القانون الجميع، حكام ومسؤولين، مواطنين كلهم خاضعين للقانون بتطبيق الأحكام والنصوص القانونية بعدالة وبدون تميز بين أفراد المجتمع والمؤسسات وخضوعهم إلى المساءلة والمحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته ,

والدولة التي تفشل في إقامة نظام فعال لحوكمة شركاتها في إطار قانوني متكامل فإنها الى حد ما ستفشل في جذب المستثمرين المحليين والأجانب حيث يوضح هذا القانون حقوق المساهمين ويبين متطلبات النظام المحاسبي الفعال، لذلك فإن التركيز على الإطار القانوني والتشريعي يعتبر وسيلة لتعزيز النوعية الجيدة للمؤسسات وضمان الحد الأدنى من الالتزام[1] .

والدول العربية معروفة بسعيها الدائم نحو حاجتها الملحة لتوجيه الإصلاحات نحو تقوية مؤسساتها القانونية والتشريعية في ظل إدراكها للفرص والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها وحاجتها إلى جذب المزيد من المستثمرين الأجانب الذين هم في حاجة إلى كسب الثقة في المؤسسات الحكومية لتحقيق التنمية، ويتجه فكر الإصلاح في كافة الدول العربية لتقييم نتائج الجهود التي بذلت في العشر سنوات الماضية لتحسين أداء المؤسسات الحكومية العامة في مجال

[1]- Projet " Initiative sur la bonne gouvernance dans les pays arabes"Mohamed Said Binani, (2008), Formation Judicaire en droit économique , 14 juin .

تقديم الخدمات بطرق تتسم بالنزاهة والشفافية حيث أصبحت هذه المبادئ موضع الاهتمام والتركيز في برامج الإصلاح والتحديث الإداري في مختلف الإدارات بما في ذلك القطاعات التشريعية والقضائية والتنفيذية حيث بذلت الدول العربية جهودا جادة ومتعددة لغرس وتعميق وتطبيق هذه المبادئ في بيئة العمل العام .

وقد قامت بعض هذه الدول بإنشاء أجهزة متخصصة وخولت لها من السلطات ما يمكنها من القيام بأعمال تحول دون تفشي الفساد وتحارب الأعمال غير المشروعة وتضبط الفساد الإداري وتوفق ممارسته وتعمل هذه الأجهزة أيضا على رفع مستوى النزاهة في الوظيفة الحكومية على كل المستويات وتحدي كل الإغراءات التي تواجه أصحاب الدخول المحدودة على الأخص وإلا قد تبرر لهم استخدام وسائل غير مشروعة لتحقيق منافع شخصية، وقد تفادى الكثير من المستثمرين الدخول في مشروعات إنمائية في بعض الدول العربية بسبب غموض أنظمتها وعدم الشفافية في اتخاذ القرارات وبطئ التقاضي ويصبح كل مسؤول في هذا المجال موضع محاسبة ومساءلة من طرف السلطات ذات الصلة، لذلك على الدول العربية مراجعة أنظمتها القانونية وتنشيط هيئاتها التشريعية باستمرار بدرجة عالية من الشفافية.

إن توفر مؤسسات قانونية وتشريعية فعالة ونزيهة يساعد على منع ممارسة الأعمال غير المشروعة المضرة بالاقتصاد الوطني خاصة في ظل ضعف نظم المحاسبة وقلة المساءلة لأن هناك اختلاف في مستويات التقدم نحو تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الإدارات العامة والخاصة، حيث ينبغي الانتباه للخصائص والفروقات بين هذه الدول وإلى أن أطر حوكمة الشركات والإصلاحات المطلوبة لا يمكن استعراضها بشكل منعزل عن البيئة التي تعمل بها .

ففي حين قد تبدو تشريعات معنية بأنها مثالية من حيث القواعد والتنظيم، إلا أن أدائها من حيث التطبيق والالتزام وإدراك المستثمرين وممارسات الشركات لها يبدي صورة مختلفة.

من الملاحظ أن القدرة المؤسسية الأزمة لاستمرار ونجاح هذه الجهود لا تزال قاصرة في المنطقة العربية بشكل عام، وقد تزداد بفضل تعاون الدول العربية فيما بينها وكذلك تعاونها مع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك بفضل التعاون مع شركاء الدول العربية في عمليات التنمية .

وقد دلت الخبرة على أن تبادل المعلومات والتجارب واستمرار التعلم من خبرات الغير والمؤازرة المتبادلة بين الدول العربية من شأنه أن يقوي هذه القدرة ويعين على تطوير النظم القانونية والإدارية حيث تشترك الدول العربية في الكثير من السمات الثقافية والسياسية والقانونية والإدارية مما ييسر تعاونها معا لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المتشابهة، إذ لا بد من تقوية القدرة المؤسساتية في المؤسسات التشريعية والقضائية وفي منظمات المجتمع المدني، فهناك أعراف قديمة ذات جذور عميقة وهناك تقاليد سارت عليها هذه المؤسسات وقد حان الوقت لإعادة النظر في جدوى الاستمرار في التمسك بهذه الأعراف والتقاليد وابتغاء تطويرها وتحديثها بما يناسب التحديات المعاصرة والمستقبلية، كما أصبح من الضروري تقوية القدرة على صياغة السياسات ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها ومساءلة القيادات الإدارية على ما اتخذته من قرارات وما قامت به من أعمال، كل ذلك يزيد من ثقة المستثمر المحلي والأجنبي ويرفع من مستوى أداء النمو الاقتصادي والتنمية عبر زيادة حجم استثمار المؤسسات الفاعلة في الاقتصاد لضمان حقوقها وحقوق مساهميها، وتحتاج لذلك المؤسسات التشريعية إلى تعويض دستوري واضح لكي تقوم بعملها لضمان تحقيق المصلحة العامة في ظل مبادئ النزاهة والشفافية وحاجة منظمات المجتمع المدني إلى التعلم من خبرات مثيلاتها في العالم.

وفيما يلي جدول يوضح أنه بالفعل هناك جهود تبذل للنهوض بالنوعية الجيدة للمؤسسات من خلال العمل على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي تسير هي الأخرى في نفس النهج أي تقنين وتشريع عمل المؤسسات الاقتصادية.

جدول رقم (1): تبين حوكمة الشركات المملوكة للدولة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

البلد	المدونة العامة لحوكمة الشركات			المبادئ بشان حوكمة الشركات المملوكة للدولة		
	تاريخ الإصدار	المنظمة المصدرة	الوضع	تاريخ الإصدار	المنظمة المصدرة	الوضع
مصر	2005	مركز المديرين المصريين	طوعية	*2006	مركز المديرين الرسمي	طوعية أنما تطبيقها مشجع من قبل وزير
المغرب	2008	اللجنة المغربية لحوكمة الشركات	طوعية على رغم من أن الشركات شجعت الأمثال أو الشرح	2011	اللجنة المغربية لحوكمة الشركات	طوعية
لبنان	2006	الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية	طوعية	2012 تم إصدارها بمثابة مسوردة	الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية	طوعية
البحرين	2010	اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات	طوعية	2012	ممتلكات	طوعية**
دبي	2007	هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع	الأمثال أوالشرح	قيد الإعداد ***	المجلس التنفيذي	طوعية
أبوظبي		هيئة الامارات للأوراق المالية والسلع	الأمثال أو الشرح	قيد الإعداد	المجلس التنفيذي	

المصدر: بحوث امانة مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بالإسناد إلى استعراضات المدونات الوطنية والمناقشات مع موظفي الشركات المملوكة للدولة .

*يكمله قانون الشركات العامة الذي يحدد متطلبات الحوكمة للشركات القابضة القطاعية والشركات الفردية المملوكة للدولة.

**يعالج النطاق فقط حوكمة شركات التي يتمتع بها صندوق الثروة السيادية البحريني "ممتلكات بملكية" .

*** بالإضافة إلى ذلك تم وضع إرشادات لمطوري العقارات.

جدول رقم (02): الرقابة المؤسسية على الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[1]

البلد	الجهاز الأعلى للرقابة	مؤسسة اوهيئة مكافحة الفساد
الجزائر	ديوان المحاسبة	المكتب المركزي للتعامل مع الفساد
البحرين	ديوان المحاسبة	غير متوفر
مصر	الجهاز المركزي للمحاسبات	لجنة الشفافية والنزاهة
الأردن	مكتب التدقيق	لجنة مكافحة الفساد
المملكة العربية السعودية	مكتب من مدققي الحسابات	لجنة مكافحة الفساد الوطنية
الكويت	ديوان المراقبة العامة	الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة
لبنان	ديوان المحاسبة	اللجنة اللبنانية لتعزيز الشفافية
ليبيا	ديوان المحاسبة	غير متوفر
المغرب	ديوان المحاسبة	اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد
عمان	الرقابة الإدارية والمالية للدولة	غير متوفر
قطر	ديوان المحاسبة	هيئة الرقابة الإدارية والشفافية
سوريا	الجهاز المركزي لرقابة المالية	غير متوفر
تونس	ديوان المحاسبة	لجنة مكافحة الفساد
الإمارات العربية المتحدة	ديوان المحاسبة (على مستوى الإمارة)	غير متوفر
اليمن	الجهاز المركزي لرقابة والمحاسبة	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

[1] العمود الذي يشير إلى لجان مكافحة الفساد في المنطقة مدعومة من قبل الدولة و منظمة المجتمع المدني.

وعليه تعتبره السلطة القضائية المستقلة من أهم أركان تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لأنها تساعد على ضمان المساءلة والقابلية للمحاسبة وحماية حقوق المستثمرين وأصحاب الشركات، وتعتبر السلطة القضائية المستقلة مفهوما غريبا بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تعمل هذه السلطة تحت اشراف الحكومة ويعتبر القضاة من موظفي الدولة ويخضعون لسلطة وزير العدل الذي يشغل بدوره منصبا تنفيذيا في مجلس الوزراء، مما يسمح للنفوذ الموالي للحكومة بالتغلغل في العملية القضائية وبالتالي تنخفض قابلية الحكومة للمسائلة وينفتح المجال أمام ممارسات الفساد.

إن وجود نظام قضائي فاسد مصحوب بقوانين متضاربة قد تختلف في بعض الأحيان مع أحكام الدستور يجعل مسألة سيادة القانون موضع شك وأمر لا يمكن الاعتماد عليه في هذه المنطقة وعلى ذلك فإن الراغبين في استثمار أموالهم في دول المنطقة يجدون مبررا لما ساورهم من مخاوف إزاء تنفيذ العقود وخاصة حقوق الملكية ومصداقية القواعد السارية فهم يريدون لاستثماراتهم الحماية من خلال آليات قوية لإنفاذ العقود وحماية حقوق الملكية بما فيها حقوق الملكية الفكرية، ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يقوم قضاة فاسدون باتخاذ القرارات لصالح المزايد الأكبر بصرف النظر عن وثيقة العقد وهو وضع مخيف بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة .[1]

[1] جواد رشمي ،"الفساد المؤسسي هل يصلح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الاوسط و شمال افريقيا"، مركز المشروعات الدولية الخاصة ،ماي WWW. CIPE egypt org2004

المبحث الثاني: الفساد السياسي وانظمة الحكم العربية .

يشير مفهوم الحكم الى ممارسة المؤسسات الاقتصادية والسياسية والإدارية لشؤون البلاد على كل المستويات ويشمل الآليات والعمليات المعقدة والمعاملات، ويطرح برنامج الأمم المتحدة الانمائي للأداء الجيد للمؤسسات سمات عديدة تقوم على المشاركة والشفافية وتنطوي على المساءلة، كما أنها تتميز بالكفاءة في الاستخدام الأمثل للموارد واستناده على قواعد العدالة وتعزيز سيادة القانون.

وقد سعت العديد من المنظمات الدولية لإيجاد خصائص مشتركة لقياس نوعية المؤسسات والبحث عن الأولويات ولكن ارتباطها الكبير منع من فصلها لان الزيادة في مستويات الشفافية معناه وضوح المعلومة والزيادة في المشاركة أي الرفع من فعالية عملية صنع القرار والمساهمة في اضفاء الشرعية وفق القانون والمساواة، وحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2004، فإن الأداء المؤسساتي الجيد يتجسد في تضافر جهود كل من مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص.

فالدولة هي التي تخلق البيئة السياسية والقانونية المواتية والقطاع الخاص يولد الوظائف والدخل أما المجتمع المدني فيسهل عملية التقاعد السياسي والاجتماعي.

المراقب للعالم العربي وأنظمة الحكم فيه يرى هوة بين الحاكم والمحكوم لا تنفك تزيد عمقا واتساعا. فمن الصعب أن نجد في دولة عربية حاكما يمثل بحق طموحات ومصالح شعبه ويستمد شرعية حكمه من إرادة شعبية تجل مؤسسات دستورية تتوافر فيها ضمانات الحرية والنزاهة. كما يرى المراقب فوضى أمنية ودمارا في العديد من الأقطار العربية هي نتيجة تخبط سياسي وغياب لمقومات تطوره.

والفساد السياسي ليس فقط انحرافا عن طاعة القوانين والاعراف والقواعد الخلقية، لكنه يتجلى أكثر في التلاعب بالقوانين ومؤسسات الدولة من قبل السلطات الحاكمة لبلوغ أهداف شخصية. فالفساد السياسي هو انحراف عن القيم العقلانية والقانونية ومبادئ الدولة الحديثة

وهولا يؤثر فقط في توزيع الموارد، اتخاذ القرارات والتلاعب بالمؤسسات والقوانين في الدولة ما يؤدي إلى انحلالها وبطلان مفاعليها.

العلة الاساس في انتشار الفساد في العالم العربي هي انعدام حكم القانون وغيابه على الصعيدين الرسمي والشعبي، خاصة فيما يتعلق بمساءلة الحاكم وتقييم عمله، فحكم القانون هو انعكاس للنضج السياسي يسال فيه جميع المسؤولون امام القانون كما الافراد والمؤسسات، وهو مبدا مفقود في مجتمعاتنا العربية.

الفساد يشكل إعاقة كبرى في وجه التنمية الاقتصادية. فهو يزيد كلفة المعاملات والمشاريع والصفقات ويحد من دوافع الاستثمار كما يحد من دخل الدولة بسبب التلاعب في التحصيل الضريبي[1].

ومن السمات البارزة للاقتصاد العربي التي تستحق اهتماما خاصا بالنسبة إلى انتشار الفساد الاعتماد بصورة رئيسية على الدخل الريعي الذي قوامه الإيرادات النفطية والفوائض المالية في مؤسسات القطاع العام والتحويلات الخارجية. ومن خصائص الدخل الريعي أنه ينتج عن امتلاك الدولة مصادر هذا الدخل ويؤول للخزينة العامة، أو لبعض الفئات الحاكمة، تلقائيا ودون رضى أو تعاون أطراف أخرى في المجتمع، كما هو الحال في الإيرادات الضريبة، وبالتالي لا يمر في قنوات تعرضه للمساءلة والمحاسبة فمعظمه نتاج لاتفاقيات تعقدها الدولة مع جهات خارجية بعيدا عن الشفافية والمراقبة العامة، خاصة مع وجود النظم العائلية والسلطوية في العديد من الدول العربية. وبذلك تصبح ملكية العوائد الريعية والتصرف بها عنصرا هاما في تعزيز قوة النظام وادامة نفسه باستغلال مواقع النفوذ السياسي لتوجيه القرارات والسياسات لتسيير المصالح الخاصة إذ تصبح الخزينة العامة بنكا لهؤلاء ومصدر لاستثماراتهم الخاصة على حساب الشعب ونهب الاموال العامة.

[1] داوود خير الله ،"الفساد و معوقات التطور في العالم العربي"، المنظمة العربية لمكافحة الفساد ،2014.

يؤدي هذا كله الى اضعاف شرعية النظام السياسي وتقويض اسس الديمقراطية والحوكمة الرشيدة والنيل من سيادة القانون واستغلال القضاة وغياب الرقابة والمساءلة وتشويه النظم الادارية وخضوعها للفساد في التعيينات الحكومية.[1]

هذه الاسباب وغيرها كانت الدافع الاكبر لظهور الحركات الاحتجاجية والثورات الشعبية التي سادت الدول العربية مع سنة 2010، والتي نادت بضرورة تغيير النظام التسلطي والفاسد الذي حكم هذه البلدان لسنوات عديدة.

المطلب الاول :تأثر الفساد المؤسساتي على النشاط التنموي.

إن الحديث عن الفساد لا يخص مجتمعا بعينه أو دول بذاتها وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول، لما لها من خطر على الأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي والأداء الإداري، فهو متعلق بكل الانحرافات الإدارية والوظيفة أو التنظيمية .

فقد عرفه البنك الدولي في تقرير التنمية الصادر لعام 1997 على أنه " إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص" ومعناه إساءة استعمال الموارد العامة للفائدة الخاصة.

فهو" مجموعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والإدارية المشبوهة والمريبة".[2]

وتزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسساتي والإطار القانوني الذي يوفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.

[1]فتحي محمد اميمة، "الفساد السياسي و الاداري احد اسباب الثورات العربية"، جامعة مصتراتة:ليبيا،2011.
[2]مقري عبد الرزاق" الحكم الصالح و آليات مكافحة الفساد" مجلة البصرة الجزائر، دار الخلد و بث للنشر و التوزيع، العدد 10 حوص 2005 ص 11.

ويمكن إرجاع أسبابه إلى:

- تهميش دور المؤسسات الرقابية والتي تعاني هي نفسها من الفساد .
- وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة ,
- حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن صراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.
- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها .
- توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد.

ويمس تأثير الفساد جميع مستويات الدولة فهو معوق رئيسي أمام تنمية الدول من جميع النواحي حيث أنه يؤثر على أداء القطاعات الاقتصادية ويسبب ضعف في النمو الاقتصادي حين يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع المحلية والأجنبية وأضعاف الآثار الإيجابية لها.

ويؤدي الفساد إلى أضعاف جودة البيئة الأساسية والخدمات العامة ويدفع ذوي النفوس الضعيفة للسعي للكسب غير المشروع عن طريق الرشاوي بدلا من المشاركة في الأنشطة الانتاجية ويحد من قدرة الدولة على زيادة الايرادات وينقص من رافعي الضرائب مما يخفض من إيرادات الخزينة العامة للدولة وقدرتها على توفير الخدمات العامة الاساسية ويضعف من شرعية الدولة وسلطتها[1].

1- الفساد وإجراءات التوظيف الخطأ:

إذا قامت إجراءات التوظيف والتغيير في الحكومات ومؤسسات القطاع العام على أساس من المحسوبية والرشوة فإنها ستؤدي إلى تخفيض نوعية الإدارة وكثرة القرارات الخاطئة مما يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى مصداقية الإدارة وتشويه سوق العمل.

[1]هناء يماني" الفساد الإداري و علاجه من المنظور الإسلامي" 02-02-2012.
http, www.said .net, book, 7, 1251.100.

وتصبح اتخاذ القرارات تتحكم فيه المصالح الشخصية الضيقة حتى لو كانت مصيرية ومهمة فإنها تؤدي إلى إضعاف مؤسسات الدولة.

إذ لا يمكن أن تأتي البرامج التنموية بنتائجها في ظل منظومة إدارية تتميز بانتشار الفساد والمصالح الضيقة لمجموعة من أصحاب النفوذ والأعمال بسعيها الدائم إلى التدخل في توجيه القرار المحلي لتحقيق مكاسبها الخاصة بكسب مشاريع الصفقات العمومية,

الفساد لا يسمح في البداية بسير عملية التخطيط للمشاريع والبرامج التنموية بطريقة سليمة وعلمية لتدخل ذوي النفود والمصالح بتوجيه القرار لمصلحتهم.

2- الترابط بين الأداء المؤسساتي الجيد ومحاربة الفساد لتحقيق التنمية:

تعتبر النوعية الجيدة للمؤسسات جزء مهم لمحاصرة الفساد بفضل الدور الفعال الذي يقوم به كل من أصحاب المصلحة في القطاع الخاص، مستثمرين ومساهمين ومنظمين وإعلام ... لتحقيق ذلك من خلال مقاييس إدارات يتحمل أعضائها المسؤولية الكبرى في إرساء مبادئ وقيم الأخلاق والنزاهة وتكون بذلك هي أساس إنشاء الشركات والقيام بالأعمال ويكون ذلك بإنهاء الممارسات الفاسدة التي تتيح للأفراد إساءة استغلال الوظيفة الموكلة إليهم من أجل مكاسب شخصية.

يؤدي الفساد إلى أضعاف ثقة الشعب في الحكومات وفي شرعية كل من مؤسسات القطاعين العام والخاص[1] .

فهو ظاهرة مدمرة للاقتصاد الوطني وتفشي الفساد المؤسسي يؤدي إلى انهيار سمعة القطاع الخاص والعام رغم كونهما يمثلان القوى الايجابية للنمو الاقتصادي والتنمية في الدول.

[1] Fahmi Ben Abdel Kader, Daniel labaronne , (2014). "Les institutions de gouvernance dans les pays arabes confiance et développement". CEDIMES, Lharmattan. Paris.

إن وضع أسس قوية لسير عمل المؤسسات هو احد الطرق لمحاربة الفساد فهي تساهم في صعوبة إعطاء الرشوة واخفائها وعلى مستوى صنع القرار تساهم الحوكمة في تعزيز الشفافية والمساءلة ويكون صنع القرار واضح وجلي حين تمتد صرامة أداء المؤسسات الى ان تصبح آلية مركزية تأخذ في الحسبان النوعية والاستمرارية لبيئة أعمال حرة وعادلة فهي تعد حافزا للإصلاح لتطبيق أفضل للممارسات في مجال الاطر القانونية واللوائح التنظيمية كتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات.

إن عدم التقيد بمحاربة الفساد له عدة عواقب أهمها، زيادة تكلفة الأعمال، التقليل من فرص التوسع في رأسمال والمخاطرة بالسمعة.

إن تفشي الفساد المؤسسي هو أحد أسباب فشل الدول العربية وعدم قدرتها على تلبية احتياجات مواطنيها والوفاء بوعودها وأصبح عجزها مؤكدا في تحقيق السلم والأمن وحماية الممتلكات والحفاظ على النظام العام وقد نال موضوع محاربة الفساد الذي اتسمت به كل الدول العربية والذي أدى إلى الضعف المؤسساتي بها أهمية بالغة وانعكاسات على مدونات مبادئ وقيم رجال الأعمال ومنها: ميثاق مكافحة الرشوة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد ومبادئ مقاومة الرشوة الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية ومبادئ الأعمال لمقاومة الرشوة وقواعد الفرقة التجارية الدولية لسلوكيات محاربة الابتزاز والرشوة والمبدأ العاشر من الميثاق العالمي للأمم المتحدة عن مكافحة الفساد إلى جانب مواثق أخرى، ويطرح دليل الشفافية الدولية للدافعي الرشوة، علاقة مؤكدة بين ضعف السوق والمؤسسات في دولة ما، واحتمالات لوجودها للحصول على الصفقات وينتج عن ذلك تحول الموارد في الاتجاه غير المخصص لاستخدامها وتجد الشركات بذلك صعوبة في الالتزام بقواعد حكومة الشركات، إن لم يصاحبها تحسن في المناخ القانوني والتنظيمي في الدولة.

جدول رقم (03): ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد لعام 2006و2008.

الدولة	مؤشر مدركات الفساد لعام 2006 لعدد 163 دولة			مؤشر مدركات الفساد لعام 2008 لعدد 180دولة		
	عدد النقاط وفقا مؤشر مدركات إدارة الفساد	المرتبة العالمية	المرتبة العربية	عدد نقاط وفق مؤشر مدركات إدارة الفساد	المرتبة العالمية	المرتبة العربية
قطر	6.0	32	2	6.0	32	1
الإمارات	6.2	31	1	5.7	34	2
البحرين	5.7	36	3	5.0	34	3
عمان	5.4	39	4	4.7	53	4
الأردن	5.3	40	5	4.7	53	5
الكويت	4.8	46	6	4.3	60	6
تونس	4.6	52	7	4.2	61	7
المغرب	3.2	79	1	3.5	72	8
السعودية	3.3	70	10	3.4	79	9
الجزائر	3.1	74	12	3.0	99	10
لبنان	3.6	63	8	3.0	99	11
مصر	3.3	70	9	3.9	105	12
موريتانيا	3.1	86	13	2.6	123	13
ليبيا	2.7	105	15	2.5	131	14
سوريا	2.9	93	14	2.4	184	17
السودان	2.0	159	17	1.8	178	18
العراق	1.9	160	18	1.5	178	18
الصومال	1.9	160	19	1.4	179	192.6
اليمن	2.0	111	16	2.5	131	14

المصدر: منظمة الشفافية الدولية.

3- تكلفة الفساد:

هناك العديد من الدراسات التي عملت على توثيق تكاليف الفساد على مستوى الدولة والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

- سوء توزيع الموارد: تستخدم في الفساد بدلا من استخدامها في وسائل إنتاجية شركات تبدد الوقت والموارد في تجنيد موظفين بغرض إنشاء علاقات مع مسؤولين والإنفاق على الرشاوى مسؤولون يتخذون قرارات استثمارية غير محايدة ومنحازة ولا تخدم الصالح العام .

- حفض معدلات الاستثمار: إشاعة عدم الطمأنينة بين المستثمرين الأجانب والمحليين نتيجة التكاليف الغير متوقعة فانتشار الفساد يرسل اشارة إلى المستثمرين تفيد بضعف سيادة القانون وبالتالي عدم ضمان حقوق الملكية في الدولة، مما يجعل من الاستثمار مخاطرة غير مأمونة العواقب، استثمار منخفض يعني نمو منخفض.

4- تدني مستويات المنافسة والكفاءة والابتكار:

المدفوعات غير القانونية تعني أن الشركات ذات الأفضلية لا تتنافس في ذلك مؤشرات سوق واحدة، في وقت تواجه الشركات الجديدة عوائق كثيرة للدخول إلى تلك الأسواق، وينتهي الأمر بالمستهلك إلى دفع سعر اكبر مقابل جودة أقل.

5- عدم استجابة السياسات وسوء الإدارة:

تسن القوانين في الأنظمة الفاسدة لمساعدة الراشيين بدلا من المواطن ككل، ولا يتم مساءلة البيروقراطية عن أدائهم الوظيفي مما يشجعهم على تأخير الخدمات للحصول على المزيد من الرشاوي اصافة الى ان انتشار الفساد يؤدي إلى وضع العراقيل أمام إنشاء المشروعات الخاصة وزيادة التكاليف.

وانطلاقا من أن الفساد مونتاج الحوكمة الرديئة يتسع تعريف وممارسة الحوكمة باطراد إلى ما وراء المفهوم التقليدي للحقوق والالتزامات القانونية ففي تقرير للبنك الدولي 1999 كانت له

نظرة على حوكمة الشركات، قام سير أدريان كاديوري بوضع تعريف أكثر تحديدا للحوكمة من تعريفه التقليدي.

تقوم حوكمة الشركات بالحفاظ على التوازن بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية وأهداف الأفراد والمجتمع، فالهدف هو التقريب بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل .

وأصبحت المبادئ والقيم الأخلاقية كمعيار جديد لممارسات مجتمع الأعمال تتضمنها مواثيق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمواثيق للدولة للأمم المتحدة ضد الرشوة، ويسمى هذا المبدأ بـــ" الانشاء الطوعي الالتزام بالصواب".[1]

واستنادا إلى مؤشر فاينا نشال تايم ل 250 شركة، قامت دراسات من معهد المملكة المتحدة للأخلاقيات المهنة، تحت عنوان هل تجري أخلاقيات المهنة في 2003 وهل تجري الأخلاقيات 2007 بإثبات علاقة ايجابية وطيدة بين أخلاقيات الأعمال والأداء المالي، وبمقارنة الشركات التي أظهرت التزاما بقيم ومبادئ الأعمال بتلك التي لم تفعل، بينت الدراسة الأولى أن الشركات التي تتبنى مدونة أخلاق يكون أداؤها أفضل تجاه أربعة معايير مختلفة للأداء المالي: التنمية الاقتصادية، القيمة السوقية المضافة، والمعدلات السابقة للسعر، الربح وعائد رأسمال المستخدم.

أما الدراسة الثانية: فقد تقدمت خطوة إضافية لتثبت أن الشركات التي تقوم ببرامج للتدريب على كيفية تطبيق مدونة القيم والمبادئ، تفوقت في أدائها المالي على تلك التي لم تذهب أبعد من إعلان التزامها بقيم ومبادئ الأعمال.

الهدف من وجود اجهزة محاسبة هو الحد من حوادث الفساد التي من شأنها التأثير على الاداء المؤسساتي، خاصة أن أجهزة المحاسبة تتضمن الالتزام بالقوانين المالية مما يساعد الحكومات على إنفاق الأموال العامة بشكل رشيد.

[1] نال موضوع التعامل بالقيم و الأخلاق في الممارسات التجارية إلى أفكار الكثير من فلاسفة الأسواق من أدم سميث و دافيد هيوم الذين أبدوا إهتمام كبير بوضع فكرة أخلاقية، أو مدونة أخلاقية، تحكم التجارة، من أجل ضمان تنظيم العمليات داخل نظام السوق و الحاجة إلى وضع معيار موضوعي نفعي من السلوك لضمان دوام هذه الأسواق.

المطلب الثاني :تحليل المؤشرات العربية والأبعاد التنموية.

1- ضبط الفساد:

في مقدمة التداعيات التي يتركها غياب حكم القانون في شتى إدارات الدولة والمجتمع على التنمية الاقتصادية وأكثرها تنشيطا لكل مجهودها وبرامجها على التنمية المستدامة هو تفشي الفساد وعدم السيطرة عليه لأنه يكلف كل الاستثمارات تكاليف باهضة وتكاليف تحرف كل الخطط عن أهدافها، والفساد الإداري والمالي مضر بكل من الشركات والأفراد والمجتمعات ويمكن بذلك التكهن ببساطة بمصير الاستثمارات الحكومية ونفقاتها العامة فضلا عن تدهور البيئات الاستثمارية لمشاريع الأعمال الخاصة وكذلك العصف بالمناخ الملائم للاستثمارات وعقد الصفقات.

وينطوي مؤشر الفساد على أربعة عناصر هي: الفساد بين المسؤولين الحكوميين، وعقبة الفساد في وجه الأعمال التجارية ومدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة ومدى انتشار الفساد في سلك الخدمة المدنية، وتشير دراسات MINEFE إلى عينة من البلدان العربية ان العراق قد احتل المرتبة الأولى وباتجاه التفاقم لا التراجع خلال فترة (1996-2004) وبلغ معدله (-1.36) وتأتي الجزائر بعده في ذلك رغم الفارق الكبير إلا أنه في اتجاه التفاقم كذلك فبلغ معدله المتوسط فيها للفترة المذكورة (-0.57) وتتناسب شفافية القوانين والسياسات إيجابيا مع الأداء المؤسسي النظيف في ظل حيادية القوانين ومدى التزام المجتمع بها والتأخر في هذه الجوانب يدل على حدة انتقال أثار الفساد وانتشاره في كل المجالات خاصة البرامج التنموية وذلك عند عقد الصفقات التجارية وتنفيذ العقود وتفقد الإجراءات في وجه الأعمال باسم القانون.

2- نوعية التنظيم والضبط: ragular quality

تعبر مقاييس المؤشر عن احتمالات اعتماد سياسات تدخلية للدولة في الأسواق كالتسعير إلى جانب الرقابة غير الوافية على المصارف وكذلك الأعباء الناجمة عن الضبط المفرط في أسس وشروط التجارة الخارجية وتأسيس مشروعاتها التجارية، هذه العوامل كلها تؤدي إلى تكريس السلبيات الإدارية على عملية التنمية في المجتمع وتتقاطع مع اي توجهات للإصلاحات الإدارية الاقتصادية المطلوبة.

المطلب الثالث :الإدارة و الحوكمة الرشيدة.

التغيرات التي طرأت على النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العالم أحدثت تحسنا لم يشهد من قبل في الأوضاع المعيشية للأفراد، غير أن هذه التغيرات جلبت معها تحديات جديدة وأصبحت بذلك مهمة الدولة تتمثل في تحقيق توازن بين الاستفادة من العولمة من ناحية وتوفير بيئة محلية اجتماعية واقتصادية يسودها الأمان والاستقرار من ناحية أخرى.

فإصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر شفافية وقابلية للمساءلة يعد حجر الأساس في الحكم ألراشد، وقد ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنوات يؤكد على أنه ثمة ارتباطا وثيقا بين الحكم الراشد والتنمية خاصة التنمية الاقتصادية بكل أبعادها.

فالحكم الاقتصادي يشمل عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لبلد ما وعلى علاقاته بالاقتصاديات الأخرى وهو يترك أثار واضحة عل الجوانب المتعلقة بالعدالة وللفقر. أما الحكم السياسي فهو عملية صنع القرار من اجل صياغة السياسات في حين أن الحكم الإداري هو نظام تنفيذ السياسات وهوما نحاول في هذه الدراسة التأكيد عليه أن صلاح مؤسسات الحكم في الدولة معناه إدارة رشيدة للمؤسسات الاقتصادية الفاعلة لأن صنع القرار ووضع السياسات ليس كافيا دون أن تكون حوكمة مؤسسات رشيدة [1].

[1] Omar Hadhrami,(2003). « L'impact de la corruption sur le développement économique en Afrique et dans le monde arabe » L'université De Jordanie .

على الإدارة في الدول العربية أن تقوم بوضع الخطط الخاصة لبناء مؤسسات الدولة الحديثة وفق الرؤية والاستراتيجيات والسياسات الموضوعة من قبل صناع القرار والمنبعثة من خطة الاصلاح الوطنية والملائمة لمضمون الخطط التنموية من خلال تفعيل أداء مؤسسات الجهاز الحكومي واستكمال فعاليتها ونجاحاتها في تنفيذ مهامها وإدارة الموارد وترشيد استخدامها، اضافة إلى ضرورة العمل على خلق انسجام وتعاون بين الوزارات المختلفة في إدارة القطاعات المشتركة والتي تستوجب الربط بين متطلبات العملية السياسية والعملية التنموية ويتضح في العديد من الدراسات أن البلدان التي تعمل بفعالية على إنشاء مؤسسات تخضع للمساءلة وتقوم على قواعد حوكمة الشركات تحقق نموما اقتصاديا أكبر بكثير من تلك البلدان التي لا تزال مؤسساتها خاضعة للتدخل السياسات والمسؤولين الحكوميين، فمن صلاحيات مؤسسات الجهاز الحكومي التركيز على الالتزامات الرامية إلى إصلاح وتنظيم الأعمال وذلك من خلال التخلص من الحواجز التي تعرقل بدء المشروع ومراجعة شروط الدخول، كموافقة وزارة القطاع المعني التي تمنح المسؤولين قدرا من الصلاحيات تتيح لها مجاباة المستثمرين أو استبعادهم ويتطلب ذلك استنادها إلى قواعد حوكمة الشركات الواضحة خاصة الشفافية والمساءلة [1].

المطلب الرابع: مؤشرات الحكم الفاسد في الدول العربية.

يساعد الامعان في نتائج مؤشرات التطور على استيعاب أسباب الأزمات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة التي يعيشها العالم العربي، فالتداول السلمي للسلطة والمشاركة الشعبية في صنع القرار مازالتا نادرتين فيما يعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي وزيادة معدلات الفقر وتضخم الأسعار شح الموارد الغذائية، في هذا الإطار تأتي نتائج مؤشر الحكم الصالح لعام 2007 الخاص بالمنطقة العربية وشمال افريقيا الذي أعده البنك الدولي، و نتائج مؤشر" مدركات الفساد " للمنظمة العربية لعام 2008 الذي اعدته منظمة الشفافية الدولية لتعزيز

[1] Sawzan Roz Akrman, (2003), « Corruption et la gouvernance », Première Edition, p167.

نظرية الخلل البنوي وانشار الفساد في الأنظمة السياسية العربية هذا في حين يعكس" مؤشر الدول الفاشلة" لعام 2008 الخلل في البيئة الاجتماعية العربية.

ويساعد" مؤشر الحكم الصالح "على مقاربة هذا الواقع إذ هو يقيس مستوى كل من المساءلة والمحاسبة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، طبيعة الرقابة ونوعيتها، سيادة القانون، وأيضا مراقبة الفساد وقد حصلت الدول العربية على نسبة 23.7% ضمن بند المساءلة والمحاسبة و44.9% ضمن فاعلية الحكومة" بينما حصلت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على نسبة 91.4% بالنسبة للمؤشر الأول و88.7 %بالنسبة للمؤشر الثاني وبمقاربة مؤشرات الدول العربية الانفين مع دول أمريكا الآتية تبين أن مؤشر فاعلية الحكومة جاء مشابها بينما مؤشر المساءلة والمحاسبة كان متدنيا لصالح الدول العربية بنسبة حوالي 22%.

إذا قارنا مؤشرات الحكم الصالح في الدول العربية مع مثيلاتها من دول امريكا اللاتينية يتبين أن الأرقام متقاربة على الصعيد العام وتختلف في مؤشرين اثنين هما سيادة القانون لصالح الدول العربية والمحاسبة والمساءلة لصالح دول أمريكا الآتية، وهذا الضعف لدى الدول العربية مرده إلى غياب أو عدم فاعلية القوانين التي تعزز مبادئ الحكم الصالح وحكم القانون.

يدخل قانون الانتخابات ضمن تلك القوانين كونه هو الذي يسمح بإعادة تكوين السلطة وتمثيل الشعب تمثيلا عادلا وحقيقيا، إذ غالبا ما تكون الانتخابات هزلية الشكل والمضمون ومبنية على قوانين لا تسمح بالمنافسة الديمقراطية، وتجدر الملاحظة أن أغلب دول المنطقة العربية تسجل مشاركة سياسية ضعيفة في الانتخابات، كما أن معظم الحكومات العربية لا تسمح لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة العملية الانتخابية.

تعكس نتائج هذه المؤشرات مدى افتقار معظم بلدان المنطقة العربية إلى آليات جدية لمكافحة الفساد وتعزيز الرقابة، فعند كثير منها لم يصادق على تشريعات تتعلق بالشراء غير المشروع وعدم تضارب المصالح العامة والخاصة. أما المؤسسات الرقابية فهي في معظمها هيئات غير مستقلة تابعة للسلطة التنفيذية، إضافة إلى ذلك لم تبادر بعد بعض البلدان العربية إلى

إقرار قوانين تؤمن " حق الوصول إلى المعلومات " وغيرها من القوانين المشابهة، مما يجعل من الصعب إطلاع المواطنين على سير العمل في القطاعات الحكومية.

الاهتمام الجدي في مثل هذه القوانين غائب لأن السرية والكتمان تمسكان بخناق أسس الحكم في المنطقة العربية.

بالعودة إلى نتائج مدركات الفساد لعام 2008 والذي شمل 180 دولة من بينها 20 دولة عربية يمكن تصنيف الدول العربية من الأقل فسادا إلى الأكثر فسادا من خلال المعدل الذي تناله والذي يتراوح ما بين (0–10) نقط، وتظهر نتائج الاستطلاع، أن دولة قطر حلت في المرتبة 20 من ضمن 180 دولة عالميا ونالت معدل (6.5) نقطة والمرتبة الأولى عربيا، وسجلت دول الخليج تقدما ملحوظا منها دولة الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الثانية عربيا وسلطنة عمان التي احتلت المرتبة الثالثة عربيا والمرتبة 41 عالميا والبحرين التي حصلت على نتيجة (5.4) نقطة.

أما بالنسبة لدول المشرق العربي ودول شمال إفريقيا باستثناء الأردن الذي شهد بعض التقدم قياسيا بالعام 2007 بحصوله على معدل (5.1) بعد ما كان (4.7) فلم يسجل أي من هذه الدول أي تقدم يذكر، وهذه النتائج تؤكد أنه على الرغم من الوعود المتكررة بالإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي مازالت الدول العربية وفق هذا المؤشر تحتل المراتب المتدنية، مما يطرح التساؤلات حول مدى توافر الإرادة السياسية الجدية في مكافئة الفساد وإيجاد ثقافة مجتمعية لمكافحته[1] .

انطلاقا مما تقدم يمكن الاستنتاج أن الدول العربية تفتقر إلى آليات سليمة ينتظم من خلالها العمل المؤسساتي وهي لا تزال قاصرة عن تحقيق مبادئ الحكم الصالح واحترام الخطوط الحمراء التي تنظم العمل السياسي ضمن اطار المؤسسات، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي

[1] Sawzan Rose Akraman , « Corruption et la gouvernance « Première Edition, op. cit

يبذلها بعض السياسيين وبعض منظمات المجتمع المدني العربي، لم يطرح هدف مكافحة الفساد كأولوية جدول أعمال الأنظمة العربية.[1]

وفي هذا الصدد كان قد حلل البنك الدولي في تقرير له مؤشرات تعتبر أنها أساسية للتنمية الاقتصادية في الدول العربية وهي: مؤشر نوعية الإدارة في القطاع العام ومؤشر المساءلة العامة [2].

حيث يقيس المؤشر الأول: فعالية وكفاءة البيروقراطية وحكم القانون وحماية حقوق الملكية، مستوى الفساد ونوعية التنظيمات وآليات المساءلة الداخلية، أما المؤشر الثاني ومؤشر المساءلة العامة فأنه يقيس مدى انفتاح المؤسسات العامة والشركات وشفافية المناقصات والقرارات الحكومية وحرية الصحافة وفي هذا المؤشر تتخلف دول المنطقة العربية بشكل كبير عن باقي دول العالم حيث لا توجد دولة واحدة في المنطقة تتجاوز المتوسط العالمي لنوعية المساءلة العامة.

[1] خليل جبارة، "الاسكو: مقارنة حول أنظمة الحكم و الديمقراطية و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول العربية"، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكو) بالتعاون مع مؤسسة كونواد أديناورا الألمانية نيويورك .2005.ص 13.

[2] تقرير التنمية في الشرق الأوسط و شمال افريقيا، "الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال افريقيا، تحسين التضمينية و المسائلة"، البنك الدولي و واشنطن، 2003.ص 3.

المبحث الثالث: الأداء المؤسساتي ومؤشرات التنمية في الدول العربية.

للتأكيد أكثر على أثر نوعية مؤسسات الدولة على النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية خاصة في ظل حركة الإصلاحات التي تقوم بها، لا بد من التطرق إلى أهم التغيرات الحاصلة في مؤشرات التنمية الاقتصادية وذلك استنادا إلى أعمال kufman وأخرون من 2005 التي أكدت أنه بالفعل هناك علاقة ترابط قوية بين نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي والقدرة على أدامته لتحقيق التنمية الاقتصادية وقد تم اعتماد معدل النمو السنوي من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي في هذه الدراسة.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

عديدة هي المؤشرات التي تقيس مستويات التنمية الاقتصادية وقد تم الاعتماد على البعض منها في هذه الدراسة.

1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية.

يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالباً ما يحول دون لتوسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر.

تمكنت بعض الدول العربية النفطية مثل الإمارات والبحرين والجزائر، من تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال فترة (1990-1999) والتي شهدت تراجع أسعار النفط فاقت معدلات نمو بعض الدول العربية الأخرى ذات الهياكل الاقتصادية الأكثر تنوعا، في المقابل تمكنت بعض الدول العربية المستوردة للنفط وخلال فترة ارتفاع أسعار النفط (2000 - 2008) من تحقيق معدلات نمو أعلى من معدلات النمو المحققة في بعض الدول النفطية في نفس الفترة.[1]

[1] البنك الدولي ،قاعدة مؤشرات التنمية الدولية.

لكن سجل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية تراجعا خلال العام 2013 حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي العربي إلى 34% مقارنة بـــ 93% عام 2012، مع توقعات بان يرتفع إلى 5% خلال عام 2014.

ومنذ عام 2012 والنمو العربي أعلى من نظيره العالمي مع توقعات باستمرار هذا الوضع إلى غاية عام 2015 وهو عكس ما كان سائدا خلال عام 2010 و2011،وربما يعكس هذا التطور الإيجابي لجهود الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي بادرت الدول العربية إلى تطبيقها في السنوات الماضية وبهدف المحافظة على توازنات الاقتصاد الكلي وتوسيع دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النشاط الاقتصادي والتوجه نحو الاعتماد على اليات السوق لتحسين القدرة التنافسية[1]، وقد نتج عن انتعاش النمو الاقتصادي العالمي نمو مضطرد للطلب على النفط وزيادات قياسية في أسعاره التي بلغت نحو55 دولار في المتوسط خلال الفترة (2003–2008)، وقد قامت الدول العربية خلال هذه الفترة بزيادة إنتاجها النفطي لتلبية الطلب العالمي والحفاظ على استقرار الأسعار. وقد ساعدت هذه التطورات على ارتفاع العوائد النفطية العربية لمستويات عززت النمو الاقتصادي، هذا بالنسبة للدول النفطية اما عن المجموعة الثانية والتي تضم الدول غير النفطية فقد عانت العديد من الاختلالات الهيكلية نتيجة العجز المتنامي في الموازنات الحكومية ولجوء تلك الدول للقطاع المصرفي لتمويل العجز ومن ثم الارتفاع المستمر في معدلات السيولة والتضخم. من جهة أخرى ساهم تدهور شروط التبادل التجاري وارتفاع أسعار الفائدة الدولية في تدهور أوضاع موازين مدفوعات هذه الدول. وقد دفعت هذه الاختلالات دول المجموعة إلى تبني سياسات وبرامج للإصلاح الاقتصادي بهدف استعادة التوازن الداخلي والخارجي والجدول التالي يعبر عن تطور الناتج المحلي الاجمالي بين سنوات 2005 و2015.

[1]صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2002"، ص14.

أن ارتباط أداء الاقتصادات العربية بالتقلبات في أسعار النفط اثر بشكل كبير على قدرتها على مواجهة الصدمات المختلفة، سواء فيما يتعلق بالدول المصدرة والمستوردة للنفط وذلك على ضوء الأهمية النسبية للقطاعات النفطية في توليد القيمة المضافة وفي الصادرات والعلاقات الارتباطية ما بين دول المجموعتين الأولى والثانية، وهوما يجعل الاقتصادات العربية شديدة الحساسية تجاه التطورات في الأسعار العالمية للنفط.[1]حيث تساهم المنتجات النفطية والصناعات الاستخراجية ب 60% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 10%للقطاع الزراعي وحوالي 15% للقطاع الصناعي. كما انه يساهم بحوالي 75% من الصادرات ونحو80% من الايرادات الحكومية.[2]

[1]هبة عبد المنعم،" أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين :ملامح وسياسات الاستقرار"،صندوق النقد العربي،2012.

[2] احمد ابو بكر علي بدوي، "مسارات التنمية الاقتصادية في الدول العربية،دور التعاون العربي الياباني في تعزيزها"،صندوق النقد العربي ،2011.

جدول رقم (04): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من: 2005 الى 2015.

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة حسب الدول العام 2013
السعودية	26,5%
الإمارات	14,4%
موريتانيا	0,2%
مصر	9,6%
فلسطين	0,4%
العراق	8,2%
البحرين	1,0%
الجزائر	7,9%
الأردن	1,3%
قطر	7,4%
اليمن	1,5%
الكويت	6,6%
لبنان	1,6%
المغرب	9,9%
تونس	1,8%
عمان	3,0%
السودان	1,9%
ليبيا	2,6%
جيبوتي	0,1%

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات،" الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الاقليمية والدولية"، مارس 2014.

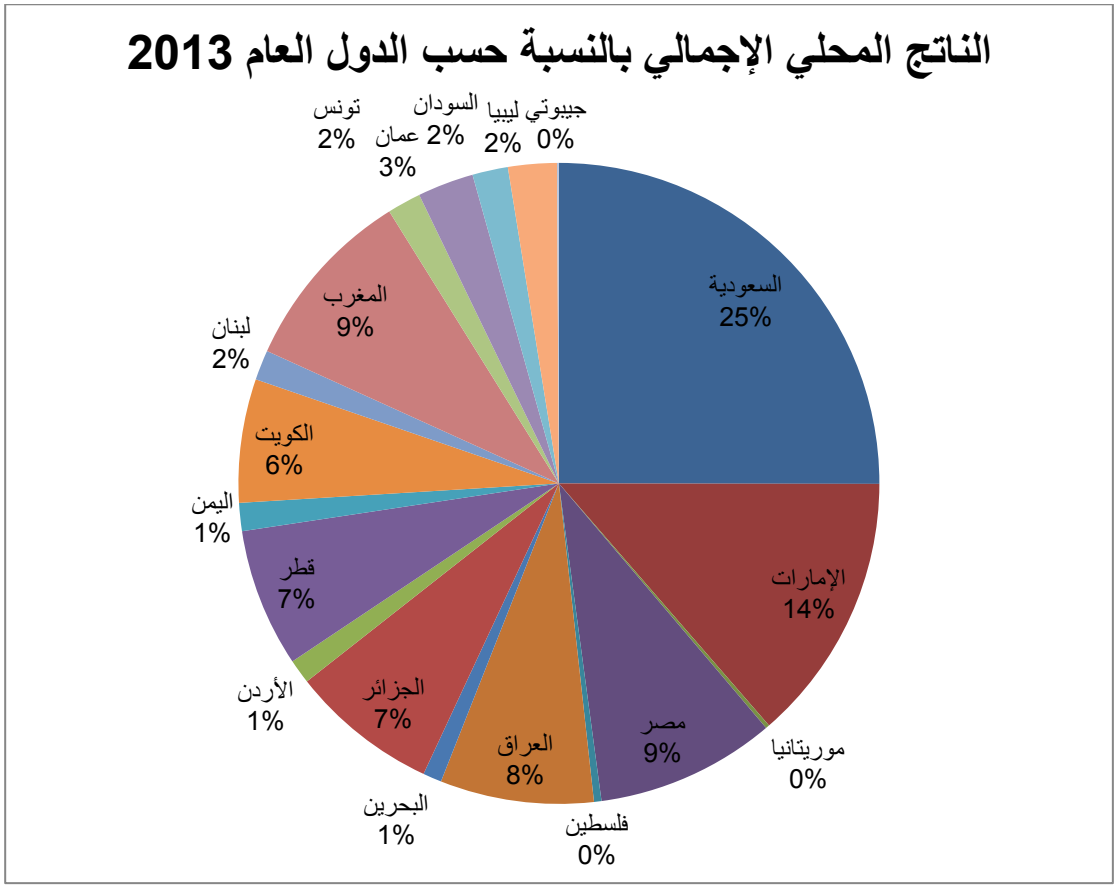

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول.

إلا أن النمو العربي جاء أقل من معدل النمو الذي تحقق في مجموعة الاقتصادات الدول الناشئة والنامية والذي بلغ 4.5% خلال عام 2013، في حين أن الأداء العربي أفضل من أداء الدول المتقدمة التي حققت معدل نمو بلغ 1.2% خلال نفس السنة.

وعلي صعيد معدلات النمو الاقتصادي المحققة لكل دولة عربية على حدى خلال سنة 2013، فقد سجلت جميع الدول العربية خلال هذه السنة معدات نمو ايجابية فيما عدا دولة واحدة، وقد تصدرت موريتانيا كافة الدول العربية بمعدل نمو بلغ 6.4% تلتها اليمن بمعدل 6% قطر بمعدل نمو بلغ 5.2% والمغرب بـــ 5.14% أما سلطنة عمان فوصل بها إلى 5.1% وتراوحت معدلات النمو في باقي الدول العربية ما بين 5% المسجلة في جيبوتي ونحو0.82 في دولة الكويت.

أما على صعيد أفاق النمو لعام 2014، تشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في أفاق الاقتصاد العالمي في عدد أكتوبر 2013، إلى أنه وفقا للتطورات الأخيرة من الموقع أن يرتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية من 3.4% إلى 5% ومن المتوقع أن ترتفع معدلات النمو في 9 دول عربية وتستقر في دولة واحدة وتراجع 9 دول والجدول التالي يوضح التفسيرات والبيانات السابقة.

جدول رقم (05): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي (%) حسب الترتيب التنازلي لعام 2013.

الدولة	متوسط 2005 2010	2011	2012	2013	توقعات 2014	توقعات 2015	مقارنة 2013 بـ 2012
موريتانيا	4.1	3.6	6.9	6.4	6.4	8.5	↓-0.5
اليمن	4.6	-12.7	2.4	6.0	3.4	3.9	↑ 3.6
قطر	16.3	13.0	6.2	5.1	5.0	6.6	↓ -1.1
المغرب	4.6	5.0	2.7	5.1	3.8	4.9	↑ 2.4
عمان	6.4	4.5	5.0	5.1	3.4	3.4	↑ 0.1
جيبوتي	4.5	4.5	4.8	5.0	6.0	6.5	↑ 0.2
فلسطين	7.9	12.2	5.9	4.5	3.9	-	↓ -1.4
البحرين	6.2	2.1	4.8	4.4	3.3	3.6	↓ -0.4
الإمارات	3.0	3.9	4.4	4.0	3.9	3.8	↓ -0.3
السودان	4.8	-1.8	-3.3	3.9	2.5	3.1	↑ 7.2
العراق	5.7	8.6	8.4	3.7	6.3	6.6	↓ -4.8
السعودية	6.1	8.6	5.1	3.6	4.4	4.3	↓ -1.6
الأردن	6.6	2.6	.8	3.3	3.8	4.0	↑ 0.8
الجزائر	3.1	2.6	3.3	3.1	3.7	3.7	↓ -0.2
تونس	4.4	-1.4	3.6	3.0	3.7	4.8	↓ -0.6
مصر	5.9	1.8	2.2	1.8	2.8	4.0	↓ -0.4
لبنان	5.9	1.5	1.5	1.5	1.8	4.0	→ 0.0
الكويت	2.8	6.3	6.2	0.8	2.6	3.0	↓ 5.4
ليبيا	5.3	−62.1	104.8	− 5.1	28.8	17.3	↓ −109.6
سورية	5.1	–	–	–	–	–	–
المتوسط الغربي	5.7	0.1	9.3	3.4	8.0	5.3	↓ 5.9
العالم	3.8	3.9	3.2	2.9	3.6	4.0	↓ −0.3
مج الدول المتقدمة	1.4	1.7	1.5	1.2	2.0	5.2	↓ −0.3
مج الدول النائمة	6.8	6.2	4.9	4.5	5.1	5.3	↓ −0.4

المصدر صندوق النقد العربي، " تقرير الاقتصادي العربي"،2013.

2-تحليل محصلات الناتج المحلي الاجمالي العربي:

على صعيد الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (19 دولة)، فقد ارتفع من 2663 مليار دولار عام 2012 إلى 1716 مليار دولار خلال عام 2013، مع توقعات بمواصلة ارتفاعه لمقدار 52.7 مليار دولار ليبلغ 2853 مليار دولار عام 2014 وخلال السنوات الأولى من الالفية الثالثة زادت حصة الدولة العربية من الناتج العالمي من2.9% كمتوسط للفترة ما بين سنتي 2005 و2009 إلى 3.7% عام 2013، مع توقعات باستقرارها حول تلك النسبة خلال عامي 2014 و2016، إلا أن حصة الدول العربية من إجمالي ناتج الدول الناشئة والنامية تراجعت من 10.3 % لفترة ما بين عامي 2008 و2009 إلى 9.6% سنة 2014، ويلاحظ وجود تركز جغرافي واضح للناتج في سبعة دول غالبيتها نفطية هي السعودية، الإمارات، مصر، العراق، الجزائر، قطر، الكويت.

أظهرت البيانات السابقة تصدر كل من دولة قطر لكل الدول العربية ليس فقط في النمو الاقتصادي والسكاني وإنما أيضا في مؤثر نوعية المؤسسات بهدف تأكيد الفرضية السابقة الخاصة بالعلاقة القوية التي تربط نوعية مؤسسات الدولة بالنمو الاقتصادي.

كما أظهر الجدول الخاص بمعايير قياس أداء المؤسسات أن هناك تحسنا وأن كان نسبيا في مؤشرات الأداء المؤسساتي في بعض الدول العربية بين عامي 1996 و2011 باستثناء الدول المضطربة سياسيا مثل: الصومال، السودان، اليمن، ليبيا وتونس، سوريا والعراق لعل أفضل مؤشر للأداء المؤسساتي كان لدولة قطر والإمارات العربية المتحدة، ما يفسر ارتفاع مؤشرات الدخول بها، أما سبب انخفاض هذه المؤشرات في الدول الأخرى يعود إلى مشكلة الربيع العربي والاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها أغلب الدول العربية .

3-عدد السكان في المنطقة العربية:

ارتفع عدد السكان في الدول العربية من 316.5 مليون نسمة كمتوسط للفترة ما بين عامي 2005 و2009 إلى 332.4 مليون عام 2013، مع توقعات بمواصلة الزيادة إلى 339.5 مليون نسمة عام 2014 مع ملاحظة وجود تركز سكاني في سبعة دول هي: مصر، الجزائر، العراق، السودان، المغرب، السعودية واليمن، حيث تستحوذ على 84.4% من إجمالي عدد السكان في المنطقة، كما يمثل السكان في الدول العربية نحو5% من إجمالي عدد السكان في العالم والبالغ نحو سبعة مليارات نسمة نهاية عام 2013. والجدول التالي يوضح اهم الزيادات في اعداد السكان في الدول العربية.

جدول رقم (06) : تطور عدد السكان في الدول العربية من 2002 الى 2011.(مليون نسمة).

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الأردن	5.0	5.1	5.2	5.5	5.6	5.7	5.9	6.0	6.1	6.2
الأمارات	3.2	3.4	3.6	4.1	5.0	6.2	8.1	8.2	8.3	8.4
البحرين	0.7	0.7	0.7	0.9	1.0	1.0	1.1	1.2	1.3	1.2
تونس	9.7	9.8	9.8	10.0	10.1	10.2	10.3	10.4	10.6	10.7
الجزائر	30.9	31.4	31.9	32.9	33.5	34.1	34.6	35.3	36.0	36.7
جيبوتي	0.7	0.7	0.7	0.8	0.8	0.8	0.9	0.9	0.9	1.0
السعودية	20.9	21.4	22.0	23.3	24.1	24.9	25.8	26.7	27.6	28.4
السودان	31.9	32.8	33.7	35.4	36.3	37.2	39.2	40.2	41.7	43.0
سوريا	16.7	17.1	17.6	18.3	18.7	19.2	19.6	20.1	20.6	21.1
العراق	24.8	28.6	26.3	28.0	28.8	29.7	31.9	31.7	32.5	33.3
عمان	2.5	2.5	2.3	2.5	2.6	2.7	2.9	3.2	2.8	3.3
قطر	0.7	0.7	0.7	0.9	1.0	1.2	1.4	1.6	1.7	1.7
الكويت	2.2	2.4	2.5	3.0	3.2	3.4	3.4	3.5	3.6	3.7
لبنان	3.8	3.8	3.8	3.9	3.9	3.9	4.0	4.0	4.0	4.0
ليبيا	5.8	6.0	6.2	6.6	6.8	7.1	7.3	7.5	7.8	8.0
مصر	64.7	66.0	67.3	70.7	72.2	73.6	75.2	76.9	78.7	80.5
المغرب	29.2	29.6	30.1	30.2	30.5	30.9	31.2	13.5	31.9	32.2
موريتانيا	2.7	2.8	2.8	3.0	3.1	3.1	3.2	3.3	3.4	3.4
اليمن	18.9	19.6	20.4	20.0	20.9	21.2	21.8	22.5	23.2	23.8

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات، 2013.

4- تطو الدخول لدى المواطن العربي:

شهد دخل المواطن العربي نموا واضحا من خمسة الاف دولار سنويا في المتوسط للفترة ما بين عامي 2005 و2009 إلى 8.2 آلف دولار عام 2013 مع توقعات بمواصلة التحسن إلى 8.4 آلف دولار عام 2014 وذلك كمحصلة لنمو الناتج المحلي الاجمالي العربي بمعدل يزيد عن معدل نمو السكان في الدول العربية خلال الفترة.

لكن يلاحظ تباين كبير فيما بين الدول العربية والتي يمكن تصنيفها إلى اربعة شرائح: الأولى ذات الدخل المرتفع جدا من (104.7 آلاف وإلى 43.2 ألف دولار) وتضم ثلاثة دول هي: قطر، الإمارات العربية المتحدة والكويت.

شريحة الدخل المرتفع من 25.7 ألف دولار إلى 10.7 ألف دولار وتضم خمسة دول وهي: سلطنة عمان، السعودية، البحرين، ليبيا، لبنان.

شريحة الدخل المتوسط من (6.4 ألاف دولار إلى 3.1 ألف دولار وتضم ستة دول وهي: العراق، الجزائر، الأردن، تونس، المغرب ومصر.

شريحة الدخل المنخفض من 1.6 ألف دولار وإلى 1.1 ألف دولار وتضم اربعة دول وهي: جيبوتي، السودان، اليمن وموريتانيا

جدول رقم (07): متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي بالدولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2013.

الدولة	متوسط		2010	2011	2012	2013	توقعات		مقارنة بين 2013 ــ 2012
	2005	2009					2014	2015	
قطر	62.566		74.210	100.410	104.757	104.685	105.637	106.789	↓-101
الكويت	33.178		33.481	43.638	48.761	47.824	47.048	48.814	↓-932
الإمارات	39.979		34.778	40.981	43.774	43.185	34.424	43.345	↓ -589
عمان	15.900		23.381	25.380	25.356	25.720	25.845	25.040	↑ 364
السعودية	16.527		19.413	23.894	24.824	24.246	24.686	24.470	↓ -277
البحرين	22.126		19.420	22.918	23.855	24.153	24.275	24.588	↑ 598
ليبيا	11.720		5.513	12.778	10.868	14.187	16.801	Décalage	↓ 1.919
لبنان	7.007		9.501	9.856	10.311	10.708	11.049	11.610	↑ 397
العراق	2.983		4.278	5.829	6.305	6.377	6.686	6.869	↑ 72
الجزائر	3.901		4.497	5.414	5.583	5.668	5.675	5.622	↑ 86
الأردن	3.145		4.326	4.618	4.879	5.207	5.479	5.747	↑ 329
تونس	3.788		4.199	4.380	4.213	4.431	4.654	4.968	↑ 218
المغرب	2.460		2.850	3.082	2.986	3.190	3.368	3.604	↑ 234

المصدر: : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات، 2014.

جدول رقم (08): متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي خلال 2013 .(الدولار).

الدولة	متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي بالدولار خلال سنة 2013
قطر	104.655
الكويت	47.829
الإمارات	43.185
عمان	25.720
السعودية	24.246
البحرين	24.183
ليبيا	10.864
لبنان	10.708
العراق	6.377
الجزائر	5.668
الأردن	5.207
تونس	4.431
المغرب	3.190
مصر	3.114
جيبوتي	1.597
السودان	1.527
اليمن	1.518
موريتانيا	1.116

المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2013.

فيما يتعلق بتقليل التفاوت في توزيع الدخل فرغم نجاح الدول العربية في رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الا ان معدلات النمو المحققة لم تكن كافية لخفض معدلات الفقر في بعض الدول العربية، وخاصة في اليمن وموريتانيا وفلسطين والسودان والصومال وجيبوتي حيث لا يزال 40% من السكان يعيشون تحت خط الفقر بسبب ازدياد

الضغوط التضخمية وارتفاع تكاليف المعيشة بمعدلات أعلى بكثير من معدلات نمو الدخل الحقيقي.

5- تطور معدلات التضخم في الدول العربية:

يؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، كما ينظر إليه في بعض الأحيان بوصفه مؤشراً لدرجة الاستقرار السياسي خصوصاً في الأقطار التي تعاني من معدلات مرتفعة من التضخم لذلك فان استقرار معدلات التضخم من بين المؤشرات العانة للاقتصاد التي يهتم لها المستثمر الاجنبي.

استمرار الدول العربية في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي واتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار ادى الى اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض منذ منتصف التسعينات.

سجل المتوسط المرجح لمعدل التضخم في الدول العربية(المتوسط سنويا)، تراجعا بشكل عام من 6.9 في المتوسط خلال فترة ما بين سنتي 2005 و2009 إلى 5.7% عام 2013 وذلك بعد أن بلغ أدنى مستوياته خلال عام 2012 حيث بلغ 4.5%.

وتشير التوقعات إلى أن المتوسط المرجح لمعدل التضخم في الدول العربية وسيرتفع إلى 5.9% سنة 2104، كمحصلة لتراجعه في 12 دولة عربية وارتفاعه في 7 دول.

ولكن ضلت معدلات التضخم عند حدود مقبولة لمعظم الدول العربية مع توقعات باستمرارها تحت مستوى 5% لـــ 14 دولة عربية عام 2014 مقابل استقرارها على مستويات مرتفعة في أربع دول لتتراوح ما بين 9.4 و27.4%.

-ويزيد المتوسط العربي بشكل كبير عن المعدل العالمي إلا أنه قريب من معدل التضخم في الدول النامية منذ سنة 2008 وحتى سنة 2013، مع توقعات باستقراره على نفس الوتيرة خلال عامي 2014 و2018.

ارتفاع معدلات التضخم معناه ارتفاع الأسعار خاصة في ظل غياب الرؤية الاقتصادية الرشيدة فإن هذا الوباء يتطور ويؤدي إلى فشل مساعي جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية إضافة الى ارتفاع الدين العام الذي بدوره يحمل الموازنة العامة أعباء تعيق الدولة في مجال توفر الخدمات الأساسية.

حسب الجدول السابق فإن معدلات التضخم تختلف من دولة عربية إلى أخرى لان المسألة تخضع لعدة عوامل منها: دور الحكومة في تحفيز الاقتصاد، والآليات الرقابية لضبط الأسواق وحوكمتها وترشيد المؤسسات الناشطة بها وحجم معدلات الإنتاج.

ويوضح تقرير للبنك الدولي أن الدول ذات السياسية الاقتصادية الناجحة هي التي تحاول تجاوز أزمات التضخم لرفع وتحفيز معدلات التنمية الاقتصادية أو استغلال الأزمات التضخمية في إعادة تحفيز التنمية الاقتصادية سعيا إلى حماية فرص العمل من الضياع وتمكين المؤسسات من الحصول على التمويل بشكل أفضل يخدم القطاعات الإنتاجية في ظل وجود رقابة على الأسعار وإعطاء الاعتبار للتشريعات والقوانين التي تجرم الممارسات الاحتكارية وتفرض الرقابة على الأسواق ومكافحة الفساد والدخول في منافسة شريفة مع القطاع الخاص والعمل على تشجيع الإنتاج المحلي كبديل للاستيراد.

المطلب الثاني: الأداء المؤسساتي وتطور مؤشرات التنمية البشرية.

التنمية هي تعبير عن رفاهية الفرد من جيل إلى جيل، من أجل توسيع خياراته في الصحة والتعليم والدخل وتوسيع حرياته وفرص مشاركته الفعالة في المجتمع لان الارتقاء لمستويات التنمية البشرية سيساعد في دفع عجلة النمو الاقتصادي ولأن الاستثمار في التعليم مهم لتحسين المهارات المعرفية وتحسين الصحة العامة هو أيضا مصدر لدعم النمو إذ يساهم في تحسين إنتاجية العمال.

في هذا الصدد يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنوياً منذ العام 1990 وبضمنه مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب 162 دولة في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع – متوسط – ضعيف)، وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر وخاصة لجهة احتساب معدل الدخل الفردي، وأضيفت إليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الاجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلاً على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسة والاقتصادية والاوضاع التعليمية والصحية .

في الأعوام الأربعين الماضية حققت كل من تونس الجزائر والمغرب مثلا مكاسب هامة في متوسط العمر المتوقع كنتيجة لتحسن تكنولوجيا الصحة والدواء، وتوسيع التغطية بالتلقيح والتقدم في تكنولوجيا المعلومات وتحسين إمكانات الإمداد بالمياه وخدمات للصرف الصحي والاستثمار العام والخاص في مجال الصحة.

جدول رقم (09) : دليل التنمية البشرية في الدولة العربية .

الترتيب	الدولة	دليل التنمية البشرية	متوسط العصر المتوقع عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة المتوقع	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	ترتيب دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل
		القيمة 2012	بالسنوات 2012	بالسنوات. 2010	بالسنوات 2011	يعادل القوة الشرائية بالدولار (2008)	2012	القيمة 2012
	تنمية بشرية مرتفعة جدا							
36	قطر	0.834	78.5	7.3	12.2	87.478	−35	0.761
41	الإمارات ع المتحدة	0.818	76.7	8.9	12.0	42.716	−31	0.783
	تنمية بشرية مرتفعة							
54	الكويت	0.790	74.1	6.1	14.2	52.793	−51	0.730
57	المملكة ع السعودية	0.782	74.1	7.8	14.3	22.616	−21	0.774

64	ليبيا	0.769	75.0	7.3	16.2	13.765	−8	0.791
72	لبنان	0.745	72.8	7.9	13.9	12.364	−5	0.762
84	عمان	0.731	73.2	5.5	13.5	24.092	−51	0.649
93	الجزائر	0.713	73.4	7.6	13.6	7.418	4	0.755
94	تونس	0.712	74.7	6.5	14.5	8.103	−6	0.746
	تنمية بشرية متوسط							
100	الأردن	0.700	73.5	8.6	12.7	5.272	8	0.766
110	فلسطين	0.670	73.0	8.0	13.8	3.359	20	0.761
112	مصر	0.662	73.5	6.4	12.1	5.401	−6	0.702
116	سورية	0.648	76.0	5.7	11.7	4.674	−2	0.692
130	المغرب	0.891	72.4	4.4	10.4	4.384	−13	0.608
131	العراق	0.890	69.8	5.6	10.0	3.887	−4	0.623
	تنمية	بشرية	منخفضة					
160	اليمن	0.458	68.9	2.5	8.7	1.820	−7	0.474

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية" المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الائتمان على الصادرات"، مارس 2014.

توجد بلدان من البلدان المنطقة مثل : قطر، الإمارات العربية المتحدة في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدا وثمانية دول هي: الكويت، السعودي، ليبيا، لبنان، عمان، الجزائر، تونس، البحرين ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة وستة دول هي : الأردن، فلسطين، مصر، سوريا، المغرب، العراق ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة.

كما ان قيمة مؤشر التنمية البشرية للمنطقة العربية البالغ 0.652 تعتبر أقل من المتوسط العالمي البالغ 0.694 وأقل من المتوسطات الخاصة بشرق أسيا والمحيط الهادي وأوروبا وأسيا الوسطي وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وفي فترة ما بين سنوات 2000 و2012 سجلت المنطقة العربية نموا سنويا بلغ 0.94% في قيمة مؤشر التنمية البشرية لتحتل بذلك المرتبة الرابعة مقارنة بالمناطق الأخرى.

1-مستويات الاداء التعليمي في الدول العربية:

كشف تقرير "رصد التعليم للجميع" الصادر عن منظمة اليونيسكو في 21 جانفي 2013،ان نحو نصف الاطفال في الدول العربية لا يتلقون تعليما ابتدائيا بالمدارس اوانهم لا يتلقون اساسيات التعليم حتى عندما يلتحقون بالمدارس بسبب تدني التعليم وغياب الاداء الجيد والترشيد الفعال للتعليم، خاصة مع انتشار الفساد داخل المنظومة التربوية التي غالبا ما تقوم باختيار الاساتذة والمعلمين على اسس ليس لها علاقة بالكفاءة إضافة الى غياب خطط تعليمية جيدة ورؤى حول التخصصات التي يحتاجها البلد وتدريجيا فقدت المؤهلات العلمية قيمتها وتدهورت ميزانيات التعليم وادارة القطاع وانصرف المعلمون عن مهنتهم الى البحث عن تحسين مستوى معيشتهم.[1]

[1]سمية كراش،" هل فشل التعليم في الدول العربية"، BBCARABIC.MHT

وتعتبر تونس من الدول العربية التي استطاعت ان تحقق قفزات مهمة مقارنة بالدول العربية الاخرى في مجال التعليم، حيث حسمت في العديد من القضايا اشكاليتها بشان النموذج التعليمي الذي يجب السير عليه، حيث ربطت التعليم بالسوق وركزت على التخصصات التي لها مردود اقتصادي.[1]

وتمكنت كذلك من تحقيق اقل نسبة امية في المغرب العربي، وارتفاع عدد الناجحين الجامعيين مقارنة بعدد السكان، كما ان مستوى البحث العلمي يكاد يكون الاهم في المنطقة من حيث كفاءته الدولية.

وقد ذكر نفس التقرير أن المستوى التعليمي في دول مجلس التعاون الخليجي متقارب وقد حيث استثمرت دول مثل: السعودية، والإمارات العربية المتحدة في البحث العلمي بشكل جدي وصحيح وحققت المساواة في الولوج إلى التعليم الجامعي بين الذكور والإناث لكن لنجاح ذلك يحتاج إلى حوكمة تعليمية وبحثية أكبر لتكامل العناصر الأخرى الكثيرة والغائبة في هذه الدول وهي الحرية والشفافية وطرح القضايا المهمة للنقاش العام، مع ضرورة توجه الخيرات العلمية إلى مراكز الحكم.

وفي نفس السياق صدر تقرير عن البنك الدولي في 31 ماي 2012 ذكر فيه أن قيام أداء نظم الحوكمة الإدارية وادائها الجيد من شأنه مساعدة المؤسسات التعليمية في منطقة الشرق والأوسط وشمال افريقيا على القيام بإصلاحات تمكنها من ان تكون أكثر استجابة خاصة لاحتياجات الشباب حول التخصصات في الجامعات والتي يتم الطلب عليها في سوق العمل وتصبح بذلك مصدرا للمعرفة والابتكار اللذان يدفعان عملية النمو في المستقبل.

[1] United Nations ,(2012), « Development programme :la bonne gouvernance et le développement humain » p 3.

وقد أصبحت نظم حوكمة الجامعات مؤخرا محور تركيز عملية إصلاح التعليم العالي في جميع الدول العربية في ضوء ارتفاع الطلب لضرورة وجود مؤسسات تعليمية أكثر استجابة وخضوعا للمساءلة وتتناول نظم حوكمة الجامعات كيفية قيام الجامعات ونظم التعليم العالي بتحديد أهدافها وتطبيقها وإدارة مؤسساتها ورصد ما حققته من انجازات .

ثمة توافق واسع في الآراء بشأن دور الاداء المؤسساتي الجيد في تحسين نوعية التعليم مع ضرورة وجود مرجعية محددة لقياس أداء المؤسسات التعليمية ومصداقيتها في الدول العربية .

ويؤثر التعليم على تحسين الانتفاع بفرص التعليم الجيد الذي يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاجية ودعم التجديد وتيسير الاعتماد التكنولوجيات الجديدة ويمكن الأسر الفقيرة من زيادة إنتاجيتها والتمتع بقدر اكبر من ثمار الرخاء على المستوى الوطني.

وكان قد ذكر تقرير العالمي "رصد التعليم للجميع" لعام 2009 في وصفه لنموذج عن أثار مستوى التحصيل الدراسي في خمسين بلد خلال فترة ما بين عام 1960 و2000 خلصت الدارسة إلى أن قضاء سنة إضافية في التعليم المدرسي يزيد متوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي نسبة 0.37% وأن توفر مهارات معرفية أفضل يزيد من تأثير ذلك إلى حد كبير وأن التأثير المركب يؤدي في المتوسط إلى رفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدر نقطة مئوية كاملة وتأثير نوعية التعليم على القواعد الاقتصادية.

وتربط هياكل الحكومة بين العديد من الجهات الفاعلة وهي التي تحدد شروط التفاعل فيما بينها، فقدرة الآباء على المشاركة في القرارات المدرسية وعلى محاسبة المدرسة والمعلمين وضمان الوصول إلى المعلومات مشروطة بتوزيع الحقوق والمسؤوليات في إطار نظم الحكومة وتؤثر لذلك على دوافع المعلمين ومهاراتهم[1] .

1- مجلة العلوم الاجتماعية، "حوكمة التعلم". 2014/18/02

رغم كل ما ذكر فقد بلغ معدل البطالة في الدول العربية عام 2014 حوالي 11.3 % اكثرهم من الشباب المتعلم، حيث ان واحد من كل اربعة عاطلين عن العمل متحصل على شهادة جامعية، وتعكس هذه الحقائق عجز اقتصاديات الدول العربية عن توفير العدد الكافي من الوظائف لمقابلة الطلب المتزايد على التوظيف وعدم قدرة برامج ومشاريع التنمية العربية التي وضعت بغرض تخفيف البطالة بصفة عامة على استيعاب قوة العمل.

قصور سياسات اسواق العمل كان لها الاثر هي الاخرى في ضعف الاستفادة الكاملة من الموارد البشرية الهائلة المتوفرة، كما تشير الحقائق ايضا الى وجود عوائق داخل المنظومة والمؤسسات التعليمية تعيق انتاج المهارات والمعارف الازمة للتنمية والمساهمة في رفع الانتاجية والنمو.

ساهمت السياسات المتبعة التي تشيد بأفضلية القطاع العام عن الخاص الى زيادة اعداد العطلين المفضلين للتوظيف في القطاع العام مما تسبب في هدر رأسمال البشري.

واتاح غياب المساءلة والشفافية الى تواضع اداء المنظومة التعليمية وعدم قدرتها على تقديم خدمات تعليمية ذات نوعية جيدة، حيث ان غياب المساءلة يؤدي الى تدني الكفاءة الداخلية للمنظومة التعليمية من حيث ارتفاع معدلات الرسوب وسوء استخدام الموارد كاستفحال ظاهرة تغيب المدرسين والدروس الخصوصية والفساد الاداري والوساطة وتغليب العلاقات الشخصية على القوانين واللوائح.[1]

[1]صندوق النقد العربي،"تطوير العلاقة بين المنظومة التعليمية و اسواق العمل في الدول العربية"،الفصل العاشر،2014.

2- مؤشر الرعاية الصحية في الدول العربية:

جدول (10): مؤشر الرعاية الصحية في الدول العربية

	العمر المتوقع عند الولادة	الوفيات			الأطباء لكل 1000 شخص	الإنفاق على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق العام الإجمالي	نسب الرضا على الجودة الرعاية الصحية (بالمئة)
		وفات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	معدل الوفيات من 18 و60 سنة لكل 1000 من السكان				
			إناث	ذكور			
السنة	2011		2011		2005- 2010	2009	2008- 2009
تنمية البشرية مرتفعة جدا							
قطر	82	8	52	74	2.8	6.8	–
الأردن	76	7	64	85	1.9	8.9	–
تنمية بشرية مرتفعة							
البحرين	79	10	51	69	1.4	10.9	–
الكويت	80	11	44	61	1.8	5.6	–
السعودية	85	9	80	92	0.9	6.8	29
ليبيا	65	16	134	411	1.9	8.5	–
لبنان	74	9	99	148	3.5	12.3	50
عمان	72	9	78	157	1.9	4.5	–
الجزائر	73	30	100	123	1.2	10.6	52
تونس	76	16	72	134	1.2	10.4	80

تنمية بشرية متوسطة

الأردن	74	21	99	146	2.5	16.10	66
مصر	73	21	85	141	2.8	5.0	53
سورية	75	15	75	132	1.5	4.6	56
المغرب	72	33	89	141	0.6	7.0	–
العراق	69	37	116	207	0.7	31	44

تنمية بشرية منخفضة

موريتانيا	59	112	217	287	0.1	4.9	31
اليمن	64	77	–	185	234	0.3	5.2

المصدر: United Nations « Development programme :UNDP » TABLE 7

وقد بلغ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في المنطقة 71.0 سنة وهو متوسط يزيد بسنة عن نضيره العالمي ويضع المنطقة في مرتبة متقدمة عن منطقي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء.

أما عن متوسط سنوات الدراسة في المنطقة الذي يبلغ 6 سنوات بمعدل 1.3 سنة ويزيد عن نظيريه في جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، لكنه يقل بمعدل 1.5 سنة عن المتوسط العالمي ويبلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي 83.17 دولار (وفقا للتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار عام 2005) بنسبة تبلغ 82% من المتوسط العالمي البالغ 10.184 دولار.

رغم ما تتعرض له المنطقة العربية من صراعات تعيق عملية التنمية بها ولكنها استطاعت ان تحسن من مراتبها في تقرير التنمية البشرية رغم كثرة البطالة في صفوف الشباب وعدم المساواة إذا ما حلت تصبح التنمية أكثر استدامة وإنصافا.

ولكن هذا لا يمنع من وجود تفاوت وفوارق كبيرة بين بلدان المنطقة مما يستدعي الاهتمام أكثر بمحتوى السياسات العامة بشان تعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية والحماية الاجتماعية وجعلها

ضمن خطط التنمية خاصة في ظل الفقر المتعدد الأبعاد الذي تشهده أغلب دول المنطقة والذي يعد العجز في الصحة والتعليم من أهم أسبابه فحسب الأرقام سجل اليمن أكبر عدد من الفقراء الذين يعيشون أوجها متعددة ومتداخلة من الحرمان، إذ بلغ عددهم 7.7 مليون شخص في عام 2006 وهو آخر عام تتوفر عنه البيانات، وبلغ عدد سكان الذين يعيشون على أقل 1.25 دولار 7.4%.

أما عن تحسين الصحة والتخفيض من معدلات الوفيات فقد حافظت العديد من الدول العربية ومن ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي على معدلات منخفضة في معدلات وفيات الامهات، لكن لا يزال هناك تفاوت أساسي بين الدول في هذا المجال، فبعض الدول أحرزت تقدما ملحوظا في معدل وفيات الجهات بينما تحقق البعض الآخر تطورا بسيطا أولم يتوصل إلى أي تقدم يذكر، وحتى ضمن نفس البلد الواحد فقد تكون النسب في المناطق الريفية أعلى بخمس مرات على تلك النسب في العاصمة.

وقد سجلت دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي نجاحا بارزا في نقص معدلات الولادات لدى المراهقات بأقل من 20 لكل 1000 فتاة بينما سجلت دول المشرق العربي والدول العربية الأقل نموا أداء أضعف بنسبة 50 فتاة لكل 1000 فتاة[1].

2-1- الأداء المؤسساتي والرعاية الصحية كأداة لتحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية.

يعتبر الاداء المؤسساتي الجيد اداة لتفعيل إجراءات وممارسات التوجيه والرقابة على المؤسسة، حيث تحدد المؤسسات توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المؤسسة مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من الأطراف المعنية التي تصوغ قواعد وإجراءات صنع القرار، ولا تختلف المستشفيات في سمات كثيرة عن المؤسسات الأخرى وعليه فإن تبني ممارسات الاداء الجيد للمؤسسات ينطوي على فوائد جد عديدة حين يرفع من مسؤولية المستشفيات ويرفع مستوى أدائها على نحو مستدام عبر تبني ممارسات الحوكمة

[1] UNDP التقرير السنوي 2013-2014 بعنوان" شراكة جديدة من اجل التنمية".

الرشيدة وصولا إلى الجودة العالية ومنع الفساد وغيره من السلوكيات غير الأخلاقية ووصول المستشفى إلى درجة عالية من الشفافية حيث تكون محكومة بطريقة جيدة بغض النظر عن كون المستشفى عاما أو خاصا، وتوفر خدمات رعاية صحية عالية الجودة لسائر أفراد المجتمع بغض النظر من الجنس، الدين والطبقة الاجتماعية والانتماء السياسي[1].

والمعروف قطاع الرعاية الصحية بطبيعته قطاع ذو أوجه متعددة ويتكون من عدد كبير من الأطراف المعنية والمستفيدين ونتيجة لهذا يوجد الكثير من تضارب للمصالح وهي المسألة التي يجب تسويتها بطريقة تحقق التوازن بين المصالح المختلفة، لذا فإن الممارسات السلمية للحوكمة والإفصاح سوف تساعد أيضا في تحقيق هذا على نحو متكامل بما يلبي مطالب المرضى مع احتواء التكاليف والتقليل من الفساد.

إن اتباع ممارسات قوية في الإفصاح يؤدي إلى تحسين الشفافية وبناء الثقة والمصداقية في المستشفى من قبل أفراد المجتمع وذلك بالإفصاح عن المعلومات السليمة بالصيغ المناسبة[2].

ويمكن حصر تقييم المستشفيات بناء على أسس ومبادئ الحوكمة في الشكل التالي.

شكل رقم (06): المجالات الخمس لحوكمة المستشفيات

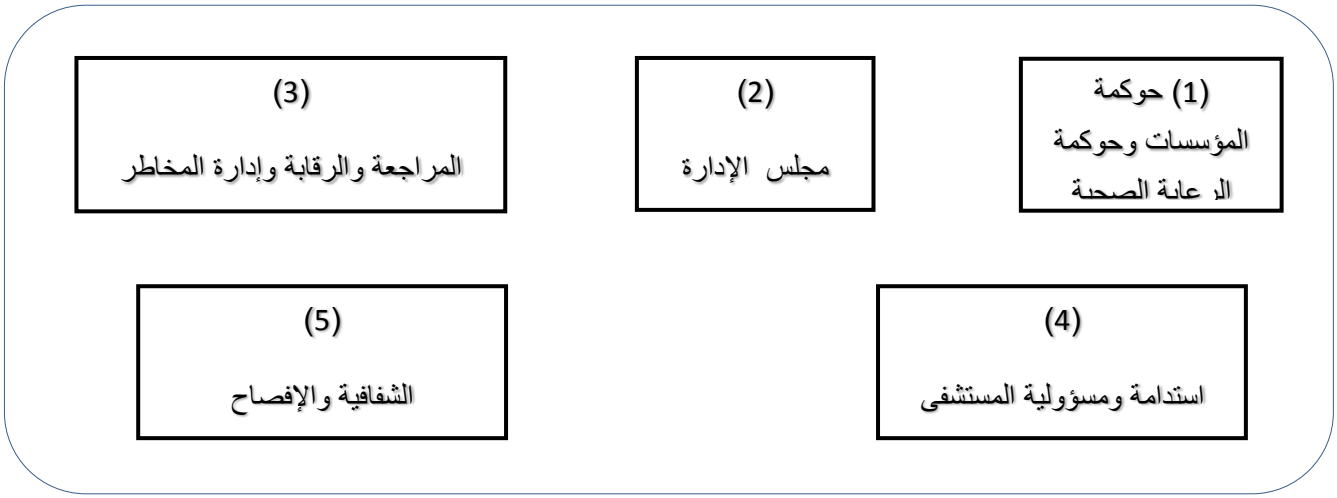

المصدر: من اعداد الباحث.

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،" تقرير التنمية الإنسانية العربية"، 2002، ص16. www.unde.ag/ady.chapter.pdfr.2014/05/14

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للائتمان الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية"، 2002، ص13.

فيما يخص الدول العربية فقد حققت تقدما مرموقا خلال العقود الثلاثة الماضية من حيث توسع إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية وتحسين الأوضاع الصحية لسكانها فمعظم بلدان المنطقة في طريقها إلى بلوغ الهدف الخاص بتخفيض وفيات الأطفال والامهات ضمن الأهداف الانمائية للألفية .

تواجه المنطقة قائمة كبيرة من الأعمال غير المكتملة والتي لم تلقى لحد الآن اهتماما من قبل صانعي السياسات في ظل ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وضغوطاتها على المالية العامة للدول العربية، حيث شهدت الدول المرتفعة والمتوسطة الدخل في المنطقة زيادة سريعة في نفقات الرعاية الصحية في الأجل المتوسط لزيادة الطلب على الرعاية الصحية العالية الجودة في وقت تواجه فيه هذه الدول قيودا عن المالية العامة بسبب ارتفاع معدلات البطالة والارتفاع النسبي لمعدلات الضرائب لذلك من الضروري إيجاد موارد إضافية طويلة المدى للمالية العامة من خلال إصلاحات هيكلية داخلية[1].

ولكن يكون الأمر صعب في ظل غياب مستويات الحوكمة والمساءلة في قطاع الرعاية الصحية فمازال هيكل الإدارة العامة المركزية سائد في معظم نظم الرعاية الصحية في المنطقة العربية ويعيق هذا الوضع قيام هيكل إداري حديث في هذا القطاع، فعملية وضع الميزانية مازالت تركز على المدخلات على النواتج والمؤسسات الحكومية ليس لها مجال يذكر أو حوافز لاتخاذ إجراءات مستقلة لتحسين النوعية أو الإنتاجية .

لا يزال القطاع الخاص إلى حد كبير خارج إطار التغطية الرسمية للرعاية الصحية وتشتد الحاجة إلى وضع معايير للجودة والإنتاجية وتطبيق هذه المعايير لقياس نوعية الرعاية الصحية وسلامتها وكفاءتها ويؤدي استمرار المشاكل الصحية وعدم كفاية أنظمة الصحة العامة إلى انخفاض مستوى إنتاجية قوة العمل مما يؤدي الى انخفاض مستوى المداخيل القابلة للصرف لدى الأفراد على المستوى الفردي اما على المستوى الجماعي فانه يعمل على انخفاض

1- بوعزيز الشيخ، "أهمية التأمين الصحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم" ، المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية. http://ajaes.arasterdiesjournales.com/articel.php.

مستويات الدخل القومي وعرقلة جهود الحكومة لوضع أنظمة صحية فعالة التي تحسن من نوعية رأسمال البشري وإنتاجيته[1] .

وقد جاء في تقرير أصدرته منظمة الصحة العالمية في 22 جويلية 2005 إلى ان الاستثمار في الصحة يسرع بالنمو الاقتصادي وأنه أحد الوسائل الفعالة للتخلص من الفقر وان معظم الدول العربية لا تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنموية الألفية بالنسبة للرعاية الصحية لغياب الشفافية في سن السياسات التنمية الاجتماعية وغياب الحوكمة والمسائلة داخل المؤسسات الاستشفائية[2]، مما أدى إلى انخفاض مستويات التنمية الاجتماعية والإنتاجية الاقتصادية في ظل غياب إصلاح النظام الصحي العام وأرجعت أسباب ذلك إلى:

- عدم معرفة الحقائق وغياب الحوكمة.
- عدم تحديد الأولويات الصحية ورصد الاتجاهات الصحية.
- غياب آليات الحصول على البيانات والإحصاءات الدقيقة لدى متخذي القرارات.

وقد صدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث عام 2000 كتاب بعنوان "التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي" للكاتب هانس روسيلنج، أن الدول العربية التي تحقق تقدما في مجالها الصحي هي التي أحتلت المراتب الأولى في حوكمة الشركات وقلة الفساد حسب مؤشر مدركات الفساد والحوكمة الصادر عن منظمة الشفافية العالمية وكانت الإمارات العربية المتحدة هي التي تصدرت ترتيب الدول العربية في تحقيقها نجاحا واضحا على مستوى الهياكل الصحية وذلك إلى نسبة الإحياء عند الاطفال وقلة الأمراض والاهتمام بالأمهات إضافة إلى جودة الخدمات الصحية المقدمة للأفراد[3].

1- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. ريوديجانيرو 3-14 يونيو 1892 (منشورات الأمم المتحدة رقم المنع 8- I 9.1) القرار 1- المرفق الأول.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تحرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2012 الأردن، ص37.

3- محمود سلامة محمود الهياشة، "حوار التمدن" ، العدد 2997-2010-/6/8 محور الطب والعلوم.
http://www.ahwar.org/debat/strecus.ortasp.

وجاء في نفس الدراسة أن زيادة سنة واحدة في العمر المرتقب تساهم في زيادة الإنتاج بـــ 4%.[1]

وعليه فإن الالتزام بقواعد ومبادئ الحوكمة في كل مراكز الرعاية الصحية في مختلف الدول العربية من شأنه أن يحسن من صحة الإنسان الذهنية والحيوية التي تعتبر العامل الأساسي لكل قدراته الإنتاجية، والقدرة على تحمل أعباء الرعاية الصحية تعتمد على ما ينتجه الاقتصاد الوطني من إمكانات واعتمادات خاصة بتنمية الموارد والطاقات في قطاع الصحة والدواء وأن الاهتمام بالصحة يعد اهتماما بالتنمية وأن الاستثمار في القطاع الصحي بشكل سليم ومحكوم يعد استثمار في المورد البشري وذلك نتيجة لما يسببه النمو الصحي من زيادة في إنتاجية رأسمال البشري وبالتالي من زيادة في معدل النمو الاقتصادي وتحسن مستويات التنمية الاقتصادية كل ذلك بفضل إرساء الحوكمة في القطاع الصحي العربي.

1- أحمد حامد علي العبيدي، "الأمن الصحي في الوطن العربي بمنظور جيو سياسي، دراسة اقليمية"، جامعة الموصل.

خلاصة:

تم التوصل من الدراسة أن الدول العربية تعاني من أزمة مشاركة تعود إلى ما يعتري البناء السياسي من تشوهات ونقائص ولعل أبرزها أن غالبية هذه الدول لا تحترم الدساتير التي تحدد العلاقة بين المؤسسات وبين الدولة والمجتمع ما خلق فجوة واسعة بين النصوص الدستورية وممارسات السلطة، كما تعاني المنطقة العربية في ظل ضعف المشاركة إلى المركزية الشديدة وعدم إعطاء الدور الكافي لمؤسسات الحكم المحلي ناهيك عن أبعاد مؤسسات المجتمع المدني من المساهمة وعدم توفر بيئة صالحة مؤسساتية سياسة وفكرية واقتصادية واجتماعية لذلك سواء على صعيد التشريعات أو القوانين المحددة للدور مؤسسات الدولة والقطاع الخاص مما تسبب في أضعاف ثقة الجماهير في المؤسسات وسمح بكثرة الفرص للممارسة الفساد وتهديد نزاهة السوق وتشويه الاقتصاد وعرض التنمية الاقتصادية في الدول العربية للخطر.

الضرر الذي لحق بأداء المؤسسات في المنطقة العربية أثر واضح بشكل مباشرة بنشاطها الاقتصادي وأضعف المحاولات المستمرة للرفع من قدرات البلدان على مكافحة الفساد باحترام الأطر القانونية المناسبة لذلك، واذا كانت التقارير تشير الى وجود مؤشرات للنمو والرفاهية والتحسن في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ولو بنسب متفاوتة بين الدول العربية فان ذلك لا يرجع الى بنى اقتصادية منتجة او لنجاح السياسات التنموية بل هو نتيجة للبيئة الريعية التي تخفي حقيقة التبعية الاقتصادية وغياب مصادر اخرى للدخل.

الفصل الثاني

تطور مؤشرات الأداء المؤسساتي في الدول العربية

مقدمة:

ترتكز السياسات الإصلاحية للدول على البيئة المؤسساتية، والتي تشمل القوانين والتشريعات واحترام حقوق الملكية وغيرها ومدى تطابقها وضمان استمراريتها وثباتها واتساقها مع ما يحدث في التطورات الدولية، لذلك فإن مجمل السياسات الإصلاحية في الدول العربية كانت غائبة عن الإصلاح الجدي للأداء المؤسساتي والتحسين من نوعية المؤسسات وتعزيز التوجه نحو تحقيق أعلى مستويات التقدم في التنمية الاقتصادية وبعث الثقة في الدولة ومؤسساتها لدى المستثمرين المحلين والأجانب والتقليل من احتجاجات الشعب أو الأفراد عن سوء تسير مؤسسات الدولة لمصالح الأفراد والمؤسسات والتقليل من الفساد والانتهازية.

لذلك سنحاول في هذا الفصل التعرف على حقيقة الأداء المؤسساتي للدول العربية بدأ بمناخ الأعمال ومدى تطابق ذلك مع سهولة الأعمال في الأسواق المالية العربية والمصارف والمؤسسات المالية لما تعكسه عن اداء المؤسسات الاقتصادية والتشريعية والسياسية، ثم محاولة معرفة ترتيب الدول العربية في مؤشرات الأداء المؤسساتي استنادا الى بيانات وتحاليل مؤسسات وهيئات دولية رسمية.

المبحث الأول: تقييم مناخ تأدية الأعمال في الدول العربية

أصبحت الدول العربية تدرك أن تحسن بيئة الأعمال هي عملية مستمرة ومتناسقة، ترتبط بالتطوير المتواصل للبيئة التشريعية والمؤسساتية ككل على أسس تراعي فيها التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية، وتساعد صناع القرار وواضعي السياسيات والقوانين على المستويين العام والخاص في اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحسين مناخ تأدية الأعمال لسد الفجوة القائمة بين إمكانيات الجذب التي تملكها دول المنطقة العربية وبين التدفقات المالية الفعلية الواردة إليها محليا وأجنبيا وذلك بتعزيز الشفافية والإجراءات المسهلة وتأطير نظم العمل المؤسساتي المحفز خدمة لخطط التنمية الاقتصادية المعتمدة والعمل أكثر على الاستفادة من الفرص والإمكانيات المتاحة لتحقيق ذلك.

سعت الدول العربية الى اعتماد سياسات بزيادة درجات التحرر الاقتصادي لتعميق مستوى التكامل مع الاقتصاد العالمي، فأخذت العديد من هذه الاقتصادات تتخلى تدريجياً عن السياسات الحمائية بتحولها نحو تبني سياسات أكثر انفتاحاً في مجال التجارة والاستثمار كسياسة تشجيع التصدير فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي الذي اعتبرته وسيلة لتوفير ما يلزمها من التدفقات المالية خدمة لمشاريعها التنموية اضافة الى اهميته في جلب الخبرات والتكنولوجيات لترقية الصناعات المحلية والرفع من تنافسيتها المحلية والدولية بتطوير مهاراتها وقدراتها الابتكارية.

هناك العديد من الحوافز التي تتحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتهم حتى المستثمرين المحليين وتتضمن هذه الحوافز :السياسات التي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي، الدرجة الانفتاح الاقتصادي، ووجود هيكل ضريبي يشجع تمويل الاستثمار المباشر ولا يعطي

المزايا لسياسة التمويل بالعجز، فضلا عن أهمية وجود استثمارات حكومية في البنى الأساسية التي تسهل العملية الاستثمارية ، اضافة الى تمتع البلد بالاستقرار السياسي.[1]

ولقد أحدثت الكثير من الدول العربية مرونة في الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمارات خاصة في مجال الخدمات المالية، العقارية والاتصالات إضافة إلى عمليات الخوصصة المتتالية والمشاركة لتلك الخدمات لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأعمال والاستثمارات فيما يتعلق بترتيب الدول العربية في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال وقد احتلت دول مجلس التعاون الخليجي المراكز العشرة الأولى عربيا لأنها الأكثر صرامة في تطبيق القواعد والقوانين وحرصها الشديد على توفير المناخ الاستثماري الجيد لكل المستثمرين، وذلك بتطبيق العديد من الإصلاحات التي تخدم مصالح المساهمين والمستثمرين وتحسين من الأداء الاقتصادي والمؤسساتي معا.

وفيما يلي الجدول الموضح للمؤشر العام لتأدية الأعمال في الدول العربية.

[1] محمد بن علي المسلم ،"جذب الاستثمار الأجنبي إلى دول مجلس التعاون واختيار الأسس الصحيحة "،مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي ،أكتوبر2001، ص12.

جدول رقم (11): ترتيب الدول العربية في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال.

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا		التغير في الترتيب	عدد الإصلاحات خلاف العام
		2011	2012		
1	السعودية	10	12	-2	1
2	الإمارات	35	33	2	2
3	قطر	38	36	2	2
4	البحرين	33	38	-5	0
5	تونس	40	46	-6	0
6	عمان	53	49	4	3
7	الكويت	71	67	4	0
8	المغرب	75	94	19	3
9	الأردن	95	96	-1	2
10	اليمن	94	99	-5	1
11	لبنان	103	104	-1	1
12	مصر	108	110	-2	0
13	فلسطين	128	131	-3	0
14	سورية	136	134	2	1
15	الودان	135	135	6	0
16	الجزائر	143	148	-5	1
17	موريتانيا	162	159	3	1
18	العراق	159	164	-5	0
19	جبيوتي	167	170	-3	1

المصدر: تقرير ممارسة انشطة الاعمال IFC.2012

حافظت المملكة العربية السعودية على تصدرها المؤشر عربيا بترتيب عالمي متقدم لغاية عام 2012 وتلتها الإمارات في المركز الثاني عربيا و33 عالميا وقطر في المركز الثالث عربيا و36 عالميا، والبحرين في المركز الرابع عربيا و38 عالميا أما تونس كانت في المركز الخامس عربيا و46 عالميا، والملاحظة من الجدول أن هناك تفاوت كبير في ترتيب الدول وذلك راجع إلى إصرار وقدرة كل دولة على التحسين من أداء مؤسساتها وتحسين بيئة الأعمال بها، لما يقدم مصلحة البلد والمستثمرين المحلين والأجانب لغرض خدمة التنمية الاقتصادية وذلك بتحسين الأداء الاقتصادي والمؤسساتي معا، في حين هناك دراسات ارجعت سبب ضعف النمو الاقتصادي للجزائر إلى طبيعة الإطار المؤسساتي لتوجيه الاستثمار، إذ لا تخضع مشاريع كثيرة إلى أية دراسات جدوى للكلفة والعائد، تربط بين مختلف المشاريع لبلوغ أهداف الاستراتيجية في المدى المتوسط والطويل. وتتداخل عادة المسؤولية عن مشروع ما بين هيئات وأطراف متعدّدة في 25 لجنة وزارية و48 لجنة بلدية يعاني كثير منها مشاكل مؤسّسية وإدارية وفي معظم الوقت، يستمر تنفيذ المشاريع لفترة أطول من المقرّر وتُترك مشاريع كثيرة من دون أن تكتمل، في حين يتعذر استغلال مشاريع أخرى بفعل نقص الموارد لتغطية تكاليف الصيانة.

أما عن مؤشر التنافسية العالمية لعام 2012، فقد كان هو الآخر مشرف لبعض الدول العربية ومحبط لدول أخرى وجاء متوافق مع المراكز التي احتلتها الدول العربية في قياس نوعية مؤسساتها يصدر هذا المؤشر من قبل المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ العام 1979 لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصادياً مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال .

جدول رقم (12): ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمي.

الترتيب عربيا	الدولة	الرصيد	مؤشر الترتيب من بين 142 دولة		التغير في الترتيب
			2012-2011	2011-2010	
1	قطر	5.24	14	17	3
2	السعودية	5.17	17	21	4
3	الإمارات	4.89	27	25	-2
4	سلطنة عمان	4.64	32	43	2
5	الكويت	4.62	34	35	4
6	البحرين	4.54	37	37	0
7	تونس	4.47	40	32	-8
8	الأردن	4.19	71	65	-6
9	المغرب	4.16	73	75	2
10	الجزائر	3.96	87	86	-1
11	لبنان	3.95	89	92	3
12	مصر	3.88	94	81	-13
13	سورية	3.85	98	97	-1
14	موريتانيا	3.2	137	135	-2
15	اليمن	3.06	138	-	-

المصدر: تقرير التنافسية 2011-2012 وبحوث ضمان الاستثمار.

يلاحظ من الجدول تصدر قطر والسعودية المراكز الأولى في الدول الأكثر تنافسا في المنطقة بوصولهما إلى المراكز 14 و17 على الترتيب وذلك بفضل التحسينات وتقوية الأطر المؤسساتية والجهود المبذولة في تحسين الأسواق وكفاءتها إضافة إلى تميز قطر بالتحسن في

مؤشرات المتطلبات الأساسية وعوامل الابتكار والتطور، كما حققت كل من تونس والأردن تراجعا مهما في مراتبها، تونس التي تراجعت 8 مراكز إلى المركز الاربعين ثم الأردن التي تراجعت ستة مراكز إلى المركز الواحد والسبعون حيث استحوذت صادرات الوقود المعدني في السعودية على أعلى حصة من إجمالي الواردات العالمية بين الدول العربية مع ارتفاع حصة صادراتها من الأسمدة إلى 2.2 %عام 2010 اما عن حصة صادراتها من "البلاستيك والمواد المصنوعة منها" في الأسواق العالمية فقد وصلت إلى 1.4% عام 2009 مقابل 0.8 %عام 2010، اضافة الى حصص الصادرات من الوقود لكل ليبيا، قطر والكويت التي سجلت ارتفاعا هي الاخرى. اما بالنسبة للبحرين فقد امتازت في الصادرات السلعية من "الألمنيوم والمواد المصنوعة منه"، وبلغت حصتها في الأسواق العالمية نسبة 1.7 في المائة عام 2009 ،وتميزت مصر في صناعة "السجاد وغيرها ونسيج تغطية الأرضيات"، فقد ارتفعت حصتها في الأسواق العالمية إلى نسبة 2.8 في المائة عام 2009 مقابل 1.3 في المائة عام 2008.[1]

يمكن القول ان ضعف المستوى الإنتاجي للدول العربية نتيجة لانخفاض الجودة والمستوى التكنولوجي أدى إلى انخفاض تنافسية المنتجات العربية في الأسواق الدولية.

المطلب الأول: مؤشر انفاذ العقود.

إن وجود نظام قضائي فعال وكفئ للتعامل مع الشركات خاصة المتعثرة يساعد أصحاب الشركات الجدد على بدء وممارسة نشاطهم والعمل على تنميته، ويقيس "مؤشر إنفاذ العقود التجارية" مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل في القضايا التجارية من خلال رصد التكلفة التي يجب تحملها في سبيل تحصيل مديونية متأخر سدادها وتعتبر الدول العربية هي الأخرى معنية بقياس هذا المؤشر.[2] وقد جاء ترتيب الدول العربية كالتالي:

[1] جمال قاسم حسن ،محمد إسماعيل، "تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، افريل 2012.
[2] سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، 2012، مؤشر إنفاذ العقود 2012.

جدول رقم (13): ترتيب الدول العربية في مؤشر إنفاذ العقود.

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب		التغير
		2011	2012	
1	اليمن	36	38	−2
2	تونس	78	76	−2
3	موريتانيا	83	79	−4
4	المغرب	87	89	−2
5	فلسطين	93	93	0
6	قطر	97	95	−2
7	سلطنة عمان	105	107	−2
8	البحرين	116	114	−2
9	الكويت	117	117	0
10	لبنان	120	120	0
11	الجزائر	123	122	1
12	الأردن	130	130	0
13	الإمارات	133	134	1
14	السعودية	138	138	0
15	العراق	140	140	0
16	مصر	144	147	−3
17	الودان	146	148	−2
18	حيوني	160	160	0
19	سورية	176	175	1

المصدر: قاعدة بيانات بيئية أداء الأعمال وبحوث الضمان.

يلاحظ من الجدول أن هناك تباين في الترتيب العالمي للدول العربية في المؤشر بين أفضل دولة وهي اليمن التي احتلت المركز 38 عالميا والأولى عربيا، وبين سوريا في المركز 175 عالميا و19 عربيا إضافة إلى نجاح بعض الدول في تحسين ترتيبها العالمي ضمن المؤشر هي: تونس، موريتانيا قطر، البحرين والجزائر وسوريا في مقابل استقرار سبعة دول وتراجع ترتيب ستة دول أخرى لعام 2011.

والمنطقة العربية هي الوحيدة في العالم التي تشهد تأخرا واضحا في تطبيق أية إصلاحات في مجال إنفاذ العقود في 2010– 2011 ،مع العلم أن هناك ستة بلدان عربية قامت في السنوات

السبع الأخيرة بتحسين أنظمة المحاكم، إذ قامت كل من مصر، الأردن، موريتانيا بإنشاء محاكم تجارية متخصصة أو دوائر تجارية، وأصدرت الجزائر قانونا جديدا للإجراءات المدنية .

لكن أمر تحسين المحاكم لا يتعلق فقط بتقليص توقيف الفصل في القضايا إنما لا يزال أمام الدول العربية 45 إجراء في المتوسط لتطبيقه إضافة إلى سهولة الحصول على الخدمة الشفافية والاستقلالية ومعايير المحاكمة حسب الأصول القانونية واستقلالية وكفاءة القضاة.

ويوضح الجدول التالي: أي من البلدان العربية تسهل إنقاذ العقود.

جدول (14): البلدان العربية التي تسهل أولا إجراءات انفاذ العقود.

الوقت بالأيام				**الإجراءات (عدد الخطوات)**			
الأكثر سرعة		الأكثر بطء		الأقل عددا		الأكثر عددا	
موريتانيا	370	لبنان	721	اليمن	36	الكويت	60
جزر القحر	506	السودان	810	لبنان	37	عمان	51
المغرب	510	السورية	872	الأردن	38	العراق	51
العراق	520	مصر	1010	تونس	39	السودان	53
اليمن	520	جيبوتي	1228	المغرب	40	سورية	55

المصدر: قاعدة بيانات بيئية أداء الأعمال وبحوث الضمان.

جدول رقم (15): تكلفة انفاذ العقود .(نسبة مئوية من قيمة المطالبة)

الأقل تكلفة		**الأكثر تكلفة**	
عمان	13.5	سورية	29.3
البحرين	14.7	لبنان	30.8
اليمن	16.5	الأردن	31.2
الكويت	19.8	السودان	19.8

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال وبحوث الضمان.

الشكل رقم (07): حماية المستثمرين: حقوق المساهمين، أصحاب حصص الأقلية في معاملات الأطراف ذات العلاقة ترتيب البلدان إلى 3 مؤشرات.

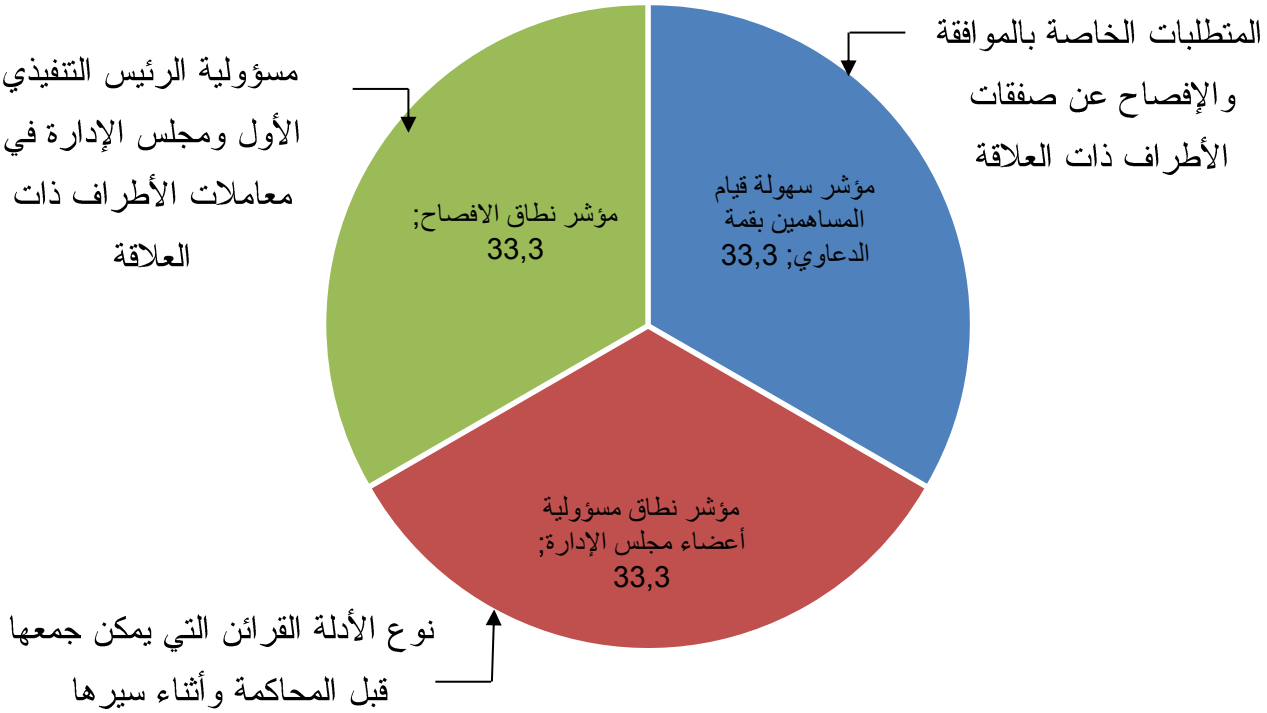

شكل رقم (08): إنفاذ العقود: الفصل في النزاع التجاري من خلال المحاكم

ترتيب البلدان بنسبة إلى 3 مؤشرات.

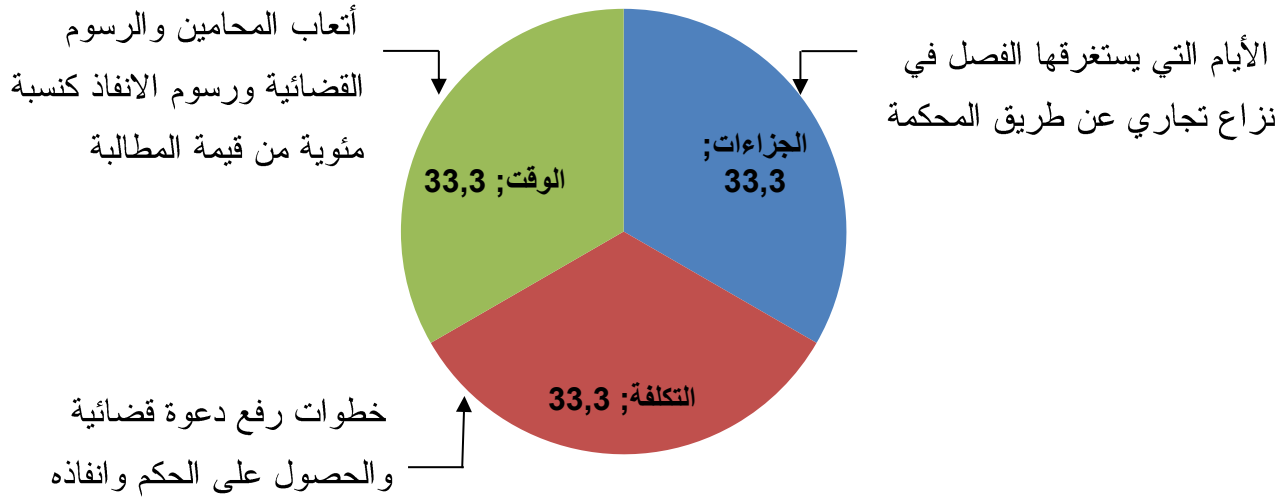

المطلب الثاني: مؤشر الحصول على الائتمان.

يعد الائتمان المصرفي من العناصر الرئيسية لتأسيس المشروعات وتمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية وخصوصا في ظل غياب أسواق المال أو عدم اكتمال نضجها في عدد من الدول العربية ويقيس مؤشر الحصول على الائتمان الذي يصدر سنويا منذ عام 2005 مدى سهولة وصعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع في 183 دولة حول العالم، مستوى هذا المؤشر من شأنه أن يؤثر على قرارات دخول الاستثمار في الدولة العربية[1]، والتي جاء ترتيبها العربي والعالمي كالتالي:

[1] سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية 2012 مؤشر الحصول على الائتمان.

جدول رقم (16): ترتيب الدول العربية في مؤشر الحصول على الائتمان

الترتيب عربيا	الدول	الترتيب عالميا		التغير
		2011	2012	
1	السعودية	45	48	-3
2	مصر	75	78	-3
3	لبنان	75	78	-3
4	الإمارات	75	78	-3
5	الكويت	96	98	-2
6	المغرب	96	98	-2
7	سلطة عمان	130	98	32
8	قطر	130	98	32
9	تونس	96	98	-2
10	البحرين	116	126	-10
11	الجزائر	139	150	-11
12	الاردن	130	150	-20
13	اليمن	139	150	-20
14	موريتانيا	152	166	-14
15	الودان	152	166	-14
16	فلسطين	152	166	-14
17	العراق	170	174	-4
18	سورية	170	174	-4
19	جيبوتي	177	177	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الاعمال، وبحوث الضمان.

تحتل معظم الدول العربية ترتيبا عالميا متأخرا في هذا المؤشر حيث أن جميعها فوق الترتيب 78 عالميا ما عدا السعودية التي حلت في المرتبة 48 عالميا.

ويتكون مؤشر الحصول على الائتمان من 4 مكونات فرعية[1]، يتضح قياسها في الدول العربية في الجدول التالي:

[1] قوة الحقوق القانونية (0-10) النقاط الأعلى تدل على أن القوانين الضمانات والإفلاس مصممة بشكل أفضل لتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان.

- مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (0-6) القيم الأعلى هي التي تشير إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق السجلات والمكاتب العامة أو الخاصة للمعلومات الائتمانية

- تغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشيدين).

- تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين).

جدول رقم (17): المكونات الفرعية لمؤشر الحصول على الائتمان.

الدولة	قوة الحقوق القانونية (0-10)		مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية(0-6)		نقص السجلات العامة للمعلومات الائتمانية(%)		نقطة المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية	
	2012	2005-2012	2012	2005-2012	2012	2005-2012	2012	2005-2012
الجزائر	3	0	3	2	0.3	0	0	0
البحرين	4	0	3	0	0	0	40	4
جبيوتي	1	0	1	0	0.2	0	0	0
مصر	3	0	6	4	3.5	3	13.7	14
العراق	3	0	0	0	0	0	0	0
الأردن	4	0	2	0	1.6	1	0	0
الكويت	4	0	4	1	0	0	29	12
لبنان	4	1	5	1	16.6	14	0	0
موريتانيا	3	0	1	0	0.2	0	0	0
المغرب	3	0	5	4	0	-1	14.6	18
عمان	4	0	4	2	18.9	1	0	0
قطر	4	0	4	2	32.8	32	0	0
السعودية	5	2	6	6	0	0.1	16	16
الودان	4	0	0	0	0	0	0	0
سورية	1	0	2	2	3.7	4	0	0
تونس	3	0	5	3	27.3	18	0	0
الإمارات	4	0	5	3	9	7	29.2	29
فلسطين	1	0	3	3	5.8	6	0	0
اليمن	3	0	2	2	0,7	1	0	0
المتوسط	3.2	0.18	3.2	2.01	6.3	5	7.8	6
OECD	7.2	0.16	4.7	0.04	9.8	4	63.8	18

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال وبحوث الضمان.

تساند نظم المعلومات الائتمانية أيضا المنافسة في سوق الائتمان، لأن المزيد من المعلومات الائتمانية وإتاحته معناه زيادة المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية، وقد أكدت أبحاث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن الافتقار إلى نظم المعلومات الائتمانية يضعف المنافسة

في القطاع المصرفي، حيث أصدرت الجزائر قانونا على ضمان حق المقترضين في الاطلاع على البيانات الخاصة بهم.

ودشنت سلطة عمان نظام المعلومات الائتمانية والبيانات الإحصائية، الذي يجمع المعلومات التاريخية بشأن القروض العاملة والقروض المتعثرة للشركات والأفراد على حد سواء.

كما تبنت الإمارات العربية المتحدة أيضا قانونا جديدا يسمح بإنشاء مكتب إتحادي للمعلومات الائتمانية تحت أشراف البنك المركزي.

المطلب الثالث: مؤشر حماية المستثمرين.

الاهتمام بحماية المستثمرين أصحاب حصص الاقلية من أهم القضايا التي تتناولها حوكمة الشركات في التربح (Self-dealing)، وهي استخدام موارد الشركة في تعاملات تسند إلى معلومات غير معلنة لتحقيق مكاسب شخصية، حيث تعتبر حماية المستثمرين ضرورية لقدرة الشركات على جمع رأسمال اللازم للنمو والابتكار والتنويع والمنافسة وإذا غابت سبل حماية المستثمرين تعذر تطوير أسواق رأس المال وتصبح البنوك مصدر التمويل الوحيد.

طبق العالم العربي بالمقارنة مع المناطق الأخرى، اصلاحات قليلة في مجال حماية المستثمرين وكان المغرب هو الاستثناء ففي عامي 2010/2009 و2011/2010 كان المغرب البلد الوحيد في المنطقة الذي عزز سبل الحماية القانونية للمساهمين من أصحاب حصص الأقلية، من خلال مطالبة الشركات بزيادة الإفصاح في تقاريرها السنوية وصدر مرسوم بمذكرة تفسيرية لقانون الشركات فيما يتعلق بنوع المعلومات الواجب توفرها في تقدير المدقق المستقل الذي يراجع معاملات الأطراف ذات العلاقة .

وفي العالم العربي إجمالا، تم تسجيل سبعة (07) إصلاحات لحماية المستثمرين منذ عام 2005 في أربعة بلدان هي مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية وتونس حين بدأت بتنظيم

ممارسات الإفصاح عن معلومات الشركات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة على نحو أكثر دقة وعمق.

وتطبق الإمارات العربية المتحدة قواعد واضحة بشأن مسؤولية أعضاء مجالس إدارة الشركات ومع ذلك فإن الحماية القانونية للمساهمين من أصحاب حصص الأقلية في الدول العربية مازالت ضعيفة والجدول التالي فيه توضيح للبلدان العربية التي توجد فيها سبل قوية لحماية المستثمرين أصحاب حصص الأقلية وأيها لم يفعل فيها؟.

جدول رقم (18): مؤشر نطاق الافصاح في الدول العربية.

مؤشر نطاق الإفصاح (0 – 10)			
الأكثر		**الأقل**	
السعودية	9	موريتانيا	5
لبنان	9	جبيوتي	5
البحرين	8	العراق	4
مصر	8	الإمارات	4
عمان		السودان	0

المصدر: صندوق الاستثمار والائتمان على الصادرات.

اضافة الى مؤشر الافصاح فان هناك مؤشرات اخرى تقيس تقدم جهود الدول العربية في مؤشر حماية المستثمر، والتي لا تقل أهمية عن مؤشر الافصاح ، وتؤكد النتائج أن هناك العديد من الدول العربية التي اثبتت نيتها في التحسين من ظروف ممارسة الاستثمارات، والجدول التالي يوضح تقدم الدول العربية في هذه المؤشرات .

جدول رقم (19): أداء الدول العربية في المكونات الفرعية لمؤشر حماية المستثمر.

الدولة	مؤشر نطاق الافصاح		مؤشر نطاق المسؤولية		مؤشر سهولة لجوء المستثمرين الاعضاء		مؤشر حماية المستثمرين (متوسط المؤشرات الثالثة)	
	2012	2006-2012	2012	2006-2012	2012	2006-2012	2006	2006-2012
الجزائر	6	0	6	0	4	0	5.3	0
البحرين	8	0	4	0	4	0	5.3	0
جبيوتي	5	à	2	0	0	0	2.3	0
مصر	8	1	3	0	5	0	5.3	0
العراق	4	0	5	0	4	0	4.3	0
الأردن	5	0	4	0	4	0	4.3	0
الكويت	7	0	7	0	5	0	6.3	0
لبنان	9	0	1	0	5	0	5	0
موريتانيا	5	0	3	0	3	0	3.7	0
المغرب	7	1	2	0	6	5	5	2
عمان	8	0	5	0	2	0	5	0
قطر	5	0	6	0	4	1	5	0
السعودية	9	2	8	1	4	0	7	1
السودان	0	0	6	0	4	0	3.3	0
سورية	7	1	5	0	2	0	4.7	0
تونس	5	5	7	3	6	0	6	3
الإمارات	4	0	7	0	2	0	4.3	0
فلسطين	6	0	5	0	7	0	6	0
اليمن	6	0	4	0	2	0	4	0

المصدر: المؤسسة العربية للاستثمار والائتمان على الصادرات.

جدول رقم (20): ترتيب الدول العربية في مؤشر حماية المستثمر.

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا 2011	2012	التغير
1	السعودية	16	17	−1
2	الكويت	28	29	−1
3	تونس	44	46	−2
4	فلسطين	44	46	−2
5	الجزائر	74	79	−5
6	البحرين	74	79	−5
7	مصر	74	79	−5
8	لبنان	93	97	−4
9	المغرب	153	97	56
10	سلطنة عمان	93	97	−4
11	قطر	93	97	−4
12	سورية	108	111	−3
13	العراق	120	122	−2
14	الاردن	120	122	−2
15	الإمارات	120	122	−2
16	اليمن	131	133	−2
17	موريتانيا	145	147	−2
18	السودان	153	155	−2
19	جيبوتي	179	179	0

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات.

وكانت قد أكدت العديد من الدول العربية، الحاجة الملحة لتطوير إجراءات تحسين في بيئة أداء الاعمال لاستقطاب المزيد من الاستثمارات في ظل وجود العديد من الإخفاقات في السياسات الجاذبة له ولأن هذه التشريعات والقوانين هي أحد المحاور التي يجب التركيز عليها في تحسين الأداء المؤسساتي عند وضع أطر مناخ الاستثمار لما أصبح للاستثمارات الأجنبية

أهمية كمصدر أساسي لتمويل القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدماتية خاصة بالنسبة لتلك التي تعاني النقص والتهميش في ظل قلة الموارد المحلية وحاجة الدول العربية الملحة لها لاستكمال برامج التنمية الاقتصادية والزيادة في معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع القاعدة الانتاجية واستهدافها التصدير.

وعليه فإن تبني معايير الشفافية والإفصاح مع المستثمرين ومع المقرضين من الممكن أن يساعد على تفادي حدوث الأزمات المصرفية ويقوي الثقة في الجهود المبذولة وضمان أحسن العوائد للاستثمارات وتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات العربية.

وحسب التقرير السنوي الـــتاسع و العشرون لمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014 ،فقد كشفت فيه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات ان المنطقة العربية احتلت المرتبة الرابعة عالميا في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2014 من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط قيمة المؤشر للجاذبية بلغ 36.7 من إجمالي 100 نقطة، وذلك بعد مجموعة دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية التي احتلت المرتبة الاولى، ودول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية ودول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة في حين جاءت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الخامسة ودول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيرا دول إفريقيا في المرتبة السابعة .

تصدرت في المجموعة العربية المرتبة الأولى دول الخليج العربي بقيمة 45.8 نقطة بمستوى أداء جيد ودول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 39.3 نقطة وبمستوى أداء متوسط وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 34.5 نقطة بمستوى أداء ضعيف.

والمعلوم أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة رئيسية كان نحو الصناعات التحويلية والتجهيزية وتركز في بلدان محدودة، تبعا لحجم اقتصاداتها وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر ولقد كانت الجاذبية في الماضي وثيقة الصلة بامتلاك المواد الطبيعية أو سوق محلية

كبيرة، ولكن مع التحول نحو عولمة الإنتاج والتجارة أصبحت القدرة على المنافسة كموقع للاستثمار والتصدير العامل الرئيسي والمحدد لتوافر الجاذبية وهو ما تتوفر عليه الدول العربية[1]. وفيما يلي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب توزعها على القطاعات الاقتصادية.

جدول رقم (21): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية حسب القطاعات الاقتصادية

القطاع	سنة 2009	سنة 2010
الصناعة	33.9	25.7
الزراعة	0.8	0.1
السياحة	3.7	4.1
الاتصالات	7.5	6.2
الطاقة	54.1	61.9
المالية	–	2.0

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011.

يؤكد الجدول ما تم ذكره حول تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية في قطاع الصناعة والطاقة في حين نالت الزراعة أضعف النسب الاستثمارية.

[1] " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات ،العدد الفصلي الثاني أفريل، 2014.

ويشير الجدول التالي إلى حصة دول البحر الأبيض المتوسط العربية من حجم التدفقات مقارنة مع دول العالم.

جدول رقم (22): تدفقات الاستثمارات الى الدول العربية للبحر الابيض المتوسط.

/	الإجمالي لدول البحر الابيض المتوسط	العالم	النسبة في دول البحر الابيض المتوسط
الاستثمارات الأجنبية المباشرة (1995-2005)	10978	741045	%1.48
الاستثمارات الأجنبية المباشرة 2007	55748	2099973	2.65
الاستثمارات الأجنبية المباشرة 2008	54867	1720873	3.19
الاستثمارات الاجنبية المباشرة 2009	32437	1114189	2.11

المصدر: CNUCED. Data Base 2010

يلاحظ من الجدول أعلاه تحسن ملحوظ في حصة الدول العربية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط من حجم التدفقات في الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين السنوات 2007 و2008 مقارنة بسنة 2005 والسبب يعود الى دخولها في شراكة مع دول الاتحاد الاوروبي خاصة والتحسن في معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة، أما عن نسبة انخفاضها ما بين سنة 2008 و2009 فيعود أساسا إلى انخفاض أسعار البترول والأزمة المالية لـــ 2008 التي مست كل الدول العالم بما فيها الدول المستثمرة في الدول محل لدراسة.

جدول رقم (23): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب البلد المضيف.

البلد	2012	2013
الإمارات	65.6	52.6
ليبيا	52.5	12.5
قطر	–	40.0
الجزائر	5.1	6.2
السعودية	2.8	5.7
العراق	3.2	4.2
مصر	12.1	1.7
الأردن	0.4	0.9
الكويت	16.2	0.4
البحرين	25.5	0.4
سوريا	0.4	0.1
أخرى	1.0	1.7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات 2014.

يوضح الجدول أن دولة الإمارات العربية المتحدة كان لها النصيب الأكبر من إجمالي التدفقات الوافدة الى الدول العربية خلال سنوات 2012 و2013، والسبب هو تحسن المناخ الاستثماري بها وتميزها بالأداء المؤسساتي الجيد على كل الهياكل الاقتصادية القانونية والسياسية كما شهدت انتعاشا هي الاخرى في ليبيا ودولة قطر خلال نفس الفترة.

جدول رقم (24): تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى بعض الدول العربية:

البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	634	882	1081	1795	1662	2592	2746	2264	2571
مصر	237	2157	5376	10.043	11573	9495	6712	6366	-483
الأردن	443	816	1774	3268	2622	2826	2413	1681	1469
ليبيا	143	357	1038	2064	03880	318	3310	1909	0
المغرب	2314	895	1653	2490	2803	2487	1952	1574	2819
سوريا	180	275	800	654	1242	1467	1514	1850	1089
تونس	1283	1540	7281	3312	1616	2758	1688	1513	1143
دول المغرب	4374	3674	11053	9621	9931	11109	9696	7260	6233
دول المشرق	3855	5290	10488	16664	18846	18173	15744	14347	5459

Source : CNUCED , (2012), « Les investissements étrangers directs » , P.2012.

وفي تقرير صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية تراجعت بنسبة 9% من 53.5 مليار دولار سنة 2012 إلى 48.5 مليار دولار سنة 2013، وتمثل تلك النسبة 3.3% من إجمالي العالمي البالغ 1.45 ترليون دولار و6.2% من إجمالي الدول النامية البالغ 778 مليار دولار.

وقد استحوذت كل من الإمارات والمملكة السعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 40% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول العربية.

ويقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو7423 شركة بنسبة تصل إلى 10% من إجمالي الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم، حسب قاعدة بيانات "أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر" اعدتها مؤسسة "الفاينشال تايمز" أكدت أن هذه الشركات تستثمر في

أكثر من 10 آلاف مشروع في المنطقة العربية وتوفر أزيد من 1.6 مليون منصب عمل ولكنها تركزت خاصة في الإمارات، السعودية، مصر، قطر.

تصدرت السعودية قيمة 208.3 مليار دولار بحصة 27.2% الإمارات 105.5 مليار دولار بحصة 13.8%، مصر 85 مليار دولار بحصة 11.1%، لبنان 55.6 مليار دولار بحصة 7.3% المغرب 50.3% مليار دولار بحصة 6.6.

وبسبب ضعف انعدام الاستثمارات الأجنبية المولدة للوظائف في المنطقة يعود أساسا إلى ضعف مناخ الأعمال الذي يظل قائما على الامتيازات أكثر منه على المنافسة فعلى سبيل المثال، تؤدي الحماية الممنوحة لمحتكري صناعات الاتصالات والنقل في "تونس" إلى ارتفاع تكلفة هذه الخدمات لتصديرها إلى الخارج مما يحد قدرتهم على المنافسة في الأسواق العالمية.

كانت المشروعات القائمة في الدول العربية بفعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحسن مناخ أداء الأعمال وحماية حقوق المستثمر دور في خلق هذه الأخيرة للعديد من مناصب العمل والجدول التالي يوضح جليا هذه النتيجة.

تمكنت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى الدول العربية من زيادة عدد المشاريع الاستثمارية والتي نتج عنها زيادة واضحة في مناصب العمل، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (25): مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال 2003-2013

السنة	المشروع	إجمالي الاستثمارات بالمليون دولار	اجمالي فرص العمال
2013	870	58.0354	92.976
2012	1001	47.9540	109.567
2011	1184	63.6241	123255
2010	1025	62.5837	136299
2009	1163	120.7461	177856
2008	1338	210.437	327207
2007	725	80797.6	131421
2006	847	112.4079	188634
2005	649	93.26.08	137796
2004	436	60.2086	70533
2003	464	49.2589	1573901
الإجمالي	9652	959314	1569445

Source : FDI intelligence from the financial times.

شهد عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية اتجاها عاما للنمو من 464 مشروع عام 2003 إلى 1338 مشروع عام 2008 لزيادة التحسين في الأداء المؤسساتي ومناخ الأعمال ولكنه شهد نوعا من الانخفاض بسبب الأزمة المالية من 1163 في عام 2009 إلى 870 مشروع عام 2013.

وعلى ضوء استعراض وضع الدول العربية في مختلف مؤشرات بيئة أداء الأعمال اصدرت مجموعة البنك الدولي وفقا لتقرير بيئة أداء الأعمال لعام 2013، إن الدول العربية طبقت نحو19 إصلاحا سهلت به ممارسة أنشطة الأعمال[1] ، وجاء في محتواها مايلي:

– تأسيس كيان قانوني وبدء النشاط من خلال تبسيط ودمج إجراءات تسجيل شركات الأعمال الجديدة وخفض تكلفتها تحت مظلة جهة وحيدة.

– تجنب اللجوء إلى النظام القضائي والمحاكم لاستصدار شهادات معتمدة وموثقة، لأن عدم وضوح القوانين له انعكاسات سلبية يمكنه تعطيل الأعمال بسبب الدعاوى والاجراءات القضائية فقد خلقت القوانين العقارية المبهمة في اليمن العديد من النزاعات ما أدى إلى عرقلة المحاكم وخفض قيمة الرهون العقارية.[2]

– إدخال نظام العمال بتراخيص مؤقتة مع خضوع الشركة الجديدة لفحص السلطات التنفيذية قبل إصدار الترخيص النهائي، مع اعتماد أسلوب التعامل الالكتروني والتوسع فيه بشكل مستمر.

[1]صندوق النقد العربي،" النشاط الاستثماري للدول العربية "،التقرير السنوي، 2013.
[2]محمد السنور: "الترتيبات الإقليمية للاستثمار في الدول العربية، (المستجدات، الطموحات والعقبات)"، المعهد العربي للتخطيط، ديسمبر 2013.

الشكل رقم (09): عناصر مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار.

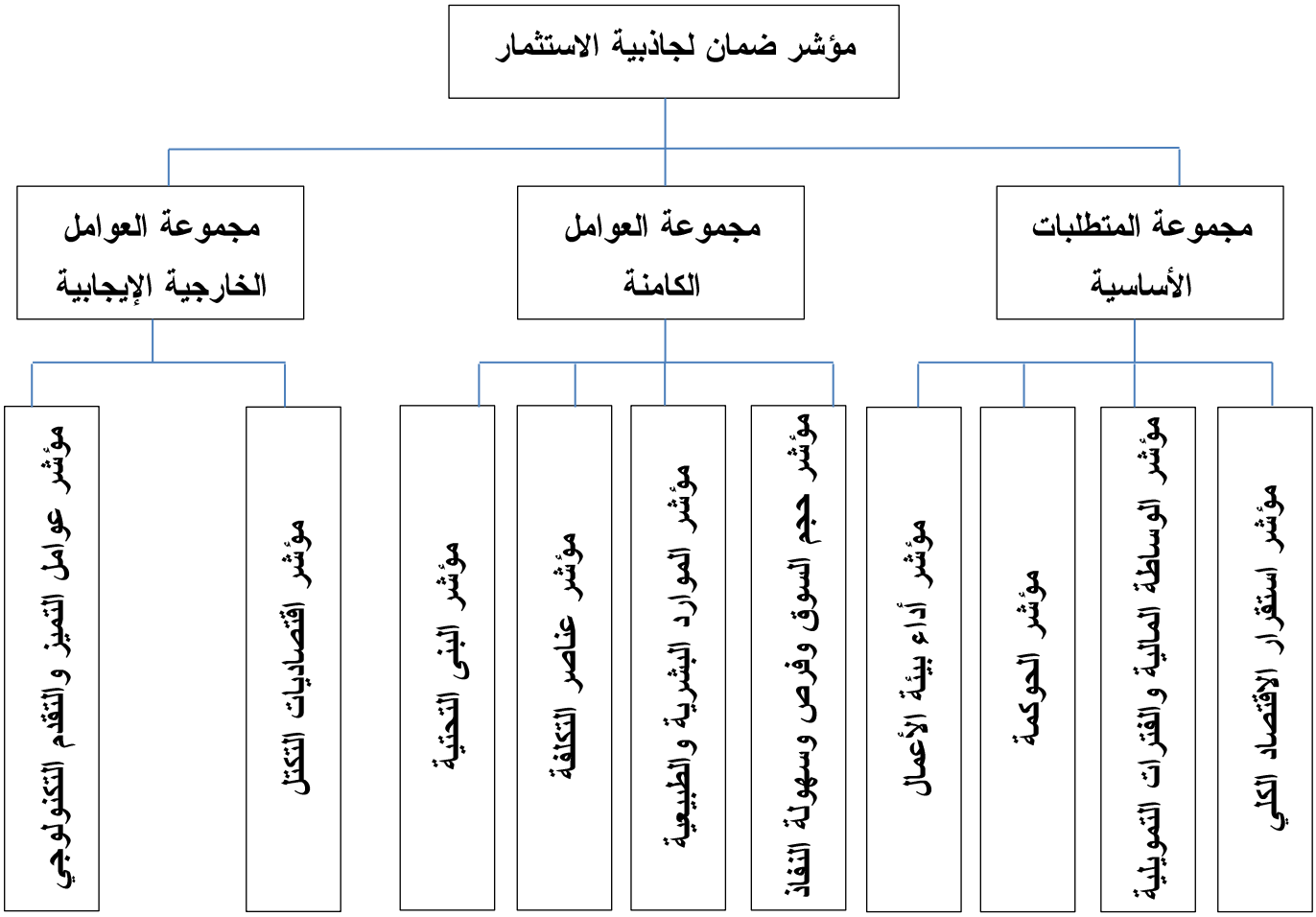

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الائتمان والائتمان على الصادرات 2013.

المطلب الرابع :قانون المصارف والائتمان.

تمكنت الدول العربية بفضل إصرارها على إنجاح الاصلاحات المؤسساتية من التحسين من أداء البنوك والمؤسسات المالية من خلال تبني جملة من الاجراءات والترتيبات تمثلت اهمها فيما يلي :

– إصلاح قانون الضمانات بغرض السماح بإنفاذها خارج المحاكم وتوسع وتنويع أنواع الأصول المنقولة التي يمكن للمدينين تقديمها كضمانات في سبيل الحصول على الائتمان سواء الأصول الحاضرة أو المستقبلية والملموسة وغير الملموسة.

– وضع مواصفات عالمية للضمانات تكون بمنزلة معايير دولية متفق عليها تغطي جميع أنواع الديون ومن ثم السماح لكل من المقرض والمقترض بالاستفادة من هذا النظام العالمي الموحد.

– مراجعة نصوص حماية البيانات الشخصية بغرض توسيع نطاق المعلومات الائتمانية التي يمكن توفيرها من المصادر غير المصرفية وذلك بهدف توسع قاعدة مقدمي البيانات لمكتب تسجيل المعلومات الائتمانية بتغطية بيانات التاريخ الائتماني للعملاء كلفة واحدة من مقدمي التسهيلات التجارية وتجار التجزئة والمرافق العامة مما يزيد من القدرة على التنبؤ باحتمال تخلف المقترض عن السداد.

جدول رقم (26): مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0– 10)

الأكثر تكلفة		الأقل تكلفة	
السعودية	8	موريتانيا	3
الكويت	7	جيبوتي	2
تونس	7	المغرب	1
الإمارات	7	جزر القمر	1
الجزائر	6	لبنان	1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات ، 2013.

جدول رقم (27): مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي (0- 10)

الأكثر سهولة		الأكثر صعوبة	
الكويت	5	عمان	2
المغرب	6	سورية	2
تونس	6	الإمارات العربية المتحدة	2
مصر	5	اليمن	2

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات،2013 .

تمتلك الكويت أشد قواعد الإفصاح صرامة، حيث يجب على أعضاء مجالس الإدارة أن يكشفوا للأعضاء الآخرين عن أي تضارب في المصالح وفضلا عن ذلك يجب على الشركة أيضا أن تفصح فورا للجمهور والجهة الرقابية وسوق الأوراق المالية عن المعلومات التفصيلية الخاصة بالمعاملة وتضارب المصالح ويجب أيضا إدراج أي معلومات مماثلة في التقرير السنوي للشركة، وتطبق بلدان أخرى مثل مصر ممارسات جيدة في هذا المجال.

بالإضافة إلى إخضاع أعضاء مجالس الإدارة للمساءلة عن أفعالهم من خلال قواعد واضحة إذا تبين أن هناك معاملات ضرر أو إجحاف وتعد الكويت التي كانت صاحبة ثاني أعلى ترتيب في العالم العربي على مؤشر قوة سبل حماية المستثمرين من بين البلدان التي تخضع أعضاء مجالس الإدارة للمساءلة ويتم تقرير المسؤولية القانونية في هذا الصدد على أساسا بسيط هو أن تكون المعاملة مجحفة بحقوق المساهمين من أصحاب حصص الاقلية.

- أما عن تسهيل الاطلاع على وثائق الشركات، فإنه لا يمكن حماية حقوق المستثمرين أصحاب الحصص الأقلية بدون تسهيل الحصول على المعلومات الداخلية للشركات، وبدون الحصول على أدلة مستندية، قد يجد المستثمرون أصحاب حصص الاقلية صعوبة في إثبات ان أعضاء مجلس الإدارة يديرون شؤون الشركة على نحو غير سليم.

حيث أن كل من موريتانيا وسوريا واليمن لا تتيح إمكانية الاطلاع على الأدلة المستندية للشركة أثناء المحاكمة أو تسمح باطلاع محدود وهوما يجعل من المستحيل تقريبا على المستثمرين أصحاب حصص الاقلية إثبات دعاواهم .

وعلى النقيض من ذلك فقد قامت المغرب بتعديل القانون ليسمح لأطراف المحاكمة ان تطلب من القاضي الإجبار على تقديم أية أدلة لها علاقة بموضوع المحاكمة واستجواب الخصوم والشهود مباشرة.

غالبا ما تخضع المصارف المملوكة للدولة إلى الانظمة الصادرة عن البنوك المركزية التي تم تعديلها هي الأخرى حسب الدروس المستفادة في حالة الأزمات المالية مثلا أو في حالة حدوث تحولات سياسية على سبل المثال.

في حالة تونس أصدر البنك المركزي أنظمة جديدة للمصارف وجمع مؤسسات الائتمان بعد الثورة من أجل معالجة نقاط الضعف في حوكمة الشركات في هذه المؤسسات بهدف تعزيز دور مجلس الإدارة ومعالجة مخاوف الاقتراض ذات الصلة.

وقد وضعت مؤسسة التنظيم العقاري في دبي (RERA) مدونة لقواعد حوكمة الشركات لمطوري العقارات في عام 2011، والذي اعتبرت المؤسسة أنه في حاجة إلى ارشادات محددة لخصوصية القطاع العقاري العام والخاص بالرغم من سيطرة الشركات المملوكة للدولة عليه مثل: شركة النخيل وإعمار ودبي للعقارات (تابعة لشركة دبي القابضة).

ويمكن تقييم الأداء على مستوى المجموعات العربية فيما يأتي:

توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية في الدول العربية على المستوى القطري أن دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان، البحرين) بشكل عام تصدرت الأداء بأفضل أداء عربي بقيمة 341 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال عام 2013، حيث حلت في المرتبة الأولى عربيا بمستوى متوسط حول المتوسط العالمي البالغ 33.9 نقطة بنسبة 10% وحلت دول المشرق العربي (مصر، لبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 29 نقطة من اجمالي 100 نقطة خلال عام 2013 وبمستوى يقل عن المتوسط العالمي.

ثم جاءت دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، المغرب والجزائر) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 26.9 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2013 وبمستوى ضعيف يقل عن المتوسط العالمي بنسبة تتراوح ما بين 10 % و30%.

جدول رقم (28): أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013.

الترتيب عربيا	المجموعة	القيمة
1	دول الخليج العربي	34.1
2	دول المشرق العربي	29.2
3	دول المغرب العربي	26.9
4	دول الدخل المنخفض	19.0
5	المتوسط العربي	28.0
6	المتوسط العالمي	33.9

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات ، 2013.

وأخيرا حلت دول الدخل المنخفض (سوريا، موريتانيا، اليمن، السودان) في المرتبة الرابعة عربيا بقيمة 19 نقطة من أصل 100 نقطة خلال 2013 بمستوى ضعيف جدا يقل عن المتوسط العالمي بنسبة تزيد عن 30%.

والواضح من الجدول أن المنطقة العربية تعاني من إمكانية توفر أسس الاستثمارية الجاذبية لرؤوس الأموال الأحسن خاصة المقومات الضرورية اللازمة وهي، ضعف في مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي، ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التحويلية الموجهة للقطاع الخاص ومؤشر الحوكمة والإدارة العامة ومؤشر الأعمال وذلك حسب كل بلد.

المبحث الثاني: أداء الأسواق المالية العربية.

سوق الأوراق المالية هي أحد أهم مجالات الاستثمار التي تتيح لكبار وصغار المستثمرين تحقيق الأرباح، وقد تناول بالتعريف مجموع الدراسين لمفهوم سوق الأوراق المالية من حيث كونها "القنوات التي ينساب فيها المال بين الأفراد والمؤسسات والقطاعات المختلفة، بما يساعد على تعبئة الادخار وتشجيع الاستثمار".

فهي الآلية التي بموجبها يمكن تعبئة ونقل مدخرات المجتمع من أفراد ومؤسسات لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية، كما أن هناك الكثير من الدراسين من اعتبر أن السوق المالي هو مقياس للحالة الاقتصادية للبلد لأنها توضح بصورة مستمرة مستويات الأسعار واتجاهاتها وذلك يعني توفر قدرا كافيا من المعلومات حول الأوراق المالية المتداولة فيها حتى يتصف المتعاملون في تلك السوق بالرشادة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المتنوعة مما يدفعهم إلى السعي نحو تعظيم ثرواتهم، إضافة إلى توفر المعلومات للجميع من مقرضين، مستثمرين، الإدارة، الجهات الحكومية، مراقبي الحسابات دون أي تكلفة مما يؤدي إلى تماثل توقعاتهم بشأن أداء الشركات خلال الفترات القادمة والحرية التامة في تداول الأوراق المالية بدون أي قيود ضريبية.

لأجل ذلك فكرت الدول العربية في اعتماد الطريقة المعاصرة في التمويل بالوساطة المالية عن طريق إنشاء الأسواق المالية بها، لما لها من أهمية في عملية التمويل واحداث التنمية في ظل الاحتياجات الملحة للتمويل، لتحقيق ذلك يجب أن تعمل أسواق المال على تعزيز وترسيخ مبادئ العدالة والشفافية حيث لا يمكن تحقيق ثقة المستثمرين الا بالتطبيق السليم لمبادئ وقواعد حوكمة الشركات التي تعمل على تحقيق التوزيع العادل للفائض الاقتصادي على المتعاملين في

الأسواق المالية لاسيما المدراء والمؤسسين والمساهمين، ضف إلى ذلك أن الالتزام بالأداء المؤسساتي الشفاف سيكون عنصرا مهما للوصول إلى رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

وسوف نحاول فيما يلي التركيز على خصائص تطبيق معايير الشفافية والإفصاح في سوق الأوراق المالية العربية.

المطلب الأول: نظرة عن بعض البورصات العربية.

هناك بعض البورصات العربية التي قطعت أشواطا كبيرة في مجال التمويل كبورصة عمان وهناك أخرى ما تزال جامدة لم تتحرك من مكانها مثل: بورصة الجزائر التي لم تصل بعد إلى ان تكون بورصة بالمعنى المتعارف عليه.

وتختلف البورصات العربية من حيث تاريخ نشأتها وعدد الشركات المدرجة فيها وحجم التعاملات الجارية إضافة إلى مستويات نموها أو تعطلها عن الدور المنوط بها وهذه عوامل تختلف حسب كل بلد.

حسب بيانات صندوق النقد العربي الذي يسجل في قائمته بيانات ومعلومات خاصة ببعض البورصات العربية يعرض معلومات مفصلة نوردها في خلال الجدول الموالي.

وحسب صندوق النقد العربي الذي يسجل في قائمته بيانات، معلومات خاصة ببعض البورصات العربية بغرض معلومات مفصلة نوردها من خلال الجدول .

جدول رقم (29): أنشطة الاكتتاب العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حسب كل سوق خلال الفترة 2010-2012 بملايين الدولارات الأمريكية.

الدول	البورصة	2010		2011		2012	
		العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
السعودية	تداول	9	1.019	4	416	7	1.419
المغرب	بورصة الدار البيضاء	2	166	3	49	1	3
سوريا	سوق دمشق للأوراق المالية	3	7	1	3	/	/
عمان	سوق مسقط للأوراق	1	474	1	63	2	264
تونس	بورصة تونس	1	5	1	8	2	7
الإمارات ع.م.	سوق أبوظبي للأوراق المالية	/	/	3	269	/	/
مصر	البورصة المصرية	2	376	/	/	/	/
الجزائر	بورصة الجزائر	1	20	/	/	/	/
الأردن	بورصة عمان	/	/	1	3	/	/
البحرين	بورصة البحرين	1	389	/	/	/	/
قطر	سوق الدوحة للأوراق المالية	1	144	/	/	/	/
فلسطين	بورصة فلسطين	1	50	/	/	/	/

المصدر: : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات ، 2013.

شرح بيانات الجدول:

تعكس النتائج السابقة مدى قدرة الأسواق العربية على المساهمة في توفر التمويل اللازم للنشاط الاقتصادي ان لقيت الاهتمام اللائق من قبل الحكومات، كالسوق السعودية وجمهورية مصر العربية وسوق عمان بالمملكة الأردنية، التي تسير نحو تطوير أساليب عملها سواء تعلق الأمر بالعمليات الداخلية (كفاءات داخلية) أومن خلال حث أسواق الإصدار بها على خلق أدوات مالية أخرى تكون موضوع تداول فيها.

على اعتبار أن تطور ونمو سوق الأوراق المالية يعتبر بمثابة الحافز الحقيقي لنمو وتطور أسواق الإصدار بما يتيح لمجموع المستثمرين فرص تنويع مكونات محافظهم المالية، لذلك تعتبر أن وجود مثل هذه الأسواق في الدول العربية يسهم في إحداث ديناميكية اقتصادية وبالتالي تحريك عجلة التنمية الاقتصادية حيث تساهم :

– وجود هذه الأسواق يساهم في تعبئة الادخارات المحلية المتناثرة لدى كافة الأسواق الاقتصادية لخدمة الاستثمار المحلي بما يوفر لعارضي وطالبي الأموال فرصة تحقيق عوائد وإقبال المستثمرين على توفر السيولة في البورصة للحصول على أرباح أكثر برفع مستويات التداول العام عن أداء أدواره في تحقيق التنمية الاقتصادية، الأمر الذي دفع بكل السلطات في الدول العربية إلى إنشاء مثل هذه الأسواق ومحاولة تنظيمها بالشكل الذي يجعلها قادرة على أداء أدوارها.

فهل بإمكان استخدام الشركات المملوكة للدولة كأداة للسياسات التنموية والصناعية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تؤدي دورها كمحرك للتنافسية والتنمية على المستوى الاقتصادي.

في إعقاب الأحداث الأخيرة التي وقعت في المنطقة، يطالب الجمهور بشفافية أكبر في ما يتعلق بملكية الحكومات في الشركات، في عدد متزايد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والاهتمام بإصدار مدونة لتبيان الحوكمة الخاصة بالشركات المملوكة للدولة على غرار

مصر والمغرب، بغية تعزيز عملية الإفصاح من قبل الشركات المملوكة للدولة وبتعين على الوزارات التي تمارس حقوق ملكية في شركات مملوكة للدولة أن تصدر مدونات أو ارشادات حوكمة بشان الإفصاح وأن تحفز الشركات على توفير تقارير أفضل على أدائها المالي وغير المالي، ويوصي كذلك بأن تتمتع الهيئات الرقابية الحكومية بصلاحية التدقيق في حسابات الشركات المملوكة لدولة ونشر النتائج علنا أو على الأقل الإبلاغ عنها إلى فروع السلطة التنفيذية المختصة، هذه الإجراءات يمكنها أن تقرر تقدم في عملية تعزيز فعالية الشركات المملوكة للدولة.

وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن الدول التي تميزت أسواقها بسيولة مرتفعة حققت معدلات أسرع من معدلات النمو في الدول التي كانت أسواقها أقل سيولة.

– يعتبر نشاط أسواق الاوراق المالية بالدول العربية والأسواق عموما مؤشرا يعكس حقيقة النشاط الاقتصادي من حيث انتعاشه أو ركوده وتعكس مدى كفاءة وفعالية نشاط الشركات المصدرة لتوجيه الموارد نحو القطاعات المنتجة والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

– وجود هذه الأسواق يساعد على استقطاب رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج أو المودعة في مصارف أجنبية، بغرض خدمة الاستثمار المحلي ومنه استغلال هذه الموارد الهامة داخل المنطقة العربية لدفع عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن المالي بين الأقطار العربية بتوفير البدائل الاستثمارية المتنوعة.

– المساهمة في تخفيف الضغط على موازانات الدول العربية لاسيما ما تعلق بالمديونية الخارجية ففي وجود فرصة استبدال ديون تلك الدول بمساهمات في بعض من شركاتها يمكن لهذه الدول حل مشكلة مديونيتها الخارجية وتكون بذلك مركز جذب لرؤوس الأموال الأجنبية بما ينشط أسواقها ويزيد من درجة سيولتها على اعتبار أن المستثمرين الأجانب يمثلون أهم الأطراف على الإطلاق في جميع الأسواق الناشئة لما لها من خبرة في المجال.

الابتعاد عن الوساطة المالية التقليدية الطويلة الأجل بالأحجام عن اللجوء إلى البنوك والمؤسسات المالية للاقتراض.

المطلب الثاني: الأداء المؤسساتي وتعزيز كفاءة أسواق المال العربية.

أدت الازمات المالية في الدول جنوب شرق آسيا وروسيا والبرازيل إلى زيادة الاهتمام بحماية حقوق المساهمين في الأسواق الانتقالية وقد أرجع الكثير من الكتاب حدوث تلك الأزمات إلى ضعف ممارسات حوكمة المؤسسات والالتزام بقواعدها في تلك الأسواق وتعزيز الاستقرار في أسواق المال وتدعيم بذلك الكفاءة المالية والاقتصادية، فأصبح بذلك المستثمرين وخاصة المؤسسات الاستثمارية تطالب بالأدلة والبراهين على أن المؤسسات يتم إدارتها وفق الممارسات السلمية للأعمال التي تؤدي إلى تقليل إمكانيات الفساد وسوء الإدارة إلى أقل حد ممكن، وذلك قبل الالتزام بأي قدر من التمويل فضلا عن هذا فإن المستثمرين الأجانب يريدون أن يتمكنوا من تحليل ومقارنة الاستثمارات المحتملة وفقا لنفس معايير الشفافية والوضوح والثقة في القوائم المالية قبل أن يقدموا على الاستثمار، فالحوكمة أصبحت أمرا أساسيا للمؤسسات المحلية وكفاءة الاقتصاديات لتنمو وتزدهر.

وليس بعيدا عن الأسواق الناشئة تمكنت الدول العربية من إنشاء سوق الأوراق المالية حيث حتمت عليها الظروف الاقتصادية التي ميزتها إلى السير في هذا النهج والاستفادة من الجوانب المالية الإيجابية فيه، الذي لا طالما وقفت حاجزا أمام تحديات الاقتصاد الحديث والحاجة الملحة والدائمة للمشروعات القائمة أو قيد الإنشاء للأموال اللازمة لأنشطتها المختلفة.

إن عوائق التوسع الاقتصادي وانعدام الزيادة في الكفاءة الانتاجية كانت أحد أسباب السعي إلى تطوير وتنمية الأسواق المالية العربية خاصة الثانوية منها.

ولقد أظهرت الدراسات في مجال الاسواق المالية أنها تساهم بفعالية في تنمية العائدات الادخارية وتحريكها نحو فرص الاستثمار الوطنية المتاحة بدليل كبر حجم الاصدارات وعددها في السوق الاولي عبر بعض الاقطار العربية.

جدول رقم (30): مقارنة أداء البورصة المصرية بالبورصات العربية.

السوق		
البورصة المصرية	%29	%7
بورصة البحرين	%11	%3-
بورصة قطر	%7	%3-
سوق دبي المالي	%1-	%16-
سوق أبوظبي الأوراق المالية	%2-	%7-
سوق الأسهم السعودية	%4-	%14-
بورصة عمان	%4-	%7-
سوق الكويت الأوراق المالية	%17-	%10-
سوق مسقط الأوراق المالية	%18 -	%20-

المصدر: : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات ، 2013.

لا تزال البورصة المصرية رغم الخسائر التي تعرضت لها تحتل الصدارة من حيث حسن الأداء بين البورصات العربية خلال عام 2014 نحو29%، كما تصدرت الأداء في النصف الثاني لعام 2014 نحو7% وجاءت بورصة البحرين في المركز الثاني مسجلة ارتفاعا بنحو11% في حين تراجعت بنحو3% خلال النصف الثاني.

وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الثلاث سنوات التي اعقبت اندلاع الصحوة العربية نهاية عام 2010 تفاقم الصراعات والاضطرابات السياسية بالتزامن مع التدهور في الوضع الاقتصادي، فما من شك أن الاضطرابات السياسية أثرت بشدة على النشاط الاقتصادي في المنطقة في عام 2013، حيث استقر النمو عند 2.8% وباتت تشكل الخطر الاقتصاد بفعل التطورات السياسية في الدول المصدرة للنفط خاصة: ليبيا، إيران وسوريا التي

أدت إلى هبوط معدلات النمو تلقت العديد من الدول العربية في ظل هذه الصراعات الى العديد من المساعدات خاصة الاوروبية يوضحها الجدول التالي.

جدول رقم (31): مساعدات الشركاء الأوربيون الصافية للدول العربية. الوحدة (مليون دولار)

الدول	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	325	319	198	190	144
مصر	1742	1005	597	414	1807
ليبيا	74	41	9	642	87
مغرب	1451	930	993	1456	1480
تونس	375	503	550	921	1017
موريتانيا	452	373	374	382	408
الأردن	738	740	954	979	1417
لبنان	1070	580	448	474	710
سوريا	157	208	135	335	1672
فلسطين	2470	2817	2519	2442	2001
تركيا	1116	1362	1047	3189	3033
المجموع	9971	8877	7825	11424	13777

المصدر: صندوق النقد العربي، "النشرة الفصلية "، 2013.

وساهم الضعف الاقتصادي الواضح إلى تفاقم الاختلال في المالية العامة الداخلية لاسيما لدى الاقتصاديات المستوردة للنفط مع تدهور الإجراءات الحكومية وتزايد الإنفاق العام الجاري وارتفاع تكلفة الواردات المدعومة بنسب كبيرة وفي بعض الحالات ارتفاع خدمة الدين، وأثر ذلك بشكل قوي وسلبي على مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية خاصة في أعقاب اللازمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008.

وبالعودة إلى موضوع الاستثمارات فإنها تركزت في أغلبها في قطاعات الخدمات التجارية والموارد الطبيعية وقطاعات السلع غير التجارية حصلت فيه البلدان المستوردة للنفط على 60% من الاستثمار الأجنبي المباشر في تسعينيات القرن الماضي، وذهب 70% من هذا الاستثمار إلى الدول المصدرة له ولكنه ظل منخفض في قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية وهي الصناعات التي تولد الوظائف وتنقل المعرفة.[1]

إذن كيف تستطيع الدول العربية أن تتحرر من قبضة الدائرة المغلقة بين العنف والفساد السياسي والصعوبات الاقتصادية؟.

تحث مبادئ حوكمة الشركات على إتباع النهج الصحيح في إدارة الشركات ولتشجع على إتباع أحدث وأفضل الأساليب الإدارية الحديثة في إدارتها، بالتالي تساهم في نموها على المدى البعيد وزيادة ربحها أو على الأقل التقليل من المخاطر التي قد تتعرض لها هذه الشركات، وذلك من خلال كفاءة مجلس الادارة في إدارة الشركة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تعمل على ضمان السير الجيد للأمور المالية والإدارية وفق سياسة الشركة وملاكها وينعكس كل ذلك على أداء الشركات ومن ثم سوق الأوراق المالية التي تعد مؤشر لقوة الاقتصاد، ومما لاشك فيه توفر مصادر تمويل موزونة وموثوق فيها لباقي المؤسسات التي هي في حاجة للأموال للاستكمال مشاريعها في إطار التنمية الاقتصادية سواء كانوا مجليين او أجانب.[2]

فالشركة التي تطبق مبادئ الحوكمة تعزز مستوى الثقة والاطمئنان لدى مساهميها على استثماراتهم، لأن ذلك يعد مؤشر على دراية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالمخاطر التي تحيط بالشركة وبالتالي قدرتها على إدارة هذه المخاطر والحد منها، وذلك كله فيه مساعدة للمستثمر على اتخاذ القرار السليم مع مراعاة المعاير الأساسية الأخرى للاستثمار.[3]

---

[1] د. رياض بن جليلي، "فجوة جاذبية الدول العربية الاستثمار الأجنبي المباشر، أهم نتائج التحرير السنوي الثامن والعشرين حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011-2012"، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

[2] البنك الاهلي المصري: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات، حوكمة الشركات" النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، 2003.

[3] السعيدي ناصر،" الحوكمة إدارة الشركات في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، (الافصاح والشفاهية) "مجلة اتحاد المصارف العربية، 2005، ص28.

إضافة إلى ذلك فإن التزام الشركات بالحوكمة يعني اطمئنان وأمان للمستثمر على أمواله وقيامه بالاكتتاب والإصدارات التي تطرحها الشركة للحصول على التمويل سواء بالأسهم مثل زيادة رأسمال أو القرض مثل السندات وغيرها.

إشاعة تطبيق الشركات العربية للحوكمة يؤدي إلى اقتناع المستثمر الأجنبي بأن استثماراته وأمواله سوف تدار بالطريقة التي تضمن من خلالها تنمية أرباحه لأنه يبحث عن بيئة ذات قاعدة قوية تحمي استثماراته وتنميها.

1- حوكمة الشركات في الدول العربية:

تتصف اقتصاديات الدول العربية عموما بأنها اقتصاديات ريعية تعتمد على النفط كمورد رئيسي وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي إضافة إلى سيطرة الحكومة على معظم الخدمات العامة كالنقل والكهرباء، الماء والاتصالات وقلما نجد أن هناك معاملات بيع حصصها للقطاع الخاص لأنه لا يزال بعد في مراحله الأولى.[1]

أما من ناحية أسواق المال هناك تباين كبير في مستواها بين مختلف الدول العربية مثلا: أسواق المال في دول الخليج تعتبر ناشئة ولكن ذات تشريعات جيدة لضبط العمل بها، أضف إلى أن هذه الأسواق الناشئة أخذة في التحسن من ناحية التشريعات القانونية ومن ناحية تطوير الأدوات الاستثمارية ولكن قد يعيب على بعض إدارات هذه الأسواق بطئها وبطئ عملية التطوير.

ومع ذلك لم تكن الشركات الخليجية بمنأى عن تداعيات تلك الأزمة التي مست كل أنشطتها مما ساهم في تحولات عملية من خلال تفعيل بعض اجراءات وأنظمة الحوكمة في شركات مجلس التعاون الخليجي ولكن بدرجات متفاوتة وقد تجلي اهتمامهم بقضايا الحوكمة من خلال تنظيم العديد من الفعاليات في هذا المجال.

[1] حتاملة محمد،" دور المصارف في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات"، منتدى المعرفة، 7 أيلول 2003، ص67.

وانشاء الأجهزة المعنية التي تشرف على تطبيق قواعد الحوكمة في معظم دول المجلس بالإضافة إلى اصدار الأنظمة والقواعد التي تنظم عمل الشركات الخليجية خاصة تلك المدرجة في أسواق المال ولكن لازال أمامها الكثير لتطبيق معاير أكثر أمانا لحوكمة الشركات،[1] حيث توصلت دراسة ميدانية حول حوكمة الشركات قام بها معهد دبي للحوكمة وحوكمة الشركات 2010 في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن أكثر من 56% من شركات المنطقة تفتقد الخبرة الكافية فيما يتعلق بتعريف مزايا حوكمة الشركات، كما أن ممارسات ما يقارب 95% من الشركات بينت أن ممارساتها في مجال حوكمة الشركات في حاجة إلى تحسين في هياكل وأدوار مجالس ادارتها وبعض جوانب الرقابة مثل: إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

وكشف كذلك نفس التقرير على دراسة قام بها عن سوق الأوراق المالية في مصر أنه على الرغم من ضخامة مجتمع الشركات العاملة في مصر وضخامة رأسمالها في السوق فقد كشفت الدراسة عن وجود ما يقارب 95% من شركات المساهمة في بورصة الأسهم يصعب تقييم درجة حوكمتها نظرا لعدم قيدها ببورصة الأوراق المالية ووجود ما يقارب 39% من شركات المساهمة والتوصية بالأسهم المقيدة بالبورصة يصعب أيضا تقييم درجة حوكمتها نظرا لعدم تداول أوراقها المالية بالبورصة بفعل عدم خضوعها لإشراف هيئة سوق المال.[2]

فيما يتعلق بالتطورات التنظيمية والتشريعية في بورصة عمان، اصدرت وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب بإصدار تعليمات النماذج والوسائل الخاصة بالأخطار عن العمليات التي يشتبه بانها مرتبطة بغسل الاموال أو تمويل الارهاب، وذلك لبعث الثقة أكثر لدى المتعاملين الاقتصاديين، أما بورصة مسقط فقد صدرت قرار بإنشاء مركز عمان للحوكمة والاستدامة والنظام الخاص به، وستكون تبعية المركز الى الهيئة العامة لسوق المال. وفي نفس السياق، اعتمد مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال النسخة الجديدة من ميثاق حوكمة الشركات المساهمة العامة.

---

[1] الحميد ابراهيم، رئيس الهيئة العامة لسوق المال في مصر، مؤتمر "مستقبل الاقتصاد المصري في ظل ممارسات الإدارة الرشيدة، الخمس المصرية للأوراق المالية ومركز المشروعات الدولية، أكتوبر، 2010، ص2.

[2] الحميد ابراهيم، "مؤتمر مستقبل الاقتصاد المصرفي في ظل ممارسات إدارة الرشيدة" ،مرجع سبق ذكره.

البورصة المصرية هي الاخرى باشرت القيام بجملة من التشريعات حيث صدر عن الهيئة العامة للرقابة المالية، قواعد وضوابط حوكمة صناديق التأمين الخاصة وذلك في ضوء التعديلات الأخيرة للائحة التنفيذية لقانون صناديق التأمين الخاصة، كذلك أصدر مجلس إدارة الهيئة عدد من الضوابط والقرارات التنظيمية لشركات التمويل العقاري لإستكمال تفعيل التعديلات التي استحدثت باللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري، كما أصدر قواعد الترخيص مجلس إدارة الهيئة قرارا لشركات جديدة بمزاولة نشاط السمسرة في الأوراق المالية وتتطلب الضوابط الجديدة تقدم الشركة الراغبة في الحصول على ترخيص بخطة عملها وتقديراتها بشأن حجم نشاطها وعدد الفروع المزمع ترخيصه في ضوء دراسة احتياجات السوق والخدمات المقدمة به.[1]

وخلصت الدراسة إلى أن عدم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يكون في شركات قطاع الأعمال العام التي تم خوصصتها ومازالت الدولة تسيطر على ملكيتها وإدارتها.

وهي سمة تتشارك فيها أغلب الدول العربية وهوما يعرف بالهيمنة الاقتصادية للدولة وتتضح من خلال:

- امتلاك الحكومة للنصيب الأكبر للمشاريع الحيوية ومشاريع البنى التحتية .
- القيود التي يضعها البنك المركزي لتنظيم الائتمان لدى البنوك المحلية.
- الافتقار إلى نظام تشريعي كفؤ قادر على وضع تشريعات من شأنها حماية مصالح المستثمرين كما في الدول المتقدمة.

ما أكدنا عليه في المباحث السابقة أن الحوكمة السليمة مرتبطة إلى حد كبير بتحسين أداء التشغيل وتقييم الشركات في الأسواق من خلال المحافظة على حقوق المساهمين المحليين والأجانب إضافة إلى مساهمتها في تشجيع الابتكار والاستثمار الطويل الأمد في رأسمال البشري والمادي إلى جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحفظ الملكية الفكرية من خلال تحفيز الأداء

[1] صندوق النقد العربي، "اداء الاسواق المالية العربية"، النشرة الفصلية ،2013.

وتوليد عائدات أعلى وزيادة ربحية الشركات.[1] وهوما تفتقر إليه الدول العربية افتقارها إلى وجود الشفافية اللازمة فيما يتعلق بقيام استثمارات عالية الكفاءة لعدم وضوع الرؤية في القوانين التجارية واتاحت الفرصة لحصول المقيدين على استثناءات تضر بالإطار العام لحوكمة الشركات .

قد دلت الكثير من الدراسات على انخفاض كفاءة وأداء المؤسسات التي تملكها الدولة في معظم الدول العربية وذلك لغياب وجود نظام فعال لحوكمة الشركات وبالتالي عدم توفر بيئة آمنة لنظام مالي فعال يستطيع المستثمرين من خلاله الاطمئنان لقنوات توظيف أموالهم مما يؤدي إلى خلق مشاكل عديدة تعيق انتاجية المؤسسات وتدمر الهدف الأساسي لتحقيق التنمية ضف إلى ذلك ضعف عزيمة مسيري المؤسسات العمومية واضراهم لخدمات الصالح العام في غياب المساءلة والمحاسبة باعتبارهم ليسوا الملاك الحقيقيون لهذه المؤسسات مما يرفع من تكاليف الاستثمار ويشوه سمعة الهيئات والمؤسسات الوطنية العربية ويحاول المستمرون الابتعاد عنها، وهي في أمس الحاجة إلى التمويل لغرض اتمام برامجها التنموية والاستثمارية، حيث أن فشلها في جذب مستثمرين محليين وأجانب يضعف التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي وانحساره.

2- معوقات أسواق المالية العربية في غياب حوكمة الشركات:

على الرغم من الاصلاحات التي عرفتها الأسواق المالية العربية تماشيا مع التطورات التي يعرفها النظام المالي العالمي، ورغم النمو الملحوظ في نشاطها ولكنها لاتزال دون المستوى المطلوب ولا تزيد عن كونها أسواقا نامية دون مستوى كفاءة الأسواق المالية القوية ولاتزال تفتقر إلى مخزون الممارسات الاستثمارية الرشيدة وتواجهها جملة من العوائق تحول دون تحقيق الكفاءة والفعالية المطلوبة لجذب المصادر المالية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية وأهم هذه المعوقات ما يلي:

[1] كاترين ل. كوشتا هليلينج، جون، د.سوليفان "غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية" CIPE، 2003.

2-1- معوقات تنظيمية وتشريعية وهيكلية:

كعدم قدرة اللوائح والقوانين الخاصة بالأسواق العربية على مواكبة التطورات الحاصلة إضافة إلى كثرة إصدار القرارات وتعقد القوانين ذات العلاقة دون انسجامها واختلاف الهيئات القائمة على تنفيذها أدى إلى اعتراض عمل هذه الأسواق في الكثير منها:

إضافة إلى غياب القوانين المتعلقة بالفصل بين الدور التشريعي الذي تقوم به هيئة الرقابة على الأسواق التي تعين من قبل الحكومة وبين الدور التنفيذي الذي تقوم به البورصة، فالأسواق العربية ليست مستقلة ماليا وإداريا معنى ذلك أنها لا تخضع لحركتها الذاتية.

- غياب التشريعات التي تحدد إنشاء مؤسسات المقاصة والتسوية والحفظ والإيداع المركزي وغيرها من الأجهزة المساندة، مما ادى إلى زيادة التقلبات في أسعار الأسهم وزيادة مخاطر الاستثمار وافتقار الأسواق العربية إلى شركات الترويج وضمان الاكتتاب وافتقارها الى الكثير من التشريعات و النصوص الواضحة والصحية حول حماية صغار المستثمرين.

2-2- قصور آليات العمل في الأسواق المالية العربية:

كعدم توفر شركات صانعة للأسواق للمحافظة على التقلب الشديد في الأسعار، وعدم كفاءة الوسطاء الماليين وعجزهم عن إعطاء المشورة للمستثمرين.

هناك بعض الأسواق العربية إلى لم تشهد إلى اليوم صدور قانون تأديبي يخص المخالفات والصفقات المشبوهة وضعف آليات الرقابة والإشراف واكتشاف أي خلل أو انحراف كالحصول على بيانات بطرق غير شرعية ومعلومات وإشاعات خاطئة في هذا الإطار نجد ان العقوبات غير محددة بشكل قاطع على مثل تلك الممارسات.

2-3- المعوقات الهيكلية:

- عدم المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية كمحرك استثماري لتحقيق الأرباح كما أن هناك تأخر في برامج الخوصصة في الدول العربية.

– عدم استفادة المصارف العربية من وجود أسواق للأوراق المالية كمصدر مالي طويل الأجل.

يميل الأفراد في الدول العربية نحو الاستثمار المصرفي بعيدا عن أسواق المال لما يصاحبها من تقلبات في الأسواق وغياب قوانين صريحة وواضحة تحمي المستثمرين وحوكمة رشيدة تحفظ الحقوق.

– قلة الانفتاح على الخارج لعدم وجود أنظمة استثمار مشجعة في كامل الدول العربية مما أثر سلبا على ثقة المستثمرين بالأسواق العربية وبالتالي عدم فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية ونقل الخبرات.

2-4- قصور أنظمة الإفصاح المالي:

رغم التشريعات الصادرة في هذا الشأن، إلا أن الواقع بعيد عن المستوى المطلوب الذي تشهده الأسواق المتطورة، فأنظمة الإفصاح المالي في الدول العربية غير مدققة وتميل في بعض الأحيان الى العموميات، ونقل التقارير المالية للشركات بعيدة عن الجودة المنشودة، ومصداقيتها متفاوتة من دولة إلى أخرى، تقتصر في بعض الأحيان على نشر الموازنة الختامية والاكتفاء بعمليات نشر سنوية بما لا يوفر المعلومات الكافية للمستثمرين كقاعدة أساسية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

المطلب الثالث: الأداء المؤسساتي في المصارف العربية.

القطاع المصرفي في عدد قليل من البلدان العربية وخاصة تلك التي تنتمي إلى مجلس التعاون الخليجي متطور جدا ويحقق أرباحا وكفؤ ولكنه في نصف دول المنطقة العربية تقريبا ليس متطور بشكل جيد وسيطر عليه القطاع العام، وتتميز بنوك القطاع العام بتدخل الحكومة في تخصيص الائتمان وبالخسائر ومشاكل متعلقة بالسيولة، إضافة إلى الفروقات الكبيرة في أسعار الفائدة.

وقد أكد صندوق النقد الدولي في تقرير حديث عام 2013 عن الاوضاع الاقتصادية في الدول العربية أن عليها الاستفادة من الدروس والتعثرات السابقة بضرورة تقوية القطاع المالي والمصرفي حين أثبتت أزمات الأسواق الناشئة أن ضعف القطاع المالي والمصرفي كان من أهم أسباب الازمات التي تعرضت لها تلك الدول، ولكن اصلاحه هو أساس نجاح كل الاصلاحات الاقتصادية بشكل عام.

إذا أرادت الدول العربية النجاح في عملية الانفتاح والتكامل مع الأسواق المالية فمن الضروري أن تكون قطاعاتها المالية وممارساتها المصرفية مهيأة لهذا الوضع لتجنب ضياع الفرص المتاحة أمامها على الصعيد العالمي وتحصينها ضد الأزمات المالية المحتملة، والسبيل الأمثل إلى ذلك يتمثل في خلق نظام فعال لحوكمة المصارف في الدول العربية لتوفر بيئة آمنة لنظام مالي فعال يستطيع المستثمرون من خلاله الاطمئنان إلى قنوات توظيف أموالهم.

1- الحوكمة المصرفية والإصلاحات المؤجلة:

تدهور أسعار النفط في السنوات الأخيرة أدى إلى تدهور الاقتصاديات العربية، فقد أخل كثيرا بالتوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاديات العربية خاصة ارتفاع عجوزات ميزانية الحكومات وموازين مدفوعاتها فقد وصلت عجوزات الموازنة الحكومة في بعض الدول إلى ما يقارب 10% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تأثرت معدلات النمو الاقتصادي في الدول النفطية وتأرجحت ضمن حدود متواضعة مما انعكس سلبا على الكثير من القطاعات الاقتصادية للدول العربية النفطية، والسبب أن القطاع المالي والمصرفي بها لا يزال يحتاج إلى الكثير من التطوير والإصلاح، كما ان دول عربية عديدة لازالت بعيدة عن إمكانية تحرير حساب رأسمال، إضافة إلى حاجة بعضها البعض إلى نظام مدفوعات كفئ ومتطور ولا تزال الكثير من الدول

العربية بعيدة ومتأخرة عن تحقيق تقدم ملموس في مجال توسع وتنويع قاعدة الإنتاج ودفع وتعزيز قدراتها التصديرية.[1]

وقد عانت نتيجة ذلك بورصات المنطقة من تدهور حاد لتدهور المصارف بها وقلة المشاريع الضخمة المربحة وانخفضت بذلك معدلات أدائها بشكل ملحوظ حيث سجل مؤشر صندوق النقد العربي للأسواق المالية العربية خلال 2013 انخفاض بنسبة 24% وتأثر نشاط القطاع الخاص في هذه الدول لتقلص الإنفاق العام الذي لايزال يشكل نسبة عالية من النشاط الاقتصادي للدول العربية ليصل إلى ما يمثل 45% من الناتج الإجمالي المحلي.

وعليه فإن ضعف الشفافية وضعف الأداء المصرفي لانعدام تطبيق الحوكمة المصرفية هي أحد أسباب قلة التدفقات المالية نحو المصارف العربية وفشل وتأخر اصطلاحات الاقتصادية الخاصة بالخوصصة وتشجيع القطاعات الاستثمارية الخاصة في الوقت الذي هي في أمس الحاجة إلى تطوير مختلف قطاعاتها من مرافق أساسية إلى قطاعات الإنتاج وخدمات الصحة والتعليم نسبة إلى تزايد أعداد سكانها ولكن مع قلة مصادر التمويل المصرفية والتي توجه أساسا إلى الاستثمارات والحصول على تمويلات إضافة من الأسواق المالية العربية أصبحت أهداف التنمية في الكثير من هذه البلدان أمرا مستحيل خاصة مع التصعيد الأمني والسياسي الذي تشهده المنطقة العربية منذ إحداث مصر والربيع العربي.[2]

وما يميز الدول العربية ودول شمال افريقيا خاصة وجود عدد ضخم من الشركات وضآلة شديدة في عدد الشركات المقيدة في البورصات وأغلب المؤسسات أما مملوكة ملكية عائلية أو شركات خاصة صغيرة، أو شركات مملوكة للدولة والتعاونيات والجمعيات التعاونية أو أي مؤسسات أخرى منشأة على أساس مجتمعي إلى جانب العديد من المؤسسات التابعة لقطاعات غير الرسمية وبصفة عامة فإن النظم الآلية والإشرافية تتسم بالضعف لا يشجع الحوكمة الجيدة

[1] فؤاد شاكر: "الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير الدولية"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي لعام 2005، الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية.

[2] مركز المشروعات الدولية الخاصة،"دليل تأسيس أساليب حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والمتحولة" مارس 2013.

للشركات والمصارف المستقبلة لأموالها والمقرضة لها كمصدر أساسي للتمويل في النظام المالي العربي.

إن الأداء الجيد للبنوك له نتائج ايجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار أسواق المال والحد من الفساد الاقتصادي والمالي، كما أن التزام البنوك بمعايير الحوكمة يسهم في تشجيع الشركات التي تقترض منها بتطبيق هذه القواعد والتي من اهمها: الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة إضافة إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلاع عن التعثر.[1]

المطلب الرابع: واقع حوكمة البنوك في الدول العربية.

أصدرت لجنة بازل تقرير حول دور الحوكمة في المصارف عام 1999، ثم أصدرت نسخة معدلة عن هذا التقرير عام 2005 وفي عام 2006 أصدرت اللجنة نسخة أخرى معدلة عن التقرير السابق، ومن أهم ما جاءت به هذه النسخة مبادئ حوكمة البنوك وهي:

– إمتلاك المسؤولين في البنك المهارات والخبرات والمعلومات الضرورية لإدارة البنك وفقا للسياسات والتوجهات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة.

– مراقبة هذا المجلس للأهداف الاستراتيجية وإدارتها في إطار مصلحة حملة الأسهم والمودعين مع إتخاذ كل الاجراءات التأديبية في حالة وجود تجاوزات أو ممارسات غير قانونية من طرف العاملين أو حملة الأسهم او أي مسؤول في الإدارة.

– إيجاد هيكل إداري متكامل في إطار تحديد للمسؤوليات وتوزيعها على مجلس الإدارة والإدارة العليا والعاملين في البنك ويساعد هذا الهيكل على الأداء المتميز للبنك وسلامة موقفه المالي بفضل اتخاذ القرارات التصحيحية الراشدة في جميع المواقف خاصة الحساسة منها.

[1] إربك هونتر "العلاقة بين حوكمة الشركات وعملية التنمية" مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE بمشاركة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID. .WWW/cipe.erg

– توفر الاستقلالية لمراقبي الحسابات وأعضاء الرقابة الداخلية كأسس جوهرية لتعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة والتزام عاملي البنك بها على طول الوقت وتعزيز الشفافية والإفصاح.

ما هو موقع البنوك العربية من معايير لجنة بازل المتوافقة مع قواعد ومبادئ الحوكمة في المصارف؟

اعتبرت مصر أول دولة عربية قامت بإجراء تقييم لممارسة حوكمة المصارف فيها من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سنة 2001 وقد أشارت نتائج التقييم إلى أن القواعد المنظمة لإدارة الشركات والمصارف المطبقة في مصر تتماشى مع المبادئ الدولية في سياق اربعين مبدأ من إجمالي ثمانية واربعين مبدأ وأن تطبيق قواعد الحومة المصرفية في مصر قد شهدت تطور ملحوظا إلى 80% منذ مارس 2003 مقارنة بـــ 62% سنة 2000.

الجزائر: شرعت منذ 1990 السلطات العمومية بإجراء تعديلات هيكلية على القطاع المصرفي بهدف التهيئة للعمل وفق آليات اقتصاد السوق وتحقيق نوعية الخدمات المصرفية وخلق المنافسة بين البنوك ولكن أزمة خليفة والبنك الجزائري الصناعي والتجاري كانت أحد دلائل انعدام الرقابة وضعفها على نشاط البنوك وهوما عرف بسوء الحوكمة التي ميزت الوظيفة الرقابية لبنك الجزائر، ولكن إصدار اللجنة البنكية قرار يوقف عمل الشركة الجزائرية للبنك في 2005 لعدم قدرته على تكوين رأسمال المطلوب وإيقاف عمل كل من ديون البنك تدل على تحرك بعض من معايير الرقابة والمسائلة ولكن تبقى جد ضعيفة في البنوك العمومية الجزائرية لحساسيتها بناء لملكيتها للدولة وضعف الرقابة والحوكمة المصرفية بها أدى إلى كثرة العمليات المشبوهة بها.

ولكن من جهة أخرى يشهد قانون الشركات في الأردن ما يكفي لمعالجة حقوق المساهمين وتحديد مسؤوليات مجالس الإدارة والتزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن ملكية أعضاء مجالس الإدارة، والقانون يفرض العقوبات على الشركات التي لا تلتزم بالإفصاح وبذلك

أصبحت عامل جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي خاصة على مستوى سوقها المالية، ومن آثار تطبيق الحوكمة في المصارف:

- زيادة فرص التمويل لدى البنوك.
- انخفاض تكاليف الاستثمار الذي تقوم به البنك.
- العمل على محاربة الفساد.
- تشجيع الحوكمة المصرفية على استقرار أسواق المال.
- انخفاض درجة المخاطر في الشركات عند تعاملها مع البنوك.

ولكن لتحقيق ذلك تحتاج الدول العربية إلى درجة عالية من الشفافية فقد استجابت العديد منها إلى المعايير الدولية للحد الأدنى لرأسمال إلا أن أهم ملامح الضعف في المؤسسات المصرفية بوجه عام مرتبط بتركيبة مجالس الإدارة ومسؤولياتهم وقضايا الإفصاح والشفافية وحقوق الأقلية وقد تأكد أن تطبيق معاير لجنة بازل ومبادئ الحوكمة هي السبيل للحد من مخاطر الائتمان وخلق كيانات مالية قوية قادرة على المنافسة فهي أساس السلامة المصرفية بحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين والاهتمام بجعل ربحية البنك أكبر والمخاطرة أقل من خلال خوض البنك في استثمارات مربحة رغم الزيادة في حجم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها بفعل التوسع في الاستثمار كإنقاص السيولة مثلا ولكن الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات المتعامل معها بتوفر المعلومات الصحيحة وإرساء الشفافية في التعاملات سوف يحول دون إمكانية فشل البنك في تحقيق العوائد الأكبر، في قدرته على الموازنة بين العائد والمخاطرة وإيجاد الطرق للرفع من الإجراءات من خلال التحكم في أسعار الفائدة على القروض والودائع.

المبحث الثالث: تقييم مؤشرات الأداء المؤسساتي في الدول العربية.

إن وجود مقاييس ومؤشرات للأداء المؤسساتي هو مطلب للحكومات والمنظمات الدولية تستخدم لتحديد أماكن الضعف والنقص التي تحتاج إلى إصلاح أو تطوير ووفقا لـــ توماس "فإن متخذي القرارات والباحثين يركزون على أثر الأداء المؤسساتي أو نوعية المؤسسات في التنمية الاقتصادية لذلك فهو في حاجة إلى مقاييس لجودة الأداء لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات".

كما تساعد هذه المؤشرات الجهات التشريعية ومتخذي القرار في إصدار ما هو مناسب ذو جودة عالية ويوكد أحد الباحثين المهتمين في البنك الدولي أن "عددا متزايد من الأعمال التجارية الدولية والقرارات السياسية تعتمد بشكل مباشر على تلك المؤشرات، بالإضافة إلى أن هناك قدرا كبيرا من التحليلات التي تؤثر في التصور العام، وتتأثر أيضا بتلك المؤشرات".

كل مؤشر من هذه المؤشرات يقيس موضوعا معينا وهي: السيطرة على الفساد، فعالية الحوكمة، الاستقرار السياسي، جودة التشريعات وتطبيقها، سيادة القانون والمشاركة والمساءلة، إضافة إلى أن المصداقية والدقة اللتين تمتاز بهما المؤشرات العالمية لقياس نوعية المؤسسات جعلها تستخدم كمقياس لجودة الحكم الذي يعتمد عليه في رسم السياسات واتخاذ القرارات من قبل المنظمات والحكومات.

ويكون ترتيبها من الصفر (0) الأقل إلى المئة (100) وتمثل الأعلى.

المطلب الأول: مؤشر السيطرة على الفساد وفعالية الحوكمة.

يمثل محاربة الفساد احد الأهداف الأساسية للتحسين من الأداء المؤسساتي بالإضافة إلى نتائجه السلبية على معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية تدعيما لما جاء في الفصول السابقة ووفقا لمؤشرات نوعية المؤسسات فإن مؤشر السيطرة على الفساد يقيس المدى الذي يمكن خلاله للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة والحد من سيطرة

النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم.[1] ويشمل الفساد بأنواعه: السياسي، الاقتصادي والإداري وكانت قد أكدت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها الصادر في 3 ديسمبر 2014 انه لا جديد على ساحة الفساد والرشاوي في العالم العربي وأن كل الدول العربية الـــ21 (بعد استبعاد فلسطين) حصلت على تقدير متوسط بلغ 35 درجة من المؤشر البالغ 100 درجة وفشلت بالتالي في الوصول إلى الحد الأدنى من المعدل العالمي البالغ 43 درجة لبلوغ مرحلة الشفافية والنزاهة المعقولة.[2]

وأشارت منظمة الشفافية الدولية لمراقبة الفساد في تقرير لها صدر في 2012 إن الفساد زادت حدته في أغلب الدول العربية منذ ما يعرف بثورات الربيع العربي التي اندلعت عام 2011، رغم أن الغضب الشعبي ضد فساد المسؤولين كان من أبرز محركات هذه الثورات.

وكشف استطلاع رأي عالمي تجريه المنظمة سنويا، لقياس مدى انتشار ممارسات الفساد مثل الرشوة بلغت 64% في مصر مما رفع من نسبة الفساد، وأن 78% من عمال جهاز الشرطة فاسدون أو فاسد بدرجة كبيرة، بينما بلغت النسبة 65% فيما يتعلق بالسلطة القضائية و45% فيما يتعلق بالجيش المصري.

وبلغت نسبة الفساد 80% في تونس، 46% في ليبيا ، وفي لبنان بلغت النسبة 84% و56% في المغرب و60% في العراق، بينما كانت النسبة في الأردن 39.%.

والجدول التالي يوضح وضع الدول العربية على مؤشر الفساد.

[1] جواد شمي،" الفساد المؤسسي هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن 2004، ص42.

[2] Hodess, Rolun, "introduction in global corruption Report 2014"..P11. Transparency international. ,

جدول رقم (32): مؤشر السيطرة على الفساد.

البلد	درجة المؤشر		البلد	درجة المؤشر	
الجزائر	2004	-0.63	قطر	2004	0.58
	2009	-0.55		2009	1.72
	2014	-0.61		2014	1.09
البحرين	2004	-0.53	السعودية	2004	-0.36
	2009	-0.24		2009	-0.01
	2014	-0.30		2014	-0.10
مصر	2004	-0.54	سوريا	2004	-1.71
	2009	-0.42		2009	-1.07
	2014	-0.59		2014	-1.55
العراق	2004	-1.56	تونس	2004	0.24
	2009	-1.39		2009	-0.11
	2014	-1.34		2014	-0.09
الأردن	2004	0.34	موريتانيا	2004	-0.37
	2009	0.22		2009	0.56
	2014	0.15		2014	-0.92
الكويت	2004	0.96	عمان	2004	0.57
	2009	0.42		2009	0.29
	2014	-0.26		2014	0.25
ليبيا	2004	-0.83			
	2009	-1.17			
	2014	-1.61			

Source : Worldwide governance indicators .www.govindicators.org

جدول (33): ترتيب الدول العربية في مؤشر الفساد لسنة 2014.

الدول	درجات المؤشر 0 إلى 100	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
الإمارات	70	25	1
قطر	69	26	2
البحرين	49	55	3
الأردن	49	55	3
السعودية	49	55	3
عمان	45	64	4
الكويت	44	67	5
تونس	40	79	6
المغرب	39	80	7
مصر	37	94	8
الجزائر	36	100	9
سوريا	20	159	10
اليمن	19	161	11
ليبيا	18	166	12
العراق	16	170	13

Source : Worldwide governance indicators .www.govindicators.org

توضح النتائج بوضوح أن السلطة فاسدة وأن نظام الرشاوي والتعاملات السرية لا تزال لها الغلبة فكلما اقتربت درجة الدولة على المؤشر الذي يقيس مستويات النزاهة سنويا في مختلف الدول العربية والاخرى من الصفر كلما دل ذلك على أن تلك الدول الاكثر فسادا وكلما اقتربت من 100 كلما عكس ذلك زيادة نزاهتها وتراجع نسبة الفساد فيها.

وقد جاءت مؤشرات معظم الدول العربية بدون تغيير ملحوظ في ترتيبها مقارنة بالسنوات السابقة وأقل من المعدل المطلوب لتنجو الدول العربية من وصفها بالأكثر فساد ولكن هذا لا يمنع من أن هناك تفاوت في ترتيبها.[1]

ففي عام 2014 جاء في مقدمة الدول العربية الأقل فساد و لكنها فاسدة وفق المؤشر، دولة الإمارات العربية المتحدة التي حازت على 70 درجة من 100 (25 عالميا)، لم تصل إلى المعدل الآمن (43 درجة) وقطر بـــ 69 درجة (26 عالميا) باحتفاظهما بنفس ترتيب سنة 2013 ثم البحرين، الأردن والسعودية، عمان، الكويت، وتونس والمغرب ثم مصر نزولا إلى السودان والصومال في قائمة الدول الأكثر فسادا.

وبالرغم من أن مصر من أكبر الدول التي أحرزت تقدما وتحسنا في مكافحة الفساد خلال عام 2014 بحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية إلا أنها ما تزال أقل من المعدل العالمي البالغ 43 درجة حيث سجلت 37 درجة سنة 2014 مقابل 32 عام 2013.

ولكن تشير تقارير منظمة الشفافية العالمية أن عدد لا بأس به من الدول العربية تبذل مجهودا في تقويض الفساد والحد منه من خلال العمل على إنشاء العديد من المجالس والهيئات الوطنية لمكافحته كإحدى الخطوات الأولية لتعزيز السيطرة عليه بشتى أنواعه.

1- مؤشر فعالية الحكومة: gouvernement effectiveness

إن الرفع من مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي هي من الخطوات الأولية المهمة لتحسين مستوى خدمة الشعب لذلك يعني مؤشر فعالية الحكومة أحد المؤشرات الهامة لقياس نوعية المؤسسات من خلال تحليل جودة الخدمات العامة، مصداقية الأنظمة والقوانين وجودتها، استقلالية عمل مؤسسات الحكومة عن كل الضغوطات السياسية، وما يلاحظ على الدول العربية هو تراجع نظرة المجتمع إيزاء فعالية الحكومة في العديد من بلدان التحول العربي وغيرها في الفترة ما بين 2010 و2014 خاصة فيما يتعلق بحجم الخدمات العامة وجودتها، وجودة

[1]بوريس بيجو فيتش، "آراء في الفساد.... الأسباب والنتائج"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن 2014 خبرات عالمية ،ص23.

صياغة السياسات وتطبيقها وضعف مصداقية الحكومة وكانت قد فشلت الدول العربية في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بقدرة الحكومة على صياغة قرارات سليمة وكفؤة والقدرة على تنفيذها ونيل المراكز المتدنية في مؤشر فعالية الحكومة والجودة التنظيمية، مثل ضعف كفاءة النظام الإداري وانتشار البيروقراطية المثقلة في المؤسسات العامة وارتباط هذه الخدمات بالقرارات السياسية التي تشكل ضغوطا كبيرة تحول دون استقلالية القرار إضافة إلى غياب تام لدراسات المحكمة للأسعار في السوق وعدم وجود الإشراف الكاف على الأنظمة المصرفية والمالية والتعقيد الإداري الذي يحكم النشاط الاقتصادي.

لقد ظهرت هذه المؤشرات عمق المشكلة الموجودة في الدول العربية والمتمثلة في عدم القدرة على اختيار الحكومات وانعدام مساءلتها ومراقبتها وتؤكد الترابط الوثيق بين أداء الحكومات ومستويات التنمية الاقتصادية المتراجعة.[1]

إضافة إلى أن دعم مؤشر فعالية الحكومة يكون من خلال تحسين إمكانية الاطلاع على معلومات الموازنة وهي تصنف في الحقيقة في الدول العربية من بين الموازنات الأقل شفافية في العالم رغم إجراء العديد من الدول العربية تقدما في ذلك مثل المغرب التي استطاعت أن تضاعف درجتها في مسح الموازنة المفتوحة ونشرت تونس موازنتها لأول مرة في تاريخ البلاد في ديسمبر 2013 من أجل زيادة لأن درجة شفافية الموازنة .

[1] د.ياسين خضري، "خريطة المؤشرات الدولية والمحلين للحوكمة الرشيدية ومكافحة الفساد" ،مركز العقد الاجتماعي 2014.

جدول رقم (34): مؤشر الفعالية الحكومية (2004- 2014).

البلد	درجة المؤشر		البلد	درجة المؤشر	
الجزائر	2004	-0.52	موريتانيا	2004	-0.47
	2009	-0.58		2009	-0.88
	2014	-0.51		2014	-1.05
البحرين	2004	0.59	عمان	2004	0.45
	2009	0.50		2009	0.41
	2014	0.59		2014	0.29
مصر	2004	0.23	قطر	2004	0.49
	2009	-0.27		2009	1.00
	2014	-0.82		2014	0.99
العراق	2004	-1.61	السعودية	2004	-0.37
	2009	-1.20		2009	-0.06
	2014	-1.13		2014	0.23
الأردن	2004	0.12	سوريا	2004	-1.05
	2009	0.28		2009	-0.59
	2014	0.13		2014	-1.44
الكويت	2004	0.07	تونس	2004	0.48
	2009	0.21		2009	0.40
	2014	-0.15		2014	-0.13
ليبيا	2004	-0.86			
	2009	-1.08			
	2014	-1.64			

Source : Worldwide governance indicators .www.govindicators.org

المطلب الثاني: مؤشر الاستقرار السياسي وجودة التشريعات وتطبيقها

1- مؤشر الاستقرار السياسي :

يعبر عن حالة الاستقرار السياسي من عدمه أي احتمالية وقوع العنف السياسي واهتزاز مكانة الحكومة ومدى تعرضها للتغيير بالقوة وليس عن طريق الإجراءات الدستورية أو مدى قدرة الأفراد على تغيير الحكومة بشكل سلمي ويعمل كذلك على كشف مدى الاستبداد السياسي الذي تتمتع به الانظمة السياسية العربية الحاكمة على اختلافها ملكية أو جمهورية.

كلما كانت الدولة مستقرة سياسيا فإن هذا يدعم فعالية وكفاءة السلطة التشريعية والتنفيذية.

ويوضح الجدول التالي تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الدول العربية.

جدول رقم (35): مؤشر الاستقرار السياسي في الدول العربية.

البلد	درجة المؤشر		البلد	درجة المؤشر	
الجزائر	2004	−1.37	موريتانيا	2004	−0.10
	2009	−1.22		2009	−0.88
	2014	−1.17		2014	−0.58
البحرين	2004	−0.29	عمان	2004	1.07
	2009	−1.16		2009	0.80
	2014	−0.94		2014	0.66
مصر	2004	−0.78	قطر	2004	1.08
	2009	−0.62		2009	1.21
	2014	−1.58		2014	1.00
العراق	2004	−3.18	السعودية	2004	−0.68
	2009	−2.19		2009	−0.51
	2014	−2.47		2014	−0.24
الأردن	2004	0.23	سوريا	2004	−0.31
	2009	−0.36		2009	−0.49
	2014	−0.56		2014	−2.76
الكويت	2004	0.31	تونس	2004	−0.14
	2009	0.34		2009	−0.06
	2014	0.14		2014	−0.93
ليبيا	2004	0.34			
	2009	0.81			
	2014	−2.32			

Source : Worldwide governance indicators .www.govindicators.org

حسب نتائج الجدول والتي تشير إلى أن الدول العربية تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي نسبيا وتتباين الأسباب من بلد إلى آخر، فالنزاعات العرقية والحرب الأهلية تعصف ببعضها البعض في السودان مثلا وإلى حد ما في الجزائر التي تعاني من ممارسات الحركات المتطرفة ومشكلة القبائل يضاف إلى ذلك نتائج حالة الصراع الديني والطائفي والقومي في العديد من البلدان العربية مثل: مصر، سوريا، ودول الخليج العربي، فضلا عن ما تعانيه المنطقة برميتها من الاضطرابات الامنية واستهداف المؤسسات المدنية في العراق مثلا، حيث أصبحت التهديدات الأمنية مشكلة كبيرة تهدد الدول العربية، كلها زادت من تأزم الأوضاع الاقتصادية في مقدمتها ارتفاع معدلات البطالة وتدهور الأوضاع المعيشة وكثرة اللاجئين وانعدام العدالة في توزيع الدخل.[1]

2- مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها: regulator quality

وهو يقيس مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات والتي تترجم رغبة الحكومة في خلق بيئة استثمارية جاذبة ومشجعة، ومدى تفاعل القطاع الخاص والعام في التزام كل منها بالقوانين والتشريعات، والجدول التالي يوضح موضع الدول العربية من هذا المؤشر.

[1] أسامة عبد الرحمن" البيروقراطية النفطية ومعظلة التنمية مدخل إلى دراسة ادارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط"، عالم المعرفة، سلسلة 1990.

جدول رقم (36): مؤشر جودة التشريعات في الدول العربية.

البلد	درجة المؤشر		البلد	درجة المؤشر	
الجزائر	2004	0.54-	موريتانيا	2004	0.07-
	2009	1.07-		2009	0.67-
	2014	1.21-		2014	0.70-
البحرين	2004	0.73	عمان	2004	0.66
	2009	0.71		2009	0.54
	2014	0.70		2014	0.69
مصر	2004	0.49-	قطر	2004	0.15
	2009	1.19-		2009	0.69
	2014	0.75-		2014	0.57
العراق	2004	1.65-	السعودية	2004	0.04
	2009	1.01-		2009	0.18
	2014	1.25-		2014	0.01-
الأردن	2004	0.32	سوريا	2004	1.11-
	2009	0.31		2009	0.95-
	2014	0.08		2014	1.95-
الكويت	2004	0.55	تونس	2004	0.08-
	2009	0.16		2009	0.00
	2014	0.13-		2014	0.35-
ليبيا	2004	1.37-			
	2009	1.13-			
	2014	2.19-			

Source : Worldwide governance indicators .www.govindicators.org

توضح نتائج الجدول ان هناك بعض الدول العربية التي استطاعت ان تحسن من مستوى جودة التشريعات و القوانين و احتلت بذلك مراتب مشرفة في المؤشر في حين هناك دول اخرى لا تزال تعاني من مشكل انعدام استقلالية القضاء و السلطة التشريعية و احتلالها المراتب الاخيرة

في المؤشر كالجزائر و ليبيا و غيرها مما يفسر عدم قدرة الحكومة على وضع السياسات الهادفة و المشجعة.

المطلب الثالث: مؤشر سيادة القانون والمشاركة والمساءلة:

1- مؤشر سيادة القانون:rule of law

ويقصد به مدى الثقة الممنوحة لتلك القواعد من طرف المتعاملين والتي تحكم نظم العمل والتعامل داخل المجتمع، ويشمل هو الآخر مجموعة من المؤشرات مثل فعالية النظام القضائي ومدى وجود أو وقوع الجرائم، مدى الالتزام بتنفيذ التعاقدات وهي انعكاس لبيئة القانون والحق والسيطرة على الفساد في المحيط الاقتصادي وفي معاملات بيئة الإعمال، كما تساعد سيادة القانون على حماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع بذلك الإبداع والابتكار والجدول التالي يوضح موقع الدول العربية من هذا المؤشر.

جدول رقم (37): تطور مؤشر سيادة القانون في الدول العربية خلال فترة.

البلد	درجة المؤشر		البلد	درجة المؤشر	
الجزائر	2004	0.55-	موريتانيا	2004	0.68-
	2009	0.76-		2009	0.79-
	2014	0.73-		2014	0.82-
البحرين	2004	0.76	عمان	2004	0.60
	2009	0.55		2009	0.66
	2014	0.45		2014	0.58
مصر	2004	0.09	قطر	2004	0.42
	2009	0.06-		2009	1.01
	2014	0.60-		2014	0.99
العراق	2004	1.89-	السعودية	2004	0.13
	2009	1.77-		2009	0.16
	2014	1.36-		2014	0.27
الأردن	2004	0.37	سوريا	2004	0.37-
	2009	0.28		2009	0.49-
	2014	0.48		2014	1.34-
الكويت	2004	0.52	تونس	2004	0.15
	2009	0.61		2009	0.20
	2014	0.05		2014	0.12-
ليبيا	2004	0.81-			
	2009	0.85-			
	2014	1.52-			

Source : Worldwide governance indicators .www.govindicators.org

يشكو تطبيق حكم القانون في البلدان العربية من وجود بنية تاريخية وسوسيو ثقافية موسومة بسيادة عقلية الاستبداد، وروح الظلم التي تحكم علاقة الدولة والسلطة بالمجتمع، كان أساسها إنكسار الاستعمار أساسا، وتغلغل الاحتلال في النفوس.

وإذا كانت قضية تأمين حكم القانون في الدول العربية مسألة أساسية فهي تقتضي بداية تحقيق إصلاحات سياسية، واقتصادية، وثقافية، اجتماعية وقانونية من شأنها أن تزيد من فاعلية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني، فلا يمكن تأمين حكم القانون دون تعاون طرفي المعادلة (الحكومات والمجتمعات) بما يساعد في تحقيق التنمية بجميع أركانها.[1]

احتلت الأردن سنة 2010 المرتبة الثالثة عربا في مؤشر سيادة القانون وذلك حسب التقرير الذي أصدرته مؤسسة مشروع العدالة الاجتماعية، وقد جاء الأردن في هذه المرتبة بعد كل من قطر والإمارات.

إن إضعاف سيادة القانون يترتب عنه عواقب اقتصادية كفترات تأخر المحاكم الطويلة في تسوية النزاعات التجارية مما يفسر المزيد من اهلاك الأصول محل النزاع وأن تطوير القضاء كجهة مسؤولة عن تطبيق القانون يساهم في تدعيم مراكز الدول العربية في هذا المؤشر، والحصول على نتائج أفضل والملاحظ أن هذا المؤشر جيد في دول الخليج العربي خاصة.

2- مؤشر المساءلة والمشاركة: Voice and accountability

وهو يقيس مدى قدرة مواطني الدولة على اختيار حكوماتهم ومدى حقهم في حرية التغيير وفي تكوين الجمعيات بالإضافة إلى حرية الإعلام ومدى قدرة المواطنين على المشاركة في اتخاذ القرارات ووضع الاستراتيجيات بالإضافة إلى المحاسبة أو المساءلة لمسؤوليهم فهو يساعد بشكل كبير على التقليل من الفساد والرفع من أداء مساعي التنمية الاقتصادية ويبرز الجدول التالي وضع الدول العربية في هذا المؤشر و هو ما فشلت فيه اغلب الدول العربية التي

[1] جمعية الشفافية الكويتية، "كتاب ضد الفساد"، ديسمبر2009.

تنخفض بها امكانية مشاركة الافراد في القرارات المصيرية للبلاد ،اضافة الى التجاوزات الكثيرة التي تنتشر بها دون وجود امكانية محاسبة و مسائلة المسؤولين عنها و انتشار الفساد .

جدول رقم (38): مؤشر المساءلة والشفافية في الدول العربية.

البلد	درجة المؤشر		البلد	درجة المؤشر	
الجزائر	2004	0.82-	موريتانيا	2004	1.15-
	2009	1.06-		2009	0.97-
	2014	0.93-		2014	0.91-
البحرين	2004	-0.62	عمان	2004	0.63-
	2009	0.80-		2009	1.03-
	2014	1.32-		2014	1.05-
مصر	2004	0.95-	قطر	2004	0.32-
	2009	1.12-		2009	0.89-
	2014	1.19-		2014	0.98-
العراق	2004	1.68-	السعودية	2004	1.31-
	2009	1.10-		2009	1.78-
	2014	1.21-		2014	1.78-
الأردن	2004	0.54-	سوريا	2004	1.52-
	2009	0.78-		2009	1.64-
	2014	0.77-		2014	1.80-
الكويت	2004	0.29-	تونس	2004	0.89-
	2009	0.46-		2009	1.31-
	2014	0.65-		2014	0.03
ليبيا	2004	0.80-			
	2009	1.86-			
	2014	1.15-			

Source : Worldwide governance indicators .www.govindicators.org

الانخفاض الذي شهده المؤشر الخاص بالشفافية في الدول العربية يدل على انعدام المساءلة والشفافية على مستوى المؤسسات التي تسهر على تحسين الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهو للأسف غائب في الدول العربية و الدليل على ذلك النتائج الموضحة في الجدول اعلاه وهو ما يفسر كذلك التدهور الاقتصادي للبلدان العربية خاصة في مراحلها الانتقالية لضعف اداء مؤسساتها وهذا ما تم الاشارة اليه في المقاربات المدروسة في الفصول السابقة والتي اكدت ان ضعف الكفاءة المؤسساتية يتسبب بطريقة مباشرة في ضعف الاداء الاقتصادي. .

خلاصة:

يتضح من خلال الافكار التي تم التطرق اليها في هذا الفصل ان الدول العربية في وضع يحتم عليها بناء مقاربة تمكنها من تحسين افضل لأداء مؤسساتها توضح نتائج تحليل هذا الفصل أن الدول العربية تبعا لنتائج السلبية التي أوضحتها مؤشرات الأداء المؤسساتي ونوعية المؤسسات والتي امتازت بالضعف والسوء على جميع الأصعدة هو الذي حال دون تمكنها من التغلب على الصعوبات وتجاوز الأزمات بأنواعها السياسية والاقتصادية وأصبح المناخ المؤسساتي يسوده الفساد والتعقيدات والتجاوزات مما أضعف ثقة الشعب والمتعاملين الاقتصاديين به .

إن انعدام النزاهة والثقة وعدم احترام القوانين والالتزام بها يقلل من جودة الخدمات المؤسساتية ويدفع في المقابل بالتنمية الاقتصادية لهذه الدول إلى الهاوية ومما يؤدي إلى سوء الوضع أكثر فأكثر ويكون بعد ذلك من الصعب الخروج منه لأنه يضعف النشاط الاقتصادي ويقلل من العدالة وفرص العمل وتوزيع الفرص الاقتصادية بشكل عادل بين أفراد المجتمع فتضعف بذلك قيمة الدولة ومؤسساتها محليا ودوليا ويرفع من حجم المخاطرة بظهور سياسية فاسدة وتجاوزات نظامية وقانونية معيقة لكل احتمالات تحقيق الرفاه الاجتماعي.

الفصل الثالث

أثر الأداء المؤسساتي على التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية

مقدمة:

لقد حاولنا في الفصول السابقة التطرق إلى بعض المقاربات والدراسات التجريبية التي حاولت ايجاد العلاقة التي تربط الجودة المؤسساتية مع تحقيق التنمية الاقتصادية للدول، وكانت قد توصلت العديد منها فعلا إلى إيجاد علاقة بينهما و اشادوا بالدور الفعال للأداء الجيد للمؤسسات في تحسين النتائج الاقتصادية للإصلاحات السياسية والرفع من كفاءة المؤسسات والعاملين فيها خاصة في ظل توفر عامل الثقة.

وجاء هذا الفصل كدراسة قياسية باختيار أحد النماذج المعتمد عليها في الدراسات التجريبية لقياس هذا الأثر لكل من Easterly levine سنة 1997، وقد وقع اختيارنا لتطبيق النموذج على دول المغرب العربي، أولا لما تعانيه هذه الدول من تجاوزات سياسية واختلالات اقتصادية طيلة سنوات واهتماما أكثر بما يحدث في بلادنا والبلدان الشقيقة المجاورة لها وصولا إلى صحة أو خطأ فرضية الدراسة المطروحة والإجابة عن الإشكالية الرئيسية للبحث، فترة الدراسة التي تم اختيارها من سنة 1990 الى 2014 ، و هي سنة بداية المرحلة الانتقالية الى اقتصاد السوق لهذه الدول حيث تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: يعالج أثر نوعية الأداء المؤسساتي على النمو الاقتصادي في الجزائر كدراسة قياسية.

المبحث الثاني: خصصت الدراسة القياسية فيه لدراسة أثر نوعية الأداء المؤسساتي على النمو الاقتصادي في المغرب.

المبحث الثالث: تم التطرق فيه هو الاخر الى أثر نوعية الأداء المؤسساتي على النمو الاقتصادي في تونس.

المبحث الأول: أثر نوعية الأداء المؤسساتي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية.

سنحاول من خلال هذه الدراسة توضيح نوعية العلاقة التي يمكن أن تربط بين نوعية الأداء المؤسساتي بالنمو الاقتصادي في فترة 1990– 2014 ، في ظل ما عانت منه الجزائر لسنوات عديدة من ارتفاع الفساد وانعدام الشفافية وعدم استقلالية المؤسسة القضائية والتشريعية والتي وضحتها البيانات والدراسات المتطرق لها في الفصول السابقة، وسنحاول من خلال هذا الجزء استعمال نماذج قياسية لإيجاد العلاقة المذكورة حيث تم اختيار النموذج الخاص بـــ Easterly et Levine سنة 1997 والذي تمت صياغته على الشكل التالي:

$$\text{Growth} = \propto_0 + \propto_1 \text{econ} - \text{inst} + \propto_2 \text{poli} - \text{inst} + \propto_3 \text{RL} + \propto_4 \text{RQ} + \propto_5 CC + \propto_6 Invt + \propto_7 Fbcf + \varepsilon it$$

المطلب الأول: تقديم النموذج.

النموذج المراد تقديره للعلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي كأهم مؤشر من مؤشرات التنمية الاقتصادية وبعض المتغيرات لقياس نوعية الأداء المؤسساتي وقد تمت صياغة النموذج السابق حسب المعطيات المتوفرة لدى الباحث و استنادا على النموذج السابق و كانت على الشكل التالي:

$$\text{CR} = \propto_0 + \propto_1 EIQ + \propto_2 GP + \propto_3 RL + \propto_4 RQ + \propto_5 \text{CC} + \propto_6 \text{INVT}_E + \propto_7 \text{INVT}_L + \varepsilon it$$

حيث يمثل:

Cr : معدل النمو الاقتصادي.

EIQ : تمثل جودة المؤسسات الاقتصادية .

GP:جودة الاداء الحكومي.

RL : تمثل سيادة القانون .

RQ : تمثل جودة التشريعات.

CC : تمثل المراقبة أو السيطرة على الفساد.

$INVT_E$: الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

$INVT_L$: نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي الاجمالي.

εit : حد الخطأ العشوائي.

$\propto_i$: معلمات النموذج المراد تقديرها .

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية .

الهدف من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية هو التعرف على ما إذا كان السلاسل لا تتغير هيكلتها من فترة إلى أخرى، والتوصل إلى الإجابة الخاصة بصلاحية السلاسل .

- إذا كانت $|F^t| > |F^c|$ نقبل الفرضية H_0 والسلسلة في هذه الحالة مستقرة .
- إذا كانت $|F^t| < |F^c|$ نرفض الفرضية H_0 وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة.[1]

وقد جاءت نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية موضحة في الجدول التالي[2].

[1] عبد القادر محمد عطيه، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية للطباعة والنشر, 2001.
[2]- نتائج اختبار الاستقرارية في الملحق رقم 1 .

جدول رقم(39): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

المتغير	المستوى		الفرق الأول		الفرق الثاني		النتيجة
	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	
CR	−2,34	−1.95	-	-	-	-	مستقرة في المستوى
EIQ	−0,37	−1.95	−4,20	−1.95	-	-	مستقرة بعد الفرق الاول
GP	−0,49	−1.95	−3,95	−1.95	-	-	مستقرة بعد الفرق الاول
RQ	−0.21	−1.95	−1,43	−1.95	−4,27	−1,95	مستقرة بعد الفرق الثاني
CC	−0,63	−1.95	−4,78	−1.95	-	-	مستقرة بعد الفرق الاول
INVTE	−0,84	−1.95	−5,48	−1.95	-	-	مستقرة بعد الفرق الاول
INVTL	0,23	−1.95	−4,17	−1.95	-	-	مستقرة بعد الفرق الاول
RL	−0,39	−1.95	−3,12	−1.95	-	-	مستقرة بعد الفرق الاول

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

CR : تمثل معدل النمو الاقتصادي، يلاحظ أن السلسلة مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |−2,34|>|−1,95|.

EIQ: تمثل جودة المؤسسات الاقتصادية ، نلاحظ أن السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |−0,37|<|−1,95|، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد الفرق الأول لأن |ADF| المحسوبة اكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |−4,20|>|−1,95|.

GP: تمثل جودة الأداء الحكومي، نلاحظ أن السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |−1,14|<|−1,95|، و لكن السلسلة جاءت

مستقرة بعد الفرق الأول لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |-6,98|>|-1,95|.

RQ: تمثل جودة التشريعات، نلاحظ أن السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |-0,21|<|-1,95|، و كذلك السلسلة جاءت غير مستقرة بعد الفرق الأول لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |-1,43|<|-1,95| ولكنها جاءت مستقرة بعد الفرق الثاني لأن |ADF| المحسوبة أكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |-4,27|>|-1,95|.

CC: تمثل المراقبة و السيطرة على الفساد، نلاحظ أن السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |-0,63|<|-1,95|، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد الفرق الأول لأن |ADF| المحسوبة أكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |-4,75|>|-1,95|.

INVTE: تمثل نسبة الاستثمارات الاجنبية المباشرة من الناتج المحلي الاجمالي، نلاحظ أن السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |-0,84|<|-1,95|، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد الفرق الأول لأن |ADF| المحسوبة اكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |-5,48|>|-1,95|.

INVTL: يمثل نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي الاجمالي، نلاحظ أن السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |-0,23|<|-1,95|، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد الفرق الأول لان |ADF| المحسوبة اكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |-4,17|>|-1,95|.

RL: تمثل سيادة القانون، نلاحظ أن السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |−0,39|>|−1,95|، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد الفرق الأول لأن |ADF| المحسوبة أكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |−3,12|>|−1,95|.

نلاحظ ان نتائج اختبار استقرارية السلاسل، أن كل السلاسل الزمنية مستقرة بعد الفرق الأول لأن |ADF| المحسوبة أكبر من|ADF| المجدولة عند درجة استقرارية 5%، ما عدا السلسلة RQ جاءت مستقرة بعد الفرق الثاني عند درجة استقرارية 5% و السلسلة CR جاءت مستقرة في المستوى وبما أن السلاسل الزمنية ليست مستقرة عند نفس الدرجة لا يمكن اجراء اختبار التكامل المتزامن وعليه يتم التقدير بطريقة المربعات الصغرى على المدى الطويل.

المطلب الثالث: نتائج اختبار السببية.

معرفة اتجاه السببية جد مهم من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين متغيرات النموذج حيث أنه لما تكون احتمالية فيشر اكبر من 0.05 نقبل فرضية العدم H_0 ،اي لا يوجد تأثير بين المتغير المستقل و المتغير التابع.

اما اذا كانت احتمالية فيشر اقل من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة H_1، اي هناك تأثير بين المتغيرين.

وجاءت نتائج اختبار السببية موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (40): اختبار السببية.

فرضية العدم	احتمال اختبار السببية	يتسبب	لا يتسبب
CC لا يتسبب في CR	0,070	×	
CR لا يتسبب في CC	0,47		×
EIQ لا يتسبب في CR	0,51		×
CR لا يتسبب في EIQ	0,54		×
$INVT_L$لا يتسبب في CR	0,71		×
CRلا يتسبب في $INVT_L$	0,61		×
GP لا يتسبب في CR	0,15		×
CR لا يتسبب في GP	0,22		×
$INVT_E$ لا يتسبب فيCR	0,38		×
CR لا يتسبب في$INVT_E$	0,58		×
RL لا يتسبب في CR	0.02	×	
CR لا يتسبب في RL	0,55		×
RQ لا يتسبب في CR	0,85		×
CR لا يتسبب في RQ	0,38		×

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

نلاحظ من الجدول الخاص بالسببية أنه لا توجد سببية في الاتجاهين ،كما نلاحظ أن جل تغيرات قياس الأداء المؤسساتي في الجزائر لا تتسبب في النمو الاقتصادي ، كما ان النمو الاقتصادي لا يتسبب في مؤشرات الاداء المؤسساتي ما عدا متغير السيطرة على الفساد و هذا اكيد حسب النظريات المتطرق اليها و التي تؤكد أن قدرة الدولة على المراقبة و منع الفساد تحسن من الكفاءة الاقتصادية و ترفع من عدد المشاريع الهادفة التي تخدم الاقتصاد.

أما عن عدم تسبب جودة المؤسسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي يمكن أن يفسر ذلك بطبيعة النشاط الاقتصادي الجزائري المرتكز على قطاع المحروقات و ليس على القطاعات المنتجة الموجودة في البلد لذلك تبقى الجزائر الى حد اليوم مصنفة من الاقتصاديات الريعية وليس الاقتصاديات المنتجة بدليل ارتفاع فاتورة الواردات.

النتائج الخاصة بعدم تسبب الاستثمارات المحلية في النمو الاقتصادي لا يبتعد تفسيرها كثيرا عن التفسير السابق و السبب أن جل الاستثمارات المحلية في الجزائر غير قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية المسوقة في البلد اضافة الى انخفاض تنافسيتها في الأسواق الدولية مما يعني انخفاض نسبة مساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي بخلاف المحروقات.

أما فيما يتعلق بعدم تسبب جودة التشريعات في النمو الاقتصادي يمكن ان يفسر بإصرار الحكومة الجزائرية على استمرارية حماية المنتوج المحلي من جهة لذلك هي تسعى من خلال التشريعات الضغط على المنافس الأجنبي في الدخول نحو الأسواق الجزائرية و التحفظ على دخول بعض الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال قانون الاستثمار من جهة اخرى مما يعني الاستمرار في الاعتماد على القطاع المستنزف دون غيره من المشروعات الاخرى، و هذا ما يفسر النتائج المتحصل عليها في عدم تسبب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي والتي نقصد بها بعض الاستثمارات الأجنبية في القطاعات المختلفة غير المحروقات مثل :قطاع الخدمات والاشغال العمومية و الزراعة حيث ان سياق صياغة القوانين التنظيمية المكملة للوثيقة الدستورية إضافة إلى القوانين الأخرى الهامة من صلاحيات البرلمان كمصدر للتشريع الذي يمتاز بعدم الثبات في النص القانوني رغم الحاجة الى إنتاج نصوص تشريعية جديدة، مما يطرح إشكال الجودة التشريعية في الجزائر.

سيادة القانون تتسبب في النمو الاقتصادي بسبب عدم وجود بعض المؤسسات الفعالة في الجزائر و التي تسهر على تطبيق القانون بمصداقية بفضل الاصلاحات الجديدة و المتكررة التي تقوم بها الحكومة خلال السنوات الاخيرة.

عدم تسبب جودة الأداء الحكومي في النمو الاقتصادي لاعتماد الجزائر على مورد واحد فقط وبالتالي الحكومة الجزائرية لا تستخدم أساسا معيارا لتقييم اداء المشروعات كمعيار زمني لتقييم جودة الأداء الحكومي إضافة إلى عدم وقوفها على الإشراف على مدى الالتزام بالبرنامج الزمني المحدد لكل مشروع و بالتالي لا علاقة لجودة الأداء الحكومي بالرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع: تقدير النموذج.

بعد دراسة الاستقرارية و السببية و بافتراض أن العلاقة خطية بين المتغيرات سوف نقوم بتقدير المعادلة من أجل معرفة طبيعة العلاقة التي تربط متغيرات الأداء المؤسساتي بالنمو الاقتصادي وباستعمال طريقة المربعات الصغرى MCO كانت النتائج كالتالي :

$$CR=(11.0)-(0.53)CC+(6.44)EIQ-(0.043)INVT_L+(5.94)GP+(1.51)INVT_E-(1.86)RL-(0.01)RQ$$

(0.063) (0.88) (0.13) (0.82) (0.48) (0.13) (0.71) (0.99)

$R^2Adj=0.28$

$PF=0.07$

$DW=1.94$

نلاحظ من نتائج تقدير النموذج أن المتغيرات المستقلة تفسر 28% من النمو الاقتصادي ($R^2Adj = 0.28$) والنسبة المتبقية 72% تفسرها متغيرات أخرى ليست معروضة في النموذج.

إضافة الى أن احتمالية F-Statistic ($PF=0.07$) يبين بوضوح أن النموذج غير معنوي وأن كل المتغيرات غير معنوية، لكن هذا لا يمنع من أن يكون هناك تفسير اقتصادي لهذه الحالة.

1-نتائج اختبار البواقي:

1-1-التجانس التباين:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.819610	Prob. F(1,22)	0.1911
Obs*R-squared	1.833390	Prob. Chi-Square(1)	0.1757

يوضح الجدول أن احتمالية فيشر أخذت القيمة 0.19 و هي أكبر من 0,05 معناه أن التباين متجانس.

1-2-التوزيع الطبيعي للبواقي:

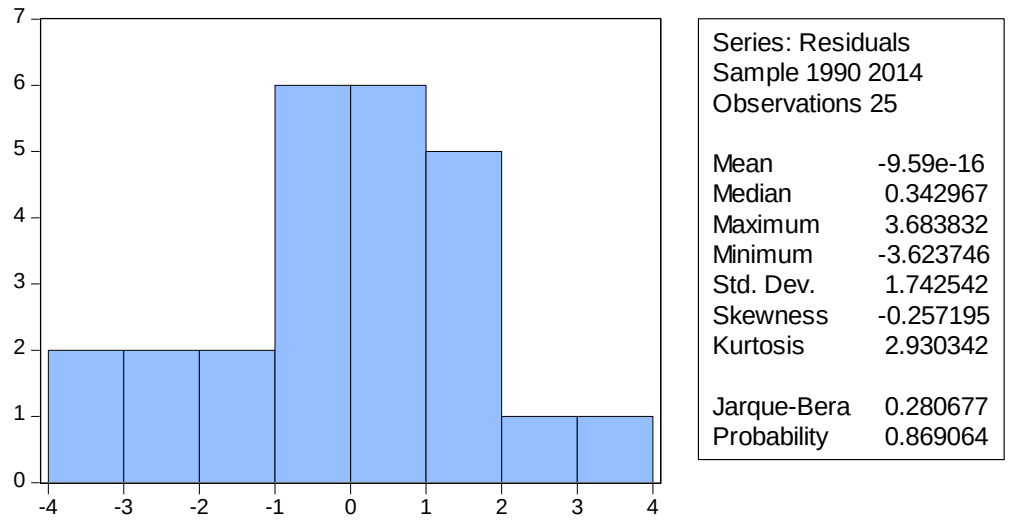

يوضح الشكل أن احتمالية Jarque_bera أخذت القيمة 0.86 و هي أكبر من 0,05، معناه أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

1-3-الاستقرار الهيكلي للنموذج:

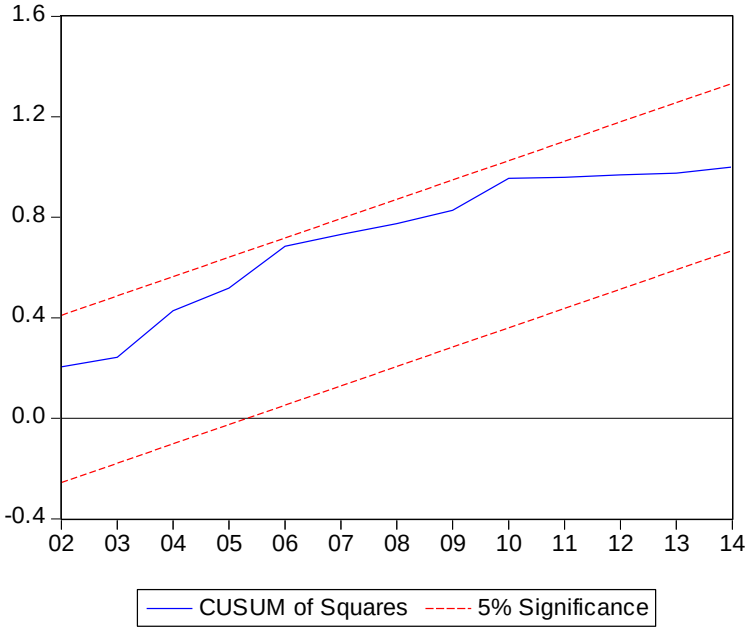

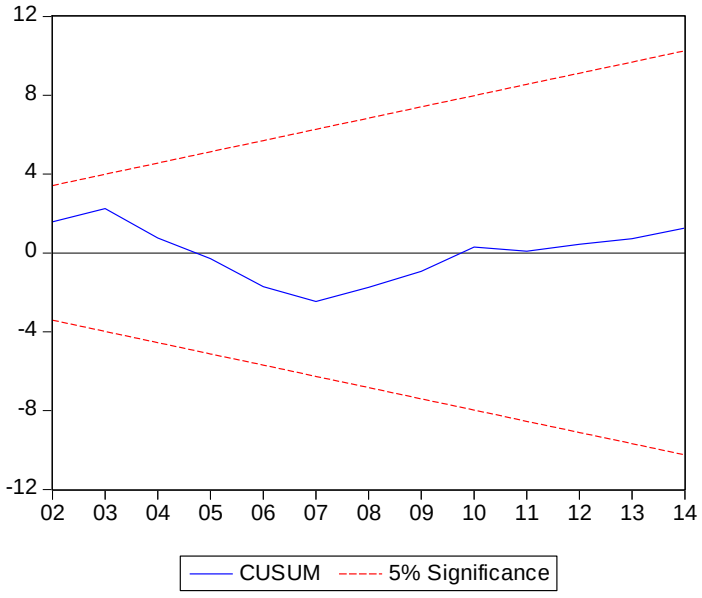

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

من خلال الشكلين نلاحظ ان الاحتمال يوجد داخل مجال الثقة 5% و بالتالي النموذج مستقر هيكليا و يمكن التنبؤ به.

التفسير الاقتصادي للنتائج:

بالرغم من أن نتائج تقدير النموذج تشير الى أن ارتفاع مؤشر المراقبة و السيطرة على الفساد بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي ب 0.53 %إلا أن ما يحدث في الجزائر من خلق للعديد من المؤسسات المراقبة للفساد و لكن دورها لا يزال غير فعال في ظل انتشاره الكبير اضافة الى غياب المحاسبة و المسائلة للمتجاوزين في العديد من القطاعات الاقتصادية والسياسية ومع ذلك هناك استمرارية في تحقيق معدلات نمو اقتصادية لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات في خلق الثروات و هذا ما يفسر بنتائج دراسة Densetz سنة 1997، الذي تطرق الى اختلاف الكفاءات الاقتصادية بين الدول لا يرجع الى اختلاف نوعية مؤسساتها.

ارتفاع مؤشر جودة أداء المؤسسات الاقتصادية بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي بـــ 6,44 % و هي نتيجة متوافقة مع الواقع بمعنى أن تنمية القدرات الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية بفعل التماثل و الانسجام في المدخلات و الموارد المتوفرة في البلد سواء الكمية أو النوعية وحسن استخدامها يساهم بطريقة مباشرة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وهذا بالفعل ما شهدته الجزائر في السنوات الاخيرة بتركيزها على خلق المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتدعيم الاقتصاد و تشجيع مجموع المستثمرين المحليين و حتى الاجانب و هو ما يفسر النتيجة المتحصل عليها في تقدير النموذج بان الزيادة في الاستثمارات الأجنبية بواحد دولار يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بـــ 1,51 %، اولا هذه النتيجة تتوافق مع النظريات المدروسة التي تثمن الدور الايجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد المضيف و الجزائر تشهد منذ دخولها في المرحلة الانتقالية الى اقتصاد السوق العديد من الاصلاحات التي تشجع على دخول المستثمرين الاجانب حتى و لو اقتصرت اغلبها على الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع المحروقات المساهم ب 97% من صادرات البلد، لذلك فان الانفتاح التجاري و الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر منذ عشرين سنة تأمل من خلاله خلق القيمة المضافة و تحقيق فائض في الميزان التجاري.

ان نتائج التقدير الخاصة بزيادة النمو الاقتصادي و علاقته الطردية مع الاستثمارات الاجنبية جاءت جيدة الا ان زيادة استثمارات المحلية يؤدي الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي كنتيجة غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد على ان زيادة الكفاءة الاقتصادية للمشاريع المحلية يرفع من القيم المضافة و يحسن من مستوى معدلات النمو الاقتصادي ،و لكن في حالة الجزائر يمكن تفسير ذلك بضعف الانتاج المحلي و سوء اختيار المشاريع الهادفة التي تساهم في الرفع من مستوى النشاط الاقتصادي ،بل انها رغم كل ذلك تساهم في الرفع من الواردات لصالح هذه الاستثمارات ،حيث شهدت الجزائر خلال الفترة المدروسة العديد من الجهود التي اسفرت عن خلق العديد من المؤسسات الخاصة في اطار غلاف مالي ضخم بهدف ترقية الصناعات و زيادة الاستثمارات و التخفيض من مستويات البطالة و مساندة المستثمرين المحليين في اطار العديد من المخططات التنموية و لكنها تبقى صناعات ناشئة لا تستطيع بعد منافسة المنتوجات الاجنبية و ان مشاركتها في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي مرهون بالوقت و التحسين من كفاءة اداءها و عوامل اخرى.

ارتفاع جودة الاداء الحكومي بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي ب 5,94 % يفسر نظريا بدراسات كل منNorth (1990–1995)، و دراسات كل من Kaufman و Kraay و Hartruzzi سنة 2004 الذين اشادوا بأهمية فعالية مؤسسات الحكم في تحسين اداء الاقتصاديات الانتقالية ودراسة Perotti و Alesina سنة 1994 اللذان اثبتا اهمية الاستقرار السياسي في التحسين من الاداء الاقتصادي .

نظرا لتعدد و تنوع البرامج و الانشطة في الوحدات الحكومية ،فان الامر يتطلب المزيد من الجهود لتحقيق الاهداف التشغيلية و التنفيذية بالرقابة و السهر على حسن استخدام الموارد و الامكانيات المتاحة، المالية و البشرية و توظيفها للصالح العام للرفع من مستوى الانشطة الاقتصادية التي تساهم في الرفع من النمو الاقتصادي ،حتى في ظل اعتماد الجزائر على

المحروقات الا ان هذا لا يمنع من وجود بعض الانشطة الاقتصادية الاخرى تعمل الحكومة على تحسينها و تساهم في سد بعض احتياجات السوق المحلية.

اما عن العلاقة التي تربط مؤشر جودة التشريعات و مؤشر سيادة القانون بالنمو الاقتصادي يمكن تفسيرها بالغياب الواضح للاستقلالية التامة في وضع القوانين و اللوائح الكفيلة بضبط النشاط الاقتصادي.

كثرة القوانين والتشريعات تعمل على تشجيع السلوكات المحبطة لدى مجموع الفاعلين الاقتصاديين وهذا بالفعل ما يحدث في الجزائر من ارتفاع الإجراءات البيروقراطية وإعاقتها لأداء المؤسسات الاقتصادية وفي ظل محاولة تخلص هؤلاء من الضغوط الإدارية والبيروقراطية حيث يعمل المدراء المسؤولون .

بفضل ارتفاع أسعار البترول في الفترات الأخيرة عاشت الجزائر في بحبوحة مالية تم استغلالها سلبيا وايجابيا، أولا لأنها سهلت إقامة المشاريع وتنفيذ البرامج التنموية تجسدت في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج التكميلي 2005-2009 والمخطط الخماسي 2010-2014 ولكنها زادت من حدة الفساد بفعل المشاريع الكبيرة التي كانت في الجزائر في أمس الحاجة إليها والى عدد أكبر من الشركات الأجنبية والوطنية، التنافس غير الشريف على هذه المشاريع ساهم في زيادة الفساد ودفع الرشاوي إضافة إلى حجم قضايا الفساد التي عرفها قطاع الطاقة في السنوات الأخرى.

زيادة على ذلك فإن بقاء الدولة المسيطر الأكبر على الاقتصاد خاصة النشاطات الحيوية في ظل غياب الشفافية وضعف الإدارة الاقتصادية ضاعف من حجم الفساد.

يصعب قياس حجم الفساد في الجزائر والسبب واضح هو انعدام الشفافية واستحالة الإفصاح عن قضايا الفساد أو الوصول إلى معلومات متعلقة بها.

زيادة ممارسة السلوكات الانتهازية واخذ الرشاوي يفسر قلة المشاريع الهادفة لأن عملية الاختيار في هذه الحالة تتم في جو من الفساد والتجاوزات دون الدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع إضافة إلى وجود العديد من النقائص في الكثير من القوانين كقانون الصفقات العمومية التي تشهد مؤخرا العديد من قضايا التجاوزات للصلاحيات الواسعة المعطاة للمسؤولين في القطاع كإبرام صفقات بالتراضي في حالات استثنائية كالاستعجال.

المبحث الثاني: أثر نوعية الأداء المؤسساتي على النمو الاقتصادي في المغرب: دراسة قياسية.

سنحاول من خلال هذه الدراسة دراسة علاقة نوعية الأداء المؤسساتي على النمو الاقتصادي في المغرب كأهم مؤشر من مؤشرات التنمية الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014 من خلال استعمال نفس النموذج السابق المختار في الدراسة الخاصة بالجزائر.

المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

جاءت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (41): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

المتغير	المستوى		الفرق الأول		الفرق الثاني		النتيجة
	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	
CR	−0,2	-1,95	-	–	-	-	مستقرة المستوى
EIQ	0,07	-1,95	−5,03	-1,95	–	–	مستقرة بعد الفرق الاول
GP	−1,14	-1,95	−6,98	-1,95	-	-	مستقرة بعد الفرق الاول
RQ	−1,12	-1,95	−6,82	-1,95	-	-	مستقرة بعد الفرق الاول
CC	−1,12	-1,95	−3,63	-1,95	-	-	مستقرة بعد الفرق الاول
INVTE	−1,28	-1,95	−7,57	-1,95	-	-	مستقرة بعد الفرق الاول
INVTL	0,63	-1,95	−4,36	-1,95	-	-	مستقرة بعد الفرق الاول
RL	−0,95	-1,95	−3,42	-1,95	-	-	مستقرة بعد الفرق الاول

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

CR: تمثل معدل النمو الاقتصادي، يلاحظ أن السلسلة مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة اكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |-2,2| >|-1,95|.

EIQ: تمثل جودة المؤسسات الاقتصادية ، نلاحظ أن السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |-0,07| <|-1,95|، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد الفرق الأول لأن |ADF| المحسوبة أكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |-5,03| >|-1,95|.

GP: تمثل جودة الأداء الحكومي، نلاحظ أن السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |-1,14| <|-1,95|، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد الفرق الأول لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |-6,98| >|-1,95|.

RQ: تمثل جودة التشريعات، نلاحظ أن السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |-1,12| <|-1,95|، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد الفرق الأول لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |-6,82| >|-1,95| .

CC: تمثل المراقبة و السيطرة على الفساد، نلاحظ ان السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |-1,2| <|-1,95|، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد الفرق الأول لأن |ADF| المحسوبة اكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |-3,63| >|-1,95|.

INVTE: تمثل نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الاجمالي، نلاحظ أن السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |-1,28| <|-1,95|، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد الفرق الاول لان |ADF| المحسوبة أكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |-7,57| >|-1,95|.

INVTL: يمثل نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي الاجمالي، نلاحظ أن السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |0,63- |<|1,95-|، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد الفرق الأول لأن |ADF| المحسوبة أكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |4,36- |>|1,95-|.

RL: تمثل سيادة القانون، نلاحظ ان السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |0,95- |<|1,95-|، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد الفرق الأول لأن |ADF| المحسوبة أكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |3,42- |>|1,95-|.

وضحت نتائج اختبار الاستقرارية أن السلاسل الزمنية كلها مستقرة بعد الفرق الاول لأن ADF المحسوبة أكبر من ADF المجدولة عند درجة استقرارية 5% ما عدا سلسلةCR جاءت مستقرة في المستوى و بما ان السلاسل الزمنية ليست مستقرة عند نفس الدرجة لا يمكن اجراء اختبار التكامل المتزامن و عليه يتم التقدير بطريقة المربعات الصغرى على المدى الطويل.

المطلب الثاني: اختبار السببية.

نتائج اختبار السببية موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (42): نتائج اختبار السببية.

فرضية العدم	احتمال اختبار السببية	يتسبب	لا يتسبب
CC لا يتسبب في CR	0,20		X
CR لا يتسبب في CC	0,59		X
EIQ لا يتسبب في CR	0,03	X	X
CR لا يتسبب في EIQ	0,79		
$INVT_L$ لايتسبب في CR	0,24	X	X
CR لا يتسبب في $INVT_L$	0,0026		
GP لا يتسبب في CR	0,10		X
CR لا يتسبب في GP	0,80		X
$INVT_E$ لا يتسبب في CR	0,63		X
CR لا يتسبب في $INVT_E$	0,57		X
RLلا يتسبب في CR	0,15		X
CR لا يتسبب في RL	0,69		X
RQ لا يتسبب في CR	0,50		X
CR لا يتسبب في RQ	0,65		X

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

نلاحظ من الجدول الخاص بالسببية أنه لا توجد سببية في الاتجاهين، كما نلاحظ أن بعض متغيرات قياس الأداء المؤسساتي في المغرب تتسبب في النمو الاقتصادي كمتغير السيطرة على الفساد و هذا اكيد حسب النظريات المتطرق اليها و التي تؤكد أن قدرة الدولة على المراقبة و منع الفساد تحسن من الكفاءة الاقتصادية و ترفع من عدد المشاريع الهادفة التي تخدم الاقتصاد و تزيد من امكانية خلق مؤسسات جديدة فعالة قادرة على خلق القيمة المضافة و هو ما اكدته الدراسة التحليلية في المغرب و التي جاءت نتائجها في مؤشر مدركات الفساد احسن من بعض الدول العربية كالجزائر مثلا.

اما عن تسبب جودة المؤسسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي يمكن ان يفسر ذلك بطبيعة النشاط الاقتصادي المغربي المرتكز على قطاع السياحة و النشاط الزراعي و هي القطاعات المنتجة الموجودة في لبلد ،و الدليل على ذلك مساهمة السياحة بشكل فعال في الرفع من الناتج المحلي الاجمالي، اضافة الى زيادة الصادرات الفلاحية و الصناعات الغذائية المغربية خاصة تلك الموجهة نحو الاسواق العربية .

النتائج الخاصة بعدم تسبب الاستثمارات المحلية في النمو الاقتصادي لا يبتعد تفسيرها كثيرا عن التفسير السابق و السبب ان جل الاستثمارات المحلية في المغرب غير قادرة على منافسة المنتجات الاجنبية المسوقة في البلد خاصة المنتجات الاوروبية الاضافة الى انخفاض تنافسيتها في الاسواق الدولية مما يعني انخفاض نسبة مساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي ما عدا البعض منها لقلة الموارد المالية المتوفرة لدى البلد و انخفاض القروض نحو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب الاضطرابات المالية التي يعاني منها المغرب في السنوات الاخيرة.

اما عن تسبب النمو الاقتصادي في الرفع من حجم الاستثمارات المحلية فإن الفضل يعود الى توجيه الحكومة المغربية لبعض مداخيلها لدعم الاستثمارات و الصناعات الناشئة بها حتى و لو كان ذلك بنسب قليلة.

اما فيما يتعلق بعدم تسبب جودة التشريعات في النمو الاقتصادي يمكن أن يفسر ذلك بإشكالية من حيث تنظيمه ومصادره وضبط العلاقة بين المتدخلين فيه في المغرب هي إشكالية قائمة في عدة دول وأنظمة سياسية رغم اختلافها هل يترك التشريع كمدخل لتغيير المجتمعات في يد النخب السياسية المتداولة على السلطة أم نرهنه بتدخل جهات لا تخضع بالضرورة لتقلبات العملية السياسية وإكراهاتها؟. حيث كان البرلمان و لا يزال بوصفه السلطة التشريعية هو مصدر التشريع حيث عدل المغرب دستوره في اتجاه تحقيق المزيد من المكاسب الديمقراطية والحقوقية ، غير أن استكمال الترسانة التشريعية المرتبطة بهذا الدستور لازال في حاجة إلى نقاش عميق، فضلا عن المجهود المنتظر بذله لملاءمة المنظومة القانونية مع مقتضيات الدستور

الجديد، علما بأن بعضَ القوانين فيه تعود إلى الحقبة الاستعمارية بحمولاتها الرمزية على مستوى الصياغة والمضمون.

سيادة القانون تتسبب في النمو الاقتصادي بسبب عدم وجود بعض المؤسسات الفعالة في الجزائر و التي تسهر على تطبيق القانون بمصداقية بفضل الاصلاحات الجديدة و المتكررة التي تقوم بها الحكومة خلال السنوات الاخيرة.

اما فيما يتعلق بعدم تسبب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي يمكن تفسيرها بقلة هذه الاستثمارات في المغرب من جهة باعتبارها جولة نامية لا تقدم الامتيازات العديدة لمجموع المستثمرين الأجانب مثلما هو الحال في الدول المتقدمة حفاظا و حماية لصناعاتها الناشئة حالها حال الدول العربية مما يقلل من مستوى مساهمتها في النمو الاقتصادي .

المطلب الثالث: تقدير النموذج.

$$CR=(37.88)+(5.61)CC-(1.91)EIQ^{-}\ (1.32)INVTL^{-}(6.30)GP^{+}\ (0.13)INVTE-(31.94)RL+(11.73)RQ$$

(0.15) (0.66) (0.77) (0.15) (0.87) (0.93) (0.29) (0.68)

$R^2Adj=0.20$

PF=0.87

DW=3.35

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

نلاحظ من خلال النموذج المطبق في هذه الحالة أنه يفسر 20% من النمو الاقتصادي حيث ان ($R^2Adj=0.20$) والنسبة المتبقية 80% من النمو الاقتصادي تفسرها متغيرات أخرى ليست معروضة في النموذج، إضافة إلى عدم معنوية النموذج حيث جاءت احتمالية فيشر أكبر من

5% وتساوي في هذه الحالة تساوي 0.87 ، و لكن رغم ان كل المتغيرات ليست معنوية الا ان هذا لا يمنع من وجود تفسير اقتصادي.

1-نتائج اختبار البواقي :

1-1-تجانس التباين:

F-statistic	11.55423	Prob. F(1,22)	0. 26
Obs*R-squared	8.264280	Prob. Chi-Square(1)	0. 40

من الجدول يلاحظ أن احتمالية فيشر تقدر ب 0.26 و هي أكبر من 0.05 اي أن التباين متجانس.

1-2-التوزيع الطبيعي للبواقي:

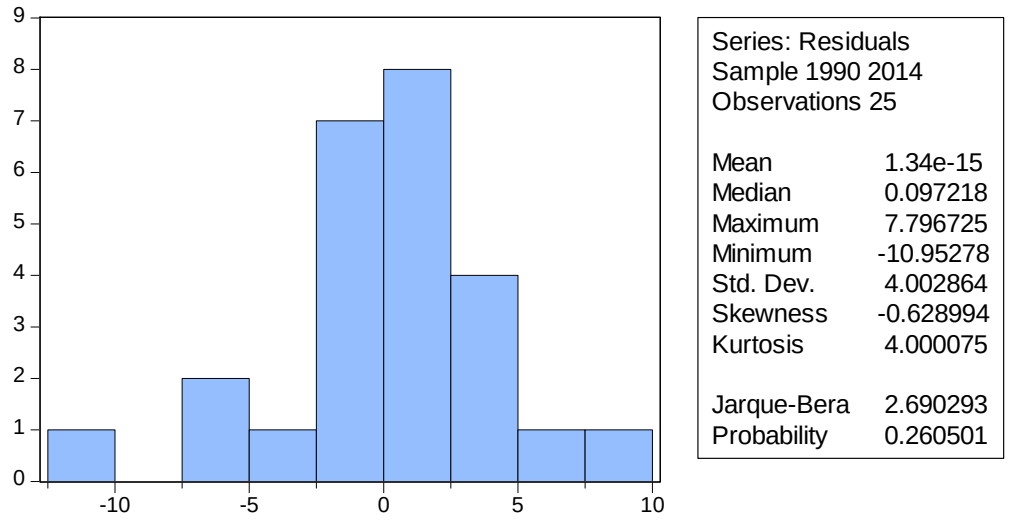

يوضح الشكل ان احتمالية Jarque_bera تساوي 0.26 و هي اكبر من 0.05 أي ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

1-3- الاستقرار الهيكلي للنموذج:

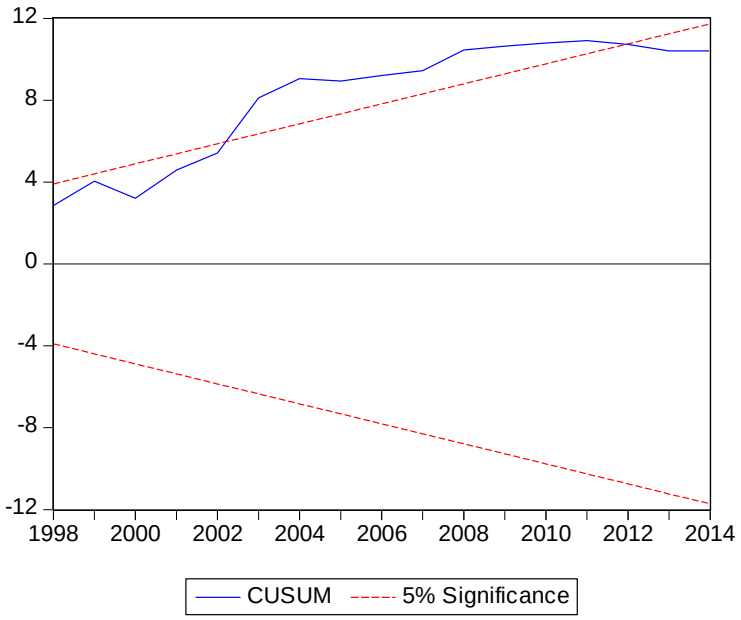

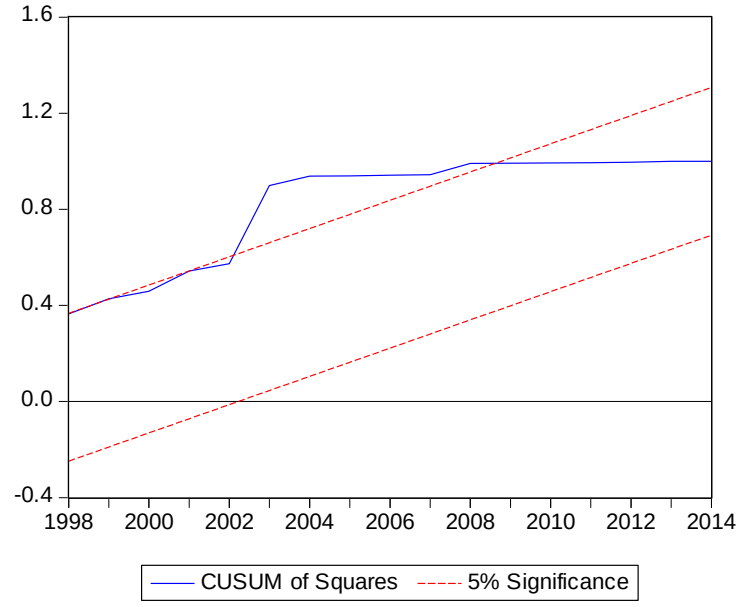

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

من خلال الشكلين نلاحظ ان الاحتمال يوجد خارج مجال الثقة 5% و بالتالي النموذج ليس مستقر هيكليا و لا يصلح التنبؤ به.

التفسير الاقتصادي للنتائج:

وضحت نتائج تقدير النموذج أن هناك علاقة طردية تربط النمو الاقتصادي بمؤشر المراقبة والسيطرة على الفساد حيث أن زيادة مؤشر السيطرة على الفساد بوحدة واحدة يرفع من النمو الاقتصادي بـــ 5,61 %، دليل على فعالية المؤسسات الرقابية في المغرب و سهرها على استقرار عمل الهياكل الاقتصادية في ظل وجود التشريعات مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي، فقد اثبتت المغرب خلال السنوات الاخيرة استقرارها الاقتصادي النسبي رغم عدم ثرائها بالثروات الطبيعية و اعتمادها على قطاع السياحة و الزراعة بحسن استغلالها للموارد البشرية و المالية والمادية المتوفرة لديها.

زيادة مؤشر الأداء الحكومي بوحدة واحدة يخفض النمو الاقتصادي ب6,30 %، يمكن تفسير ذلك بأن زيادة عدد الوزارات و المشروعات العامة و التضخم في حجم العمالة في القطاع الحكومي يخفض من فعالية الأداء الاقتصادي لكثرة التوسع في البنيان الحكومي غير الضروري و غير المدروس و توجهه نحو الانفاق توجها لا يرتكز بالضرورة على الاستخدام الأمثل للموارد المالية اي يصبح الأداء الحكومي ليس مبنيا على مخطط سليم تحكمه الحاجة بقدر ما هو مبني على العشوائية و الاعتماد على الوفرة المالية في استيعاب تكاليف هذا الأداء و العمالة المتعاظمة فيه مما ادى الى حدوث فجوة كبيرة بين الشكل و المضمون و اصبح الأداء الحكومي غير قادر على مواجهة التغيير الحاصل في المغرب و استيعاب تحدياته ، اضافة الى مبالغة الجهاز الحكومي في استيراد احدث الأجهزة مع بقائه دون المستوى المطلوب مما يرفع من مصاريف الدولة و يخفض من مصادر الدخل.

زيادة مؤشر سيادة القانون يؤدي الى خفض النمو الاقتصادي، حيث أن تعود المجتمع المغربي على الممارسات و السلوكات غير القانونية في الحصول على الصفقات الاقتصادية يرفع من عدد المشاريع المبرمجة و يرفع من مشاركتها في النشاط الاقتصادي، و لكن اشتداد الرقابة والسيطرة على الفساد و سيادة القانون فجأة يمكن أن يغير من هذه السلوكات و يقلل من

فرص استفادة البعض من الصفقات الاقتصادية المهمة التي تبقى حكرا على القطاع العام الذي يمتاز بضعف الأداء و الكفاءة.

تسعى المغرب لاعتماد التصنيع كمصدر رئيسي لتنويع مصادر الدخل و هو الهدف الرئيسي لتطلعاتها لتخرج من حلقات التبعية الاقتصادية هذا بالإضافة الى الاستثمار في تطوير الهياكل الاساسية و قطاع الخدمات مما اضطرها الى الاعتماد على الشركات الصناعية الأجنبية لإمدادها بالمعرفة الفنية و لضمان تسويق المنتجات ،ما يفسر ارتفاع النمو الاقتصادي بفضل الزيادة في حجم التدفقات من رؤوس الاموال الاجنبية.

بما أن التجهيزات الاساسية في الدولة المغربية لا تزال دون الحد الكافي لتامين متطلبات التنمية الصناعية فهي تلجا الى استيرادها ، و هذا ما يفسر زيادة الاستثمارات المحلية تخفض من ايرادات الدولة لأن اغلب الواردات تكون لصالح الصناعات المحلية الناشئة التي لا تزال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تتطلب المزيد من الجهد و الوقت و الدليل على ذلك انخفاض نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي للمغرب، اضافة الى ان مساهمة القطاع الخاص لا تزال على هامش التنمية و مواجهتها لعدة معوقات و تدخل الدولة مباشرة في تنفيذ بعض المشاريع.

المبحث الثالث: أثر نوعية الأداء المؤسساتي على النمو الاقتصادي في تونس : دراسة قياسية.

في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي تعيشها دولة تونس الشقيقة سنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية وبالاعتماد على البيانات المتوفرة التعرف على العلاقة التي يمكن أن توجد بين نوعية الأداء المؤسساتي والنمو الاقتصادي بمعنى هل للمتغيرات الخاصة بقياس الأداء المؤسساتي المختارة في النموذج لها تأثير على النمو الاقتصادي خلال فترة 1990-2014 كذلك باستعمال نفس النموذج المستعمل في المبحثين السابقين لدراسة العلاقة في كل من الجزائر والمغرب.

المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

باستعمال نفس النموذج السابق بكل متغيراته سنحاول معرفة مدى استقرارية السلاسل الزمنية في حالة دولة تونس وقد جاءت نتائج اختبار الاستقرارية في الجدول التالي[1].

[1]- أنظر الملحق الثالث الخاص بنتائج استقرارية النموذج

جدول رقم (43): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

المتغير	المستوى		الفرق الأول		الفرق الثاني		النتيجة
	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	
CR	−2,39	-1,95	–	–	-	-	مستقرة في المستوى
EIQ	0,32	-1,95	−5,96	-1,95	–	–	مستقرة بعد الفرق الاول
GP	−0,94	-1,95	−3,48	-1,95	-	-	مستقرة بعد الفرق الاول
RQ	−2,29	-1,95	–	–	-	-	مستقرة في المستوى
CC	−2,00	-1,95	–	–	-	-	مستقرة في المستوى
INVTE	−1,62	-1,95	−8,44	-1,95	-	-	مستقرة بعد الفرق الاول
INVTL	−0,26	-1,95	−3,64	-1,95	-	-	مستقرة بعد الفرق الاول
RL	−1,59	-1,95	−4,92	-1,95	-	-	مستقرة بعد الفرق الاول

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

CR: تمثل معدل النمو الاقتصادي، يلاحظ أن السلسلة مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |−2,39|>|−1,95|.

EIQ: تمثل جودة المؤسسات الاقتصادية ، نلاحظ أن السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |−0,32 |<|−1,95|، و لكن السلسلة

جاءت مستقرة بعد الفرق الأول لأن |ADF| المحسوبة أكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |-5,96| >|-1,95|.

GP: تمثل جودة الأداء الحكومي، نلاحظ أن السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |-0,94|<|-1,95|، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد الفرق الأول لأن |ADF| المحسوبة أكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |-3,48| >|-1,95|.

RQ: تمثل جودة التشريعات، نلاحظ ان السلسة مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |-2,29| >|-1,95|.

CC: تمثل المراقبة و السيطرة على الفساد، نلاحظ أن السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |-2,00| >|-1,95|.

$INVT_E$: تمثل نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الاجمالي، نلاحظ أن السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |-1,62| <|-1,95|، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد الفرق الاول لأن |ADF| المحسوبة أكبر من |ADF| المجدولة حيث ان |-8,44| >|-1,95|.

$INVT_L$: يمثل نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي الاجمالي، نلاحظ أن السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |-0,26| <|-1,95|، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد الفرق الأول لأن |ADF| المحسوبة أكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |-3,64| >|-1,95|.

RL: تمثل سيادة القانون، نلاحظ أن السلسة ليست مستقرة في المستوى لأن |ADF| المحسوبة أقل من |ADF| المجدولة حيث أن |-1,59|<|-1,95|، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد الفرق الأول لأن |ADF| المحسوبة أكبر من |ADF| المجدولة حيث أن |-4,92| >|-1,95|.

وضحت نتائج اختيار استقرارية السلاسل أن بعض السلاسل الزمنية جاءت مستقرة بعد الفرق الاول حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه لأن (ADF) المحسوبة أكبر من (ADF) المجدولة في كل الحالات عند درجة استقرارية 5% ما عدا السلسلة CR و السلسلة RQ و السلسلة CC استقرت في المستوى عند درجة استقرارية 5%.

المطلب الثاني: اختيار السببية.

جاءت نتائج اختبار السببية موضحة في الجدول التالي.

جدول رقم (44): نتائج اختبار السببية.

فرضية العدم	احتمال اختبار السببية	يتسبب	لا يتسبب
CC لا يتسبب في CR	0.43		X
CR لا يتسبب في CC	0.61		X
EIQ لا يتسبب في CR	0.0065	X	X
CR لا يتسبب في EIQ	0.59		
INVTL لايتسبب في CR	0.12	X	X
CR لا يتسبب في INVTL	0.07		
GP لا يتسبب في CR	0.27		X
CR لا يتسبب في GP	0.17		X
INVTE لا يتسبب في CR	0.66		X
CR لا يتسبب في INVTE	0.18		X
RLلا يتسبب في CR	0.83		X
CR لا يتسبب في RL	0.39		X
RQ لا يتسبب في CR	0.20	X	X
CR لا يتسبب في RQ	0.09		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

نلاحظ من الجدول الخاص بالسببية أنه لا توجد سببية في الاتجاهين، كما نلاحظ أن بعض متغيرات قياس الأداء المؤسساتي في تونس تتسبب في النمو الاقتصادي كمتغير جودة المؤسسات الاقتصادية يمكن أن يفسر ذلك بإطلاق البرنامج الوطني لجودة الخدمات الادارية والاقتصادية الذي عمل على تفعيل دور الادارة في الرفع من النشاط الاقتصادي و تهيئة المحيط الملائم لتحسين جاذبية الاستثمار و كمساندة القطاع الخاص و حست من القدرة التنافسية الإجمالية للمؤسسات الاقتصادية التونسية مما يتسبب في الرفع من النمو الاقتصادي .

النتائج الخاصة بعدم تسبب الاستثمارات المحلية في النمو الاقتصادي لا يبتعد تفسيرها كثيرا عن التفسير السابق للجزائر و المغرب و السبب أن جل الاستثمارات المحلية في تونس غير قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية المسوقة في البلد خاصة المنتجات الأوروبية حالها حال منتجات الدول العربية و الدول النامية عامة الاضافة الى انخفاض تنافسيتها في الأسواق الدولية مما يعني انخفاض نسبة مساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي ما عدا البعض منها لقلة الموارد المالية المتوفرة لدى البلد و انخفاض القروض نحو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب الاضطرابات التي يعاني منها البلد في السنوات الاخيرة.

اما فيما يتعلق بعدم تسبب جودة التشريعات في النمو الاقتصادي يمكن ان يفسر ذلك بإشكالية ما يعانيه البلد في الوقت الحالي من اصلاحات لا تزال قيد التنفيذ و اخرى قيد الاعداد بسبب حداثة الحكومة و المؤسسات المشرفة على وضعها بعد الثورة.

سيادة القانون لا تتسبب في النمو الاقتصادي بسبب عدم وجود بعض المؤسسات الفعالة في تونس و التي تسهر على تطبيق القانون بمصداقية بفضل الاصلاحات الجديدة و المتكررة التي تقوم بها الحكومة خلال السنوات الاخيرة و عدم استقرارها بعد.

اما فيما يتعلق بعدم تسبب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي يمكن تفسيرها بقلة هذه الاستثمارات في تونس من جهة باعتبارها دولة نامية لا تقدم الامتيازات العديدة لمجموع المستثمرين الأجانب مثلما هو الحال في الدول المتقدمة حفاظا و حماية لصناعاتها الناشئة حالها حال الدول العربية مما يقلل من مستوى مساهمتها في النمو

الاقتصادي اضافة الى انعدام الاستقرار السياسي الذي يحول دون اقبال المستثمرين الاجانب و تخوفهم من الاستثمار في ظل الظروف الراهنة.

المتتبع للأحداث في تونس يلاحظ زيادة معدلات الفساد بها بعد ثورة الربيع العربي و كثرة التجاوزات و الفروقات التي اضرت بالمال العام رغم تعدد البرامج و الخطط لمكافحته و الذي انتشر بشكل لم تعهده البلاد ففي تونس توجد اكثر من جهة رقابة مؤسسية منها ما يتبع رئاسة الجمهورية و رئاسة الحكومة اضافة الى وزارتي المالية و املاك الدولة و كذلك هيئة التحاليل المالية بالبنك المركزي رغم ذلك تكثر قضايا الفساد في ظل غياب المتابعة الجادة و تخلف منظومة القوانين المجرمة لظاهرة الفساد لكن رغم كل ذلك فهو لا يتسبب في النمو الاقتصادي المرتكز اساسا على القطاع السياحي و استمرارية انتعاشه رغم ما يعانيه البلد من اضطرابات أمنية و سياسية.

عدم تسبب جودة الأداء الحكومي و جودة التشريعات في النمو الاقتصادي في تونس خلال فترة الدراسة راجع الى دخول البلد في مرحلة حساسة متمثلة في الانتقال الى اقتصاد السوق من جهة و التي امتازت بتعدد الاصلاحات و التشريعات المتتالية اضافة الى دخولها في اضطرابات حزبية و سياسية في الآونة الأخيرة اضافة الى اعتمادها على القطاع السياحي الذي لا يتأثر بشدة بهاذين المؤشرين.

المطلب الثالث: تقدير النموذج.

$$CR=(14.63)+(0.25)CC+(5.21)EIQ-(0.41)INVTL+(2.34)GP+(0.09)INVTE+(0.61)RL+(5.026)RQ$$

(0.083) (0.95) (0.26) (0.19) (0.65) (0.76) (0.90) (0.59)

$R^2Adj=0.04$

$PF=0.36$

$DW=2.59$

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

نلاحظ من هذا النموذج المطبق في حالة تونس أنه يفسر 4% من النمو الاقتصادي $R^2Adj=0.04$

والنسبة المتبقية 96% تفسرها متغيرات أخرى ليست معروضة في النموذج، إضافة إلى أن النموذج غير معنوي حيث جاءت احتمالية فيشر اكبر من 5% ويتساوى في هذه الحالة 0,36 Prob (F – statistic = 0.36) و رغم أن المتغيرات غير معنوية إلا أن هذا لا يمنع من وجود تفسير اقتصادي لهذه الحالة.

1-نتائج اختبار البواقي:

1-1-تباين التجانس:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic0.155186	Prob. F(1,22)0.6974
Obs*R-squared0.168108	Prob. Chi-Square(1)0.6818

يوضح الجدول أن احتمالية فيشر تساوي 0.69 و هي أكبر من 0.05 اي أن التباين متجانس.

1-2-التوزيع الطبيعي للبواقي:

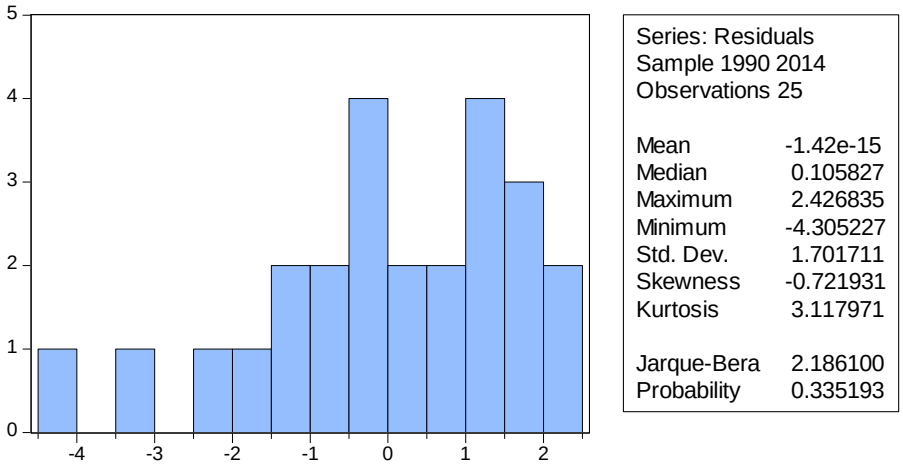

جاءت احتمالية Jarque_bera تساوي 0.33 و هي أكبر من 0.05 أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

1-3-الاستقرار الهيكلي للنموذج:

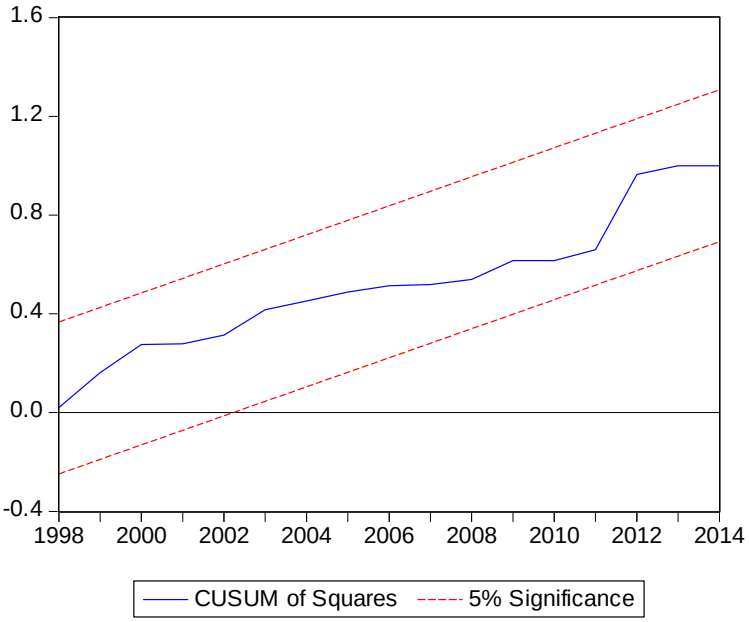

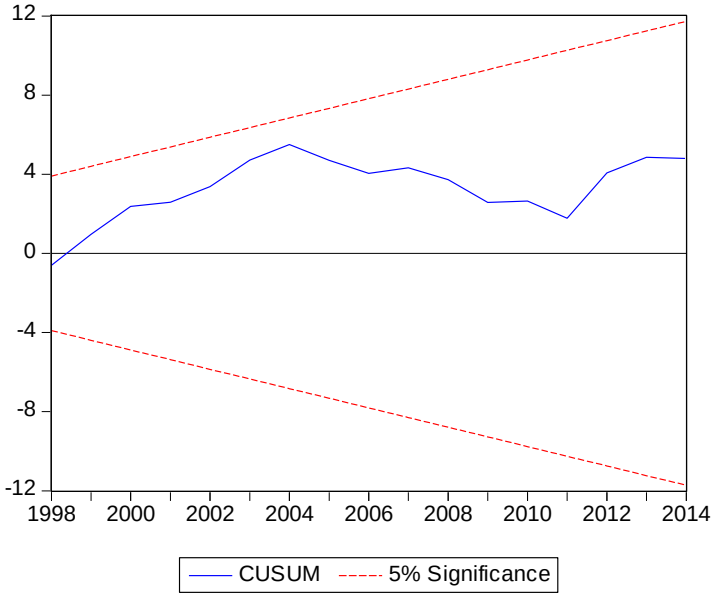

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

من خلال الشكلين نلاحظ أن الاحتمال يوجد داخل مجال الثقة 5% و بالتالي النموذج مستقر هيكليا و يمكن التنبؤ به.

التفسير الاقتصادي للنتائج:

جاءت نتائج تقدير النموذج في هذه الحالة كلها متوافقة مع المقاربات المدروسة و التي اشارت الى أن هناك علاقة طردية بين مؤشرات الأداء المؤسساتي و النمو الاقتصادي كأهم مؤشر للتنمية الاقتصادية حيث أن :

زيادة الرقابة و السيطرة على الفساد بوحدة واحدة ترفع من النمو الاقتصادي بـــ 0,25 % وأن زيادة جودة الأداء المؤسسات الاقتصادية بوحدة واحدة يرفع من النمو الاقتصادي ب5,25ـــ % إضافة الى أن ارتفاع مؤشر جودة الأداء الحكومي بوحدة واحدة يرفع النمو الاقتصادي بـــ 2,36 %، الدليل على أن تونس في ظل المرحلة الحالية تبذل الجهود الكبيرة في سبيل اصلاح المنظومة التشريعية و القانونية، فقد كانت خلال سنوات عديدة مثال لسيادة القانون بها لولا الاضطرابات السياسية المفاجئة .

كانت الدراسات النظرية المشار إليها في الفصل السابق أن لهذين المؤشرين الدور الكبير في زيادة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات من خلال تحسين مناخ تأدية الأعمال وهو يفسر كذلك العلاقة الإيجابية بين زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي وقد تميزت تونس خلال فترة ما قبل أحداث الربيع العربي بارتفاع حجم الاستمارات الأجنبية المباشرة الوافدة لها خاصة في المجال السياحي والمالي رغم انخفاض جودة الاستثمارات المحلية لكثرة وتصاعد أعمال التخريب إضافة إلى ذهاب العديد من المستثمرين نحو دول أخرى أكثر استقرار من بلادهم لاستثمار أموالهم.

وعلى العموم فإن الحكم على نتائج هذه الدراسة في الأوضاع الحالية يعتبر إجحاف للدولة لأن مسار الإصلاحات لا يزال في بدايته ولا يمكن الحكم على نجاحها أو فشلها إلا في المدى الطويل.

وكانت قد صرح الوزير المكلف بالحكومة ومقاومة الفساد أن زيادة الفساد في تونس ساهمت في زيادة سعر الصفقات العمومية بمعدل عام قدر بنحو 20% في المقابل 60% من القضايا المرفوعة ضد الدولة التونسية حكم فيها القضاء لفائدة الخواص، إضافة إلى قضايا إلى القضاء السويسري لاسترجاع الأموال المهربة وقضايا البنك المركزي في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال وغيرها، كما شهد قطاع موارد الطاقة في تونس العديد من قضايا الفساد والتجاوزات حسب خبراء في منظمة الشفافية الدولية في إطار تمديد عقود شركات اجنبية للبحث عن المحروقات، في حين لا يتجاوز إنتاج النفط في تونس حاليا 50 ألف برميل يوميا، كما شهد القطاع حسب تقرير أصدرته لجنة الطاقة التونسية تجاوزات للشركات الأجنبية التي لم تلتزم بتعهداتها وتلاعباتها بالمنظومة القانونية لمصلحتها.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل تبيان وتوضيح العلاقة التي يمكن أن تربط بين جودة الأداء المؤسساتي والتنمية الاقتصادية من خلال اختيار أهم مؤشر هو النمو الاقتصادي وكان الهدف الأول من الدراسة القياسية تأكيد أو نفي الحقائق المتوصل إليها خلال الدراسة النظرية حيث وضحت لدينا النتائج خلال الفترة المدروسة تباين النتائج المتحصل عليها بين الدول الثلاثة.

جاءت نتيجة مؤشرات جودة الأداء المؤسساتي متوافقة مع النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة حيث أن :

النمو الاقتصادي يحتاج الى الزيادة في المراقبة و السيطرة على الفساد في كل من تونس والجزائر اضافة الى ضرورة التحسين في جودة الاداء الحكومي مما يرفع من جودة اداء مؤسساتها

الاقتصادية .

هذه المؤشرات تساعد هي الأخرى على الرفع من حجم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث اظهرت النتائج أن زيادة هذه الأخيرة ترفع من معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة بفضل اعتماد الدول الثلاث على المضي في مسار الانفتاح التجاري و تقديم بعض التسهيلات لمجمع المستثمرين الأجانب خاصة القطاعات التي تعاني النقص، و لكن زيادة الواردات لصالح المشاريع الاقتصادية المحلية رفع من فاتورة الانفاق في كل من الجزائر، تونس والمغرب، مما زاد من حجم وارداتها و هو ما يفسر العلاقة التي تربط بين الاستثمارات المحلية كمؤشر لزيادة الانفاق لصالح المؤسسات المحلية.

وضحت النتائج أن زيادة معدلات النمو الاقتصادية في كل من تونس و المغرب في حاجة الى الجودة في التشريعات بحكم الأنشطة الاقتصادية المعتمد عليها في البلدين.

الخاتمة العامة

يعد مفهوم التنمية الاقتصادية مفهوم متعدد الأبعاد والمستويات يهدف إلى تحسين جودة الحياة وتطورها من خلال مجموعة من التغيرات الجذرية في المجتمعات.

فالتنمية الاقتصادية التي تتم من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، تحدث من خلال تغيرات في كل هياكل الإنتاج ونوعية الخدمات والسلع المنتجة، إضافة إلى كونها تحدث تغيرات في هيكل توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

كل ذلك يتم في ظل إرادة التغير في كافة القطاعات الاقتصادية ضمن تبني مجموعة من السياسات وإيجاد المؤسسات والأليات التي تعمل على أحداث هذا التغير مع ما يتلاءم و متطلبات البلد وإمكانياتها، سياسات تسمح بخلق أوضاع وفرص استثمارية حقيقية، تكسب المجتمع القدرة على التطوير الذاتي والمستمر فيضمن له التحسين من نوعية الحياة.

كما أن ترشيد موارد الدولة وإمكانياتها في حاجة إلى مؤسسات فعالة تملك روح المسؤولية والشفافية تزيد من ثقة المجتمع فيها، لذلك زاد في السنوات الأخيرة اهتمام الاقتصاديون بأهمية جودة الأداء المؤسساتي في تحسين القدرات الاقتصادية والرفع من الكفاءات للدول في دراسات العديدين أمثال Kaufman و Kraay سنة 2004 وأبحاث North سنة 1990 وآخرون ممن اشتهروا بكتباتهم التي تشيد بالدور الفعال للمؤسسات الجيدة في تحسين النتائج الاقتصادية للإصلاحات وتحقيق التنمية، وذلك في ظل وجود قانون لحماية الملكيات، كما أدلى به Demsetz سنة 1997 واعتبار الكثيرين سيادة القانون والسيطرة على الفساد من قبل أفراد لا تحركهم المطامع الشخصية يحقق المصالح العامة.

كما قام Barro سنة 1996 بتطوير نموذج للنمو يعتمد على متغيرات مؤسساتية من ضمنها مؤشر الديمقراطية والاستقرار السياسي كضرورة لضمان حسن الأداء الاقتصادي وزيادة التراكمات المالية ومردودية أحسن لهياكل الدولة في ظل انعدام الممارسات الفاسدة والتجاوزات الهدامة، حيث

أشار كل من Rodan و Rosenstein إن عدم التناسق بين المؤسسات يؤدي إلى هدم جهود التنمية والقضاء على فرص ناجحة للتراكمات الرأسمالية المالية والبشرية.

كما اعتبر Putman و Kuyama أن عامل الثقة في مؤسسات الدولة هو اليد الخفية أو العامل المعنوي المهم لتحقيق التنمية وكبح السلوكات المشبوهة في العلاقات الاقتصادية السياسية والاجتماعية، التي تؤدي إلى إهدار المال العام .

ومن خلال دراستنا وانطلاقا من الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الدول العربية توصلنا إلى أن عملية التنمية بها تواجهها العديد من العقبات والصعوبات أهمها على الإطلاق انعدام أو قلة الموارد المالية الضرورية لمواجهة متطلبات التنمية ومازالت العديد من الدول العربية تعاني الكثير من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي، كما تواجه دول المنطقة منذ سنوات تحديات متماثلة في أغلبها كانت تتطلب الاستفادة أكثر من مواردها النفطية خاصة الكبيرة والإسراع في إحداث التنمية وتغير الهياكل المتعطلة ومحاولة التنويع في مصادر دخلها والتحول من مجتمعات مستهلكة إلى منتجة، ولكن افتقار هذه الدول إلى استراتيجيات واضحة وأنظمة مالية ناجحة حال دون تحقيقها لأهداف التنمية، أصبح ذلك أكثر صعوبة وتعقيد في ظل غياب الأداء المؤسساتي الفعال والشفاف فقد غلب على الكثير من أنظمة الحكم مجموعة من الخصائص والسمات التي طبعت سياستها الاقتصادية والسياسية امتازت بالتسلط والقدرة الكبيرة على التحكم البيروقراطي في الاقتصاد والمجتمع وانعدام التوازن ما بين الدولة والمجتمع وسوء استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية تحت ظل القطاع العام بقرارات سياسية متسلطة حتى بعد اعتماد آليات السوق كركيزة للتسيير ورسم الخطط والسياسات .

إن التدهور الذي شهدته دول المنطقة العربية من انخفاضات متتالية لمؤشرات سيادة القانون والاستقرار السياسي وكثرة الفساد قلل من فرص الاستفادة من الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل سوء استخدام الفرص التنموية للنهوض بشعوب المنطقة ووضعها في مسار التقدم ولم تجد الدول العربية في بعض الحكومات المتسمة بمستويات فساد عالية ، سوى اتساع

لرقعة الفقر وانتشار البطالة على الرغم من الثروات التي تتمتع بها فقد أضر الفساد بالأفراد من خلال سوء استعمال الأموال المعدة للتنمية وتقويض قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية وعدم استفادة الشعوب من المال العام، كاستفادتهم من التسهيلات المالية في شكل قروض وذلك لقلة السيولة في المؤسسات المالية وانعدام الاستقرار المالي في أغلب الدول العربية لاعتماد أغلبها على المداخيل النفطية المتذبذبة، إضافة إلى التجاوزات مما قلل الإنتاج و فرص التوظيف والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام.

لم تستطع الأنظمة السياسية العربية استغلال الإمكانيات المالية و البشرية و الاستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة العربية من أجل تحقيق نتائج تنموية كتلك التي حققتها العديد من الدول النامية رغم الآمال الكبيرة التي عقدت على مشاريع تنموية منذ سنوات التسعينيات، اي بداية المرحلة الانتقالية الى اقتصاد السوق، فتزايد الفقر و البطالة و اتساع الفجوة بين الفقراء و الأغنياء بسبب غياب العدالة الاجتماعية و غياب استقلالية السلطات القضائية و التشريعية عن استبداد الحكام و ارتفاع مستويات الفساد.

من خلال الدراسة التي قمنا بها نستطيع إثبات الفرضية المطروحة في الدراسة وهي أنه لا يمكن للدول العربية الخروج من أزمتها الاقتصادية إلا من خلال إصلاح هياكلها ومؤسساتها السياسية والاقتصادية لذلك فإن تحقيق الأهداف التنموية متوقف على الانتقال المتوازي لمؤسساتها السياسية والاقتصادية بمعنى ان الارتقاء بمستوى مؤشرات الأداء المؤسساتي في الجانب السياسي المتمثلة في سيادة دولة القانون حرية التعبير والاستقرار السياسي واستقلالية السلطة القضائية والتشريعية وحرية مشاركة المجتمع المدني في القرارات المتخذة، يسمح بتحسين مؤشرات الأداء المؤسساتي الاقتصادية كتصحيح الاختلالات في المنظومة المالية وزيادة فعالية الاستثمارات المحلية وحسن اختيار التدفقات المالية الأجنبية في ظل مراقبة صارمة للفساد والقضاء عليه إضافة إلى تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص والابتعاد الكامل عن الاعتماد على المحروقات كمصدر للثروة وإيجاد مصادر أخرى أكثر استمرارية،

كلها تساهم مع الوقت في تحسين المؤشرات الاجتماعية للمنطقة العربية تخفض من الفقر والبطالة وكل التشوهات الاجتماعية الممكنة .

كما تم التوصل الى أن زيادة عدد الإدارات دون أن يكون ذلك مبنيا على الحاجة قد يزيد من عدد الموظفين دون أن تكون لهم بالفعل مهام محددة مما يرفع من البيروقراطية التي بطبيعتها تحارب التطور مما يزيد من انتشار تنفيذ المشاريع عن طريق القربات الأسرية في الدول العربية وتصبح الصفقات تخضع للاعتبارات الشخصية مما يعيق تطبيق الإجراءات لصالح أصحاب الحقوق و ينشأ تفاوت في مستوى الخدمات.

على ضوء الناتج المتوصل إليها يمكننا تقديم التوصيات التالية:

في مجال التنمية الاقتصادية:

الحاجة الى إعادة دراسة النموذج الإنمائي في المنطقة العربية نحو السعي الى تحقيق النمو الاقتصادي و استحداث فرص العمل و تقديم الخدمات الاجتماعية.

على الدول العربية إحداث تغيرات حقيقية في الهياكل الاقتصادية من خلال تحسين صورة السلع والخدمات المنتجة بفعل اختيار الأساليب المناسبة والملائمة لظروف كل بلد مما يضمن تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل وتفعيل قطاعات التعليم والصحة والبحث العلمي.

المحاولة الجادة للدول العربية على تنويع مصادر دخلها قدر الإمكان والتوظيف الرشيد للأموال المحصلة من العوائد النفطية خلال الفترات التي يشهد فيها السوق النفطي انتعاش واستغلالها في برامج تنموية واضحة المعالم، مع ضرورة تعزيز التعاون وتوطيده مع الدول العربية الأخرى التي تفتقر إلى المصادر النفطية، لأن التكامل الاقتصادي من شأنه أن يحقق الأمن الإقليمي في المنطقة.

تشجيع المبادرات الخاصة لتحسين الأداء الاقتصادي، بالتشارك مع مؤسسات الدولة في حسن تسيرها للسياسات الاقتصادية من توفر للمعلومات والقضاء على الفساد وتفعيل التكامل بين كل القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة.

ضمان تكافئ الفرص لأصحاب العمل و العاملين لحسابهم الخاص من أجل القيام بأنشطة ربحية مشروعة و الابتعاد عن الانشطة الفاسدة.

تجديد مناخ الأعمال الجيد والجذاب للاستثمار المحلي والأجنبي بإرساء قواعد واضحة لحقوق الملكية وحرية المقاولة، الأطر التشريعية والقانونية المحفزة لبناء مؤسسات مستقرة وفعالة.

ضمان شفافية المالية العامة وتعزيز مستويات الحوكمة وخضوع المسؤولين للمساءلة عن قراراتهم وأنشطتهم. وتحسين بيانات المالية العامة بتوفير البيانات الكاملة عن الوضع المالي للحكومة والإفصاح عن العمليات خارج الموازنة.

صياغة استراتيجيات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي تقوم على زيادة مستويات تنويع الاقتصادات العربية ورفع وتيرة النمو وضمان عدالة توزيع الدخل والفرص الاقتصادية على شريحة أوسع من السكان من خلال دعم قطاعات التعليم والصحة والتشغيل لتعزيز الاستقرار الاجتماعي مع اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص.

أما في المجال السياسي:

تعزيز الديمقراطية بالمعنى الصحيح و استقلالية القضاء وحرية الصحافة والرقابة كآليات لمنع الفساد.

العمل على إيجاد سلطة شرعية تشرف على انتخابات حرة ونزيهة في ظل مشاركة مجتمعية حقيقية تضمن الحقوق الفردية والمهينة وعدم التمييز.

رصد وتشخيص القصور الهيكلي في نظم المحاسبة العامة في الإدارات الحكومية والمؤسسات العمومية وشركات القطاع الخاص والمجتمع المدني وتخليص المجتمع العربي من التخلف والتسلط السياسي الهدام.

إيجاد التكامل السياسي والاقتصادي الذي يسمح بتوزيع القيم والمواد الاقتصادية المتاحة توزيعا عادلا استنادا إلى جوانب قانونية تدعم قدرة الدولة على الرفع من كفاءة سياستها وتمسكها بالقيم وتمتعها بالثقة والتأييد، حيث بات من الواضح أن قضية التنسيق بين هذه الدول هي قضية حتمية لابد منها تفرضها الظروف و التحديات التي تواجهها حاضرا و مستقبلا لتحقيق العديد من المزايا الاقتصادية و السياسية فهي في حاجة الى رؤية واضحة لمدى استغلالها لثرواتها النابظة.

تحقيق التحول الديمقراطي الذي يضمن ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية السياسية كعامل لاستقرار الدول العربية لتحقيق تنمية شاملة ترتكز على اقتصاد قوي وأنظمة سياسية عربية صالحة ومستقرة خالية من الاستبداد والأزمات مع تجاوز العلاقات والمصالح الضيقة لصالح خدمة المصالح العامة والوقوف أمام الضغوطات الخارجية.

افاق الدراسة:

إن هذا العمل يعتبر محاولة لفهم العلاقة الموجودة بين جودة الأداء المؤسساتي و التنمية الاقتصادية في الدول العربية كما أنه يفتح الأفاق للقيام بدراسات أخرى في المستقبل سواء على شكل أوراق بحثية أو رسائل و أطروحات ، يمكن أن يقوم بها باحثون و طلبة آخرون و من بين المواضيع التي نرى أنها جديرة بالاهتمام نذكر ما يلي :

- محاولة دراسة مقارنة بين الدول المتقدمة و المتخلفة لمعرفة الفروقات بينها .
- التحليل الإحصائي لتكلفة سوء الأداء المؤسساتي على الناتج الداخلي الخام كمعرفة تكلفة الفساد الإداري ، تبييض الأموال...
- القيام بدراسة سوسيو اقتصادية لمعرفة تأثير الثقافة و رأسمال الاجتماعي على الأداء المؤسساتي في الدول العربية.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم الأخرس،" التجربة الصينية الحديثة في النمو"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر.
- أحمد حامد علي العبيدي، "الأمن الصحي في الوطن العربي بمنظور جيو سياسي، دراسة اقليمية"، جامعة الموصل.
- أحمد وهبان، "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث"، قسم العلوم السياسية، جامعة الاسكندرية.
- إربك هونتر "العلاقة بين حوكمة الشركات وعملية التنمية" مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE بمشاركة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID. WWW/cipe.erg
- اكريم عبد النبي العبيدي "الإدارة والتنمية في ليبيا" بنغازي، جامعة قاريونس، ليبيا، 1995.
- بطرس بطرس غالي و اخرون " التفاعل بين الديمقراطية و التنمية "، تقرير لمنظمة اليونسكو.
- بلقزيز عبد الله وآخرون "المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2001.
- البنك الاهلي المصري: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات، حوكمة الشركات" النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، 2003.
- بوريس بيجو فيتش، "آراء في الفساد.... الأسباب والنتائج"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن 2014 خبرات عالمية.

- بوعزيز الشيخ، "أهمية التأمين الصحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم" ، المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية.
- جمال قاسم حسن ،محمد إسماعيل، "تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، افريل 2012
- جواد رشمي ، "الفساد المؤسسي هل يصلح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الاوسط و شمال افريقيا"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ماي 2004 CIPE Egypt WWW.org
- جواد شمي، " الفساد المؤسسي هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن .2004
- جون د- سوليفان، "الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي"، مركز الشركات الدولية الخاصة CIPE.
- حتاملة محمد،" دور المصارف في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات"، منتدى المعرفة، 7 أيلول 2003.
- حسين توفيق إبراهيم "النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها"، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2005.
- الحميد ابراهيم، رئيس الهيئة العامة لسوق المال في مصر، مؤتمر "مستقبل الاقتصاد المصري في ظل ممارسات الإدارة الرشيدة، الخمس المصرية للأوراق المالية ومركز المشروعات الدولية، أكتوبر، 2010.
- حنين كريم: "مفهوم الحكم الصالح في كتاب إسماعيل الشطر وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2004.

- خليل جبارة، "الاسكو: مقارنة حول أنظمة الحكم و الديمقراطية و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول العربية"، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكو) بالتعاون مع مؤسسة كونواد أديناورا الألمانية نيويورك .2005.
- خيري خليل الجميلي "التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية (البناء الاجتماعي للمجتمع)" المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998.
- د. ياسين خضري، "خريطة المؤشرات الدولية والمحلين للحوكمة الرشيدية ومكافحة الفساد" مركز العقد الاجتماعي 2014.
- داوود خير الله ،"الفساد و معوقات التطور في العالم العربي "المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2014
- دوب موريس "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة" ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطباعة الطليعة والنشر، بيروت، 1979.
- دوناتو رومانو،" الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة"، دمشق، سوريا، 2003.
- رشوان ،حسين عبد الحميد احمد،"التنمية اجتماعيا–ثقافيا–سياسيا–اقتصاديا–اداريا و بشريا" مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،2009.
- رضوان بروسي، "جدلية العلاقة بين الديمقراطية و التنمية: نحو مقاربة غير معيارية "مجلة المستقبل العربي، الجزائر ،2007.
- رياض بن جليلي، "فجوة جاذبية الدول العربية الاستثمار الأجنبي المباشر، أهم نتائج التحرير السنوي الثامن والعشرين حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011–2012"، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
- زوليك: "تمكين المواطنين وتعقيل الحكم الرشيد مفتاحات للتنمية في الشرق الأوسط"، البنك الدولي 06/ 04/ 2011.

- سعد الدين إبراهيم "التنمية في مصر" كتاب التنمية " ،مكتب النهضة المصرية، القاهرة، 1982.
- السعيدي ناصر،" الحوكمة إدارة الشركات في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، (الافصاح والشفاهية) "مجلة اتحاد المصارف العربية، 2005.
- سمية كراش،" هل فشل التعليم في الدول العربية"، BBCARABIC.MHT
- شبل بدران و اخرون ،" التنمية الثقافية و التنوير" الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006.
- شيما بنت محمد بن خالد آل نهيان "التنمية الثقافية وتعزيز الهوية الوطنية، دراسة ميدانية على مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة" دار العين للنشر، مركز البحث، 2013.
- صالح بلحاج، "التنمية السياسية، نظرية في المفاهيم والنظريات" جامعة الجزائر.
- صبحي محمد قنوص: "أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث" الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999.
- عبد العزيز جميل مخيمر،" قياس للأداء المؤسساتي للأجهزة الحكومية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،ديسمبر 2011.
- عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، سنة 2000.
- عبلة عبد الحميد بخاري "التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية". الجزء الثالث.
- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط،" التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار الصفاء، ط.1، عمان، الأردن، 2007.

- عز الدين دياب، "التنمية السياسية في الوطن العربي، الضرورات والصعوبات"، مجلة الفكر السياسي.
- الغنيمي محمد رياض، "نظريات و مفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية".
- فتحي محمد اميمة، "الفساد السياسي و الاداري احد اسباب الثورات العربية"، جامعة مصترانة:ليبيا،2011.
- فرهاد محمد الأهدن، " التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي"، دار التعاون، ط.1، القاهرة، مصر، 1994.
- فؤاد شاكر: "الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير الدولية"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي لعام 2005، الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية.
- فيز حسين، "سيكولوجية الادارة العامة" ، دار اسامة للنشر،عمان،2008.
- كاترين ل. كوشتا هليلينج، جون، د.سوليفان "غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية" CIPE، 2003.
- كرم الحلو، "الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرون " مركز دراسات الوحدة العربية 2005.
- مالك بن نبي، "ما مشكلة الثقافة"، الطبعة الرابعة، الجزائر، دار الفكر، 1984.
- مجموعة من المفكرين،" التنمية الثقافية، تجارب اقليمية"، ترجمة سليم مكسور، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983.
- محمد بن علي المسلم ،"جذب الاستثمار الأجنبي إلى دول مجلس التعاون واختيار الأسس الصحيحة"،مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي ،أكتوبر2001.

- محمد طاهر قادري، "آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف "التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، 2000 قسم الاقتصاد للنشر، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- محمود سلامة محمود الهياشة، "حوار التمدن" ، العدد 2997-2010-/6/8 محور الطب والعلوم.
- مدحت القرني، "التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات" دار وائل للنشر، 2007، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
- مصطفى زايد، "التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر 1962-1980"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986.
- مصطفى عبد العزيز مرسي، "علاقة الأصل بالصورة، تطور أنظمة الحكم العربية مرتبط بأداء النظام المؤسساتي"، مجلة الحياة 2003/9/8.
- مقري عبد الرزاق" الحكم الصالح و آليات مكافحة الفساد" مجلة البصرة الجزائر، دار الخلد و البث للنشر و التوزيع، العدد 10 ،2005.
- منار علي،" اشكالية التغير والتحول السياسي في البلدان العربية"، مجلة الإنسان والمجتمع كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 5 أفريل 2013.
- نصر عارف، "مفهوم التنمية" ،كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة. www.prf-facteris.com
- هناء يماني" الفساد الإداري و علاجه من المنظور الإسلامي" 02-02-2012.
- وليد سالم محمد:" النظام الفردي الأوتوقراطي دراسة نظرية للسلطة المتعلقة"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 11 العدد 2- 2011.

التقارير:

- التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية، 2008.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة، "دليل تأسيس أساليب حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والمتحولة" مارس 2013.
- صندوق النقد العربي، "اداء الاسواق المالية العربية"، النشرة الفصلية 2013.
- معهد الدراسات و البحوث الاحصائية، قسم الاحصاء الحيوي و السكاني: «التنمية البشرية مفاهيم و اساسيات و بناء ادلتها" جامعة القاهرة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،" إدارة الحكم لخدمة التنمية المستدامة البشرية"، وثيقة للسياسات العامة – ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جانفي 1997
- تعزيز التنمية الانتمائية 2011 من البرنامج الإنمائي الأمم المتحدة 2004.
- تقرير التنمية في الشرق الأوسط و شمال افريقيا، "الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال افريقيا، تحسين التضمينية و المسائلة"، البنك الدولي و واشنطن، 2003.
- تقرير ممارسة انشطة الاعمال IFC.2012
- تقرير التنافسية 2011-2012 و بحوث ضمان الاستثمار
- سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، 2012، مؤشر إنفاذ العقود 2012.
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011.
- البنك الدولي ،قاعدة مؤشرات التنمية الدولية.
- صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2002"
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و الائتمان على الصادرات،" الاقتصاد العربي و مستقبله في ضوء المستجدات الاقليمية و الدولية" ،مارس 2014.

- صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2013.
- صندوق النقد العربي، "تطوير العلاقة بين المنظومة التعليمية و اسواق العمل في الدول العربية"، الفصل العاشر، 2014.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تحرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2012 الأردن
- UNDP التقرير السنوي 2013-2014 بعنوان" شراكة جديدة من اجل التنمية".
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،" تقرير التنمية الإنسانية العربية"، 2002. www.unde.ag/ady.chapter.pdfr.2014/05/14
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للائتمان الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية"، 2002.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الحكم السليم بحسب الادارة الكلية في منطقة الاسكوا"، بنيويورك 2003.
- جمعية الشفافية الكويتية، "كتاب ضد الفساد"، ديسمبر2009.
- مجلة العلوم الاجتماعية، "حوكمة التعلم"،. 2014/18/02
- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. ريوديجانيرو 3-14 يونيو 1892 (منشورات الأمم المتحدة رقم المنع 8- I 9.1) القرار 1- المرفق الأول.

- Worldwide governance indicators .www.govindicators.org
- WIR ,(2012), CNUCED « Les investissement estrangers directs » en 2012.
- United Nations « Development programme :UNDP », TABLE 7
- United Nations ,(2012), « Development programme :la bonne gouvernance et le développement humain ».

المراجع باللغة الاجنبية:

- Abdoul Ganiou Mijiyawa (2010) «Institutions et développement: analyse des effets macroéconomique des institutions et de méformes institutionnelles dans les pays en développement » HAL. archives ouvertes.
- Acemoglu Daron, Root causes,(2003). "a Historical approach to assessing the role of institutions in economic development ",Finance development. Vol 01.
- Acemoglu, Simon Johson et James A Robinson (2001), "Reversal of fortune , geography and institution in the mating of the modern wold income distribution" , combridge M A N B E R worting paper 8460 .
- Adam Smith (1776). « Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations », paris, GF. Flammarion, 2Volumes, 1991.
- Alain Sammuelson, « Les grands courants de la pensée économique», 2éme Edition, Offices des publication universitaires, Alger.
- Alchian Armen, Demsetz Harald. (1972)." Production, Information costs and Economic organization", the American Economic Review. Vol 62 .
- Ali chkir, zohra Alloui ,«Institutions politiques , démocratie, corruption et croissance économique des PED : investigation empirique en données de panel.
- André le cours « L'approche néo- institutionnaliste en science politique : unité au diversité?» Université Concordia.
- André Lecours ,(2002), « L'approche néo-institutionnaliste en science politique : unité ou diversité ? » Politique et sociétés vol 2133.
- Andrie Sheifer ,Robert Vishney, « A Survey of corporate governance » Journal of finance, Vo 52, 1SS7.
- Aoki Masahiko, (2001) . "Toward a comparative institutional analysis", cambridge : MIT press.
- Aoki Masahiko. "Toward an Economic Model of the Japanese firm", Journal of Economic literature. Vol 28 .

- Beck Thorsten, Demirguic Kunt Asli ,Levine Ross" law endouments and finance", Journal of Financial Economics, vol 70.
- Bernard Bret,(2002),« Le tiers monde, croissance, développement, inégalité », Paris, collection Histege.
- Bernard Conte. "Le sous- développement: retard de développement ». http.//conte.u-bordeaux4.fr.
- Brahim Elmorchid ,(2009)," Recherche de rente en processus de reformes politiques et institutionnelle dans le monde : la lecon: marocaine "working paper 460 fevrier .
- Chabaud, Claude Parthenay, Yannick Perez, « Oliver E.Williamson : de la théorie des cout de transaction à la nouvelle economie institutionnelle ».
- Charreaux G. (2000), « La théorie positive de l'agence : positionnements et apports » , Revue D'economie Industrielle, n°2, 2e et 3e trimestrep193/ voi le inte http:// ungarou- bourgogne, FR/WP/0991201. PDF.
- Charreaux G.(2001), « Le conseil d'administration dans les théories de la gouvernance » document de travail.
- Charreaux Gérard « Pour une véritable theorie de la littérature managériale et du gouvernement des entreprises ». La Revue Française de Gestion ». Vol 111, (Novembre, décembre) .
- Charreaux Gérard, (1995). « Modes de contrôle des dirigeants et performance des firmes » ,Revue D'economie industrielle. » (1er trimestre).
- Coase Ronald .(1960)," the problem of social cost " Journal of law and Economic . vol 3.
- Diemer. "Les théories économique. Les principaux courants de pensée économique" IUFM AUVERGNE.
- Djankav Simeon et al,(2003)," The new comparative économies" Journal of Comparative Economies , vol 31.
- Djo Narmbaye, (2004), "Bonne gouvernance économique : les outils dans le secteur privé" , Centre d'étude et de formation pour le développement, N'djaména- Tchad- décembre.

- Fahmi Abdelkader (2008) « Transition institutionnelle et des pays d'EUROPE de L'EST Analyse comparative de l'evolution de leurs systèmes de gouvernance » Revenue d'économie politique vol .118
- Fahmi Ben Abdel Kader, Daniel labaronne , (2014)."Les institutions de gouvernance dans les pays arabes confiance et développement". CEDIMES, Lharmattan. Paris.
- Gérard Lafay. "Avantage comparatif et compétitivité" centre de recherche , CEPI .
- Gleaser Edward , Shleifer Andrei , (2002)" Legal origins ",quarterly journal of economies . vol 107.
- Greif Avner : « On the political foundations of the late medieval commercial revolution : Genoa during the twelfth and thirteenth centuries »,Tthe journal of political economy. vol 102 .
- Gwenaëlle otando. "Le renouveau des Théories du développement institutions et Bonne gouvernance". Cahiers du LAB.R II. N177. Mars 2008.
- Hali Edisen , (2002)," Qualité des institution et résultats économiques un lien vraiment étroit ?" Finances développement Juin .
- Hali Edisen, Qualité des institutions et resultats économiques, un lien vraiment étroir. 2009.
- Harford- Ariely « les institutions pour un économiste, c'est quoi». Revue décemonie- management.
- Hodess, Rolun, "Introduction in global corruption", Repport 2014, Transparency internducnal.
- IRDC, (2006), Institut de recherche pour le développement ," institutions , développement économique et transition" Paris . 8 Septembre.
- Jean- François Sicard. "Economie et philosophie chez Adam Smith" Revue international. www.sens-public.org.
- Jepperson Ronald, "Institutions Effects, and Institutionalism in Powell" The universities of Chicago press U.S.A. 1SS1 P143.

- Jeusen R.C. Meckling W.H. (1894), « The nature of Man », In M.C. Jensen, Foundations of organic national strategy.
- John Locke, Thomas Aobbes, “the political theories”. Http:history 2. professor page. Info / john 20% locke 20% htm 14-04/2008.
- Joseph.T .Siegle.Michael.M .Weinstein, « The democracy advantage :How democraties promote prosperity and paece ”,New York : Routledge,2005
- Kaufman et all ;”World Bank »1999/2002.
- Kenneth A. Bollen and Robert W. Jackrnan,” Economic and noneconomic determinants of political democracy in the 1960”. Research in Political Sociology, Volume 1, pages 27. Copyright O 1985 by JAI Press Inc.
- Labaronne (1997– 2005) « Les lecteurs de la privatisation en Europe L'EST une conséquence de la stratégie d' enracinement des managers ». Revue d'économie politique. vol 108.
- Labaronne Daniel, (1999,) "Les privatisation à L’Est" Caen : Management et société.
- Labaronne, (2002), « Les privatisations a L'EST: une question de marchandage politico économique » Revue d’études comparatives EST– OUEST. VOL 33
- Laberonne Daniel, (1998)."Les lecteurs de la privatisation en Europe de l’Est : une conséquence de la stratégie d’enracinement des managers", Revue d’économie politique ,Vol. 108.
- Lande Carl ," Introduction: the basics of clientelism Dans friends , followers and factories : A reader inpolitical clientelism" schmidt steffou w , university of California press .
- M.C.Jensen et W.H. Meckling,(1976), « theory of the firm, Managerial Behavior, Agency Costs ownership stricture », strategic Management Journal.
- Mark j Roe ,(2004) " The institutions of corporate governance " Discussions paper No. 488 .Harvard Law school combridge , MA 02138 .
- Meier, Baldwin.(1957), "Economic Development, New York, J, Wily and sons
- Meisel Nicolas (2005)” Un autre regard sur la gouvernance d’entreprise “ problèmes économique

- Meisel Nicolas," Culture de gouvernance et développement. Intérêt de L'expérience française dans la gerivernance des entreprise pour les pays en développement et les économies émergentes", Paris ,Editions de L'OCDE.
- Meisel Nicolas," Culture de gouvernance et développement. Intérêt de l'expérience française dans la gouvernance des entreprises pour les pays en développement et les économies émergentes".Paris , Editions de L'OCDE.
- Michel Crozier ,Erthared Freidberg,(1977),« L'acteur et le système : Les contraintes de l'action collective. » Paris : seuil.
- Michel ghertman, « Application pratiques de la théorie des couts de transaction » département stratégie et politique d'entreprise groupe HEC, France.
- Mohamed Said Binani, (2008), " Initiative sur la bonne gouvernance dans les pays arabes" Projet Formation Judicaire en droit économique , 14 juin .
- North Douglass C. (1981)".structure and change in economic History". New York §company .
- North Douglass. Thomas Robert Paul,(1976) . « The rise of western world : A New Economic History. New York : Cambridge university, press.
- Ogien Albert.. La gouvernance, ou le mépris du politique" cites, vol 4.
- Omar Charles, « Corporate governance in development : the experiences of Brazil, chile, India and South Africa, Washingten » : Centre de développement de OCDE et Center for International private entreprise.
- Omar Charles, Fries Steven ,Buiter Willem, (2003). "La gouvernance d'entreprise dans les pays en économies émergentes", Cahiers de politique économique du centre de développement de L'OCDE.
- Omar Hadhrami,(2003). « L'impact de la corruption sur le développement économique en Afrique et dans le monde arabe » , L'université De Jordanie .
- Peyrefitte (1998)" La société de la confiance " paris: Odil jakob .
- Philipe Bernard, « économie, institutions et gouvernance, évolution des Modes de gouvernance depuis les années 60 », Eurisco, Paris IV Février 2003.

- Philippe Darreau." Institutions et croissance économique solon North" .
- Philippe Desbriere (1998), « gouvernance des entreprises : valeur partenariale centre valeur actionnaire » finance contrôle et stratégie, vol 1.
- Platteau Jean Philippe— Religion , "Politics, and development lessons from the lands of islam". Journal of economic Behavior organization vol 68.
- Rémy Herrera, "Un renouveau de L'économie du développement." Cahiers de La M S E université paris 2005.
- Revue : Economie et Management, Paris, OCDE 2004 P116/Isbn : 92- 64106- 44- 08.
- Sawzan Roz Akrman, (2003), « Corruption et la gouvernance », Première Edition
- Silvio Borner , Franck Bodmer , Markus kobler,(2004) . « L'efficience institutionnelle et ses déterminants un rôle des facteurs politiques dans la croissance économique." Revue économie et management paris .
- Silvio Borner, Franck Bodmer, Markus Kobler, "L'efficience institutionnelle et ses déterminants, le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique
- Sindzingre Alice, (2006), " Institutions , Développement et pauvreté " CNRS , Paris , Document de travail , Juillet.
- Stéphane Trébucq (2003), « La gouvernance d'entreprise Héritière de conflits idéologiques et philosophique », Communication pour les neuvième Journées d'histoire de la comptabilité et du management, Jeudi 20 et vendredi 21 Mars.
- Stiglitz Joseph (2002), "La grande désillusion." Paris . Edition Fayard..
- Suzie Robichaud,(2003)," Démocratie et gouvernance" Compte Rendu du Séminaire UQAC, pavillon principal Local, Québec 12 Décembre.
- T. Szentes. "Economie politique du sous- développement ».
- W.W.Rostow:(1970). « Les cinq étapes de la croissance économique», paris, Le seuil.
- Zohra Allaaoui , Ali chkir,(2007), "Institutions politiques démocratie ,corruption et croissance économique des PED: investigation empirique en données de panel.."

املاء حر

الملحق رقم 01:

نتائج اختبار الاستقرارية للنموذج في الجزائر:

Null Hypothesis: CR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.347510	0.0211
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CR)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 14:51
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR(-1)	-0.387218	0.164949	-2.347510	0.0279

R-squared	0.189988	Mean dependent var	0.147500
Adjusted R-squared	0.189988	S.D. dependent var	2.355641
S.E. of regression	2.120093	Akaike info criterion	4.381571
Sum squared resid	103.3803	Schwarz criterion	4.430656
Log likelihood	-51.57885	Hannan-Quinn criter.	4.394593
Durbin-Watson stat	2.342818		

Null Hypothesis: CC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.633925	0.4321
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.782209	0.0000

Test critical values:	1% level	-2.669359
	5% level	-1.956406
	10% level	-1.608495

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CC,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 14:54
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CC(-1))	-1.069920	0.223729	-4.782209	0.0001

R-squared	0.507977	Mean dependent var	-0.011334
Adjusted R-squared	0.507977	S.D. dependent var	0.196083
S.E. of regression	0.137541	Akaike info criterion	-1.087283
Sum squared resid	0.416186	Schwarz criterion	-1.037914
Log likelihood	13.50376	Hannan-Quinn criter.	-1.074867
Durbin-Watson stat	1.917812		

Null Hypothesis: EIQ has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.375553	0.5383
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EIQ) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.207446	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EIQ,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 14:55
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EIQ(-1))	-0.889021	0.211297	-4.207446	0.0004

R-squared	0.445851	Mean dependent var	-0.001223
Adjusted R-squared	0.445851	S.D. dependent var	0.172656
S.E. of regression	0.128527	Akaike info criterion	-1.222852
Sum squared resid	0.363422	Schwarz criterion	-1.173483
Log likelihood	15.06280	Hannan-Quinn criter.	-1.210436
Durbin-Watson stat	1.935208		

Null Hypothesis: INVTL has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.232973	0.7453
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INVTL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.177828	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INVTL,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 14:57
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INVTL(-1))	-0.882672	0.211275	-4.177828	0.0004

R-squared	0.442377	Mean dependent var	0.019788
Adjusted R-squared	0.442377	S.D. dependent var	3.903178
S.E. of regression	2.914665	Akaike info criterion	5.019892
Sum squared resid	186.8960	Schwarz criterion	5.069261
Log likelihood	-56.72875	Hannan-Quinn criter.	5.032308
Durbin-Watson stat	1.884966		

Null Hypothesis: INVTE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.843623	0.3400
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INVTE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.481375	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INVTE,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 14:58
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INVTE(-1))	-1.161370	0.211876	-5.481375	0.0000

R-squared	0.577203	Mean dependent var	0.010918
Adjusted R-squared	0.577203	S.D. dependent var	0.766716
S.E. of regression	0.498540	Akaike info criterion	1.488239
Sum squared resid	5.467930	Schwarz criterion	1.537609
Log likelihood	-16.11475	Hannan-Quinn criter.	1.500656
Durbin-Watson stat	2.144003		

Null Hypothesis: RL has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.395853	0.5305
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.120694	0.0033
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RL,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 14:59
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RL(-1))	-0.683064	0.218882	-3.120694	0.0050

R-squared	0.304890	Mean dependent var	-0.006520
Adjusted R-squared	0.304890	S.D. dependent var	0.125680
S.E. of regression	0.104783	Akaike info criterion	-1.631342
Sum squared resid	0.241549	Schwarz criterion	-1.581973
Log likelihood	19.76043	Hannan-Quinn criter.	-1.618926
Durbin-Watson stat	1.776359		

Null Hypothesis: RQ has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.217492	0.5974
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RQ) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.432618	0.1379
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RQ,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.277760	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RQ,3)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:01
Sample (adjusted): 1993 2014
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RQ(-1),2)	-1.115715	0.260817	-4.277760	0.0003

R-squared	0.461778	Mean dependent var	0.013819
Adjusted R-squared	0.461778	S.D. dependent var	0.166417
S.E. of regression	0.122090	Akaike info criterion	-1.323732
Sum squared resid	0.313024	Schwarz criterion	-1.274140
Log likelihood	15.56106	Hannan-Quinn criter.	-1.312050
Durbin-Watson stat	1.659464		

Null Hypothesis: GP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.495956	0.4906
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.965014	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.669359	

5% level	-1.956406
10% level	-1.608495

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GP,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:02
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GP(-1))	-0.864459	0.218022	-3.965014	0.0007

R-squared	0.416248	Mean dependent var	-0.003208
Adjusted R-squared	0.416248	S.D. dependent var	0.109097
S.E. of regression	0.083354	Akaike info criterion	-2.088928
Sum squared resid	0.152855	Schwarz criterion	-2.039558
Log likelihood	25.02267	Hannan-Quinn criter.	-2.076511
Durbin-Watson stat	1.863351		

نتائج اختبار السببية:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/18/16 Time: 15:04
Sample: 1990 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CC does not Granger Cause CR	23	3.08863	0.0703
CR does not Granger Cause CC		0.78319	0.4719
EIQ does not Granger Cause CR	23	0.68456	0.5170
CR does not Granger Cause EIQ		0.63163	0.5431
GP does not Granger Cause CR	23	2.09538	0.1520
CR does not Granger Cause GP		1.61621	0.2262
INVTE does not Granger Cause CR	23	1.01725	0.3815
CR does not Granger Cause INVTE		0.56033	0.5807
INVTL does not Granger Cause CR	23	0.33682	0.7184
CR does not Granger Cause INVTL		1.98053	0.1669
RL does not Granger Cause CR	23	4.44588	0.0270
CR does not Granger Cause RL		0.61020	0.5541
RQ does not Granger Cause CR	23	0.16224	0.8515
CR does not Granger Cause RQ		1.01764	0.3813
EIQ does not Granger Cause CC	23	0.03789	0.9629
CC does not Granger Cause EIQ		4.40853	0.0277
GP does not Granger Cause CC	23	6.24223	0.0087
CC does not Granger Cause GP		0.63755	0.5401

INVTE does not Granger Cause CC	23	1.62165	0.2251
CC does not Granger Cause INVTE		0.11880	0.8887
INVTL does not Granger Cause CC	23	1.02662	0.3783
CC does not Granger Cause INVTL		3.65110	0.0467
RL does not Granger Cause CC	23	7.34571	0.0047
CC does not Granger Cause RL		0.71624	0.5020
RQ does not Granger Cause CC	23	0.59953	0.5597
CC does not Granger Cause RQ		0.25722	0.7760
GP does not Granger Cause EIQ	23	2.00460	0.1637
EIQ does not Granger Cause GP		0.66333	0.5273
INVTE does not Granger Cause EIQ	23	0.49106	0.6199
EIQ does not Granger Cause INVTE		0.18758	0.8306
INVTL does not Granger Cause EIQ	23	0.89240	0.4270
EIQ does not Granger Cause INVTL		1.34581	0.2853
RL does not Granger Cause EIQ	23	0.65726	0.5303
EIQ does not Granger Cause RL		1.70667	0.2096
RQ does not Granger Cause EIQ	23	3.64095	0.0470
EIQ does not Granger Cause RQ		2.34088	0.1248
INVTE does not Granger Cause GP	23	1.42959	0.2653
GP does not Granger Cause INVTE		0.05933	0.9426
INVTL does not Granger Cause GP	23	0.42562	0.6598
GP does not Granger Cause INVTL		0.99787	0.3882
RL does not Granger Cause GP	23	3.54147	0.0505
GP does not Granger Cause RL		0.14749	0.8639
RQ does not Granger Cause GP	23	0.81599	0.4579
GP does not Granger Cause RQ		0.25615	0.7768
INVTL does not Granger Cause INVTE	23	0.81456	0.4585
INVTE does not Granger Cause INVTL		0.05431	0.9473
RL does not Granger Cause INVTE	23	0.11403	0.8929
INVTE does not Granger Cause RL		1.13424	0.3436
RQ does not Granger Cause INVTE	23	0.18313	0.8342
INVTE does not Granger Cause RQ		0.38128	0.6884
RL does not Granger Cause INVTL	23	0.46626	0.6347
INVTL does not Granger Cause RL		0.89719	0.4252
RQ does not Granger Cause INVTL	23	2.49059	0.1109
INVTL does not Granger Cause RQ		1.52602	0.2442
RQ does not Granger Cause RL	23	0.15330	0.8590
RL does not Granger Cause RQ		1.08838	0.3579

نتائج تقدير النموذج :

Dependent Variable: CR
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:08
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.04968	5.561144	1.986944	0.0633
CC	-0.532439	3.596532	-0.148042	0.8841
EIQ	6.449881	4.136134	1.559398	0.1373
GP	5.949446	8.245952	0.721499	0.4804
INVTE	1.519486	0.956673	1.588302	0.1306
INVTL	-0.043171	0.197563	-0.218519	0.8296
RL	-1.861092	5.086349	-0.365899	0.7190
RQ	-0.011790	3.290834	-0.003583	0.9972

R-squared	0.491882	Mean dependent var	1.000400
Adjusted R-squared	0.282657	S.D. dependent var	2.444561
S.E. of regression	2.070449	Akaike info criterion	4.547745
Sum squared resid	72.87488	Schwarz criterion	4.937785
Log likelihood	-48.84681	Hannan-Quinn criter.	4.655926
F-statistic	2.350968	Durbin-Watson stat	1.946479
Prob(F-statistic)	0.071091		

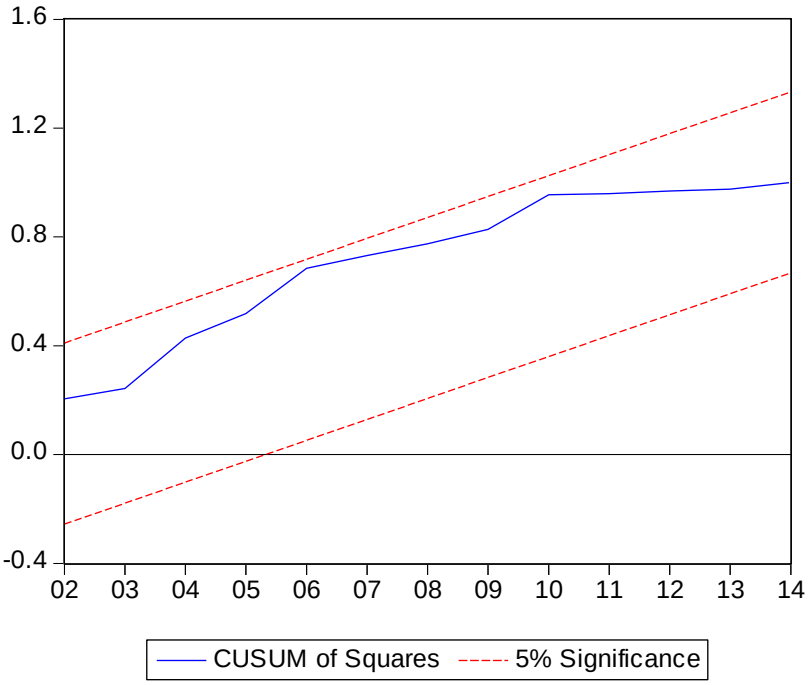

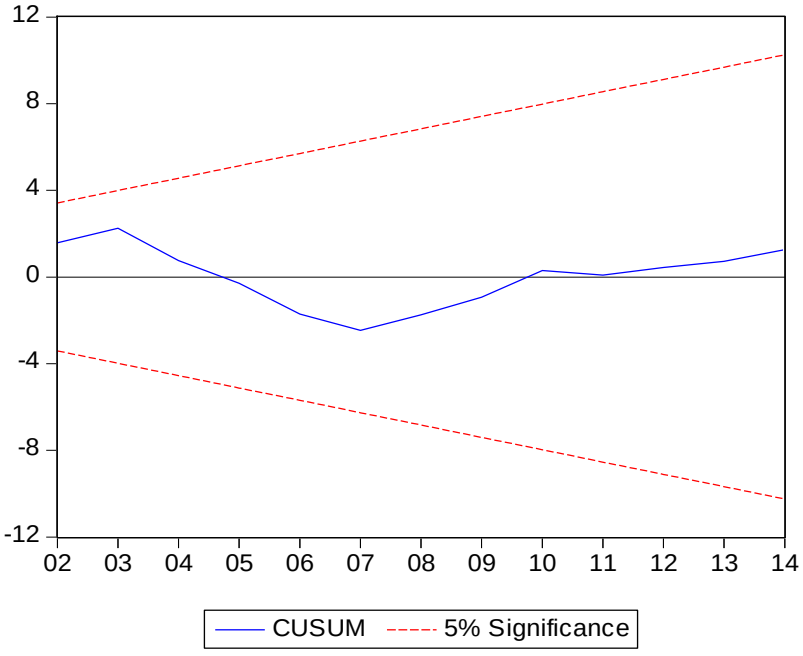

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.819610	Prob. F(1,22)	0.1911
Obs*R-squared	1.833390	Prob. Chi-Square(1)	0.1757

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:12
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.855855	1.036409	3.720398	0.0012
RESID^2(-1)	-0.274753	0.203682	-1.348929	0.1911

R-squared	0.076391	Mean dependent var	3.033567
Adjusted R-squared	0.034409	S.D. dependent var	4.178760
S.E. of regression	4.106238	Akaike info criterion	5.742547
Sum squared resid	370.9461	Schwarz criterion	5.840718
Log likelihood	-66.91056	Hannan-Quinn criter.	5.768592
F-statistic	1.819610	Durbin-Watson stat	2.014556
Prob(F-statistic)	0.191082		

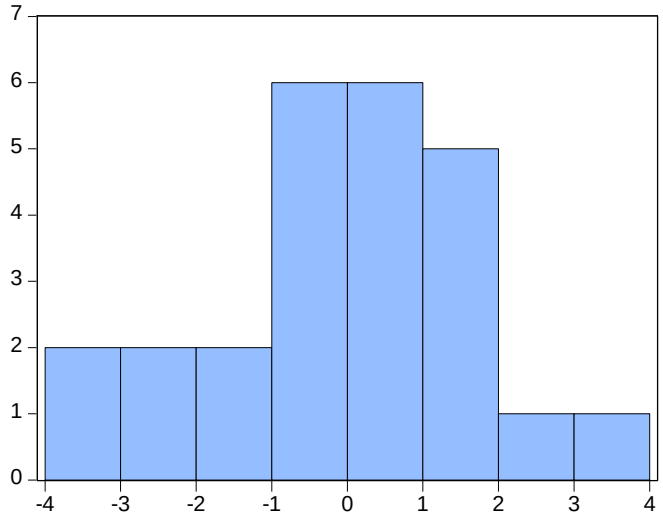

Series: Residuals
Sample 1990 2014
Observations 25

Mean	-9.59e-16
Median	0.342967
Maximum	3.683832
Minimum	-3.623746
Std. Dev.	1.742542
Skewness	-0.257195
Kurtosis	2.930342
Jarque-Bera	0.280677
Probability	0.869064

الملحق الثاني :

نتائج اختبار الاستقرارية في المغرب:

Null Hypothesis: CR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.021689	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CR)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:15
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR(-1)	-1.223925	0.203253	-6.021689	0.0000

R-squared	0.611885	Mean dependent var	0.004167
Adjusted R-squared	0.611885	S.D. dependent var	8.067782
S.E. of regression	5.026140	Akaike info criterion	6.107955
Sum squared resid	581.0280	Schwarz criterion	6.157041
Log likelihood	-72.29547	Hannan-Quinn criter.	6.120978
Durbin-Watson stat	1.722703		

Null Hypothesis: CC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.123944	0.2296
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.630204	0.0009

Test critical values:	1% level	-2.669359
	5% level	-1.956406
	10% level	-1.608495

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CC,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:17
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CC(-1))	-0.843730	0.232419	-3.630204	0.0015

R-squared	0.372438	Mean dependent var	0.009458
Adjusted R-squared	0.372438	S.D. dependent var	0.163864
S.E. of regression	0.129811	Akaike info criterion	-1.202973
Sum squared resid	0.370718	Schwarz criterion	-1.153604
Log likelihood	14.83419	Hannan-Quinn criter.	-1.190557
Durbin-Watson stat	1.787505		

Null Hypothesis: EIQ has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.071185	0.6959
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EIQ) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.035261	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EIQ,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:18
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EIQ(-1))	-1.047940	0.208120	-5.035261	0.0000

R-squared	0.534936	Mean dependent var	0.006957
Adjusted R-squared	0.534936	S.D. dependent var	0.222060
S.E. of regression	0.151435	Akaike info criterion	-0.894812
Sum squared resid	0.504518	Schwarz criterion	-0.845443
Log likelihood	11.29034	Hannan-Quinn criter.	-0.882396
Durbin-Watson stat	2.026063		

Null Hypothesis: INVTL has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.638947	0.8474
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INVTL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.367852	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INVTL,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:19
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INVTL(-1))	-0.915153	0.209520	-4.367852	0.0002

R-squared	0.464238	Mean dependent var	0.034889
Adjusted R-squared	0.464238	S.D. dependent var	1.857361
S.E. of regression	1.359510	Akaike info criterion	3.494631
Sum squared resid	40.66191	Schwarz criterion	3.544000
Log likelihood	-39.18826	Hannan-Quinn criter.	3.507047
Durbin-Watson stat	2.005973		

Null Hypothesis: INVTE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.284458	0.1779
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INVTE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.576010	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INVTE,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:20
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INVTE(-1))	-1.449744	0.191360	-7.576010	0.0000

R-squared	0.722765	Mean dependent var	-0.050833
Adjusted R-squared	0.722765	S.D. dependent var	2.288138
S.E. of regression	1.204776	Akaike info criterion	3.252970
Sum squared resid	31.93270	Schwarz criterion	3.302339
Log likelihood	-36.40915	Hannan-Quinn criter.	3.265386
Durbin-Watson stat	2.173427		

Null Hypothesis: RL has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.954528	0.2937
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.424645	0.0015
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RL,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:21
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RL(-1))	-0.837704	0.244610	-3.424645	0.0024

R-squared	0.343959	Mean dependent var	0.006447
Adjusted R-squared	0.343959	S.D. dependent var	0.086727
S.E. of regression	0.070246	Akaike info criterion	-2.431123
Sum squared resid	0.108559	Schwarz criterion	-2.381754
Log likelihood	28.95792	Hannan-Quinn criter.	-2.418707
Durbin-Watson stat	1.720447		

Null Hypothesis: RQ has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.120887	0.2307
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RQ) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.821606	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RQ,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:22
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RQ(-1))	-1.358998	0.199220	-6.821606	0.0000

R-squared	0.678974	Mean dependent var	0.000977
Adjusted R-squared	0.678974	S.D. dependent var	0.130790
S.E. of regression	0.074105	Akaike info criterion	-2.324175
Sum squared resid	0.120813	Schwarz criterion	-2.274806
Log likelihood	27.72801	Hannan-Quinn criter.	-2.311759
Durbin-Watson stat	1.929237		

Null Hypothesis: GP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.149458	0.2208
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.986078	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GP,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:22
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GP(-1))	-1.388994	0.198823	-6.986078	0.0000

R-squared	0.689166	Mean dependent var	-0.001842
Adjusted R-squared	0.689166	S.D. dependent var	0.094725
S.E. of regression	0.052812	Akaike info criterion	-3.001667
Sum squared resid	0.061359	Schwarz criterion	-2.952298
Log likelihood	35.51917	Hannan-Quinn criter.	-2.989251
Durbin-Watson stat	2.168557		

نتائج اختبار السببية:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/18/16 Time: 15:23
Sample: 1990 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CC does not Granger Cause CR	23	1.73515	0.2046
CR does not Granger Cause CC		0.53854	0.5927
EIQ does not Granger Cause CR	23	3.94548	0.0379
CR does not Granger Cause EIQ		0.22647	0.7996
GP does not Granger Cause CR	23	2.61363	0.1008
CR does not Granger Cause GP		0.21977	0.8048
INVTE does not Granger Cause CR	23	0.46910	0.6330
CR does not Granger Cause INVTE		0.56836	0.5763
INVTL does not Granger Cause CR	23	1.53817	0.2417
CR does not Granger Cause INVTL		8.41275	0.0026
RL does not Granger Cause CR	23	2.03610	0.1595
CR does not Granger Cause RL		0.36570	0.6987
RQ does not Granger Cause CR	23	0.70920	0.5053
CR does not Granger Cause RQ		0.43476	0.6540
EIQ does not Granger Cause CC	23	3.4E-05	1.0000
CC does not Granger Cause EIQ		1.40440	0.2712
GP does not Granger Cause CC	23	0.31364	0.7347
CC does not Granger Cause GP		1.71587	0.2079
INVTE does not Granger Cause CC	23	1.30470	0.2957
CC does not Granger Cause INVTE		4.70551	0.0227
INVTL does not Granger Cause CC	23	1.93539	0.1732
CC does not Granger Cause INVTL		0.92762	0.4136
RL does not Granger Cause CC	23	0.12151	0.8863
CC does not Granger Cause RL		0.85725	0.4409
RQ does not Granger Cause CC	23	0.04023	0.9607
CC does not Granger Cause RQ		0.71715	0.5016
GP does not Granger Cause EIQ	23	0.44892	0.6453
EIQ does not Granger Cause GP		0.57978	0.5701

INVTE does not Granger Cause EIQ	23	0.61260	0.5529
EIQ does not Granger Cause INVTE		0.82925	0.4524
INVTL does not Granger Cause EIQ	23	0.05122	0.9502
EIQ does not Granger Cause INVTL		1.87875	0.1815
RL does not Granger Cause EIQ	23	0.19746	0.8226
EIQ does not Granger Cause RL		0.36263	0.7008
RQ does not Granger Cause EIQ	23	0.69069	0.5140
EIQ does not Granger Cause RQ		0.21514	0.8085
INVTE does not Granger Cause GP	23	5.32427	0.0153
GP does not Granger Cause INVTE		4.60943	0.0242
INVTL does not Granger Cause GP	23	0.63713	0.5403
GP does not Granger Cause INVTL		2.13493	0.1472
RL does not Granger Cause GP	23	0.34118	0.7154
GP does not Granger Cause RL		1.20546	0.3226
RQ does not Granger Cause GP	23	0.17345	0.8421
GP does not Granger Cause RQ		0.71827	0.5010
INVTL does not Granger Cause INVTE	23	1.35444	0.2832
INVTE does not Granger Cause INVTL		1.12970	0.3450
RL does not Granger Cause INVTE	23	5.27673	0.0157
INVTE does not Granger Cause RL		1.03885	0.3741
RQ does not Granger Cause INVTE	23	0.79399	0.4672
INVTE does not Granger Cause RQ		1.15783	0.3365
RL does not Granger Cause INVTL	23	2.67537	0.0961
INVTL does not Granger Cause RL		0.94694	0.4064
RQ does not Granger Cause INVTL	23	2.10719	0.1506
INVTL does not Granger Cause RQ		0.04934	0.9520
RQ does not Granger Cause RL	23	0.20718	0.8148
RL does not Granger Cause RQ		0.20507	0.8165

نتائج تقدير النموذج :

Dependent Variable: CR
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:25
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	37.88918	25.48636	1.486646	0.1554
CC	5.615504	12.89652	0.435428	0.6687
EIQ	-1.914183	6.702886	-0.285576	0.7787
GP	-6.300319	38.92095	-0.161875	0.8733
INVTE	0.138293	1.551164	0.089154	0.9300

INVTL	-1.328452	0.898098	-1.479184	0.1574
RL	-31.94134	29.30708	-1.089885	0.2910
RQ	11.73949	28.31262	0.414638	0.6836

R-squared	0.148694	Mean dependent var	2.536000
Adjusted R-squared	0.201844	S.D. dependent var	4.338383
S.E. of regression	4.756111	Akaike info criterion	6.211075
Sum squared resid	384.5501	Schwarz criterion	6.601115
Log likelihood	-69.63844	Hannan-Quinn criter.	6.319256
F-statistic	0.424187	Durbin-Watson stat	3.355162
Prob(F-statistic)	0.873855		

نتائج اختبار البواقي :

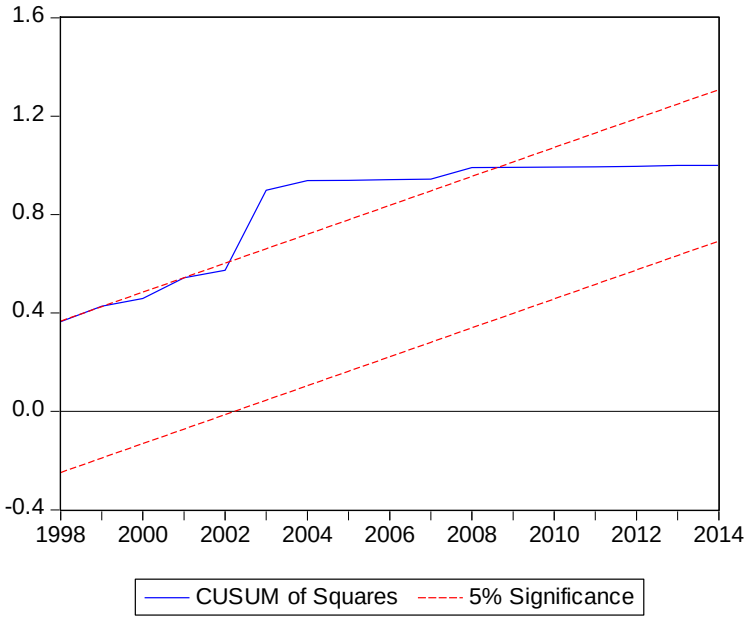

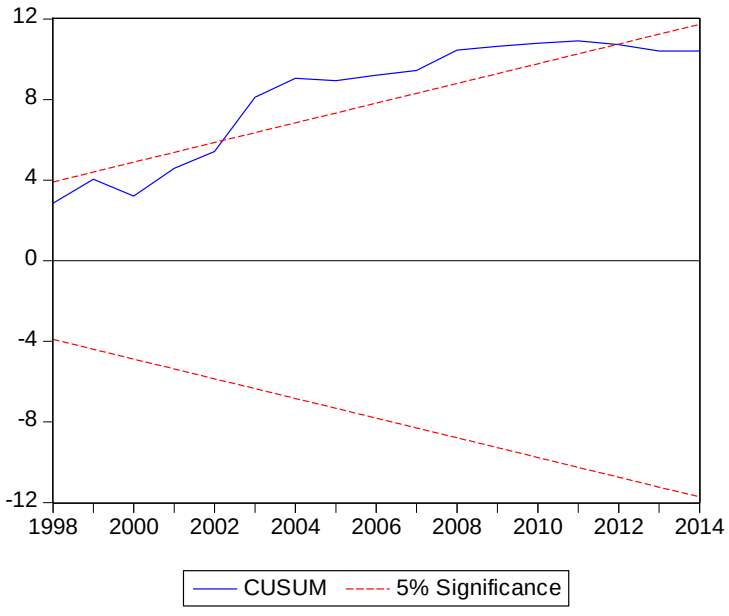

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	11.55423	Prob. F(1,22)	0. 26
Obs*R-squared	8.264280	Prob. Chi-Square(1)	0. 40

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:30
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.616305	5.420895	1.220519	0.2352
RESID^2(-1)	0.586854	0.172647	3.399152	0. 26

R-squared	0.344345	Mean dependent var	16.01942
Adjusted R-squared	0.314542	S.D. dependent var	27.58553
S.E. of regression	22.83871	Akaike info criterion	9.174446
Sum squared resid	11475.35	Schwarz criterion	9.272617
Log likelihood	-108.0934	Hannan-Quinn criter.	9.200491
F-statistic	11.55423	Durbin-Watson stat	1.918370
Prob(F-statistic)	0.002577		

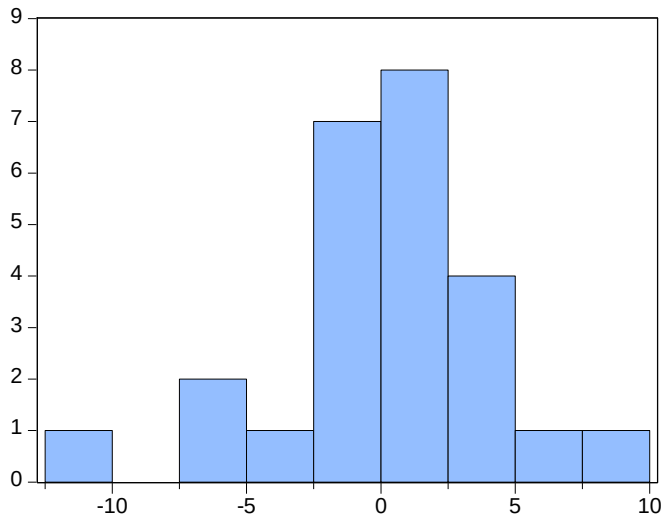

Series: Residuals
Sample 1990 2014
Observations 25

Mean	1.34e-15
Median	0.097218
Maximum	7.796725
Minimum	-10.95278
Std. Dev.	4.002864
Skewness	-0.628994
Kurtosis	4.000075
Jarque-Bera	2.690293
Probability	0.260501

الملحق الثالث:

نتائج اختبار الاستقرارية في تونس:

Null Hypothesis: CR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.390547	0.0191
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CR)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:32
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR(-1)	-0.349719	0.146292	-2.390547	0.0254

R-squared	0.196607	Mean dependent var	-0.154167
Adjusted R-squared	0.196607	S.D. dependent var	2.870991
S.E. of regression	2.573333	Akaike info criterion	4.769054
Sum squared resid	152.3069	Schwarz criterion	4.818140
Log likelihood	-56.22865	Hannan-Quinn criter.	4.782077
Durbin-Watson stat	2.460790		

Null Hypothesis: CC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.004475	0.0451
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CC)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:34
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CC(-1)	-0.288287	0.143822	-2.004475	0.0569

R-squared	0.147361	Mean dependent var	-0.005395
Adjusted R-squared	0.147361	S.D. dependent var	0.138289
S.E. of regression	0.127694	Akaike info criterion	-1.237590
Sum squared resid	0.375031	Schwarz criterion	-1.188504
Log likelihood	15.85107	Hannan-Quinn criter.	-1.224567
Durbin-Watson stat	1.559768		

Null Hypothesis: EIQ has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.321088	0.7701
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EIQ) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.968750	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EIQ,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:35
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EIQ(-1))	-1.233296	0.206626	-5.968750	0.0000

R-squared	0.618208	Mean dependent var	0.001230
Adjusted R-squared	0.618208	S.D. dependent var	0.173484
S.E. of regression	0.107194	Akaike info criterion	-1.585842
Sum squared resid	0.252794	Schwarz criterion	-1.536473
Log likelihood	19.23718	Hannan-Quinn criter.	-1.573426
Durbin-Watson stat	2.106739		

Null Hypothesis: INVTL has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.268007	0.5789
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INVTL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.642844	0.0009
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INVTL,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:36
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INVTL(-1))	-0.866126	0.237761	-3.642844	0.0014

R-squared	0.371887	Mean dependent var	0.154399
Adjusted R-squared	0.371887	S.D. dependent var	1.888494
S.E. of regression	1.496699	Akaike info criterion	3.686906
Sum squared resid	49.28237	Schwarz criterion	3.736275
Log likelihood	-41.39942	Hannan-Quinn criter.	3.699322
Durbin-Watson stat	1.485952		

Null Hypothesis: INVTE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.626791	0.0966
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INVTE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.444128	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INVTE,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:37
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INVTE(-1))	-1.529853	0.181174	-8.444128	0.0000

R-squared	0.764207	Mean dependent var	0.015362
Adjusted R-squared	0.764207	S.D. dependent var	4.204614
S.E. of regression	2.041701	Akaike info criterion	4.307948
Sum squared resid	91.70790	Schwarz criterion	4.357317
Log likelihood	-48.54140	Hannan-Quinn criter.	4.320364
Durbin-Watson stat	1.939716		

Null Hypothesis: RL has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.593497	0.1029
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.929100	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RL,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:38
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RL(-1))	-1.121445	0.227515	-4.929100	0.0001

R-squared	0.523229	Mean dependent var	0.007335
Adjusted R-squared	0.523229	S.D. dependent var	0.130554
S.E. of regression	0.090146	Akaike info criterion	-1.932276
Sum squared resid	0.178777	Schwarz criterion	-1.882907
Log likelihood	23.22118	Hannan-Quinn criter.	-1.919860
Durbin-Watson stat	1.836744		

Null Hypothesis: RQ has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.295752	0.0238
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RQ)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:38
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RQ(-1)	-0.375397	0.163518	-2.295752	0.0311

R-squared	0.186408	Mean dependent var	-0.000522
Adjusted R-squared	0.186408	S.D. dependent var	0.100628
S.E. of regression	0.090765	Akaike info criterion	-1.920304
Sum squared resid	0.189482	Schwarz criterion	-1.871218
Log likelihood	24.04364	Hannan-Quinn criter.	-1.907281
Durbin-Watson stat	2.001902		

Null Hypothesis: GP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.940298	0.2995
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.489026	0.0013
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GP,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:39
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GP(-1))	-0.928821	0.266212	-3.489026	0.0021

R-squared	0.348712	Mean dependent var	0.014706
Adjusted R-squared	0.348712	S.D. dependent var	0.139213
S.E. of regression	0.112349	Akaike info criterion	-1.491916
Sum squared resid	0.277688	Schwarz criterion	-1.442547
Log likelihood	18.15704	Hannan-Quinn criter.	-1.479500
Durbin-Watson stat	1.607686		

نتائج اختبار السببية:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/18/16 Time: 15:40
Sample: 1990 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CC does not Granger Cause CR	23	0.87335	0.4345
CR does not Granger Cause CC		0.50147	0.6139
EIQ does not Granger Cause CR	23	6.74089	0.0065
CR does not Granger Cause EIQ		0.52715	0.5991

GP does not Granger Cause CR	23	1.37643	0.2778
CR does not Granger Cause GP		1.92894	0.1742
INVTE does not Granger Cause CR	23	0.42293	0.6615
CR does not Granger Cause INVTE		1.82875	0.1892
INVTL does not Granger Cause CR	23	2.31557	0.1274
CR does not Granger Cause INVTL		3.02317	0.0738
RL does not Granger Cause CR	23	0.18482	0.8328
CR does not Granger Cause RL		0.96673	0.3992
RQ does not Granger Cause CR	23	1.71166	0.2087
CR does not Granger Cause RQ		2.70550	0.0939
EIQ does not Granger Cause CC	23	0.06067	0.9413
CC does not Granger Cause EIQ		0.62740	0.5453
GP does not Granger Cause CC	23	0.04517	0.9559
CC does not Granger Cause GP		0.78032	0.4732
INVTE does not Granger Cause CC	23	0.29698	0.7466
CC does not Granger Cause INVTE		1.50156	0.2494
INVTL does not Granger Cause CC	23	0.31577	0.7332
CC does not Granger Cause INVTL		0.31342	0.7349
RL does not Granger Cause CC	23	1.58887	0.2315
CC does not Granger Cause RL		2.72467	0.0925
RQ does not Granger Cause CC	23	0.83862	0.4485
CC does not Granger Cause RQ		0.90075	0.4238
GP does not Granger Cause EIQ	23	0.36410	0.6998
EIQ does not Granger Cause GP		0.44837	0.6456
INVTE does not Granger Cause EIQ	23	0.29608	0.7473
EIQ does not Granger Cause INVTE		0.28214	0.7574
INVTL does not Granger Cause EIQ	23	1.35404	0.2833
EIQ does not Granger Cause INVTL		4.76211	0.0219
RL does not Granger Cause EIQ	23	0.15922	0.8540
EIQ does not Granger Cause RL		2.40896	0.1183
RQ does not Granger Cause EIQ	23	0.28829	0.7529
EIQ does not Granger Cause RQ		0.31827	0.7314
INVTE does not Granger Cause GP	23	1.56088	0.2371
GP does not Granger Cause INVTE		0.01910	0.9811
INVTL does not Granger Cause GP	23	0.07125	0.9315
GP does not Granger Cause INVTL		0.33325	0.7209
RL does not Granger Cause GP	23	2.53796	0.1069
GP does not Granger Cause RL		0.18849	0.8298
RQ does not Granger Cause GP	23	2.26517	0.1326
GP does not Granger Cause RQ		1.99751	0.1646
INVTL does not Granger Cause INVTE	23	2.54221	0.1066
INVTE does not Granger Cause INVTL		1.12958	0.3450

RL does not Granger Cause INVTE	23	1.82366	0.1900
INVTE does not Granger Cause RL		0.14269	0.8680
RQ does not Granger Cause INVTE	23	0.15169	0.8603
INVTE does not Granger Cause RQ		0.38620	0.6851
RL does not Granger Cause INVTL	23	1.76782	0.1991
INVTL does not Granger Cause RL		1.12983	0.3450
RQ does not Granger Cause INVTL	23	0.14006	0.8702
INVTL does not Granger Cause RQ		0.13923	0.8710
RQ does not Granger Cause RL	23	1.13595	0.3431
RL does not Granger Cause RQ		0.31334	0.7349

نتائج تقدير النموذج:

Dependent Variable: CR
Method: Least Squares
Date: 06/18/16 Time: 15:42
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.63740	7.962807	1.838221	0.0836
CC	0.256363	4.034536	0.063542	0.9501
EIQ	5.213006	4.560439	1.143093	0.2688
GP	2.340666	5.209388	0.449317	0.6589
INVTE	0.091889	0.300737	0.305546	0.7637
INVTL	-0.412331	0.302231	-1.364291	0.1903
RL	0.615933	5.277548	0.116708	0.9085
RQ	5.026413	9.337687	0.538293	0.5974

R-squared	0.326673	Mean dependent var	2.892000
Adjusted R-squared	0.049421	S.D. dependent var	2.073829
S.E. of regression	2.021934	Akaike info criterion	4.500324
Sum squared resid	69.49970	Schwarz criterion	4.890364
Log likelihood	-48.25405	Hannan-Quinn criter.	4.608504
F-statistic	1.178254	Durbin-Watson stat	2.593839
Prob(F-statistic)	0.365217		

نتائج اختبار البواقي :

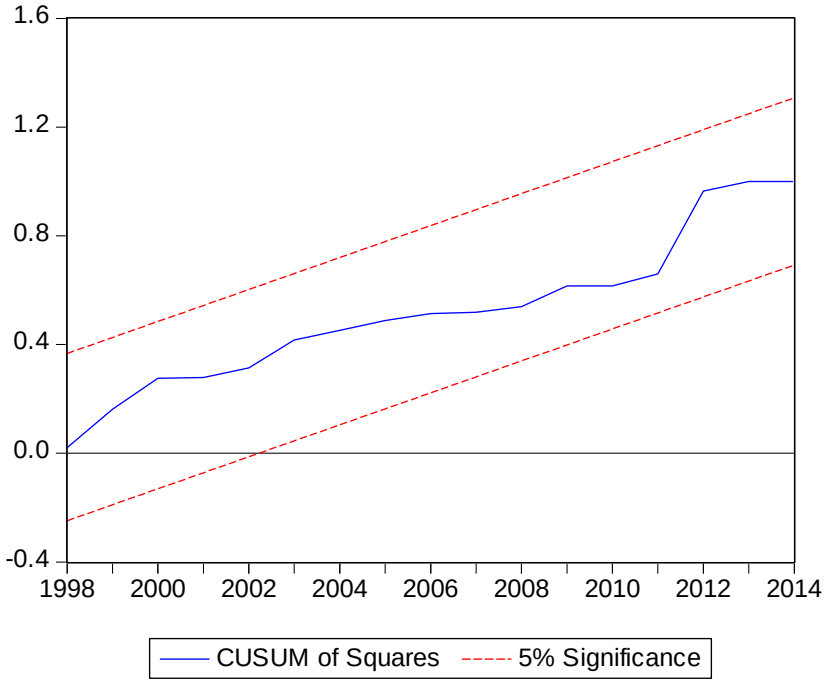

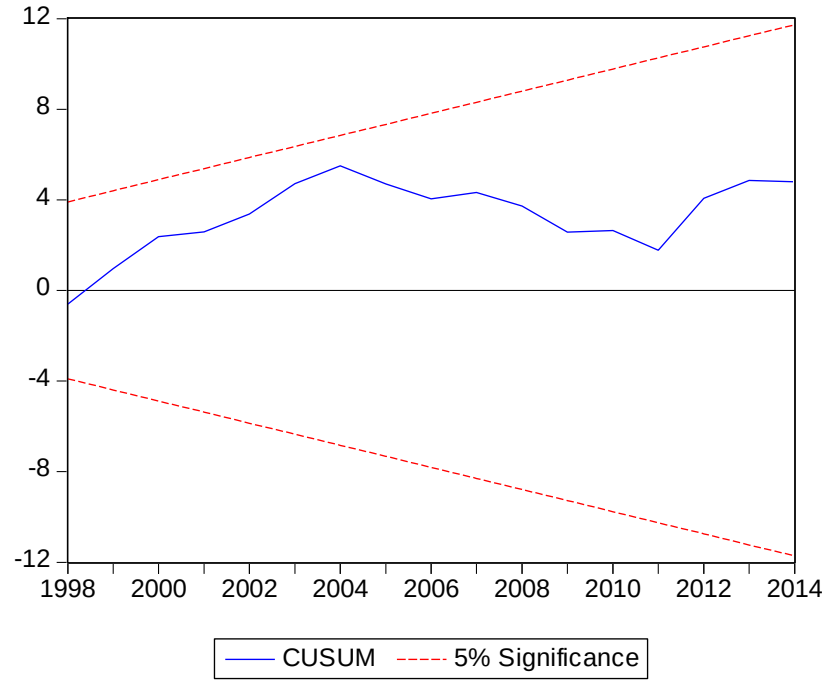

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.155186	Prob. F(1,22)	0.6974
Obs*R-squared	0.168108	Prob. Chi-Square(1)	0.6818

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares

Date: 06/18/16 Time: 15:48
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.074192	1.072996	2.865056	0.0090
RESID^2(-1)	-0.084369	0.214168	-0.393937	0.6974

R-squared	0.007005	Mean dependent var	2.829906
Adjusted R-squared	-0.038132	S.D. dependent var	4.210311
S.E. of regression	4.289833	Akaike info criterion	5.830028
Sum squared resid	404.8587	Schwarz criterion	5.928199
Log likelihood	-67.96033	Hannan-Quinn criter.	5.856073
F-statistic	0.155186	Durbin-Watson stat	1.988761
Prob(F-statistic)	0.697420		

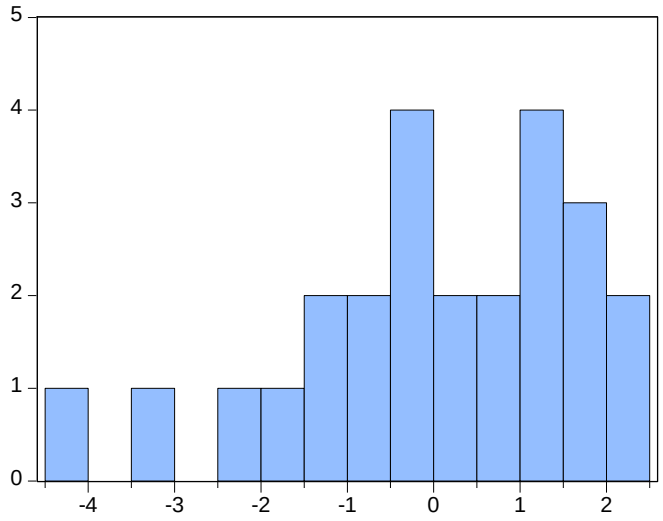

Series: Residuals
Sample 1990 2014
Observations 25

Mean	-1.42e-15
Median	0.105827
Maximum	2.426835
Minimum	-4.305227
Std. Dev.	1.701711
Skewness	-0.721931
Kurtosis	3.117971
Jarque-Bera	2.186100
Probability	0.335193

الملخص:

توصلت العديد من الدراسات إلى الدور الإيجابي للأداء الجيد للمؤسسات (les institutions) في التحسين من مؤشرات التنمية الاقتصادية من خلال الرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية، وهذا البحث يحاول معرفة مدى توافق هذا الطرح في الدول العربية من خلال التطرق إلى أهم مؤشرات الأداء المؤسساتي (Qualité des institutions) وللتأكد أكثر استعملنا طرق الاقتصاد القياسي وخصصنا الدراسة على دول المغرب العربي التي أوضحت نتائجها تدني الأداء المؤسساتي بها مما أضعف قدرات البلد الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل الظروف السيئة التي تمر بها حاليا.

الكلمات المفتاحية: الأداء المؤسساتي، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، دول المغرب العربي الصغير، دراسة قياسية.

العنوان باللغة العربية: أزمة التنمية والأداء المؤسساتي في الدول العربية، دراسة حالة دول المغرب العربي الجزائر – تونس – المغرب.

Summary:

Many studies have shown the positive role of the good performance of institutions in optimizing the economic development indicators; by improving the efficiency of the economic institutions. The research aims to find out the compatibility of this approach in the Arab countries through addressing the most important institutional performance indicators (quality of institutions). To be sure, we used the econometric methods and conducted our study on the Maghreb countries; whose results showed the decline in institutional performance which weakens the country economic and social capabilities, especially in light of the poor conditions experienced currently.

Keywords: Institutional performance - Economic growth - Economic development, Maghreb countries, Econometric study.

Title in English: Crisis of development and performance of the institutions in the Arabic countries, case of Maghreb countries Algeria – Tunisia – Morocco.

Résumé:

De nombreuses études ont montré le rôle positif du bon fonctionnement des institutions dans l'optimisation des indicateurs du développement économique ; et ce par l'amélioration de l'efficacité des institutions économiques. La présente recherche a pour objectif de trouver la compatibilité de cette approche dans les pays arabes ; en abordant les indicateurs les plus importants de la performance institutionnelle (qualité des institutions). Et pour être plus sûrs, nous avons utilisé les méthodes économétriques et nous avons consacré notre étude aux pays du Maghreb, dont les résultats ont montré une dégradation de la performance institutionnelle qui affaiblit les capacités économiques et sociales du pays, notamment au regard des mauvaises conditions rencontrées à l'heure actuelle.

Mots-clés: Performance institutionnelle - Croissance économique - Développement économique, Les pays de Maghreb, Etude économétrique.

Titre en français: la crise de développement et la performance des institutions dans les pas arabes, cas de pays de Maghreb Algérie – Tunisie – Maroc.